جامعة بيرزيت
كلية الدراسات العليا
برنامج الدراسات العربية المعاصرة

رسالة الماجستير

الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية بعد أوسلو ١٩٩٣-١٩٩٩

إعداد الطالب: عيسى أحمد عبد الحميد قراقع

إشراف: د. هشام أحمد فرارجة

٢٠٠٠

ح ٢٠٠٠ ق ١ ق ١ ق ١

ISN=227428

الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية بعد أوسلو
١٩٩٣-١٩٩٩

إعداد الطالب: عيسى أحمد عبد الحميد قرقع

الرقم الجامعي: ٩٦٥٠٣٥

Thesis
DS
128.2
.Q27
2000

تاريخ المناقشة:

إشراف: د. هشام أحمد فرارجة

٢٠٠٠

مكتبة جامعة بير زيت
37160
BIR ZEIT UNIVERSITY LIBRARY

لجنة الإشراف: د. حماد حسين

د. نظمي الجعبة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت - فلسطين".

ن

الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية بعد أوسلو ١٩٩٣-١٩٩٩

عيسى أحمد قراقع

تاريخ المناقشة: .....

المشرف: د. هشام أحمد فرارجة .....

لجنة الإشراف:

د. حماد حسين.....

د. نظمي الجعبة.....

شـــكر

أتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذتي لجنة الاشراف برئاسة الدكتور هشام أحمد وعضوية الدكتور حماد حسين والدكتور نظمي الجعبة على دورهم ومساندتهم لي في إنجاز رسالتي، وأتقدم بالشكر إلى المؤسسات الحقوقية والانسانية وإلى كافة الأصدقاء الذين وقفوا إلى جانبي أثناء إعداد الرسالة.

إهـــــداء

إلى إخوتي وأخواتي المناضلين الأسرى الصامدين

خلف قضبان سجون الاحتلال

إلى زوجتي وأولادي...وأهلي ... والأصدقاء .

إلى روح والدي...

قائمة المحتويات

شكر : .....ث

الإهداء :.....ج

قائمة المحتويات : .....ح

قائمة الجداول : .....د

مفردات الحركة الأسيرة.....ذ

ملخص باللغة الإنجليزية :.....ص

المقدمة :.....ط

الفصل الأول: قراءة في التجربة الاعتقالية قبل اتفاقات أوسلو.....١

الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الأسرى قبل أوسلو.....٤

مراحل التجربة الاعتقالية قبل أوسلو.....١٣

الفصل الثاني: الأسرى في الاتفاقيات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل.....٣١

اتفاقية إعلان المبادئ: تجاهل قضية الأسرى بالمطلق.....٣٤

اتفاقية القاهرة: تكسّر الأحلام.....٤٣

اتفاقية طابا: خارج الوعي السياسي.....٥٣

اتفاقية واي ريفر:الخداع والتضليل ٦٣

اتفاقية مذكرة شرم الشيخ:الفرح المر ٧١

الفصل الثالث: اتفاقيات أوسلو وخطوات الأسرى النضالية ٨١

الإضراب السياسي الأول : ٨٢

الإضراب السياسي الثاني : ٨٩

الإضراب السياسي الثالث: ١٠٦

انتفاضة الحرية في الشارع الفلسطيني ١١٢

الفصل الرابع : حقوق الأسرى الإنسانية بعد أوسلو ١٢٢

الاعتقال والتوقيف (سلام السجان) ١٢٥

الوضع الصحي والعناية الطبية (الموت البطيء) ١٣٠

سياسة العزل (قبور الموتى) ١٣٩

سياسة الاعتقال الإداري (العدو المجهول) ١٤٤

سياسة التعذيب (قانون الموت) ١٥٠

إجراءات مشددة على زيارة أهالي المعتقلين (رحلة العذاب) ١٦١

الظروف المعيشية للأسرى داخل السجون
(الاقتضاض على مكتسبات الأسرى) ١٦٤
الفصل الخامس : الأسرى الفلسطينيون في القانون الدولي الإنساني ١٧٤
الخاتمة : ١٨٨
قائمة المراجع : ١٩٤
الملاحق : ٢١٠

قائمة الجداول

- جدول رقم (١): الاعتقالات من بداية الانتفاضة
(الأرقام من تقارير أمنستي السنوية) ص ١٢٦
- جدول رقم (٢): عدد من الحالات المرضية الصعبة التي عانت من الإهمال الطبي والتي انتظرت إجراء عمليات جراحية سنوات طويلة حتى نهاية ١٩٩٨
(استناداً إلى تقارير نادي الأسير الفلسطيني) ص ١٣٣
- جدول رقم (٣): عدد أوامر الاعتقال الإداري خلال العام والأعداد الثابتة في نهاية كل عام ١٩٩٣-١٩٩٨ (وفق تقارير أمنستي السنوية) ص ١٤٥
- جدول رقم (٤): أسماء أسرى قضوا أكثر من ثلاث سنوات إداريا
(وفق تقارير نادي الأسير الفلسطيني ١٩٩٤-١٩٩٩) ص ١٤٧

مفردات الحركة الأسيرة

لكل واقع اجتماعي بوجه عام مفرداته وتعبيراته التي يستخدمها أعضاء المجموعة (الجماعة) وصفاً أو توصيفاً لحيثيات ذلك الواقع وحركته وتفاعلاته وكافة مظاهره وتجلياته. وواقع الأسر يمثّل حالة اجتماعية وسياسية فريدة من نوعها لها سماتها وخصائصها ونسق علائقها ومفاهيمها وبالتالي أفرز منظومة من التعبيرات والمفردات التي اكتسبت خصوصية ذلك الواقع الصعب والمعقّد في الزمان والمكان وبقية الأبعاد. من هنا لا بدّ من التعريف بعددٍ من تلك المفردات كجزء من تراث وتجربة الأسرى.

- **الأفرداه:** كلمة عبرية تعني الفصل أو العزل الانفرادي وهي تطلق على الإكس أو الزنزانة الإنفرادية التي يوضع به الأسير المعزول أو المعاقب.
- **الإكس:** لفظة تطلق على الزنزانة الصغيرة التي يوضع فيها الأسير إما للعقاب أو التحقيق أو العزل وهي صغيرة المساحة والحجم ولا تتسع لأكثر من مكان نوم الأسير، ويخلو الأكس من مرحاض وأحياناً توضع تنكة فيه لقضاء الحاجة. وبعض الإكسات وخاصة التي تستخدم للتحقيق يوجد فيها مرابط حديدية لتقييد أيدي وأرجل الأسير.
- **الإنفلاش:** تعبير لوصف حالة أو سلوك أسير يتحلل من التزامات الواقع الجماعي المنظم أو الإطار التنظيمي ويتصرف وفق أهوائه وميوله الشخصية بعيداً عن روح الجماعة والانضباط بأصول الحياة الجماعية بالسجن.
- **البرش:** لفظة تطلق على الفرشة التي تعطى للأسير بقصد استخدامها للنوم، وهي في العادة عبارة عن قطعة اسفنج مغطاة بثوب من القماش الرقيق.
- **البوسطة:** تعبير يطلق على سيارة نقل الأسرى التابعة لإدارة السجون وهي غالباً عبارة عن مركبة كبيرة، ولا يوجد فيها سوى فتحات صغيرة جداً، وتشبه العربة خزان مغلق لنقل الأسرى، وتحمل أبشع أنواع الإذلال والعقاب والضرر الصحي حيث تكون مملوءة بالأوساخ والروائح

الكريهة. وهناك مركبات صغيرة تسمّى "الترانزيت" تستخدم في حالات خاصة لنقل عدد من الأسرى. ويشرف على البوسطة شرطة خاصة تسمى "فرقة البوسطة" تمتاز بمعاملتها الفظة للأسرى المنقولين.

- **التشخيص:** وهو نوع من أنواع العدد (إحصاء الأسرى) والذي تقوم به شرطة وضباط السجن، ويتم ذلك بالتدقيق في صورة كل أسير موجودة في بطاقة خاصة لدى شرطة السجن للتأكّد من شخصيته، ويجري التشخيص بإلزام الأسرى على الوقوف داخل غرفهم أو زنازينهم أو خيامهم، وجدير بالذكر أن البطاقة تحمل صورة الأسير واسمه واسم التنظيم الذي ينتمي اليه، وأحياناً تحمل البطاقة إشارات معينة مثل "سجين خطير"، أو محاولة هرب، أو مرض عقلي، وغير ذلك. ويتم التشخيص في ساعات المساء وقبيل إجراء العدد المسائي.
- **التعميم:** موقف أو مادة تنظيمية أو سياسية أو ثقافية أو إدارية أو مالية يتم كتابتها في ورقة وإنزالها وتمريرها على غرف المعتقلين كافة وتحمل اسم التنظيم أو الإطار الذي تنطق باسمه. وهو يمثّل أبرز وسائل الاتصال بين قيادة الأسرى وقواعدهم في السجن.
- **التفتيش:** وهو إجراء أساسي من إجراءات إدارة السجون، ويعتبر من أولويات ضباط الإدارة تحت شعار "المحافظة على الأمن داخل جدران السجن"، ويوجد عدة أشكال للتفتيش منها تفتيش الأسير الذاهب والقادم من وإلى سجن معين، وتفتيش عائلة الأسير أثناء الزيارة، وفحص الأغراض التي يسمح بإدخالها له. وهناك تفتيش غرف المعتقلين وحاجياتهم. وكذلك فإنه يتبع تفتيشاً يسمى "تفتيش البوسطة" حيث يتم بصورة مفاجئة ليلاً أو نهاراً لغرف المعتقلين.
- **الجرد:** إجراء سنوي تقوم به إدارة السجن حيث يتمّ توزيع طواقم من رجال الشرطة والسجانين على أقسام السجن كافة مزودين بملفات الأسرى ويتمّ إحصاء كل حاجيات الأسير ولوازمه التي تسلمها من إدارة السجن وتسجيلها باسمه في ملفه الخاص، بينما يتمّ سحب أية ملابس أو أغراض غير مسموح بها أو زيادة عن العدد المخصص للأسير ويتم مصادرتها.

- **الجلسة**: تطلق على إجراء وتقليد أصيل لدى الأسرى. حيث يجتمع الأسرى بموجبه على شكل حلقات صغيرة داخل الغرف أو الزنازين أو في ساحة النزهة لمناقشة مواضيع ثقافية أو سياسية أو أمور داخلية، وهي أشبه بالحصة المدرسية أو المحاضرة الجامعية وهناك جلسات خاصة لكل تنظيم، وجلسات مشتركة، وتمتاز بالالتزام والدقة في مواعيدها.
- **الزنزانة**: عبارة عن حجيرة صغيرة مظلمة وقذرة وتنبعث منها رائحة كريهة يتميز جوها بالرطوبة والبرد الشديد شتاءً والحرّ الشديد صيفاً، جدرانها صماء وقد تحتوي على نافذة صغيرة جداً تسمح بنور ضعيف وقد تكون مظلمة تماماً. ولا تحتوي الزنزانة على أي نوع من المرافق لا ماء فيها ولا مرحاض، وباب الزنزانة مكون من الحديد المصفّح ومقوى بنوع كبير من الأقفال.
- **الزوندة**: تعبير عبري يطلق على الأنبوب المطاطي (أنبوبة التغذية الصناعية) الذي من خلاله يتم إدخال الغذاء السائل من حليب وما شابه إلى المعدة مباشرة ودون المرور بالفم بإشراف أحد الممرضين أو الأطباء. وكثيراً ما مورس هذا الأسلوب الطبي قسر بحق أسرى مضربين عن الطعام لإجبارهم على إنهاء إضرابهم.
- **الشبح**: عبارة عن تقييد يدي المعتقل بماسورة أو مربط في حائط بحيث يبقى المعتقل واقفاً ولا يستطيع حراكاً سوى نقل ثقل جسده من رجل إلى أخرى، إنه لا يستطيع أن يحرك يديه ولا يستطيع أن ينام أو أن يذهب إلى الحمام أو أن يجلس. ويوضع على رأسه كيس قذر تخرج منه رائحة نتنة، ولا يوجد وقت محدد لمدة الشبح و تعتمد على تقدير رجل المخابرات الذي سيحقق مع المعتقل. وهناك نوع من الشبح يتم بتقييد أيدي الأسير على كرسي من الخلف وتقييد رجليه وتغطية رأسه.
- **العَدّ**: يطلق على الإجراء اليومي الذي تقوم به مجموعة من ضباط وحراس السجن وذلك لإحصاء الأسرى بعدّهم فرداً فرداً. ويتراوح عدد المرات التي لهذه العملية بين ٣-٥ مرات

يومياً تبعاً لنوع المنشأة أو السجن أو معسكر الاعتقال وبموجب هذا الإجراء يلزم الأسرى كافة بالتواجد داخل غرفهم أو زنازينهم أو خيامهم وعليهم الوقوف أثناء العدد، وفي العادة يعلن أحد سجاني السجن عبر سماعات السجن بدء العدد.

- **العروم:** لفظة عبرية تطلق على طريقة تفتيش الأسير وهو شبه عار من الملابس حيث يعتبر هذا الشكل من أبشع أنواع التفتيش لما فيه من امتهان وإذلال للأسير.
- **غرفة العصافير:** هي غرفة مخصصة للمتعاونين مع الاحتلال، وتكون منفصلة عن سائر غرف المعتقلين في السجن، ولا يسمح للعملاء بالاختلاط بسائر الأسرى أو رؤيتهم في لهم وضع خاص ومنفصل من كافة النواحي. وسميت غرفة العصافير تشبيهاً للأسير العميل الذي يكتشف أمره داخل السجن ويهرب إلى الإدارة كالعصفور الهارب، ويتم وضعه في تلك الغرفة.
- **الفورة:** هي تعبير عن النزهة اليومية التي يقضيها الأسير في ساحة السجن المخصصة لذلك، وكلمة فورة مشتقة من فار فواراً وفوراناً أي يتحرك بقصد النشاط والحركة وشكل دائري وفي الغالب من اليمين إلى اليسار.
- **القسم:** وهو مجموعة من الغرف داخل السجن تسمى قسما وتكون منفصلة عن أقسام أخرى في نفس السجن، وعادة ما يكون لكل قسم رقم أو حرف يرمز إليه، ووسيلة اتصال الأسرى بين الأقسام تكون عبر الزيارات لبعضهم البعض في أوقات محددة أو في المناسبات أو أثناء التقائهم في ساحة النزهة. ويسمح لممثل المعتقل أن يزور كافة أقسام السجن.
- **كبسولة:** مشتقة من الكلمة الإنجليزية Capsuleأي الوعاء البلاستيكي الذي يوضع فيه الدواء ويكون رقيقًا ومحكم الإغلاق ولا يتم هضمه إلا في المعدة ويصعب فتحه، وعليه فإن كبسولات الأسرى هي أوعية شبيهة مكونة من النايلون الملفوف جيداً تغطى به المادة المكتوبة والتي عادة ما تكون على ورق شفاف وبخط صغير، ويتم إغلاقها بواسطة التسخين على لهب فتاحة، ويتم

وضع عنوان المادة المكتوبة على ظهر الكبسولة وتستخدم لنقل المادة المكتوبة من سجن لآخر أو للخارج عبر وضعها في الفم أو المعدة...

- **كراسات ثقافية:** هي المادة الثقافية التي يكتبها الأسرى على ورق ـفتر أو مجموعة من الأوراق تجمع معاً وتسمى كراسة.

- **اللجنة النضالية العامة:** هي لجنة تنسيق مشكلة من كافة الأطر السياسية المتواجدة في المعتقل وتضم مندوباً عن كل فصيل سياسي، وهذه اللجنة مسؤولة عن تنسيق المواقف النضالية لضمان موقف موحد للجميع أمام إدارة المعتقل وتقوم بمهمة حل الخلافات الناشئة بين الفصائل وتمتلك صلاحية سؤال ممثل المعتقل وتوجيهه وتحديد الخطوط العامة التي يجب عليه الالتزام بها أثناء مفاوضاته مع الإدارة، وتزداد أهميتها أثناء الإضرابات إذ تعتبر اللجنة القيادية وقراراتها حاسمة ونافذة.

- **ممثل المعتقل:** الأسير الذي ينتخب من قبل الفصائل الموجودة داخل السجن ويكون ممثلاً للمعتقل أمام الإدارة وينطق باسم المعتقلين جميعاً ويفترض أن تتوفر في هذا الممثل خبرات خاصة منها أن يكون صاحب سمعة أمنية وأخلاقية عالية وأن يكون ذا قدرة على المحاورة والمفاوضة وعلى قدر كبير من الوعي والثقافة والمعرفة ويتحلى بقوة الشخصية.

Palestinian Prisoners in Israeli Jails in the wake of Oslo

This study discusses the experience of the Palestinian prisoners in Israeli jails following the signing of Oslo Peace Accords in 1993. The study is based on an assumption that suggests that the signature of the peace accords will subsequently end the state of war and animosity between the Palestinian and the Israeli parties and will open a new era based on reconciliation and mutual recognition. For many people, this assumption entails the release of all political prisoners from Israeli jails.

The study deals with the problem that Palestinian prisoners in Israeli jails have faced since the Declaration of Principles was signed on September 13th, 1993 neglecting their issues, and without a single article tackling their question and their future. This fact created many problematic issues in the agreements that followed, for the issue has been dealt with in accordance with the Israeli perception of the Palestinian prisoner as being "criminal" and "terrorist". Such treatment deprived the Palestinian prisoner of the right of being a "Prisoner of War" and represented a scandalous violation of International Humanitarian Law; a matter that created a great sense of frustration and resentment among prisoners who expressed this in severe criticism of the agreements.

The importance of the study stems from the fact that it deals with one of the most volatile and widely discussed issues in Palestinian society; it concerns every Palestinian since it is a profound human issue in an era which is supposed to be one of peace. The study is also essential since there has never been any special academic research conducted on the Palestinian prisoners' movement and experiences in the wake of the Oslo Accords. It is worth mentioning that all written material on this issue does not go beyond articles in newspapers, statements, and reports by various human rights organizations. Depending mainly on an analysis of primary resources written by prisoners and which represent documents that record developments at the various levels and conditions of their lives during the period under study makes this research unique.

The study is divided into five chapters. The agreements signed in and following 1993 have been studied carefully and analyzed in relation to the Palestinian prisoners in terms of their impact on the prisoners and on the Palestinian society and grassroots in general. The overwhelming reaction to the agreements was one of resentment. Unable to guarantee the release of Palestinian prisoners, such agreements were considered ineffective. Therefore, prisoners organized several protests, including open hunger strikes, calling for their immediate release and reflecting themselves strongly in supportive grassroots public measures and activities.

The study also aims at discussing how the peace agreements were unable to positively address the living and humane conditions of Palestinian prisoners in Israeli jails. It was expected that after signing the peace accords, improvements of

prisoners living conditions would follow. To the prisoners' disappointment this did not happen. In fact what happened was completely the opposite for many of the prisoners' rights were violated and their conditions regressed instead of improving.

The study tackles the role of international law and the position of Palestinian prisoners in international humanitarian law especially in light of the Third Geneva Convention of 1949, and the principles of the United Nations. The study shows how international law is applicable to the question of Palestinian prisoners. It emphasizes the legal stand of Palestinian prisoners as prisoners of war. Israel, in spite of its agreements with the PLO, does not recognize this interpretation. The Oslo Accords have not tackled the legal position of the Palestinian prisoner which opened the door for Israel's manipulation and its imposition of its own measures and conditions on the release process and on its way of dealing with prisoners inside prisons.

The thesis; therefore, is that the Oslo agreements have created so much suffering for Palestinian prisoners and did not lead to the immediate release that was expected according to the principles of international law. This has led to a state of depression, frustration and loss of confidence among prisoners who had high hopes and who expected that the moment a peace agreement was signed, they would be released. It also led to many internal problems inside jails in terms of weakening the unity of the prisoners, losing interest in academic and intellectual life and regression in the prisoners' programs that aim to improve the living conditions inside jails.

مقـــــــدمة:

تعالج هذه الدراسة الأبعاد المختلفة لتجربة الحركة الوطنية الأسيرة في السـجون الإسـرائيلية في الفترة التي أعقبت التوقيع على اتفاقية إعلان المبادئ في واشنطن بتـاريخ ١٩٩٣/٩/١٣ مـا بين قيادتي منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) وحكومة إسرائيل، وفرادة هذه التجربة تبرز مـن خلال انعكاسات الاتفاق وما وقّع عليه من اتفاقات لاحقة على مصير الأسرى السياسي فيما يتعلـق بموقعهم من التسوية السياسية وعلى مستوى حياتهم الإنسانية و المعيشية داخل السجون، وتحـاول الدراسة أن تكشف الأبعاد الخطيرة والإرهاصات الصعبة التي مرّ بها المعتقلون الفلسطينيون فـي الفترة التي أعقبت اتفاقيات أوسلو، وهي من أكثر الفترات ألمـاً وإحباطـاً وشـعوراً بالضيـاع والتغييب عبّر عنه واقعهم الحياتي وخطابهم السياسي والثقافي.

لقد تحطّمت توقعات المعتقلين الذين بنوا آمالا عالية على اتفاقية التسوية بأنها سـتؤدي حتمـاً إلى تحررهم من السجون وإنهاء معاناتهم الطويلة على أساس أنها فتحت عهداً جديداً فـي تـاريخ الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي بعد التوقيع على الاعتراف المتبادل والتعايش السـلمي وإنـهاء عهود الحروب والكراهية، وذلك بعدما تجاهلت اتفاقية إعلان المبادئ موضوع الأسرى بـالمطلق ولم يرد أي نص يشير إلى قضيتهم، وقد كان ذلك بمثابة صدمة عنيفة هزّت الأسرى من أعماقـهم وأحدثت تغييراً حاداً في رؤيتهم وتصورهم كونها مسّت وطنيتهم وكرامتهم وتركتهم رهـائن بيـد إسرائيل وجنوداً تخلّت قيادتهم عنهم حسب تعبير الأسرى أنفسهم.

وتتعرض الدراسة لكل ذلك من خلال رسائل المعتقلين وأدبياتهم المفعمة بالاستياء والغضـب والانتقاد اللاذع للأداء التفاوضي الفلسطيني واتهامه بتناسي وتجاهل الجنود الذين خاضوا غمـار الصراع وضحّوا بالغالي والثمين وهم أحق الناس بالتمتع بثمار السلام.

ظ

إن الدراسة تقف على المتغيرات التي ميّزت تجربة الأسرى بعد اتفاقيات أوسلو وخاصة أن الأسرى خاضوا معارك الإضراب السياسي المفتوح عن الطعام ولأول مرة منذ عام ١٩٦٧ مطالبين بإطلاق سراحهم دون تمييز أو شروط احتجاجاً على عدم إدراج موضوعهم في هذه الاتفاقيات وانتقادا لمسيرة السلام التي لم تنصفهم. ومن هنا كان لا بدّ من القراءة التاريخية لتجربة المعتقلين ما قبل اتفاقيات أوسلو والتي تميزت بالصراع حول تحقيق مطالب غير سياسية كتحسين شروط الحياة المعيشية والإنسانية والتصدي لسياسات انتهاك كرامة الأسير وإذلاله، ولعلّ المقارنة النظرية حول تجربتين بقدر ما فيهما من اختلاف حول الأهداف ومن تغيرات في الواقع السياسي نجد أن السياسات الإسرائيلية تجاه المعتقلين الفلسطينيين لم تتغير.

إن عملية تحليل الاتفاقيات التي وقعتها قيادة م.ت.ف مع حكومة إسرائيل ابتداءً من إعلان المبادئ وحتى شرم الشيخ فإن النتيجة العامة التي يمكن استنتاجها بما يخصّ قضية الأسرى هي هيمنة الاشتراطات الأمنية والسياسية الإسرائيلية على هذه القضية إضافة إلى نزع البعد القانوني الدولي وتغييب النصوص والمعاهدات الدولية والمبادئ الإنسانية التي تعالج حقوق الأسرى عن هذه الاتفاقيات.

وفي الوقت الذي افترض فيه البعض أن التسوية السياسية التي أحدثت منعطفاً تاريخياً جذرياً في الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي سوف تعكس نفسها إيجابياً ولو بالحدّ الأدنى على مستوى المعاملة داخل السجون إلا أنه حدث العكس تماماً إذ تصاعدت الإجراءات الإسرائيلية اتجاه حقوق الأسرى وسنّت قوانين جديدة تزيد من حجم معاناتهم.

وفي هذا السياق فإن الدراسة في معالجتها لنصوص الاتفاقيات السياسية فإنها تربط بشكلٍ جدلي أثر تطبيق الاتفاقيات على واقع الحياة داخل السجون.

وتحاول الدراسة أن تستقرئ وبشكل علمي الواقع المعقّد الذي أصبح يهدد مستقبل الفلسطينيين بسبب ما أحدثته الاتفاقيات من تطورات استراتيجية تمسّ الحقوق السياسية والإنسانية للأسرى

وذلك في ردّها على من يتناولون قضية الأسرى وفق حسابات رقمية من خلال الاستناد إلى أن عدد الأسرى في السجون الإسرائيلية قد تناقص من حوالي اثني عشر ألف سجين عام ١٩٩٣ إلى ألفين وخمسمائة سجين عام ١٩٩٩، حيث تبرز الدراسة المتغيرات المصيرية التي تعرّض لها الأسرى بسبب فرض حكومة إسرائيل مفاهيم أصبحت جزءاً من منهجية وسلوكية التفاوض الفلسطيني حول الأسرى مثل تثبيت عملية تمييز الأسرى بسبب التهمة أو الاعتقاد أو مكان السكن، وفصل الأسرى كمجموعات لا رابط بينها كأسرى الدول العربية والقدس وأسرى فلسطين (١٩٤٨) وما يهدد ذلك المجتمع الاعتقالي والروابط النضالية والوطنية، وأخطر من ذلك نزع معايير القانون الدولي كمرجعية في هذه القضية وتحويلها إلى قضية تحلّ تبعاً.

ولا يمكن لهذه الدراسة إلا أن تتناول بالمعالجة مستوى التفاعل الجماهيري والمؤسساتي مع قضية الأسرى في ظلّ فشل كافة الاتفاقيات من وضع حدٍّ جذريّ لاستمرار احتجاز المعتقلين الفلسطينيين وحالة الإحباط السائدة في المجتمع الفلسطيني وعند أهالي المعتقلين.

وعلى هذه القاعدة لا يمكن الفصل بين قضية الأسرى والواقع الفلسطيني العام الذي رسمته الاتفاقيات والتي فرضت على السلطة الفلسطينية مجموعة من المهمات الأمنية التي يجب أن تنفذها كشرط لالتزام الطرف الإسرائيلي بها، وهذا لم يمنع الدراسة من البحث حول تناقض المفاهيم والرؤية لدى الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في تفسيراتهم للاتفاقيات الموقّعة حول الأسرى.

إن أهمية الدراسة تكمن في أنها تعالج إحدى الأزمات المتفجرة والأكثر تفاعلاً واتساعاً في الشارع الفلسطيني من خلال الوقوف على أسباب هذه الأزمة والمتعلقة بقضية الإنسان الفلسطيني الأسير في ظلّ شعارات وإجراءات بناء سلام في هذه المنطقة. ولعلّ الأهمية العلمية لهذه الدراسة أنها تأتي في ظلّ عدم وجود دراسات وأبحاث متخصصة تناولت تجربة الأسرى بعد

توقيع اتفاقيات أوسلو وأن ما وجد لا يتعدى تقارير تصدر عن مؤسسات حقوقية وإنسانية ومقالات متفرقة في بعض الصحف والمجلات.

ولأن المعلومات الرسمية الصادرة عن كلا الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي فيها الكثير من التباينات والاختلافات بما يتعلق بالإفراج عن الأسرى فإن أهمية الدراسة تزداد في توضيح الواقع السياسي والمعلوماتي المحيط بالحركة الأسيرة الفلسطينية.

وأمام قلّة الدراسات المتعلقة بموضوع البحث فإن الأدبيات الصادرة عن الأسرى أنفسهم من داخل السجون، من رسائل، وبيانات، ومجلات، ودفاتر ثقافية وسياسية خلال الفترة موضوع الدراسة تشكّل القاعدة المعلوماتية الأساسية والمصدر الأولي الذي تستند إليه هذه الدراسة وهذا ما يزيد أيضاً في إغناء أهميتها على الصعيد الوثائقي.

وهذه الدراسة التي تحاول أن تدخل إلى واقع الحركة الأسيرة وإرهاصاتها على كافة المستويات في فترة ما بعد أوسلو فإنها تستخدم القاموس اللغوي للأسرى، ومكونات خطابهم ومفرداتهم التي تجسّد رؤيتهم وواقعهم بشكلٍ موضوعي. وقد أفردت الدراسة قسماً خاصاً توضيحاً لهذا القاموس الاعتقالي الذي تبلور عبر تجربة نضالية وإنسانية مليئة بالتضحيات والآلام وكما سطرها الأسرى أنفسهم مما يضيف أهمية أخرى لهذا البحث.

إن هذه الدراسة تعالج واقعاً حيّاً ما زال يتفاعل في الحاضر الفلسطيني ويضع علامات استفهام كبيرة وكثيرة أمام أسئلة حول مستقبل هذا الواقع وبالأخص واقع الأسرى في السجون الإسرائيلية وأهمّ هذه التساؤلات:

١. لماذا لم يفرج عن الأسرى الفلسطينيين وفق اتفاقيات أوسلو التي اعتمدت مبدأ المصالحة التاريخية أسوة بدول خاضت صراعاً مريراً قامت بالإفراج عن أسراها بعد التوقيع على اتفاقيات سلام كجنوب أفريقيا، وأيرلندا وغيرها ...

٢. هل نستطيع القول أن عدم الإفراج عن الأسرى جاء بسبب سيطرة المفهوم الأمني الإسرائيلي على جوهر الاتفاقيات لتصبح بذلك منهجية ثابتة للتفاوض حولهم؟

٣. في ظلّ استمرار احتجاز الأسرى واستمرار الاعتقالات والانتهاكات التعسفيّة داخل السجون هل نستطيع القول أن أسلوب التفاوض السياسي ليس أسلوبا ناجعا لتحرير الأسرى؟

٤. لماذا لم تنجح القيادة الفلسطينية بالإفراج عن الأسرى من خلال الاتفاقيات التي وقّعتها مع حكومة إسرائيل، هل هو سوء أداء تفاوضي أم أن قضية الأسرى لا تشكّل أهمية استراتيجية لهذه القيادة؟

٥. توقّع البعض أن تعترف إسرائيل بالأسرى الفلسطينيين (كأسرى حرب) بعد أن كانت ترفض ذلك، فلماذا لم تنجح الاتفاقيات في نزع هذا الاعتراف وما هو انعكاس ذلك على قضية الأسرى؟

٦. لماذا لم تلتزم حكومة إسرائيل بالإفراج عن الأسرى وفق ما وقّع عليه؟

٧. ما هو مصير الأسرى الفلسطينيين داخل الخط الأخضر وأسرى القدس الذين تعتبرهم إسرائيل رعايا الدولة العبرية وترفض إدراجهم في أية مفاوضات؟

وتأتي هذه التساؤلات وغيرها لتؤكّد أبعاد الإشكالية التي تمرّ بها الحركة الوطنية الأسيرة في سجون الاحتلال الإسرائيلي ما بعد اتفاقيات أوسلو، وقد جاء اختيار هذه الفترة كونها حملت تغيرات استراتيجية وليست مرحليّة تتعلق بمصير المعتقلين.

إن الفرضية التي تقوم عليها هذه الدراسة تستند على قاعدة نظرية تقول أن أية عملية سلام عادل بين طرفي صراع لا بدّ أن تترجم عملياً وواقعياً بتحرير الأسرى من السجون.

وترتبط بهذه الفرضية مجموعة من المؤشرات هي:

المؤشر الأول: إنه كان بالإمكان الإفراج عن الأسرى بشروط أفضل لو كان الأداء التفاوضي الفلسطيني صحيحاً وناجعاً ومدركاً لأهمية وحساسية هذه القضية.

المؤشر الثاني: إن كافة الاتفاقيات التي وقّعت بين حكومة إسرائيل وقيادة م.ت.ف تهدف إلى تحقيق شروط أمنية أفضل لصالح إسرائيل وأن حكومة إسرائيل أخضعت قضية الأسرى لمفهومها الأمني الواسع وغير المحدود مما خلق صعوبات في إيجاد حلول سياسية وإنسانية لها وجعلها من الأزمات المتفجرة باستمرار في المجتمع الفلسطيني.

المؤشر الثالث: إن مجرد التوقيع على الاعتراف المتبادل والبدء بإجراءات بناء سلام على الأرض لا بدّ أن يعكس نفسه بتخفيف الإجراءات والقوانين العسكرية المشددة على واقع الأسرى الداخلي في السجون.

المؤشر الرابع: على الرغم من توقيع اتفاقية سلام بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي فإن الرؤية الإسرائيلية للأسير الفلسطيني لم تتغير بل ظلت قائمة على رؤيته (كمجرم) و (إرهابي).

تعتمد هذه الدراسة على منهجية تحليل المعلومات المستقاة من المصادر الأولية الصادرة عن الأسرى داخل السجون كوثائق تسجّل مختلف التطورات والمواضيع في الفترة موضوع الدراسة، وهي تشكّل دعائم ومرتكزات تمنع الوقوع في المنهج الشكلي أو الوصفي بالاعتماد على تحليلها وقراءتها علمياً ووفق التطورات السياسية والتاريخية للواقع الفلسطيني وهي وبالاستناد إلى ما توفّر من دراسات ووثائق أخرى يتم استكمال المحددات والمحاور التي تشكّل أركان هذه الدراسة.

ومن المهم أن معالجة الوثائق لا تعتمد على مجرد السرد التاريخي لتجربة الأسرى في فترة ما بعد أوسلو بقدر ما هو سبر غور التساؤلات المتشابكة والملتبسة التي سيطرت على الشعب الفلسطيني بشكل عام وعلى الأسرى بشكلٍ خاص حول موضوع الحرية وعلاقة ذلك بالسلام الذي وعدت أن تجلبه إلى هذه المنطقة اتفاقيات أوسلو.

وقد كان عمل الباحث في مؤسسة نادي الأسير الفلسطيني في الضفة الغربية ومتابعته لقضايا الأسرى وزيارتهم في السجون والاتصال بهم ومشاركته في عدد من جلسات التفاوض حول الأسرى في فترات مختلفة ونشاطه الميداني وقيامه بإجراء مقابلات مع أسرى تحرروا من السجون مصدراً إضافياً غنياً ذلل العديد من الصعوبات التي واجهت الباحث.

قسّم الباحث رسالته إلى خمسة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: "قراءة في التجربة الاعتقالية قبل اتفاقيات أوسلو"

يتناول أهم معالم التجربة الاعتقالية للأسرى منذ عام ١٩٦٧ حتى توقيع اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣، وأهمية هذا الفصل التاريخي أنه يساهم في إجراء مقارنة ما بين تجربتين ويساعد في الإجابة على سؤال: هل جرى تغيير مفهوم السجن في النظرية الإسرائيلية بعد اتفاقيات أوسلو أم لا ... ويستعرض هذا الفصل أساليب المعاملة التي انتهجتها حكومة إسرائيل مع المعتقلين ومراحل الصراع المرير الذي خاضه الأسرى دفاعاً عن كرامتهم وذاتهم الوطنية.

الفصل الثاني: "الأسرى في الاتفاقيات بين م.ت.ف وإسرائيل"

يحاول الوقوف على موقع الأسرى في الاتفاقيات التي وقعتها قيادة م.ت.ف مع حكومة إسرائيل بما يتعلق بالأسرى وأثر ذلك على قضية الأسرى سياسياً وجماهيرياً. ويبرز هذا الفصل علاقة الأسرى بقيادتهم السياسية على ضوء توقيع الاتفاقيات وما يتضمنه الخطاب السياسي للأسرى وتصوراتهم لمختلف القضايا المتعلقة بهم وخاصة في ظلّ إخضاع قضيتهم لاشتراطات سياسية وأمنية وتعرضها للمساومة والابتزاز.

الفصل الثالث: "اتفاقيات أوسلو وخطوات الأسرى النضالية"

يعالج الخطوات النضالية الاحتجاجية التي قام بها الأسرى في السجون الإسرائيلية بسبب عدم إنصاف الاتفاقيات لقضيتهم واحتجاجاً على سوء الأداء التفاوضي الفلسطيني، ويبرز حالة الغضب والاستياء التي عمت صفوف الأسرى والتي عبروا عنها في الإضرابات المفتوحة عن الطعام التي خاضوها في السجون ومدى التفاعل الشعبي الجماهيري الذي تحرك لمساندة الأسرى ومناصرتهم.

الفصل الرابع: حقوق الأسرى الإنسانية بعد أوسلو"

وفيه تناول لأبرز الانتهاكات الإسرائيلية التعسفية اتجاه الحقوق الإنسانية والمعيشية للأسرى في سجونها، والتي تصاعدت حدّتها وقسوتها بعد توقيع اتفاقيات أوسلو. ويحاول هذا الفصل إبراز مدى الأثر الذي أحدثته اتفاقيات أوسلو على طريقة معاملة إسرائيل للأسرى الفلسطينيين في سجونها

الفصل الخامس: "الأسرى الفلسطينيون في القانون الدولي الإنساني"

ويتناول موضوع معاملة الأسرى في القوانين الدولية الإنسانية، ويركّز على استمرار عدم اعتراف إسرائيل بالأسرى الفلسطينيين كأسرى حرب وفق اتفاقيات جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩ وقرارات الأمم المتحدة مبيناً هذا الفصل المركز القانوني للأسرى الفلسطينيين باعتبارهم أسرى حرب تنطبق عليهم قواعد القوانين الدولية، موضحاً الخلل الذي أحدثته اتفاقيات أوسلو في عدم انتزاع اعتراف إسرائيلي بالصفة القانونية للأسرى الفلسطينيين في السجون وأثر ذلك على واقع الأسرى السياسي والإنساني.

وأخيراً فإن هذه الدراسة أشبه ما تكون برواية سياسية تتناول تجربة الأسرى بعد توقيع اتفاقيات أوسلو، وهي رواية مفعمة بالكثير من الدلالات الإنسانية في مرحلة حسّاسة من تاريخ

القضية الفلسطينية، ولا شكّ أنها تحتاج إلى المزيد من البحث والتعمّق حيث لا تشكّل هذه الدراسة سوى مقدمة لتجربة إنسانية غنية مليئة بالتضحيات والبطولات، بالآمال والإحباطات وهي بمجملها تجربة الفلسطيني الباحث عن الحريّة والتحرر من الاضطهاد والاستعباد.

الفصل الأول

قراءة في التجربة الاعتقالية

قبل اتفاقات أوسلو

لم يكن السجن في الفهم الإسرائيلي وسيلةً للعقاب فقط، ولا مكاناً للتأهيل كما تنادي بذلك القوانين الدولية[١] بل كان أداةً للقتل والتصفية ونزع الروح المتمردة والثائرة في الإنسان الفلسطيني ليتحول من مجرد إنسان إلى رقم لا قيمة له، محطماً ومدمراً بلا قناعات ثورية.

لقد أرادت السلطات الإسرائيلية من السجن أن يوصل الأسير إلى نتيجة بأن نضالاته ذهبت سدىً، ولهذا كان على الأسير الفلسطيني أن يواجه في السجن سلسلة من الأساليب اللاإنسانية التي أراد القادة الإسرائيليون من ورائها أن يتحول الأسرى في السجن إلى عبءٍ على أنفسهم وشعبهم[٢].

وأصبحت السجون ومراكز التوقيف التي ورث معظمها الاحتلال الإسرائيلي عن الانتداب البريطاني والحكم الأردني[٣] مراكز لممارسة العنف والقتل البطيء ضد الشعب الفلسطيني وقواه المناضلة، ليشكّل السجن بما يمثّل من إرهاب وقمع وإجراءات بوليسيّة بديلاً لحبل المشنقة ووسيلة لتصفية الإنسان التدريجية جسدياً ومعنوياً

"لقد اتبعت إدارات القمع كل الأساليب الممكنة لأجل تحقيق هدفها في تطويع المناضل الأسير لإخضاعه تمهيداً لشطبه وطنياً وإنسانياً، فسياسة الاستنزاف العصبي المرهق وسياسة التجويع النفسي والمادي والحرمان المطلق من كل الضرورات الأولية لحياة بشرية معقولة وسياسة الإسقاط الوطني والاستهداف الأمني وسياسات التجهيل والمحو الثقافي وغيرها..."[٤]

---

[١] اتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، جنيف: اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي، ص ص ٢٢٢-٢٢٣.

[٢] عطا القيمري، السجن ليس لنا، معتقل نفحة: ٣ آذار ٩٨٥، ص ٣، (هذا الكتاب لا يوجد عليه اسم كاتبه الذي أصدره أثناء وجوده في المعتقل تجنباً لملاحقة الاحتلال وعرف فيما بعد باسمه وهو (عطا القيمري)).

[٣] عبد الستار قاسم وطلبته، مقدمة في التجربة الاعتقالية في المعتقلات الصهيونية، بيروت: منشورات دار الأمة، كانون الثاني ١٩٨٦، ص ص ٧٠-٧٥.

[٤] عطا القيمري، مصدر سابق، ص ٦٥.

إن هذه الأساليب الوحشية انطلقت من قناعات إسرائيلية ترى في الأسرى الفلسطينيين "مخربين" و"مجرمين" يجب تحطيمهم وتحويل حياتهم داخل السجن إلى جحيمٍ لا يطاق[٥].

ومن هنا فإن صراع الأسرى داخل السجون منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧ تركّز حول دفاعهم عن ذاتهم الوطنية التي استهدفتها سياسات الإبادة الإسرائيلية ومخططاتها التعسفية.

لقد زجّ بالأسرى الفلسطينيين في سجون يقع بعضها داخل الخط الأخضر، وبعضها في المناطق الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة)• وقد عملت الحكومة الإسرائيلية على إقامة مراكز اعتقال جديدة كالنقب وبيتونيا وحوّلت العديد من منشآتها إلى معسكرات اعتقال خاصة في ظلّ الانتفاضة، وقامت الحكومة الإسرائيلية بإجراء إصلاحات وترميمات فيها لتزيد من طاقتها الاستيعابية حتى أنها حوّلت سجن الفارعة الذي كان يستخدم اصطبلا للخيل في العهد البريطاني إلى مركز للتحقيق بعد إنشاء زنازين تلائم ذلك[٦].

وشهدت هذه السجون حرباً بكل معنى الكلمة بين الإنسان الأسير المدافع عن إنسانيته وذاته الوطنية وبين السياسات الإسرائيلية الرسمية الرامية إلى تفريغ هذه الذات وقتلها. فنجد أنه في كل سجن بل في كل غرفة سجن وزنزانة تجربة جماعية وفردية متنوعة ومتعددة تشكّل بمجملها تجربة الإنسان الفلسطيني الأسير، إنها الرحلة الطويلة التي لم تصل إلى نهايتها حتى الآن، رحلة المقاومة والتصدي والسير في الطريق إلى الحريّة.

---

[٥] حلمي إبراهيم محمد عنقاوي، المراحل الأولى للمسيرة خلف القضبان، رام الله: مطبعة الغد، ط١، ١٩٩٥، ص ٢٧.

• السجون ومراكز التوقيف التي احتجز فيها الأسرى الفلسطينيون ١٩٦٧-١٩٩٣ هي: سجن عسقلان، سجن بئر السبع، سجن نفحة، سجن نابلس المركزي، سجن جنيد، سجن رام الله، سجن الخليل، سجن جنين، سجن شطة، سجن الجلمة، سجن الدمون، سجن مجدو، سجن النساء في الرملة، سجن تلموند، سجن الرملة، سجن غزة المركزي، سجن عتليت، معسكر النقب الصحراوي (أنصار ٣)، سجن بيتونيا، سجن الظاهرية، سجن المسكوبية، سجن الفارعة، سجن طولكرم، سجن كفار يونا، سجن صرفند، سجن النبي صالح، سجن بيتح تكفا، سجن بيت لحم، سجن "أبو كبي"ر، سجن البصة، سجن العفولة، سجن خانيونس، وغيرها...

[٦] عبد الستار قاسم وطلبته، مصدر سابق، ص ٧١.

وقد رأينا أنه من المهم تناول التجربة الاعتقالية قبل اتفاقيات أوسلو في خطوطها العامة وذلك لقياس مدى ما أحدثته اتفاقيات أوسلو من تغير مفترض في الفهم الإسرائيلي للأسير الفلسطيني ولأساليب المعاملة في السجون ومراكز الاحتجاز.

الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الأسرى قبل أوسلو

لا يمكن الوقوف على كافة الأساليب القمعية والوحشية التي مورست على الأسرى وحقوقهم من قبل السلطات الإسرائيلية بسبب شموليتها وتغيرها وملامستها لتفاصيل الحياة اليومية للأسير، وسنحاول أن نوضح بعض هذه الأساليب التي تكشف عن الواقع الذي عاشه الأسرى ما بين ١٩٦٧-١٩٩٣:

العنف والإذلال والاعتداء الجسدي:

اعتبر استخدام العنف والاعتداء على الأسرى والأسيرات منذ بداية الاعتقال بمثابة قانون روتيني تعرض له الأسرى وبأشكال مختلفة. والعنف المقصود هنا ليس عنف الاعتقال ولا عنف التحقيق بل العنف المنظم والمخطط الذي اتبعه السجانون داخل السجون والذي صحبه إذلال وقهر وإهانات متواصلة، ويحمل كل أسير علامات وشهادات كثيرة عما أطلق عليه "**حفلات الضرب**"[٧] التي تعرض لها داخل السجن، سواء بشكل فردي أو جماعي والاعتداء على الأسرى كان يتم بالضرب أو بقذفهم بقنابل الغاز وقنابل الصوت، وكثيرا ما يتعرض الأسرى للاعتداء أثناء نقلهم من سجن لأخر أو خلال السفر إلى مستشفى سجن الرملة أو أثناء عزلهم في زنازين انفرادية كعقاب.

---

[٧] عطا القيمري، مصدر سابق، ص ٧٠.

ولم يخل تاريخ سجن من السجون من العنف والقمع الجسدي ففي عام ١٩٧٣ أشرف مدير سجن عسقلان في ذلك الوقت المدعو "ديستلفيد" وبشكلٍ مباشر في ضرب الأسير عمر الشلبي* حتى الموت[٨].

وفي عام ١٩٧٨ اقتحمت شرطة سجن طولكرم غرف المعتقلين مستخدمة كل أدوات القمع مما أدّى إلى إصابة العديد من الاسرى بجراح[٩]. وفي عام ١٩٨٠ تمّ الاعتداء بشكلٍ فظّ على ٣٦ أسيرًا في سجن نفحة مضربين عن الطعام بعد نقلهم إلى سجن التوقيف في الرملة في محاولة لكسر إضرابهم. وقد شارك في عملية القمع الجهاز الطبي الإسرائيلي** وعلى أثر ذلك استشهد الأسيران علي الجعفري*** وراسم حلاوة****[١١]. ولا ينسى الأسرى "اليوم الدامي" وهو تاريخ ١٩٨١/٧/٦ في معتقل بئر السبع عندما تمّ الاعتداء بالضرب الجسدي العنيف على الأسرى وإصابة أكثر من عشرين أسيراً إصابات بالغة نقلوا إلى المستشفيات[١٢]. وشهد السجن المركزي للضفة الغربية بنابلس (جنيد) العديد من حملات القمع المتواصلة بواسطة الغاز المسيل للدموع والاعتداءات المستمرة على المعتقلين[١٣]. وتعرضت الأسيرات الفلسطينيات لاعتداءات كثيرة

---

* الشهيد عمر الشلبي ولد في مخيم اليرموك في سوريا في بداية الخمسينات من عائلة فلسطينية شردت عام ١٩٤٨ من صفد، وعاد إلى فلسطين مع مجموعة فدائية عام ١٩٧٠. تشتت خلالها مع قوات الجيش الإسرائيلي فوقع أسيراً وحكم عليه بالسجن المؤبد، استشهد في سجن عسقلان في تشرين أول ١٩٧٣.

[٨] عطا القيمري، مصدر سابق، ص ١١٤.

[٩] حلمي عنقاوي، مصدر سابق، ص ٣٥٧.

** وذلك من خلال مسؤولة لأسير مريض مضرب عن الطعام على فكّ الإضراب مقابل تقديم العلاج له أو إجباره على تناول الطعام السائل بواسطة أنبوب يوضع في الأنف يصل إلى المعدة (الزوندة).

*** الشهيد علي شحدة الجعفري ولد في قرية رفات عام ١٩٤٦، وهاجرت أسرته بعد النكبة ١٩٤٨ وسكنت مخيم الدهيشة، اعتقل بتاريخ ١٩٦٨/١٠/٨ إثر اشتباك مع القوات الإسرائيلية، وحكم عليه بالسجن المؤبد، استشهد في سجن نفحة عام ١٩٨٠ وسلم جثمانه عام ١٩٩٣.

**** الشهيد راسم حلاوة، ولد في بلدة جباليا سنة ١٩٥٢، اعتقل بتاريخ ١٩٧٠ وحكم عليه بالسجن المؤبد، استشهد في سجن نفحة عام ١٩٨٠.

[١٠] عطا القيمري، مصدر سابق، ص ١١٥.

[١١] المصدر السابق، ص ١١٦.

[١٢] الحركة الفتحاوية الأسيرة، بركان أيلول خمف قضبان القهر، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٢/١٠/٢١، ص ٤٩.

بالضرب وقذف قنابل الغاز المدمع اتجاههن كما حدث عام ١٩٨٣ عندما شنّت إدارة السجن هجمة شرسة على النساء الأسيرات المضربات عن الطعام احتجاجاً على العمل المذل رافضات طهي الطعام للسجانات[١٤].

وتعرّض أسرى مجدو عام ١٩٨٩ لهجمة شرسة من قبل مئات الجنود المدججين بقنابل الغاز والسلاح حيث أصيب عدد كبير من الأسرى بجراح بالغة[١٥]. وشهد معتقل أنصار ٣ في النقب العديد من عمليات الاعتداء والقمع للأسرى كان أخطرها يوم ١٩٨٨/٨/١٦ بإطلاق النار على الأسرى واستشهاد أسيرين[١٦]•

إن الأمثلة على استخدام العنف كثيرة جداً، ولم يقتصر الأمر على الاعتداء الجسدي فأساليب الإذلال التي نفذها السجانون كانت أشدّ وقعاً من الإعتداء، بهدف كسر روح السجين وتحطيم نفسيته وتحويله إلى مجرد عبد لا قيمة إنسانية له. وتعددت أساليب الإذلال سواء بإطلاق الشتائم البذيئة على الأسرى وإجبارهم على مخاطبة السجان بكلمة "سيدي" وبمنع إطلاق شعر الرأس والشارب وإلزام الأسرى بحلاقة ذقونهم مرتين أسبوعياً بشفرة حلاقة واحدة توزّع لكل خمسة أسرى. إضافة إلى الإذلال المتبّع في طريقة استحمام الأسرى بإجبارهم على الخروج عراة من غرفهم إلى حمام خارجي وإلزامهم إحناء الرأس أثناء قيام شرطة الإدارة بإجراء "العدد"•• اليومي، وشملت سياسة الإذلال إجبار الأسرى على السير في ساحة الفورة••• (النزهة) والأيدي متشابكة خلف الظهر وإجبار الأسرى على الجلوس قرفصاء في الساحة في النصف الأخير من الوقت المخصص للنزهة[١٧]. وتحدّث الأسرى عن أشدّ أنواع الإذلال بما أطلقوا عليه (أسطورة البرش

---

[١٤] وليد الفاهوم، فلسطينيات في سجن النساء الإسرائيلي، طبور نفي ترتسا، عمان: دار الجيل للنشر،ط١، ١٩٨٥، ص ٨٣.

[١٥] عبد الله عواد، دولة مجدو تجربة البناء التنظيمي والمواجهة في معتقل مجدو، عمان: دار الخليل للنشر، ط١، ١٩٩٢، ص ٦٣.

[١٦] ناصر سليمان دمج، معتقل أنصار شاهد على عصر الجريمة، فلسطين: الوكالة العربية للتوزيع، ١٩٩٣، ص ٤٩.

• الشهيدان هما أسعد الشوا وبسام الصمودي.

•• العدد، عملية إحصاء الأسرى التي تقوم بها شرطة السجن (انظر مفردات الحركة الأسيرة).

••• الفورة، انظر مفردات الحركة الأسيرة.

[١٧] عطا القيمري، مصدر سابق، ص ٧١-٧٢.

المقدس) أو (صنمية البرش)، والتي تتمثّل بإجبار الأسير على ترتيب الأربع بطانيات التي يملكها بشكل معين منذ الصباح وعدم الاقتراب منها أو استخدامها إلا بعد انتهاء عدد المساء، فيبقى الأسير طوال النهار في حالة انتظار مرهقة[١٨].

الحصار الثقافي:

فرضت سلطات السجون حصاراً ثقافياً على الأسرى، وشمل هذا الحصار منع حصول الأسير على القلم والدفتر والكتاب، وإجباره على سماع الإذاعة الإسرائيلية في أوقات محددة، ولم يسمح له بقراءة الصحف سوى صحيفة الأنباء التي كانت تصدرها أجهزة المخابرات الإسرائيلية، وقد طبّق الحظر التام على كل أنواع الثقافة الوطنية والإنسانية، وكان الأسير الذي يتم ضبط قلم أو ورقة معه يتمّ عقابه في زنزانة انفرادية ويعتدى عليه من قبل طواقم السجانين[١٩].

وكان أشدّ الأساليب خطورة هي سياسة الإفراغ الثقافي والفكري من خلال ترويج كتب ثقافية فارغة المضمون داخل السجون في محاولة لخلق ثقافة مشوهة بديلة تعمل على صياغة نفسية المعتقل وتطويعه وفق مضمونها[٢٠]. وتحدّث الأسير حلمي عنقاوي* عن سياسة مسح أدمغة المعتقلين الأوائل من خلال خبراء مختصين كانوا يزورون السجون ويحاولون التشكيك في العادات والتقاليد الوطنية للشعب الفلسطيني وحتى في الأدب العربي[٢١].

وبدأ التغيير على هذه السياسة تدريجيًا ابتداءً من عام ١٩٧٠ نتيجة نضالات الأسرى، حيث تمّ السماح بإدخال الكتب ليست ذات الطابع الوطني عن طريق الصليب الأحمر وبعد إخضاعها للرقابة، إضافة إلى حصول السجين على القلم والدفتر[٢٢]، إلا أن ملاحقة الثقافة داخل السجون ظلّت

---

[١٨] قدري أبو بكر، من القمع إلى السلطة الثورية، عمان: دار الجليل للنشر، ط١، ١٩٨٩، ص ٦٣.

[١٩] حسن عبد الله، النتاجات الأدبية الاعتقالية، القدس: مركز الزهراء للدراسات والأبحاث، ١٩٩٣، ص ١٤.

[٢٠] عطا القيمري، مصدر سابق، ص ١٢١.

* حلمي عنقاوي: ولد في رام الله عام ١٩٥٦، اعتقل عدة مرات كان أطولها عام ١٩٧٧ حيث حكم عليه ١٠ سنوات، وله مجموعة من المؤلفات.

[٢١] حلمي عنقاوي، مصدر سابق، ص ٣٨.

[٢٢] عطا القيمري، مصدر سابق، ص ١٢٤.

متواصلة من خلال التحكّم بنوعية الكتب المسموح إدخالها للأسرى وسياسة التفتيشات التي تقوم بها شرطة السجون بهدف مصادرة إنتاجات وكتابات الأسرى، **"كم من كاتبة أو كاتب سجين مزقت أو مزق، أحرقت أو أحرق إنتاجاً داخل الجدران في لحظة تفتيش وكم من مواد ونصوص أدبية ضبطت أثناء محاولة تهريبها"**[٢٣]. ومن هنا جاء رعب إدارة السجون من الكلمة المكتوبة الداعية إلى الحريّة والانطلاق من قيود الاحتلال والهيمنة والمفعمة بالمشاعر الإنسانية الحيّة والمتحدية لكل أسباب القهر.

وقد تحطّمت سياسة الحصار الثقافي داخل السجون بفعل النضال الدؤوب للأسرى، لتصبح السجون مدارس للثقافة والتربية، وتخرج الكادرات والكفاءات الثقافية والسياسية والفنية، فصدرت عشرات الإنتاجات الثقافية لكتّاب من الأسرى، ولكن كل ذلك كان ثمنه باهظاً.

الإهمال الطبي:

انتهجت السلطات الإسرائيلية سياسة الإهمال الطبي في المعتقلات، فمستوى الخدمات الطبية كان سيئاً جداً، إذ كانت حبة "الأكمول" هي العلاج السحري لكل الأمراض[٢٤]. وساهمت شروط الاعتقال والمعاملة القاسية بما فيها العناية الصحية السيئة وسوء التغذية المتمثّل بافتقار الأطعمة إلى المواد الأساسية اللازمة للجسم في إصابة العديد من الأسرى بأمراض مختلفة، وبتفاقم الأمراض الخطيرة والمزمنة في ضوء المماطلات في تأجيل إجراء العمليات الجراحية للأسرى المرضى مما أدّى إلى استشهاد• العديد منهم[٢٥]. ولعب الجهاز الطبي لمصلحة السجون دوراً قمعيًا

---

[٢٣] وليد الفاهوم، مصدر سابق، ص ١٧٣.

[٢٤] جبريل الرجوب، تجربة أسرى الثورة الفلسطينية بين نفحة وجنيد الزنزانة رقم ٧٠٤، القدس: وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر، ١٩٨٤، ص ص ٢٣-٢٤.

• الأسرى الذين استشهدوا في السجون الإسرائيلية بسبب سوء العناية الصحية ١٩٦٧-١٩٩٣ هم: خليل سلامة الرشايدة، عبد القادر أبو الفحم، مصطفى الدرابيع، عمر عوض الله، فؤاد أبو حديد، عمران أبو خلف، نصار الحويطات، حسن السوركة، يوسف كريم، ادريس نوفل، هاشم كريم، أنيس دولة، صلاح عباس، علي الشطريط، سلامة الخسوي، ميخائيل لازارو، خليل أبو خديجة، اسحق المراغي، محمود فريتخ، غسان اللحام، طارق الحموري، قنديل علوان، عبد المنعم كوللك، عمر القاسم، محمد الريفي، عبد الله علاونة، جاسر أبو ارميلة، أحمد بركات، حسين عبيدات، أيمن نصار، أيمن برهوم، أحمد عادل أبو عماد، سامي زعرب، يحيى الناطور.

[٢٥] اللجنة النضالية العامة، "بيان"، معتقل بحدو: ١٩٨٩/٢/٨.

واستخباريًا مستغلاً حاجة الأسرى للعلاج لمساومتهم على شرفهم الوطني إضافة إلى مساهمته في قتل عددٍ من الأسرى كما حصل مع الشهيدين علي الجعفري وراسم حلاوة على إثر إضراب سجن نفحة عام ١٩٨٠ وتعريض العشرات من الأسرى للخطر[٢٦]. وقد كشفت الصحافة الإسرائيلية عن ألف تجربة طبية قامت بها حكومة إسرائيل وبشكل سري على المعتقلين في السجون[٢٧].

سياسة العزل:

استخدمت سلطات السجون سياسة عزل الأسرى بأشكال مختلفة كوسيلة عقاب للأسرى وقمع نضالاتهم داخل السجون. وتقوم هذه السياسة على عزل النشيطين من الأسرى أو ما تطلق عليهم إدارة السجون "**ذوي الرؤوس الحامية**"[٢٨] في أقسام خاصة منعزلة عن بعضها البعض أو نقلهم إلى معتقلات أخرى لإبعاد تأثيرهم، أما على المستوى الفردي فقد كانت تعزل قادة الأسرى في زنازين انفرادية وخاصة في حالات اندلاع خطوات احتجاجية ضد سياسة إدارة السجون في محاولة منها لكسر وإضعاف هذه الخطوات[٢٩]، ومن جانبٍ آخر اتبّعت إدارة السجون سياسة عزل تقوم على الفرز والتصنيف للأسرى الذين يتم عزلهم بحجة أنهم من الأسرى الخطرين أو الذين قاموا بعمليات عسكرية كبيرة واستخدمت في هذا الإطار قسم العزل "نيتسان" في الرملة الذي عزل فيه حوالي ٣٠ أسيرًا عند افتتاحه في عام ١٩٨٩[٣٠].

ومن السجون التي استخدمت كسجون عزل سجن جنين بين أعوام ٧٣-٧٩، ومعتقلات كفار يونا وشطة والجلمة وطولكرم وأبو كبير وقسم "الأكسات"• في الرملة، إضافة إلى استخدام زنازين

---

[٢٦] جبريل الرجوب، مصدر سابق، ص ٢١.

[٢٧] "استغلال الأطباء في ممارسة التعذيب، استخدام ١٠٠٠ تجربة لأدوية خطيرة على المعتقلين الفلسطينيين"، حقوق الناس، عدد ١١، كانون ثاني ١١٩٨، ص ص ٢٦-٢٧.

[٢٨] حلمي عنقاوي، مصدر سابق، ص ٣٩.

[٢٩] الحركة الفتحاوية الأسيرة، مصدر سابق، ص ٣٢.

[٣٠] المصدر السابق

• انظر مفردات الحركة الأسيرة

في معتقل غزة كمكان لعزل النشطاء من المعتقلين من أبناء الضفة[٣١]. وقد توجت هذه السياسة بافتتاح سجن نفحة الصحراوي عام ١٩٨٠ وتحويله إلى مكان لعزل الأسرى وعقابهم، ونتيجة الأوضاع المأساوية في سجن نفحة أطلق عليه الأسرى اسم "أوشفيتس" مما أثار غضب إحدى عضوات الكنيست التي زارت السجن فصرخت في وجه الأسرى قائلة "**احمدوا الله أنكم أحياء**"[٣٢].

سياسة التعذيب:

تعرض الأسرى الفلسطينيون لأساليب تعذيب قاسية على يد المحققين الإسرائيليين كشفت عنها إفادات الأسرى أنفسهم وتقارير منظمة العفو الدولية ومؤسسات حقوق الإنسان وجميعها تفيد بتعرض الأسرى لأشكال خطيرة من أساليب التعذيب وسوء المعاملة أدت إلى استشهاد* عدد كبير منهم[٣٤]. وقد أوردت المحامية الإسرائيلية فليتسيا لانغر في كتابها بأم عيني[٣٥] والمحامية ليئا تسيمل في كتابها المعتقلون العرب في السجون الإسرائيلية[٣٦] والكاتبة ريموندا الطويل في كتابها سجينات الوطن السجين[٣٧] العديد من الشهادات لأسيرات وأسرى فلسطينيين تعرضوا للتعذيب بأساليب مختلفة نذكر منها:

---

[٣١] حلمي عنقاوي، مصدر سابق، ص ص ٣٥-٤٠.

[٣٢] عطا القيمري، مصدر سابق، ص ٩١.

* الشهداء الذين سقطوا بسبب التعذيب أو القتل المتعمد داخل السجون ومعسكرات الاعتقال (١٩٦٧-١٩٩٣) هم: يونس أبو سبيتان، عدنان حرب، قاسم أبو عكر، أحمد أبو عميرة، أحمد أبو دية، حريش أبو الليل، عثمان بدوي، سميح أبو حسب الله، ذيب اشتية، علي أبو سلطان، سالم صافي، محيي نعوري، عون العرعير، رمضان عاشور، محمد وشاح، حسن أبو ركبة، فريز طشطوش، عمر شلبي، سالم أبو ستة، أحمد دحدول، محمد الخواجا، خضر تمر، ناصر اهيب، محمد بريص، مصطفى بركات، سمير سلامة، سعيد أبو ستة، يعقوب دبابش، فايز الطرايرة، سليم أبو صبيح، حمزة أبو شعيب، مجدي أبو جامع، صبحي أبو جامع، خضر ترزي، إبراهيم الراعي، عطا عياد، نبيل ابداح، بسام صمودي، أسعد الشوا، هاني الشامي، محمد حماد، إبراهيم المطور، عبد الله أبو محروقة، محمود المصري، نضال ذيب، جمال أبو شرخ، خالد كامل علي، صبري عبد ربه، حسام قرعان، رائق سلمان، مصطفى العكاوي، سمير عمر، حازم عيد.

[٣٣] تقارير منظمة العفو الدولية، لندن: منشورات منظمة العفو الدولية،

١٩٨٦ ص ٣٤٩

١٩٨٩ ص ٢٤٤

١٩٩٢ ص ٦٦

[٣٥] فيليستا لانغر، بأم عيني، القدس: منشورات صلاح الدين، تشرين الثاني ١٩٧٥، ص ص ١٧٤-٣٤٤.

[٣٦] ليئا تسيمل، المعتقلون العرب في السجون الإسرائيلية، النازيون الجدد، عمان: دار الصباح للصحافة والطباعة والنشر، ١٩٨٨ ص ٥٢.

[٣٧] ريموندا الطويل، سجينات الوطن السجين، عكا: دار الأسوار عكا، ١٩٨٨،ط١، ،ص ١٢٠.

١- الضرب المؤلم ٢- التعذيب بالنار والكي بأعقاب السجائر ٣- التعذيب بسلاسل حديدية وشد الأسير إلى السقف أو الجدار أو إلى باب الزنزانة ٤- التعذيب بالصدمات الكهربائية ٥- التعذيب بحقن المعتقل بالعقاقير الكيماوية. ٦- التعذيب بالماء البارد ٧- التعذيب بالحرمان من الحاجات الأساسية ٨- التعذيب بواسطة الكلاب ٩- استخدام الغاز ١٠- التعذيب النفسي ١١- التهديد بالاغتصاب ١٢- وضع المعتقل في زنزانة وإطلاق أصوات تعذيب مسجلة ١٣- إدخال عيدان الثقاب في الأعضاء التناسلية للرجال وإشعالها ١٤- الضرب بالقضبان الحديدية على الأعضاء التناسلية ١٥- إنزال الأسير إلى غرف العملاء (العصافير).

لقد ناشدت منظمة العفو الدولية السلطات الإسرائيلية عام ١٩٨٦[٣٨] بإجراء تحقيق حول أساليب التعذيب وسوء المعاملة التي يتعرض لها الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية والتي شملت استخدام الضرب وتعصيب العينيين لفترة طويلة والإجبار على الوقوف طويلا، والحبس الانفرادي، والتعريض للهواء البارد و"دوش" المياه الباردة لفترات طويلة، إضافة إلى محاولات شبه خنق المعتقلين والحرمان من النوم والضرب على جميع أنحاء الجسد والتهديد.

يقول الأسير بلال حمدان مثقال عامر* :-

"قال لي المحقق ستتكلم من خصيتيك، سمعت بعدها صوت جهاز تلاه صوت تماس كهربائي لسلكين، شعرت فجأة بصوت أشبه بصوت الانفجار وضغط

---

[٣٨] تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٦؛ مصدر سابق، ص ٣٤٩.

* الأسير بلال عامر من قرية كفر قليل قضاء نابلس، اعتقل عدة مرات ما بين ١٩٨٦-١٩٨٩ خضع خلالها للتحقيق في بيتح تكفا وسجن جنيد ونابلس. وأطلق سراحه دون إدانة أو محاكمة.

وصعقة في الخصيتين، انتفض جسمي بقوة... شعرت بصعقة ثانية في الرأس، وثالثة في الظهر، وبدأ جسمي يتصبب عرقا وكنت أصرخ مع كل صعقة..."[٣٩].

شروط اعتقال صعبة:

حرصت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ أن استخدمت السجون كوسيلة لمعاقبة المناضلين الفلسطينيين على إبقائهم في ظروف اعتقالية متدنية للغاية في تلبيتها للحاجات الإنسانية الأولية، وما نقصده بشروط الاعتقال هي مجمل الشروط المادية التي يوفرها السجن لقاطنه لأجل ممارسة حياته بصفته كائنا حيا أي السكن والمنام والملبس والمأكل والعلاج الطبي. فشروط السكن بائسة جدا، من حيث الازدحام في الغرف وقلة التهوية، وضيق مساحة الغرف التي يقطن بها الأسرى، وكثرة الرطوبة وعدم دخول أشعة الشمس إليها وقيام إدارة السجون بوضع ألواح من الإسبست على الشبابيك، وضعف الإنارة إضافة أن السجون الإسرائيلية بمعظمها ذات مبان قديمة لا تصلح للحياة الإنسانية[٤٠].

وعانى الأسرى من سوء التغذية والنقص الكمي والكيفي فيها، ونقص الخضراوات والفواكه مما سبب الإصابة بأمراض فقر الدم وضعف المناعة الجسدية[٤١]، ولعل مساحة الفورة التي يتنزه بها الأسرى من الضيق بحيث لا تسمح بممارسة نشاطهم الرياضي ولا حتى بالسير فيها بشكل حر[٤٢]. وتعمد إدارة السجون إلى إجراء تفتيشات يومية وفجائية واقتحامات مستمرة لغرف المعتقلين ومصادرة محتوياتهم وأغراضهم الشخصية وما يسبب ذلك من حالة التوتر والترقب والإرهاق العصبي والنفسي عند الأسرى. ولم تتوفر في السجون غرف للطعام ولا مكتبة ثقافية ويمنع الانتساب للجامعات الفلسطينية، ويضاف إلى ذلك النقص المستمر في الملابس التي يستلمها

---

[٣٩] رزق شقير، هكذا تكلم المعذبون الفلسطينيون- ١٣ رواية عن التعذيب أثناء التحقيق في المعتقلات الإسرائيلية كما وردت على ألسنة ضحاياه، رام الله: الحق، ١٩٩٢، ص ١٦.

[٤٠] جبريل الرجوب، مصدر سابق، ص ص ٣٦-٣٧.

[٤١] الأسرى الفلسطينيون في المعتقل المركزي للضفة الغربية (جنيد)، "رسالة إلى وزير الشرطة حاييم برليف"، نابلس: سجن جنيد، ١٩٨٤/١٠/٢١.

[٤٢] فهد الخاج، انتفاضة الجوع من وراء القضبان، أيلول ١٩٩٣، ص ص ١١٥-١١٩.

الأسرى من إدارة السجن وعدم صلاحيتها وما يتعرض له أهالي الأسرى من مضايقات أثناء الزيارة[٤٣].

ويتضح مما مر أن الأوضاع التي سادت داخل السجون الإسرائيلية استهدفت إجهاض الروح الوطنية والمعنوية للأسير الفلسطيني من خلال تطبيق سياسات وإجراءات لا إنسانية لا يتخيلها العقل البشري، واعترفت "لجنة كينت"• الإسرائيلية التي شكلت بناء على طلب من محكمة العدل العليا الإسرائيلية عام ١٩٨١ والتي كلفت بالتحقيق في الظروف السائدة في السجون الإسرائيلية بمأساوية الأوضاع التي يعيشها المعتقلون في هذه السجون ووصفتها بأنها لا تصلح لبني البشر[٤٤].

ومن جانب اخر فقد نشرت مجلة الشرطة الإسرائيلية تقريرا عام ١٩٨٤ يصف مراحل الاعتقال والتوقيف والتحقيق والتعذيب وأعمال الإرهاب والعنف ضد المعتقلين الفلسطينيين في أكثر من عشرين سجنا إسرائيليا جاء فيه أن السجون الإسرائيلية تعتبر جحيما لا يطاق وهي قريبة الشبه بالسجون الأمريكية خلال فترة الأربعينات من حيث الازدحام وسوء التغذية والتعرض للضرب، والإهانات والمضايقات على أهالي الأسرى أثناء الزيارات وانبعاث الروائح الكريهة الملوثة من غرف المعتقلين ووجود الرطوبة وغيرها[٤٥].

مراحل التجربة الاعتقالية قبل أوسلو

لم تسر تجربة نضال الأسرى بخط مستقيم بل في تصاعد وهبوط، تقدم وتراجع، ولكنها بشكل إجمالي سجلت نقلات نوعية بين فترة وأخرى في مسيرة صعبة وشاقة خاض خلالها الأسرى سلسلة من النضالات الجزئية والشاملة على مختلف المحاور والأصعدة سواء الداخلية بترسيخ

---

[٤٣] المصدر السابق، ص ١١٩.

• لجنة كينت: بعد أن كثرت الشكاوي المطالبة بتحسين أوضاع السجون والمعتقلين على الصعيدين المحلي والدولي، قررت محكمة العدل العليا الإسرائيلية وبناء على توصية من يوسف بورغ وزير الداخلية والشرطة حينذاك تشكيل لجنة تحقيق حكومية كلفت بالتحقيق في الظروف السائدة في السجون الإسرائيلية والأنظمة المتبعة فيها سميت "بلجنة كينت" نسبة إلى رئيس اللجنة القاضي المتقاعد ماكس كينت.

[٤٤] غازي السعدي، الأسرى اليهود وصفقات المبادلة، عمان: دار الجليل للنشر، ط١، ١٩٨٥، ص ص ١٢٨-١٢٩.

الوحدة الاعتقالية وسواء في مواجهة حملات الإرهاب الإسرائيلي والقمع المتواصلة التي تعرضوا لها، فكان الثمن سقوط الشهداء والجرحى وتكبد المعاناة.

وبرغم صعوبة تقسيم مراحل هذه التجربة نتيجة الوضع المعقد الذي مرت به وتداخلها وتعدد أشكال المعاملة واختلاف الجاهزية الاعتقالية من سجن لآخر فإنه يمكن تحديد خمس مراحل لهذه التجربة والوقوف أمام سماتها ومميزاتها:

أولا: مرحلة حماية الذات الوطنية (١٩٦٩-١٩٧١):

اتخذ شكل المواجهة في هذه المرحلة دفاع الأسرى عن ذاتهم الوطنية وكرامتهم النضالية التي كانت تتعرض للسلب والتدمير المتواصلين، إضافة إلى محاولات الأسرى تجميع طاقاتهم وبناء الوحدة الاعتقالية الداخلية التي كانت هدفا لإدارة السجون وأجهزتها الأمنية للسيطرة على الأسرى وتمزيق صفوفهم ومواقفهم. بالرغم من غياب الأطر التنظيمية ووجود خلافات داخلية وانعدام الوعي الكافي لدى الأسرى وبروز العفوية في بداية رحلة الاعتقال إلا أن الأسرى خاضوا مواجهات قاسية وشاقة ضد الأساليب الإرهابية والقوانين الجائرة التي فرضت عليهم مما خلق المقدمات لتأطير الذات الوطنية وصيانتها والتي نضجت وتأصلت في المراحل اللاحقة وعبر معارك ونضالات متواصلة.

إن أبرز مطالب الأسرى في هذه المرحلة والتي خاضوا المواجهات في سبيل تحقيقها تتمثل بما يلي[٤٦]:

١. وقف استخدام الضرب والاعتداء على الأسرى.

---

[٤٥] المصدر السابق، ص ص ١٣٨-١٣٩.

[٤٦] قدري أبو بكر، مصدر سابق، ص ص ٦١-٨٨.

٢. إلغاء القيود الإذلالية المفروضة على الأسرى مثل إجبار الأسير على مخاطبة السجان بـ "سيدي" وعقد الأيدي خلف الظهر وطأطأة الرأس أثناء إحصاء الأسرى والسماح بالحديث أثناء النزهة.

٣. السماح بإطلاق الشعر والشارب.

٤. حرية العمل أي عدم إجبار الأسرى على العمل في مرافق الإنتاج الإسرائيلية كنسج شبك الدبابات-وبناء أسوار السجن وغيرها...

٥. السماح بإدخال المواد الثقافية والقرطاسية للأسرى.

٦. تخفيف الاكتظاظ والازدحام في غرف المعتقلين.

واتخذ شكل المواجهة خوض الإضرابات الامتناعية•، كإضراب سجن الرملة عن الطعام وهو الإضراب الأول عام ١٩٦٩ احتجاجا على سياسة الضرب والتنكيل والذي استمر ١١ يوما[٤٧]، وكذلك إضراب سجن عسقلان بتاريخ ١٩٧٠/٧/٥[٤٨] والذي استمر سبعة أيام حيث استشهد خلاله الشهيد عبد القادر ابو الفحم••، إضافة إلى احتجاجات عصيانية قام بها الأسرى مثل إلقاء الملابس و"الأبراش"••• خارج الغرف كما حدث في عسقلان في كانون أول عام ١٩٧٠[٤٩] احتجاجا على استمرار المعاملة المذلة للأسرى برغم الوعود التي تلقوها من قبل إدارة السجون بتحسين ظروفهم. وخاض أسرى سجن بئر السبع إضرابا عصيانيا بالامتناع عن الخروج إلى مرافق العمل بتاريخ ١٩٧٠/١/١٧، وتعرض الأسرى بسبب ذلك لحملة التنكيل والضرب المبرح وفرض

• الإضرابات الامتناعية وهي إضراب المعتقلين المفتوح عن الطعام بحيث لا يتناولون خلاله سوى الماء والملح.

[٤٧] عبد الستار قاسم، مصدر سابق، ص ١٢٩.

[٤٨] المصدر السابق، ص ١٢٩.

•• الشهيد عبد القادر أبو الفحم: ولد سنة ١٩٣٣ في القرية الفلسطينية برير في فلسطين المحتلة، هاجر مع أسرته سنة ١٩٤٨ وأقام في مخيم جباليا وعمل في جيش التحرير الفلسطيني، اعتقل سنة ١٩٦٨، وحكم بالمؤبد عدة مرات، وهو أول شهيد يسقط أثناء الإضرابات. حاول المعتقلون إقناعه قبيل الإضراب بعد المشاركة فيه نظرا لتدهور وضعه الصحي إلا أنه أبى وبشدة.

••• البرش، انظر مفردات الحركة الأسيرة.

حالة من الإرهاب على المعتقلين، وخلال ذلك قام الأسرى بحرق "المنجرة" التي أجبروا على العمل بها[٥٠].

إن من أهم منجزات هذه المرحلة هي كسر حاجز الخوف والرعب الذي كان يسيطر على المعتقلين وكسر القيود التعسفية التي فرضت على المعتقلين وبروز الروح النضالية لدى الأسرى والاستعداد للمواجهة والمصادمة دفاعا عن قيمهم الإنسانية وكرامتهم الوطنية.

ثانيا: مرحلة بناء المؤسسة الاعتقالية وتحسين شروط الاعتقال (١٩٧٣-١٩٧٩):

إن بناء الوضع الداخلي للحركة الأسيرة في بدايات التجربة كان الهاجس الأساس للكادر الاعتقالي والقيادي إذ أن حالة التشرذم وغياب الأطر السياسية، وبروز الخلافات بين المعتقلين كانت عوامل ضعف أصابت الجسم الاعتقالي في كافة مراحل المواجهة مع إدارات السجون وعلى هذا الأساس لعب عدد من المعتقلين من أصحاب التجربة التنظيمية دورا في وضع اللبنات الأولى لبناء المؤسسة الإعتقالية•[٥١]، وتزامن ذلك بوضع البرامج النضالية الكفيلة بالقضاء على "التيارات الإنفلاشية"•• وما تعنيه من دعوة إلى التفكك والتحلل من الالتزام التنظيمي والوطني ومحاربة الروح والعمل الجماعيين. وكذلك مواجهة تدخلات إدارة المعتقل وأساليبها الهادفة إلى خلق التناقضات والخلافات بين المعتقلين، وكان قانون إجبار الأسرى على الخروج للعمل في مرافق تحت سيطرة الإدارة أحد المنافذ التي استطاعت إدارة المعتقل من خلالها زرع الانقسامات وخلق المحاور والشلل والنزعات الفردية والانفلاشية بين صفوف الأسرى حيث جعلت من تلك المرافق

---

٤٩ حلمي عنقاوي، مصدر سابق، ص ١٧٧.

٥٠ المصدر السابق، ص ٢٠٤.

• أمثال أبو علي شاهين، مهدي بسيسو، رمزي حداد وتيسير قبعة.

٥١ المصدر السابق، ص ١٢٧.

•• الإنفلاش، انظر مفردات الحركة الأسيرة.

مصيدة للإيقاع بالمعتقلين وبؤرا للفساد[٥٢]. وكانت مرافق العمل عقبة رئيسة أمام رفع مستوى المعتقلين السياسي والثقافي والأمني مما انعكس سلبا على واقعهم وحياتهم الداخلية، يقول الأسير حلمي عنقاوي "**إن أهم إنجاز حققته المسيرة الإعتقالية إغلاق مرافق العمل الإنتاجية إغلاقا تاما**"[٥٣]. وجدير بالذكر أن الأسير كان يجبر على العمل في مرافق يعود انتاجها وخدماتها لحكومة إسرائيل وليس للأسرى.

ومن الخطوات النضالية التي خاضها الأسرى في هذا السياق إضراب الأسرى في سجن بئر السبع العصياني تحت شعار ومطلب واحد وهو "حرية عدم العمل" وذلك بتاريخ ١٩٧٣/٧/٩[٥٤] واتخذ الإضراب شكل الامتناع عن زيارة الأهل والتوقف عن العمل وعدم الخروج لساحة النزهة، وعدم حلاقة الرأس والذقن، وعدم إخراج الرسائل وعدم إرسال الملابس إلى المغسلة مطالبين بتحسين شروط الحياة داخل المعتقل، وقد استمر الإضراب تسعة أشهر. وبالرغم من أن الإضراب لم يحقق أهدافه المطروحة فإنه أظهر صلابة الأسرى وتماسكهم الداخلي حيث تخلله عقد الجلسات• التنظيمية والاعتقالية وألقيت المحاضرات الثقافية وجرت النقاشات السياسية الأمر الذي مكن الأسرى من السيطرة على الوضع العام الداخلي من خلال اللجان الاعتقالية التي حالت دون كسر الإضراب أو انهياره.

ويعتبر إضراب عسقلان التاريخي المفتوح عن الطعام في ١٩٧٦/١٢/١١[٥٥] والذي استمر ٤٥ يوما نقلة نوعية في مسيرة الاعتقال نحو تحسين شروط الحياة في المعتقلات ومظهرا من مظاهر نضوج التجربة وترسيخ المؤسسة الاعتقالية القائدة في السجون. وقد اعتبر الإضراب ملحمة جماعية وضعت حجر الأساس للنضال الاعتقالي الشامل المبني على أسس تنظيمية راسخة.

---

[٥٢] عطا القيمري، مصدر سابق، ص ٣٥٧.
[٥٣] حلمي عنقاوي، مصدر سابق، ص ٣٥.
[٥٤] عطا القيمري، مصدر سابق، ص ٣٥٧.
• الجلسات، انظر مفردات الحركة الأسيرة
[٥٥] المصدر السابق، ص ٣٥٨.

ولأول مرة يرافق الإضراب تفاعل شعبي وجماهيري خارجي مناصر لمطالب الأسرى الإنسانية. وقد طالب الأسرى في هذا الإضراب بجملة من المطالب التي تلبي الحد الأدنى من الشروط الإنسانية وأبرزها السماح للأسرى بالحصول على الأسرة والفرشات الإسفنجية وحيازة جهاز الراديو والتلفاز وتحسين الرعاية الصحية وعدم الاعتداء بالضرب على الأسرى والسماح بأداء صلاة الجمعة في ساحة المعتقل، والانتساب للجامعات وإدخال المواد الثقافية، وتحسين التغذية وغيرها من المطالب الحياتية والمعيشية الأساسية التي كانت مفقودة عند الأسرى[٥٦]. وعلى الرغم من حملة التنكيل والعزل والتنقلات التي قامت بها إدارة السجون بعد إنهاء الإضراب إلا أنه كان يمثل مرحلة نضالية عالية وراقية في تجربة المعتقلين عكست نفسها على سائر السجون وترسخت من خلالها قيم نضالية ثابتة أبرزها بناء المؤسسة الاعتقالية التي امتازت بالدقة والالتزام والانضباط والقدرة العالية على التصدي والمواجهة إذ أصبحت السجون مدارس وقلاع ثورية بعد أن أرادت مصلحة السجون أن تكون مواقع للإفراغ السياسي والتدمير الإنساني. إذ أن كافة السجون سواء في المناطق المحتلة أو داخل الخط الأخضر خاضت معارك ومواجهات مختلفة خلال هذه المرحلة في سبيل تحسين أوضاعها، وإيقاف الإرهاب المنظم الذي كان ينفذ ضد حقوقها، وقد استطاع الأسرى انتزاع الكثير من التحسينات على ظروفهم وإن بقيت بشكل محدود وجزئي.

ثالثا: مرحلة تحقيق المنجزات وحمايتها (١٩٨٠-١٩٨٧):

السياسة المتبعة لإدارة السجون تتمثل دوما بمحاولات المماطلة والتسويف في تلبية مطالب الأسرى، والأخطر من ذلك إعدادها الخطط للانقضاض على منجزات حققها الأسرى بعد تضحيات وآلاد كبيرة وإعادة الأوضاع لتتفق مع قوانينها الجائرة القائمة على السيطرة على الأسرى وتركيعهم وإخضاعهم، ومن هنا فإن مسيرة المعتقلين كانت بين مد وجزر في معركة غير متكافئة

---

[٥٦] قدري أبو بكر، مصدر سابق، ص ١١٧.

تواجه فيها الإرادات الإنسانية أدوات القمع الإسرائيلية المتفوقة والمتطورة، فكان الهدف من إقامة سجن نفحة الصحراوي بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢[٥٧] هو عزل نشطاء المعتقلين وقادتهم وليكون سجنا للردع والرعب لكافة المعتقلين لما امتاز به من أوضاع لا تطاق ومن معاملة تعسفية لا مثيل لها.

وجاء الرد من قبل الأسرى بإعلانهم الإضراب المفتوح عن الطعام بتاريخ ١٩٨٠/٧/٢١[٥٨] والذي تحول إلى انتفاضة شاملة عمت كافة المعتقلات التي دخلت إضرابات تضامنية مع مطالب أسرى نفحة، وقد حقق هذا الإضراب الذي توقف بتاريخ ١٩٨٠/٨/١٦ جملة من المنجزات المعنوية والمادية عكست نفسها إيجابيا على بقية السجون. فعلى الصعيد المعنوي استطاع الأسرى كسر شوكة المخطط الذي وقف من وراء إنشاء هذا السجن، وأظهر الإضراب رقيا وتقدما في الوعي ونضجا في التجربة الاعتقالية والنضالية لدى الأسرى. والقدرة على تجنيد الحركة الجماهيرية والإعلامية المحلية والدولية وحتى الإسرائيلية في الخارج. فضلا عما أثبته الأسرى من التحلي بطاقة نضالية هائلة واستعدادهم للتضحية وتحت شعار "**نعم لآلام الجوع ولا لآلام الركوع**".

أما على الصعيد المادي، فقد استطاع الأسرى انتزاع موافقة إدارة السجون على العديد من المطالب النوعية سبق أن ماطلت في تلبيتها خلال المراحل السابقة وأبرزها تركيب الأسرة وتحسين الطعام، واستبدال صاج الحديد المثبت على أبواب الغرف بشبك وبناء غرفة لزيارة الأهل، وتركيب مرآة في كل غرفة، وإدخال مغسلة، وتغيير نظام الزيارة ليصبح مرة كل أسبوعين بدلا من كل شهر، وغيرها...[٥٩]

وتتشابه أسباب انتفاضة أسرى السجن المركزي للضفة الغربية "جنيد" بالأسباب التي أطلقت انفجار سجن نفحة، عندما أعلن الأسرى في جنيد الإضراب المفتوح عن الطعام بتاريخ

---

[٥٧] عطا القيمري، مصدر سابق، ص ٣٦٧.
[٥٨] عطا القيمري، مصدر سابق، ص ٣٦٨.
[٥٩] المصدر السابق، ص ٣٧٢.

١٩٨٤/٩/٢٣[٦٠] والذي استمر ١٣ يوما احتجاجا على الأهداف التي افتتح من أجلها هذا المعتقل والذي استخدمت فيه التكنولوجيا لحصار ومراقبة المعتقلين والتضييق على حياتهم مثل أجهزة الكاميرا، والأسلاك المكهربة، إضافة إلى فرض إجراءات داخلية معقدة واستفزازية وسحب كافة المنجزات التي حققها الأسرى في مراحل نضالهم السابق بمحاولات إعادة الأوضاع إلى أعوام ٧٠/٦٩ حيث ساد التفتيش الاستفزازي المهين، والاعتداء بالضرب وقنابل الغاز على الأسرى، وعزل الأقسام• عن بعضها البعض ومنع حركة ممثل السجن•• والزيارات بين الغرف والأقسام، إضافة إلى تدهور الوضع الغذائي والازدحام ونقص الملابس وضعف التهوية والإنارة وغيرها[٦١].لقد توقف الإضراب بعد مفاوضات جرت بين وزير الشرطة في حينه حاييم برليف، وممثلي الأسرى[٦٢] وكان ذلك لأول مرة الأمر الذي شكل اعترافا بشرعية المؤسسة الاعتقالية ولجانها النضالية وممثليها. وقد تحقق في هذا الإضراب إنجازات كثيرة وهامة.

ومن الجدير ذكره أن احتمال النكوص وتراجع إدارة السجون عما وافقت عليه من مطالب للأسرى وارد دوما، حيث تتحين الفرص لشن هجوم مضاد على منجزات المعتقلين قد تؤدي لتراجع شروط الحياة في هذا المعتقل إلى وضع أقل مما وصلت إليه. وهذا ما جرى بعد صفقة تبادل الأسرى عام ١٩٨٥ بالإفراج عن العديد من الكفاءات والقيادات الاعتقالية ذات التجربة لتستغل إدارة السجون الفراغ الذي أحدثه الإفراج عن هؤلاء لتتراجع عن وعودها ولتبدأ بحملة من القمع وفرض الإجراءات الخانقة والمذلة على الحركة الأسيرة، لتصبح الحركة الأسيرة في موقف الدفاع عن منجزاتها التي حققتها بالتضحيات الغالية، حيث خاض الأسرى سلسلة من الإضرابات

---

[٦٠] أسرى الثورة الفلسطينية في السجن المركزي للضفة الغربية (جنيد)، "نداء ... نداء...نداء"، نابلس: سجن جنيد، ١٩٨٤/٩/٢٣.

• الأقسام، انظر مفردات الحركة الأسيرة.

•• ممثل السجن، انظر مفردات الحركة الأسيرة.

[٦١] المصدر السابق.

[٦٢] اللجنة النضالية العامة في السجن المركزي للضفة الغربية (جنيد)، "بيان داخلي حول نتائج المقابلة مع وزير الشرطة حاييم برليف"، نابلس: سجن جينيد، ١٩٨٤/١٠/١.

الجزئية والشاملة في إطار التصدي لهجمة إدارة مصلحة السجون على حقوقهم. ففي ١٩٨٧/٣/٢٥ خاض أسرى جنيد إضرابا مفتوحا عن الطعام استمر ٢٠ يوما [٦٣] بعد أن شنت إدارة السجون حملة واسعة تستهدف ضرب البنى التحتية في السجون من خلال قيامها بحركة تنقلات واسعة للمعتقلين شملت الكوادر والقيادات لضرب النضال الاعتقالي وتفريغ السجون المؤثرة من طاقاتها الفاعلة[٦٤]. إذ لوحظ تركيز إدارة السجون على إضعاف الجسم الاعتقالي وتدمير المؤسسة الاعتقالية وشرعيتها، وقد استطاع هذا الإضراب تثبيت منجزات الأسرى وحمايتها بعد أن رضخت إدارة السجون لمطالب المعتقلين.

رابعا: مرحلة النضال الشامل (١٩٨٧-١٩٩٣):

وفي هذه المرحلة التي اعتبرت من أكثر المراحل حساسية في تاريخ الحركة الوطنية الأسيرة ما قبل اتفاقيات أوسلو ١٩٩٣ حيث لعبت عوامل عديدة محلية ودولية دورا في التأثير على مسيرة الحركة الأسيرة داخل السجون. وأهم هذه العوامل إندلاع الانتفاضة عام ١٩٨٧ حيث تخلل ذلك عمليات اعتقال واسعة وإقامة معسكرات الاعتقال العسكرية لاستيعاب الأعداد الجمة من المعتقلين إضافة إلى عامل اخر وهو العدوان الثلاثيني على العراق، وما أحدثه من متغيرات دولية عكست نفسها على القضية الفلسطينية وحركتها الوطنية التي تعتبر الحركة الأسيرة جزءا منها.

إن عملية القمع والتنكيل الذي مارسته سلطات الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني في سنوات الانتفاضة وفرض سياسة القبضة الحديدية قد طالت الأسرى ومنجزاتهم وحقوقهم. وقد اتضح خلال هذه الفترة أن مخططا يدبر وتحاك فصوله بدقة في "مطابخ" مديرية السجون، يقضي هذا المخطط 'بتقليم أظافر" السجناء ومحاولة إعادة عقارب الساعة إلى الوراء[٦٥].

وفي هذا السياق سوف نتناول انعكاس هذه السياسة على الأسرى في المعتقلات العسكرية التي تخضع لإشراف الجيش والذي يعتبر سجن أنصار ٣ "كتسيعوت" في النقب نموذجا، وكذلك

---

[٦٣] الحركة الفتحاوية الأسيرة، مصدر سابق، ص ص ٢٢-٢٣.
[٦٤] المصدر السابق، ص ١٨.
[٦٥] المصدر السابق، ص ص ٣٨-٣٩.

انعكاسها على أوضاع الأسرى في السجون المركزية التابعة لمصلحة السجون والشرطة واخترنا سجن جنيد كنموذج، واختيار هذين السجنين يوضح الصورة الإجمالية التي سادت في سائر السجون العسكرية وغير العسكرية في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات.

انتفاضة الصحراء: تم افتتاح معسكر النقب "أنصار ٣" في شهر آذار ١٩٨٨[٦٦] بعد اندلاع الانتفاضة لاحتجاز وقمع شبان الانتفاضة وإيداعهم في كبد الصحراء وقيظها الملتهب، فقد زج الاف المعتقلين الإداريين في هذا المعسكر خلال السبع سنوات من الانتفاضة. وكان واقع هذا المعسكر المجرد من أدنى شروط الحياة البشرية أشبه بالجحيم المرعب، وبنقاط مختصرة يمكننا استعراض أبرز شروط وظروف القهر والمعاناة في هذا المعسكر بما يلي[٦٧]:

١- الشبح• لساعات طويلة وبشكل فردي تحت أشعة الشمس الحارقة مع تقييد أيدي المناضل للوراء بواسطة كلبشات بلاستيكية لأتفه الأسباب.

٢- الشبح الجماعي لساعات طويلة أحيانا تمتد ما بين الساعة الثانية مساء للساعة الثالثة صباحا.

٣- الضرب المبرح للأسير داخل زنازين جاهزة ليس بها فراش أو ضوء ولا يعبرها الهواء ومفروشة أرضها بالشيد الأبيض.

٤- الجلوس في طوابير مذلة على العدد اليومي ثلاث إلى خمس مرات يوميا وذلك على الأرض مباشرة ووضع اليدين وراء الظهر متشابكة معا والعيون تنظر باتجاه الأرض، والتعامل مع الأسرى بأرقام وليس أسماء، وكل من يعلن رقمه يعيده الأسير ثانية باللغة العبرية ويزحف باتجاه الأسلاك الشائكة دون السماح له بالوقوف أو الاستدارة.

---

٦٦ مؤلف مجهول، أوراق سجين من أنصار ٣، حزيران ١٩٨٩، ص ٤.

٦٧ المعتقلون الإداريون، " رسالة إلى السيد دافيد تسيمح مدير معتقل النقب كتسيعوت"، النقب: سجن أنصار ٣، ١٩٨٨/٨/١٥.

• الشبح: الوقوف أو الجلوس فترة طويلة (انظر مفردات الحركة الأسيرة).

٥- تبدأ مراسيم أخذ العدد (إحصاء الأسرى) بوقوف سيارة عسكرية مقام عليها رشاش سعة ٥٠٠ طلقة وذلك قبالة الأسرى وراء الأسلاك الشائكة.

٦- تشغيل الأسرى الإداريين* بالقيام بأعمال شاقة ومذلة في قواعد الجيش الإسرائيلي ومعسكراتهم وامتهان كرامة الأسرى خلال ذلك.

٧- في حالة "العدد الأمني"** تأتي ثلة من الجنود والضباط مزودين بسيارات عسكرية وأسلحة نارية في الساعة الثانية بعد منتصف الليل طالبين رفع الخيام والاستعداد للاصطفاف في طوابير في ساحة القسم لأخذ العدد.

وبدأ الأسرى في ظل هذه الأجواء الإرهابية بتنظيم أوضاعهم استعدادا لمواجهة سياسة القهر والإذلال بحقهم، وجدير بالذكر أنه زج في سجن النقب مناضلون سبق أن خاضوا تجربة الاعتقال سنوات طويلة، وممن يملكون القدرات والوعي مما ساهم في تبلور وضع تنظيمي واعتقالي داخلي قادر على المواجهة والتحدي. وخاض المعتقلون سلسلة من الخطوات الاحتجاجية تتمثل بإرجاع وجبات الطعام ورفض الخروج للعمل إضافة إلى التمرد على نظام العدد الذي اعتبر من أبرز المشكلات التي يواجهها الأسرى. وكان ثمن هذا التمرد القمع والتنكيل وإطلاق الرصاص الحي على المعتقلين وعلى يد قائد المعسكر نفسه يوم ١٩٨٨/٨/١٦ مما أدى إلى استشهاد الأسيرين سعد الشوا*** وبسام صمودي**** وإصابة حوالي ١٢٥ أسيرا من جراء إطلاق الأعيرة النارية الحية والرصاص البلاستيكي وقنابل الغاز المسيل للدموع من قبل الجيش الذي كان يحرس المعتقل مما دفع الأسرى إلى إعلان الإضراب المفتوح عن الطعام في نفس اليوم والذي استمر حتى

---

* الأسير الإداري : المعتقل الذي لا توجه له تهمة ولا يمثل أمام محكمة (انظر الفصل الرابع)

** العدد الأمني، عملية إحصاء فجائية للأسرى تحت ادعاء أسباب أمنية كالشك بوجود محاولة للهرب وغيرها.

*** الشهيد سعد الشوا: ولد بحي الشجاعية بغزة عام ١٩٦٩، اعتقل إداريا بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢٨ وسقط شهيدا في معتقل النقب بتاريخ ١٩٨٨/٨/١٦.

**** الشهيد بسام الصمودي، ولد في قرية اليامون قضاء جنين عام ١٩٥٨، اعتقل إداريا في نيسان ١٩٨٨ في سجن النقب لمدة ٦ أشهر، سقط شهيدا داخل السجن في ١٩٨٨/٨/١٦.

١٩٨٨/٨/١٨[٦٨]، وقد توقف الإضراب بعد أن رضخت إدارة المعتقل لمطالب الأسرى وخاصة إلغاء أسلوب وضع الأيدي خلف الظهر أثناء العدد. واعتبر الأسرى ذلك خطوة متقدمة على طريق إنهاء أساليب العبودية والإذلال التي تمارس بحقهم. ولم تلتزم إدارة المعسكر بتعهداتها والتزاماتها واستمرت سياسة القمع والمواجهات والإضرابات وحصلت عدة أحداث وقع خلالها عشرات الجرحى[٦٩].

ويظل معتقل النقب نموذجا صارخا على الأوضاع التي مرت بها معسكرات الاعتقال كعتليت ومجدو والفارعة، وبيتونيا، والتي شهدت صراعا مريرا من أجل حياة إنسانية تليق ببني البشر.

انتفاضة أيلول ١٩٩٢: كان واضحا من خلال سياسات مصلحة السجون أن هناك مخططا لضرب الحركة الأسيرة وتقويض إنجازاتها وذلك بتنصل إدارة السجون من وعودها التي قطعتها على نفسها في تحسين ظروف الحياة داخل السجون وتصعيد إجراءاتها التعسفية تجاه حقوق الأسرى.

وكانت سياسة عزل الأسرى في زنازين انفرادية وفي أقسام خاصة للعزل تشكل عنوانا بارزا لسياسة مصلحة السجون مع أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات بكل ما يترتب على ذلك من إذلال مخطط تنفذه أدوات مسخرة لإشباع نزواتها ليصبح ما يسمى "الموت الزاحف" في أقسام العزل وبلغة الأسرى "الموت البطيء"[٧٠] من أخطر ما ميز هذه المرحلة وتحت ذرائع الأمن في السجون. فالعزل قائم على تصنيف المعتقلين بحجة أنهم يشكلون خطرا على الأمن أو لأنهم قاموا بأعمال عسكرية جريئة ونوعية أو بسبب ما أسموه "**بسلوكهم المتطرف والعنيف وتهديدهم لحياة السجانين العاملين في السجون**"[٧١].

---

[٦٨] ناصر سليمان دمج، مصدر سابق، ص ٤٣.

[٦٩] مؤلف مجهول، أوراق سجين، مصدر سابق، ص ٥٨.

[٧٠] الحركة الفتحاوية الأسيرة، مصدر سابق، ص ٣١.

[٧١] المصدر السابق، ص ٣٥.

لقد تم افتتاح سجن خاص للعزل في شهر آب ١٩٨٩ في سجن الرملة، وزج فيه أكثر من ثلاثين مناضلا في ظل شروط صحية وحياتية مترديه، مكبلين بالأصفاد، يمتاز بالرطوبة وهو قسم مظلم يقع تحت الأرض باثنتي عشرة درجة مجردا من الهواء والشمس والضوء ويتشكل من مجموعة من الحجيرات الصغيرة (الإكسات). ويحرم الأسير من كافة الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها الأسرى السياسيون في بقية السجون إضافة إلى تردي الطعام، وتواجد الفئران في هذا القسم، ووضع القيود في أرجل المعتقلين أثناء خروجهم من وإلى ساحة النزهة يوميا أو حين الخروج لمقابلة المحامي أو الصليب الأحمر أو الخروج إلى العيادة. كذلك لا يسمح بزيارة الأهل سوى مرة واحدة في الشهر وعبر شبك حديدي مزدوج لا يسمح بالاتصال بالأهالي أبدا، كذلك حرمان الأسرى من التلفاز والمذياع والملابس المدنية•، ومواد التنظيف، والإعتداء عليهم بالضرب الجسدي[٧٢]، وغير ذلك من الشروط المذلة والسيئة والتي لا يتصورها العقل وتأنفها الكرامة الإنسانية. وقد وصل الحد باعتبار هذا القسم على لسان مسؤولين في وزارة الشرطة ومديرية السجون بأنه إشباع لرغبة الشارع الإسرائيلي وخاصة الجماعات اليمينية المتطرفة[٧٣]. وزادت أحوال هذا القسم سوءا عندما سقط أحد نزلائه شهيدا على أرض زنزانته الصغيرة وهو الشهيد محمد حسن سليمان بريص•• وذلك في شهر تموز ١٩٩٢[٧٤].

ولم تقتصر سياسة العزل على هذا القسم بل اخذ نطاقه يتسع من خلال فتح أقسام للعزل في عسقلان وبئر السبع، ومورست بحق الأسرى فيها شتى صنوف القهر والتنكيل.

• المقصود بالملابس المدنية الملابس التي يدخلها الأهل عبر الزيارة، وليس الملابس التي يتسلمها الأسرى من إدارة السجن.

[٧٢] المصدر السابق، ص ٣٣.

[٧٣] المصدر السابق، ص ٧٠.

•• الشهيد محمد حسن سليمان بريص: ولد في تموز ١٩٥٢ في مخيم خانيونس، وسقط شهيدا في ١٩٩٢/٦/٢٨، وكان قد اعتقل بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢١.

[٧٤] المصدر السابق، ص ٣٤.

لقد شهدت بدايات التسعينات سلسلة من الهجمات على حقوق الأسرى. فإضافة إلى منهجية سياسة العزل، فإن إدارة السجون أصدرت تعليمات بمنع الاحتفالات في المناسبات الوطنية وتم رش الأسرى بالغاز المسيل للدموع في عدة سجون ولأكثر من مرة بسبب ذلك. والإهمال المتعمد للمرضى وتأخير العلاجات والعمليات الجراحية اللازمة لهم وتقليص كميات الخضار والفواكه المستحقة للأسرى، وإجبار الأسرى على الوقوف أثناء التشخيص المسائي* وسحب الساعة المخصصة لممارسة الرياضة الصباحية في بعض السجون، وشن حملات استفزازية من التفتيش ومصادرة المواد والكراسات الثقافية** وغيرها من المضايقات المستمرة على أهالي الأسرى أثناء الزيارات والإساءة لهم[٧٥].

وبتحليل دقيق لطبيعة هذه المرحلة والهجمة التي تشنها مديرية السجون فإنها بلا شك توجهات جديدة ومقرة من أعلى المستويات عنوانها تفتيت وحدة السجون ووحدة الجبهة الداخلية للحركة الأسيرة.

وأمام كل ذلك أعد الأسرى بقيادة سجن جنيد برنامجا للمواجهة الذي انفجرت شرارتها بتاريخ ١٩٩٢/٩/٢٧ بالإضراب المفتوح عن الطعام شاملا كل السجون والذي اعتبر من أكثر المواجهات تنظيما ودقة واتساعا في تاريخ الحركة الأسيرة حتى ذلك الوقت، حيث شارك فيه ١٦ سجنا ومعتقلا[٧٦]. وبهذه الشمولية والوحدة الجماعية ضرب الأسرى المثل الأعلى في وحدة المعركة والقرار والإرادة وتقاسموا آلام الجوع على طريق تحسين ظروفهم وانتزاع حقوقهم والدفاع عن كرامتهم. وتحول الإضراب إلى انتفاضة عارمة في الوطن المحتل الذي شهد المظاهرات

---

* التشخيص المسائي: انظر مفردات الحركة الأسيرة

** الكراسات الثقافية، انظر مفردات الحركة الأسيرة.

[٧٥] فهد الحاج، مصدر سابق، ص ٧٠.

[٧٦] أسرى الثورة الفلسطينية في سجون الاحتلال الصهيوني، "بيان التفجير"، ١٩٩٢/٩/٢٧.

والمسيرات التضامنية مع المعتقلين إضافة إلى التغطية الإعلامية الواسعة التي صاحبت هذه المعركة[٧٧].

وقد استمر هذا الإضراب ١٥ يوما رضخت في نهايته إدارة السجون لمعظم مطالب الأسرى والتي أبرزها رفع القيود والإجراءات المذلة عن الأسرى في قسم العزل في الرملة "نيتسان". وقد تدخل وزير الشرطة آنذاك "موشيه شاحل" ليجري المفاوضات مع قيادة الأسرى داخل سجن جنيد كقيادة مركزية لأكثر من ١٣ ألف أسير فلسطيني موزعين على مختلف السجون خاضوا الإضراب في ذلك الوقت[٧٨]، وتم تشكيل لجنة سميت "لجنة ليفي" لمتابعة مطالب المعتقلين، وهي لجنة عليا برئاسة شاؤول ليفي مهمتها البت والنظر في مطالب ومشاكل الأسرى بصورة جذرية وشاملة.

لقد حقق هذا الإضراب الكثير من المنجزات المعنوية والمادية وشكل انتصارا على المخططات الإسرائيلية التي كانت تتأهب للانقضاض على وحدة الحركة الأسيرة ومنجزاتها، وتجلت بصورة مبهرة وحدة الأسرى بقيادتهم الجماعية وقدرتهم التفاوضية التي أجبرت المستويات العليا في إسرائيل الخضوع لأغلب مطالب الأسرى الإنسانية.

ويتضح من خلال استعراض التجربة الاعتقالية ما قبل اتفاقيات أوسلو بأن نضالات الحركة الأسيرة توجهت نحو تحسين شروط حياتهم الإنسانية والمعيشية، والتصدي للقيود والإجراءات المذلة التي فرضت عليهم. وقد استطاع الأسرى ومن خلال مواجهات ومعارك مختلفة دفعوا ثمنها الشهداء وتكبدوا المعاناة من تحطيم الكثير من القوانين اللاإنسانية التي طبقت عليهم وتأسيس المؤسسة الاعتقالية، وتثبيت جسم اعتقالي موحد يمتاز بالالتزام والنظام والدقة، وانتزاع الاعتراف بهذا الجسم وممثليه من قبل إدارة مصلحة السجون والقيادات الإسرائيلية.

---

[٧٧] الحركة الفتحاوية الأسيرة، مصدر سابق، ص ١٨٠-١٨٢.

[٧٨] المصدر السابق، ص ص ١٥٣-١٥٨.

ودلت التجربة على مدى القدرة القيادية العالية التي تبلورت وانصهرت في بوتقة النضال الأسير وتأثيرها على المجتمع الفلسطيني لتحتل دورا أساسيا في كفاح الحركة الوطنية الفلسطينية ضد الإحتلال الإسرائيلي.

لقد أسقط نضال الأسرى مفهوم السجن في النظرية الإسرائيلية وتحولت السجون إلى مواقع للتعبئة الثورية ولبناء القيادات والكوادر والمبدعين ذات التأثير النضالي داخل وخارج السجون، وأصبح نضال الحركة الأسيرة رافدا من روافد مقاومة الاحتلال والأكثر قدرة على الاستقطاب الجماهيري.

ويلاحظ أن الوضع داخل السجون لم يستقر يوما، فهو في حالة مواجهة دائمة ومتواصلة، ولا تعترف مديرية السجون بمنجزات الحركة الأسيرة التي انتزعوها بفعل نضالاتهم كأساس ثابت تستند إليه في تعاملها مع الأسرى بل تتحين الفرص للانقضاض عليها وإعادة الأوضاع إلى سنوات سابقة، ومن هنا فالحالة داخل السجون هي حالة اشتباك وترقب وحذر وبذلك فإن الحركة الأسيرة لم تلق سلاح المواجهة والتعبئة والاستنفار النفسي في أي لحظة لأن أمامها عدوا لا يريد لها سوى أن تدفن في الظلمة والانصياع لقوانينه العسكرية الظالمة.

لقد أبدع الأسرى بنضالاتهم العظيمة تجربة إنسانية فريدة، لم يكن سلاحهم سوى الإرادة، والجوع، والوحدة أمام الآله العسكرية الإسرائيلية المتطورة والمنظمة. وأمام عقول جنرالات الحرب الإسرائيليين وعبقرية القتل والإبادة التي أرادوا تطبيقها على المعتقلين لينتصر الأسير دائما، وإن كان ذلك عبر تضحيات قاسية ومؤلمة. ليقدم الأسرى للإنسانية، ولمشروع الحرية والكفاح الوطني، تجربة نضالية وثقافية ووطنية ترسخت وأصبحت جزءا من البناء الذاتي لتشكل الهوية الوطنية الفلسطينية في مراحل صراعها مع الهوية النقيض. ففي أول صوت أدبي قادم من

السجون نسمع صوتا يرى النور ومن خلال ديوان كلمات سجينة[٧٩] يعبر عن القوة المعنوية التي يمتاز بها الأسرى في صراعهم داخل السجون.

تهللي

يا أمة العذراء

تهللي

تمرد المسيح

ورغم ما ينزف من دماء

ورغم رغم كفه الجريح

أغار مثل الريح

يسحق الأعداء

تهللي

تغيرت مواقع الأشياء"

وأخيرا فإن ما حققه الأسرى من منجزات انسانية لم يأت إلا عبر تطورات ونضالات مريرة، وان هذه المنجزات غير ثابتة، فسرعان ما يتم الانقضاض عليها من قبل السلطات الإسرائيلية، فهي تعتمد على مدى جاهزية الأسرى وأوضاعهم الداخلية، وخاصة أن سلطات السجون تعتبر أن ما انتزعه الأسرى من حقوق هو امتيازات وليس حقوق•.

ويبدو لنا أن التجربة الاعتقالية قبل أوسلو كانت شديدة القسوة تهدف إلى تحطيم الإنسان الأسير، وفي نفس الوقت فإن التحدي الذي واجهه الأسرى أدى إلى فرض شرعيتهم على السلطات

---

[٧٩] "أبو فلسطين"، كلمات سجينة مختارات من شعر جنود الثورة الفلسطينية في المعتقلات الإسرائيلية، ط٣، القدس: تموز ١٩٧٧، ص ص ٧٦-٧٧.

• هناك ما يعرف بالحقوق المفصلة في لوائح إدارة السجون الإسرائيلية، وهي نسخة بدائية لا تتفق مع الحد الأدنى لحقوق الإنسان ومستمدة من أنظمة الإنتداب البريطاني، أما الامتيازات فهي ما ينتزعه الأسرى من تحسينات على شروط حياتهم بفعل نضالاتهم واحتجاجاتهم.

الإسرائيلية. فهل ستبقى المعاملة الوحشية قائمة بعد أوسلو؟ وهل سيظل الأسرى محـــافظين علـــى الزخم النضالي والمعنوي في مرحلة جديدة توجتها اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣؟ هذا ما سنراه فـــي الفصول القادمة.

الفصل الثاني

الأسرى في الاتفاقيات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل

منذ التوقيع على وثيقة إعلان المبادئ في واشنطن بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٣ بين منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) وحكومة إسرائيل حدث تحوّل نفسي عند الأسرى الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية حيث ارتفعت مستويات التوقع لديهم، والمتعلقة بإنهاء معاناتهم والإفراج عنهم، حيث رأوا أنّ حصيلة أية تسوية سياسية بين طرفي النزاع لا بدّ وأن تشمل إطلاق سراح المعتقلين كجزء لا ينفصل عن هذه التسوية السياسية وعن آفاق الحل وبناء الاستقرار والسلام. وقد بنى الأسرى الفلسطينيون تطلعاتهم باقتراب تمتعهم بالحرية من منطلق أن التسوية السياسية قد وضعت حداً للحرب والصراع والكراهية بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي وبالتالي فإن المرحلة الجديدة تقضي الإفراج عنهم باعتبارهم جنوداً كانوا أحد عناصر الصراع الذي وضعت اتفاقية بناء السلام نهايةً له.

إن توقعات الأسرى انطلقت من مقوّمات عقائدية، وتنظيمية، وذاتية شكّلت بمجملها المنهجية السياسية والفكرية التي ميزّت مجتمع الحركة الأسيرة من ناحية السلوك والتربية وقواعد الالتزام، فالأسرى ينظرون إلى ذاتهم بأنها تحظى بالاهتمام لدى الجميع، وبأنهم خيرة أبناء الشعب الفلسطيني، رموزه وأبطاله، وبأن نضالاتهم وتضحياتهم ومعاناتهم الطويلة هي التي أوصلت إلى طريق السلام والحل السلمي والتعايش وبالتالي هم أحقّ فئات الشعب الفلسطيني بالتمتع بثمار السلام العادل وبالحرية وبالمشاركة في بناء المجتمع الفلسطيني.

والأسرى بذلك أقاموا تصوراتهم على أساس أنهم يحتلّون مكانة خاصة لا جدل حولها في تفكير وعقلية قيادتهم، إضافة إلى حصيلة ثقافية اختمرت لديهم من مجموع التجارب العالمية التي درسوها، وإطلاق سراح الأسرى في حالة التوقيع على اتفاقيات سلام بين الدول المتصارعة

كعملية إطلاق سراح الأسرى وفق جدول زمني بعد توقيع اتفاقية سلام بين إيرلندا وبريطانيا عام ١٩٩٨[١].

ولعل هذا التوقع العالي بالتحرر لدى الأسرى يجيء بعد أن اختارت قيادة م.ت.ف طريق التفاوض لحل الصراع بدل الكفاح المسلح، وأنه في هذه الحالة لا يوجد وسيلة لإطلاق سراحهم سوى هذه الطريق إذا ما علمنا أن إطلاق سراح الأسرى في السنوات التي سبقت اتفاقيات أوسلو أي في زمن الحرب كانت تتم من خلال صفقات تبادل الجنود الأسرى أو الجثث من كلا الجانبين.

ومن هنا فإن تفاعل الأسرى مع الاتفاقيات الموقعة كان كبيرا ومشبعا بالآمال وقد يكون هذا التفاعل هو أحد أبرز التحولات الداخلية على صعيد مجتمع الاعتقال وعلى كافة المستويات تنظيميا، وسلوكيا، وثقافيا.

إن دراستنا للاتفاقيات السياسية بشأن الأسرى بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي هي محاولة لقراءة مدى استجابة هذه الاتفاقيات لتوقعات وآمال الأسرى، وما عكس ذلك من إرهاصات كبيرة على حياة المجتمع الاعتقالي.

---

[١] http://www.nio.gov.uk/agreement.htm, The Agreement, Agreement Reached in the Multi-Party Negotiations, p. 26.

• نص الاتفاق بين حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية وحكومة إيرلندا بتاريخ ١٩٩٨/٤/١٠ ينص على ما يلي:

١. كلا الحكومتين ستضعان آليات لتشكل برنامجا سريعا لإطلاق سراح الأسرى ممن فيهم الأسرى المدانون بـاعتداءات في إيرلندا الشمالية.

٢. سوف تكمل الحكومتان عملية مراجعة خلال إطار زمني محدد وتحدد تواريخ الإفراج عن الأسرى المستوفين للشروط في فترة لا تزيد عن سنتين.

٣. إن الحكومتين سوف تسعيان إلى تطبيق هذه الترتيبات مع نهاية حزيران ١٩٩٨.

٤. ستستمر الحكومتان بالاعتراف بأهمية الإجراءات التي تسهل إعادة اندماج الأسرى في المجتمع.

اتفاقية إعلان المبادئ

تجاهل قضية الأسرى بالمطلق

بعد اتفاقيات سرية جرت في العاصمة النرويجية أوسلو وقعّت م.ت.ف وحكومة إسرائيل بتاريخ ١٣ أيلول عام ١٩٩٣ اتفاقية إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية في واشنطن، وقد ورد في ديباجة الاتفاق أن الطرفين "**يتفقان على أن الوقت قد جاء لإنهاء عقود من المواجهة والنزاع والاعتراف المتبادل بحقوقهما الشرعية والسياسية والسعي للعيش في ظلّ تعايش سلمي وبكرامة وأمن متبادلين ولتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها**"[٢] .

إن هذه الاتفاقية التي فتحت عهدًا جديدًا في تاريخ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وشكّلت منعطفاً تاريخياً وتحوّلاً نوعياً على مسار القضية الفلسطينية لم تتطرق إلى قضية الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية نهائيًا، والذين بلغ عددهم عند التوقيع على هذه الاتفاقية "١١٣١٥" أسيرًا فلسطينيًا وعربيًا في مختلف السجون والمعتقلات ومراكز التوقيف[٣]، فنصوص وبنود الاتفاقية تخلو من أية إشارة أو معالجة لمسألة الأسرى، وقد أكّدّ على ذلك زياد أبو زيّاد عضو لجنة المفاوضات في حينها في ندوة عقدت في الفندق الوطني بالقدس بقوله "**إنه لم يتم طرح قضية المعتقلين في أوسلو بشكل أساسي وجدي ولم يتم التطرق إليها وتمّ الاعتماد على**

---

[٢] الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة، وثيقة إعلان المبادئ (أوسلو) حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية، مركز القدس للإعلام والاتصال، ط٢، نيسان ١٩٩٦، ص٥.

[٣] قدورة فارس،وعيسى قراقع وآخرون، هموم الحركة الأسيرة في ظلّ السلام، كتاب رقم ٩، رام الله: منشورات وزارة الإعلام، ط١، كانون الثاني ١٩٩٥، ص٢٠.

حسن نوايا الجانب الإسرائيلي كما أنه لا يوجد أي بند من بنود أوسلو خاص بالمعتقلين"[٤] في حين أنه سبق التوقيع على الاتفاقية تأكيدات مختلفة على لسان مسؤولين فلسطينيين حول أهمية قضية المعتقلين باعتبارها في سلم الأولويات والاهتمامات لديهم.

وعزا زياد أبو زياد عدم إدراج قضية الأسرى إلى أسباب ذاتية تتعلق بالمفاوض الفلسطيني وذلك عندما قال "**إن الذين شاركوا في المفاوضات السرية التي أدت إلى اتفاق أوسلو لم يكن بينهم أي مفاوض فلسطيني من داخل الأراضي المحتلة وان هؤلاء ليست لديهم الحساسية التي يتعامل بها فلسطينيو الأراضي المحتلة اتجاه قضية الأسرى**"[٥].

من جانب آخر اعترف نبيل شعث وزير التخطيط والتعاون الدولي في السلطة الفلسطينية أن "**خطأ قد حصل**" ووجه رسالة عبر الراديو إلى المعتقلين وعدهم فيها بأنه لن يتم التوقيع على اتفاق القاهرة إلا إذا تم التوصل إلى اتفاق مفصل بشأن الأسرى وتحديد جدول زمني لعملية الإفراج عنهم[٦].

وتوالت الوعود والتصريحات على لسان مسؤولين فلسطينيين تؤكد على العمل من أجل الإفراج عن جميع المعتقلين دون استثناء وذلك على ضوء حالة الاستياء التي عمت أوساط الأسرى وأهاليهم بعد إعلان بنود وثيقة المبادئ على الملأ[٧].

أما الجانب الإسرائيلي فقد أخذ ينفي وجود أي اتفاق أو التزام أو حتى وعود بإطلاق سراح للمعتقلين، ولكنه من منطلق ما أسماه "بناء الثقة" ومن جانب واحد قام بعد التوقيع على وثيقة إعلان المبادئ بإطلاق سراح ٦٠٠ أسير فلسطيني على ثلاث دفعات[٨].

---

[٤] "نص المؤتمر الصحفي الذي عقده زياد أبو زياد في مسرح الحكواتي ١٩٩٣/١١/٢٨"، ١٧ نيسان، العدد الرابع والخامس، كانون أول ١٩٩٣، ص ١٧.

[٥] المصدر سابق، ص ١٨.

[٦] اللجنة المركزية لحركة فتح في سجن جنيد، "رسالة إلى أحمد الطيبي"، نابلس: سجن جنيد المركزي، ١٩٩٤/٥/٣١.

[٧] قدورة فارس وعيسى قراقع وآخرون، مصدر سابق، ص ٣٩.

[٨] المصدر السابق، ص ٤٠

ويبدو في التحليل النهائي أن المفاوض الفلسطيني إما أنه اعتمد على "حسن نوايا" حكومة إسرائيل فيما يتعلق بالإفراج عن الأسرى الفلسطينيين حيث اعتقد أنها ستكون نتيجة منطقية لأي اتفاقية سلام، وإما أن قضية الأسرى لم تكن بالنسبة له ذات أولوية وأهمية أمام قضية إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي وإقامة الحكم الذاتي الفلسطيني... وما بين الاحتمالين تفجّرت أزمة الأسرى وظلّت مدار جدل في طريقة معالجتها في السنوات اللاحقة.

الطعن في مصداقية الاتفاق:

جاء موقف الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية مفعماً بالاستياء الشديد وعكس موضوع تجاهل قضيتهم في أوسلو آثاراً نفسية صعبة وكبيرة عليهم حيث أصيبوا وأهاليهم بخيبة أمل وتساءلوا عن مكانهم في الاتفاقية، وخرجت منهم عشرات الرسائل والبيانات الموجّهة إلى القيادة الفلسطينية ومؤسسات حقوق الإنسان تظهر مدى ما أصابهم من إحباط معبرين فيها عن عدم رضاهم عن أداء المفاوض الفلسطيني، وطالبوا في هذه الرسائل الجماهير الفلسطينية التحرك والعمل لإثارة قضيتهم وإطلاق سراحهم.

وعبّر عن هذه الحالة الساخطة الأسير خالد دلايشة* بقوله "**لقد استقبل الأسرى اتفاق أوسلو بحالة من الذهول وعاشوا ما يشبه الصدمة ... لقد شعروا بأن أحلامهم قد انكسرت وبأن كل شيء ضاع**"[٩].

وما زاد حنق الأسرى عدم وجود مبرر منطقي وتصريح رسمي يوضح لهم سبب تجاهل قضيتهم ومن مشاورتهم، ففي رسالة وجهها الأسرى إلى ياسر عرفات بتاريخ ١٩٩٣/١١/٥[١٠]

---

* الأسير خالد دلايشة من سكان رام الله، اعتقل في ١٩٩٢/١/٢٢ ووضع رهن الاعتقال الإداري وحدد له أمر اعتقاله عدة مرات ثم وضع قيد الإقامة الجبرية في بلدته إلى أن أعيد اعتقاله في ١٩٩٤/٤/١٧ وأفرج عنه في ١٩٩٨.

[٩] مقابلة مع الأسير المحرر خالد دلايشة أجراها الباحث، ١٩٩٨/١٠/١٥.

[١٠] أسرى حركة فتح في السجون، عنهم اللجنة المركزية لفتح، "رسالة إلى أبي عمار"، نابلس: سجن جنيد المركزي، ١٩٩٣/١١/٥.

جاء فيها "**يا أبا عمار لم نسمع قائدا فلسطينيا واحدا يرد على وقاحات الإسرائيليين الرسمية، لم يقم أحد بكتابة رسالة لنا يوضح فيها موقفنا في المفاوضات، لم تفسروا لنا لماذا أهملتم قضية الأسرى في اتفاق أوسلو ... ترى هل اعتمدتم على طيبة قلوب الإسرائيليين**".

والأسرى في رسالتهم تلك ينتقدون جعل قضية الأسرى محل تفاوض ومساومة وتحويلها على ضوء حالة الاستياء والانتقاد الشديدين التي أعقبت اتفاق أوسلو إلى لجنة فرعية للبت فيها سميت "لجنة بناء الثقة"[١١]، وكذلك انتقد الأسرى اعتماد الجانب الفلسطيني على حسن نوايا الطرف الإسرائيلي مما مكن الأسرائيليين من استخدام قضية الأسرى كورقة للابتزاز، يقول الأسرى: "**أنتم وافقتم على جعل الأسرى محل تفاوض ومساومة، قدمتم ورقة الأسرى مجانا للإسرائيليين ليلعبوا بها على طاولة التفاوض ليبتزوكم من خلالها وهذا ما هو حاصل الآن**"[١٢].

ويوضح خطاب الأسرى مدى التناقض السياسي واللامنطقي بين الحديث عن سلام شامل وبين ما يجري على أرض الواقع، وقد سيطر على خطابهم شعور بأنهم أهملوا ولم يعطوا القيمة الحقيقية التي يستحقونها كجنود وأبطال "**قضية المبعدين وهم بضع مئات تحظى باهتمام أكبر بكثير من قضية ثلاثة عشر ألف أسير... المبعدون يا أبا عمار يعيشون مع أسرهم وأبنائهم يكسبون قوت أولادهم أما نحن فلا...** "[١٣]

والشعور بالظلم دفع الأسرى إلى حالة نفسية صعبة، إذ لم يتوقعوا أن تتخلى الثورة عنهم وهم جزء مكون لها، بل هم وقودها

---

[١١] نص المؤتمر الصحفي الذي عقده زياد أبو زياد، مصدر سابق، ص ١٧.

[١٢] أسرى حركة فتح في السجون، "بيان، رسالة إلى أبي عمار"، ١٩٩٣/١١/٥، مصدر سابق

[١٣] المصدر السابق

"فنحن يا أبا عمار ثوّار تربينا في الثورة على رفض الظلم والآن يقع الظلم علينا من ثورتنا فماذا نفعل؟ هل نحتلّ مقرات ومكاتب المنظمة ونحرقها ... أم هل نخرج جميع أهلنا للشوارع للهتاف ضدكم.... قل لنا بالله عليك فماذا نفعل لم نعد نعرف من نحن... "[١٤].

ودعا الأسرى في رسالتهم الرئيس عرفات إلى وقف التفاوض في القاهرة حيث كانت تجري المفاوضات لوضع آلية تنفيذية لإعلان المبادئ والذي أسفر فيما بعد عن اتفاق "غزة أريحا أولاً ..."[١٥]

ولا شكّ أن وقع الصدمة على الحركة الأسيرة في السجون في أعقاب اتفاقية إعلان المبادئ أحدثت نقلة جديدة سياسية ونفسية في نظرتهم إلى القيادة الفلسطينية التي ظلّت حتى إعلان الاتفاق تحظى بالثقة والتطهّر، وهذا التحوّل الجديد الذي أدى إلى انكسار هذه الثقة كشف الخلل السياسي في جوهر الاتفاق الموقّع فيما يتعلق بمسألة الأسرى والذي يقف وراء ذلك هو فهم الأسرى لاتفاقية إعلان المبادئ بأنها اتفاقية سلام شامل واعتقادهم أنها فرصة أخيرة للتحرر، وأنهم تركوا خلف هذا الاتفاق "**إن كنتم أهملتمونا في زمن الحرب فهل من حقّكم أن تهملونا في زمن السلم**"[١٦]، وفي خطابهم اتهام للقيادة الفلسطينية بالمساومة والتفريط والخضوع للإملاءات الإسرائيلية "**وحتى رئيس اللجنة الذي كلفته لمتابعة موضوع الأسرى لا تفوته فرصة إلا ويؤكد بأنه متفهّم لقلق الجانب الإسرائيلي ولوجود مشكلة قضائية لديه بشأن إطلاق سراح الأسرى**"[١٧].

---

[١٤] المصدر السابق

[١٥] المصدر السابق

[١٦] المصدر السابق

[١٧] المصدر السابق

إن قراءة لرسائل الأسرى وبياناتهم في أعقاب توقيع وثيقة إعلان المبادئ يمكن أن تقود إلى الاستنتاجات التالية:

١. كشف الاتفاق أن حكومة إسرائيل تتعاطى مع المعتقلين الفلسطينيين (كمجرمين أياديهم ملطخة بالدم) بالرغم من توقيع اتفاقية سلام "**فنحن مقاتلو حرية ما زال أعداؤنا يصرحون على مسامعكم بأننا مجرمون وقتلة وأيادينا ملطخة بالدم لن يطلقوا سراحنا على هذا الأساس**"[١٨].

٢. لم يلمس الأسرى موقفًا فلسطينيًا حاسمًا وواضحًا يدافع فيها عن حقّهم السياسي بالحريّة إضافة إلى عدم تلقيهم رسائل من قيادتهم توضح لهم فيها موقعهم من الاتفاق وأسباب عدم تطرقه لقضيتهم مما زاد الشعور لديهم بأنهم منسيون.

٣. لقد أدّى عدم إدراج قضية الأسرى في اتفاق إعلان المبادئ إلى استثمار ذلك من قبل حكومة إسرائيل لتجعلها قضية قابلة للمساومة والابتزاز ووسيلة لزيادة آلامهم. يقول الأسير أحمد قطامش• "**والمحور المركزي في التفكير الرسمي الإسرائيلي حيال الأسرى جعلهم نموذجًا معذبًا وبأن كل مناضل مصيره النسيان والإهمال كما أن معاملتهم كورقة مساومة لاستحصاد ثمن مقابل من المفاوض الفلسطيني**"[١٩]

٤. أبدى الأسرى تساؤلات عن طبيعة السلام الذي تمّ التهليل له وما شكّله من منعطف جديد لمسار الصراع الفلسطيني وخاصة أن الاتفاق قاد إلى وضع حلول لمسائل إنسانية عديدة كموضوع المبعدين واستثنى قضية الأسرى.

---

[١٨] المصدر السابق

• أحمد سليمان قطامش، سكان رام الله، اعتقل بتاريخ ١٩٩٢/١١/٢٢ وأمضى خمسة أعوام وثمانية أشهر في الاعتقال الإداري، أفرج عنه عام ١٩٩٨.

[١٩] مقابلة مع الأسير المحرر أحمد قطامش أجراها الباحث بتاريخ ١٩٩٨/١٠/١٩.

٥. الإحساس بالضياع كان الأوضح في لغة الأسرى بكل ما حملت من انفعالات وعواطف متوترة ومؤلمة "**فنحن الفلسطينيون (الأشرار) الذين لا يشملهم السلام... نحن وأسرنا وكل من يمت لها بصلة وهذه الحقيقة المرة تقودنا للبحث عن مكان..**"[٢٠] إضافة إلى خشية الأسرى أن يكون مصيرهم كمصير الأسرى المصريين* الذين بقوا في السجن رغم توقيع اتفاقيات كامب ديفيد للسلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩[٢١].

٦. إن تقديرات الأسرى لأنفسهم كأبطال ورموز للثورة، ضحوا بكل ما يملكون من أجل قضيتهم ووطنهم قد تعرضت لهجوم من قبل اتفاقية إعلان المبادئ التي أسهمت في تخفيض مستوى هذا التقدير العالي مما عكس دفاعا مستميتا عن الذات الوطنية الأسيرة

> "**نحن الذين سطروا صفحات مشرقة في تاريخ سجناء الحرية في العالم فكان الألم زادهم والمعاناة شرابهم ونحن الذين اكتوينا بنار السجان والغاز والعذاب والضرب الوحشي وتحدينا برؤوس مرفوعة ونحن الذين قال عنا قائد الثورة الأخ أبو عمار خيرة أبناء شعبي في السجون ونحن الذين قال عنهم الأخ أبو إياد الشهداء مع وقف التنفيذ...**
>
> **فأين موقعنا من الاتفاق... وما هو مصير الآلاف المؤلفة في العلب الإسمنتية وحجيرات الموت البطئ في السجون والمعسكرات الإسرائيلية...**"[٢٢].

---

[٢٠] أسرى حركة فتح في السجون، ١٩٩٣/١١/٥، مصدر سابق

* قضية الأسرى المصريين: مجموعة فدائية مصرية تنتمي لمنظمة سيناء المصرية ومعظمهم من بدو سيناء كانوا يقاتلون الإسرائيليين ويتسللون عبر الحدود للقيام بأعمال عسكرية، واعتقل عدد منهم، وبعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد ١٩٧٩ لم يفرج عنهم.

[٢١] أسرى حركة فتح في سجون الاحتلال: "رسالة إلى أبي عمار"، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٣/٩/٢٨

[٢٢] المصدر السابق

٧. أوضح الأسرى أن "تجاهل قضيتهم" في أوسلو جعلها خاضعة للمبادرات الإسرائيلية المبنية على حسن النوايا وعلى المقاييس الخاصة بحكومة إسرائيل فمعظم من أفرج عنهم ومن طرف واحد بعد الاتفاق بقي لهم فترات قصيرة وأغلبهم من الأطفال "**أطلقوا سراح ٦٠٠ أسير لا نعرف إن كنتم رأيتم على شاشات التلفاز (المخربين) الذين أطلقت إسرائيل سراحهم، إنهم أطفال كان من العار أن تعتقلهم إسرائيل**"[٢٣].

٨. دعا الأسرى إلى اتخاذ مواقف وخطوات في حال عدم معالجة قضيتهم بشكل جذريّ وعادل ومن ضمنها وقف المفاوضات، وكذلك دعوا إلى تغيير اللجنة المفاوضة "**إننا ندعو إلى تغيير أعضاء اللجنة الذين لم يوفقوا في طرح الموضوع بصورة نموذجية**"[٢٤]. وهدد الأسرى باتخاذ خطوات دراماتيكية تجعل من قضيتهم موضع اهتمام وإثارة "**ومن يضمن لك يا سيادة الرئيس أن لا نقلب لكم ظهر المجن عبر امتناع كافة الأسرى وعائلاتهم وأقاربهم وأصدقائهم من التصويت في الانتخابات القادمة للمجلس التشريعي...**"[٢٥]

٩. إن اتفاقية إعلان المبادئ في أوسلو أدخلت الحركة الأسيرة في مشروع الدفاع عن وجودها السياسي والوطني والمطالبة أن تكون جزءاً من أي اتفاق سياسي وبشكل عادل لا يمسّ كرامتها الوطنية ولا يؤدي إلى استغلالها لأهداف سياسية "**لا زال لدينا كثير من عوامل القوة والتمرّد والفعل لن نقول نعم للسلام وما زال هناك أسير واحد يتضور ألماً في السجون فأي معنى وطعم لهذا السلام**"[٢٦].

---

[٢٣] أسرى حركة فتح في السجون، ١٩٩٣/١١/٥، مصدر سابق

[٢٤] المصدر السابق

[٢٥] أسرى حركة فتح في سجون الاحتلال، ١٩٩٣/٩/٢٨، مصدر سابق

[٢٦] المصدر السابق

مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسية

ويستخلص المرء أن اتفاقية أوسلو ١٩٩٣ خلقت واقعًا صعبًا ومريرًا عند الأسرى في السجون الإسرائيلية ورفضًا قاطعًا لهذه الاتفاقية التي تجاهلتهم وأهملتهم، وكان وقع هذه الاتفاقية أشبه بزلزال هزّ الأرض الاعتقالية بكل تجربتها وأحلامها تحت أقدام المعتقلين "**ولا زال الكل يعيش بجوارحه وأحاسيسه زلزالًا من نوعٍ فريد طال مختلف جوانب حياة الأسرى**"[٢٧]، فانطلقت الانتقادات اللاذعة للمفاوض الفلسطيني ولأدائه التفاوضي ليحتلّ الموضوع السياسي المتمثّل بالحرية والتحرر من السجن المركز الأول في مطالب الأسرى وعنوان نضالاتهم وخطواتهم الاحتجاجية لتبدأ مرحلة جديدة في طريقة الصراع داخل مجتمعات الأسر. حيث أصبحت قضية الأسرى تشكّل محكًا فعليًا للسلام الذي وقعت مبادؤه في أوسلو، هذا السلام الذي رأى فيه الأسرى بأنه قد تحوّل إلى مصيدة هدفها إشراك م.ت.ف بعملية تعزيز السيطرة الإسرائيلية على حقوق الشعب الفلسطيني وأهمها قضية الحرية.

---

[٢٧] جميل المطور، "كلمة بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني ١٧ نيسان"، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٥/٤/٨

اتفاق القاهرة

تكسّر الأحلام

وقّع الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي بتاريخ ١٩٩٤/٥/٤ اتفاقية القاهرة التي عرفت (اتفاقية غزة / أريحا) من اجل إقامة سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني الانتقالي للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتعدى الخمس سنوات تؤدي إلى حلٍ نهائيّ على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨[٢٨].

وقد ورد في المادة العشرين من هذه الاتفاقية وتحت بند (إجراءات بناء الثقة) ما يلي[٢٩]:

"من أجل خلق جوٍ عام إيجابي ومساند يصاحب تنفيذ هذه الاتفاقية ولإقامة جسور للثقة المتبادلة والنوايا الحسنة يوافق الطرفان على القيام بإجراءات بناء الثقة كما هو مفصّل فيما يلي:

١- عند التوقيع على هذه الاتفاقية ستطلق إسرائيل سراح أو تسلم للسلطة الفلسطينية في خلال خمسة اسابيع نحو خمسة آلاف فلسطيني محتجزين أو مسجونين مقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة. المسجونون المسلّمون للسلطة الفلسطينية ملزمون بالبقاء في قطاع غزة أو منطقة اريحا حتى انتهاء فترة محكوميتهم.

٢- بعد التوقيع على هذه الاتفاقية يواصل الطرفان التفاوض لإطلاق سراح مسجونين ومحجوزين إضافيين بناء على مبادئ متفق عليها.

---

[٢٨] الاتفاقية الإسرائيلية – الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة، مصدر سابق، ص ٥.

[٢٩] منظمة التحرير الفلسطينية، السلطة الفلسطينية، اتفاقية غزة ومنطقة أريحا، أيار ١٩٩٤، ص ص ٥٧ – ٥٨.

٣- سيكون تنفيذ الإجراءات مرهونا بتحقيق الإجراءات المقررة في القانون الإسرائيلي لاطلاق سراح أو نقل المحجوزين والمسجونين".

واشترطت حكومة إسرائيل أن يوقع الأسرى المفرج عنهم على وثيقة تعهد كشرط للإفراج، وتنص هذه الوثيقة على ما يلي[٣٠]:

"أنا الموقع أدناه ---------- رقم هوية---------- أتعهد بالامتناع عن كل أعمال الإرهاب والعنف، كما أعلن أني أعرف تمام المعرفة ان هذا التوقيع على هذه الوثيقة هو شرط لإخراجي من السجون، وأعلم أن هذا الإفراج تم في إطار مفاوضات مسيرة السلام التي أدعمها بين إسرائيل وم.ت.ف لتنفيذ إعلان المبادئ الذي تم التوقيع عليه في ١٩٩٣/٩/١٣"

وتم تعديل هذه الوثيقة بعد رفض معتقلي المعارضة الفلسطينية الصيغة الأولى والتي اعتبروها ابتزازا سياسيا ومصادرة لحقوقهم السياسية بينما وافقوا على الصيغة الجديدة المعدلة والتي نصها[٣١] **"أعرف تمام المعرفة أن الإفراج عني يتم في إطار الاتفاق الذي وقع بين م.ت.ف وإسرائيل في القاهرة بتاريخ ١٩٩٤/٥/٤ وبموجب هذه الوثيقة أتعهد بعدم القيام بأعمال ارهاب وعنف واحترم القانون".**

وبلغ عدد المعتقلين عشية التوقيع على اتفاقية القاهرة ١٠,٥٤٦ أسيرا وأسيرة[٣٢] وعند تنفيذ الاتفاق أفرجت السلطات الإسرائيلية عن ٣٨٠٠ أسير فقط من ضمن الـ ٥٠٠٠ المتفق عليهم

---

[٣٠] حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، "رسالة إلى جمال الشوبكي وعيسى قراقع"، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٤/٤/٢٦

[٣١] اللجنة المركزية فتح، "رسالة إلى أعضاء الطواقم التي فاوضت على قضية الأسرى"، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٤/٦/٢٦

[٣٢] اللجنة المركزية لحركة فتح، "رسالة إلى أحمد الطيبي"، مصدر سابق

من بينهم ٤٠٠ سجين جنائي[٣٣]. وتذرّعت حكومة إسرائيل بأن عدم استكمال عدد المفرج عنهم حسب الاتفاق مرده رفض ١٢٠٠ أسير التوقيع على وثيقة التعهد وبذلك اعتبرت إسرائيل نفسها في حلٍ من أيّ التزامات وأن الصفقة قد تمت[٣٤].

ويبدو من الآلية التي تم خلالها تنفيذ الإفراج عن الأسرى أن حكومة إسرائيل استندت في ذلك على الفقرة الأخيرة من الاتفاقية والتي تنصّ على أن تنفيذ إجراءات الإفراجات ستكون خاضعة للقانون الإسرائيلي ليشكّل ذلك مبرراً قانونيًا لمجموعة الشروط والمعايير التي طبقّت على الأسرى المفرج عنهم. وهذه المعايير هي:

١. إلزام الأسير الفلسطيني بالتوقيع على وثيقة تعهّد كشرط للإفراج عنه.

٢. استثناء الأسرى من سكان فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ والأسرى من الدول العربية من الإفراجات[٣٥].

٣. وضع الأسرى السياسيين والسجناء الجنائيين في سلةٍ واحدة من خلال شمول عملية الإفراجات سجناء جنائيين.

٤. إجبار الأسرى المفرج عنهم من سكان الضفة الغربية البقاء في منطقة أريحا وعدم مغادرتها إلا بتصريح خاص من قبل حكومة إسرائيل وإعادة اعتقال من يخالف ذلك[٣٦].

٥. عدم الإفراج عن أي أسير فلسطيني متهم بقتل إسرائيليين[٣٧].

---

[٣٣] لجنة التفاوض للإفراج عن المعتقلين (جمال الشوبكي، عيسى قراقع، إبراهيم شيخة)،"تقرير إلى ياسر عرفات"، ١٩٩٤/٨/١٥، ص ص ١-٢.

[٣٤] أسرى حركة فتح في سجون الاحتلال، عنهم اللجنة المركزية، "رسالة إلى ياسر عرفات"، نابلس: جنيد، ١٩٩٤/٦/٢٠

[٣٥] اللجنة المركزية فتح، رسالة إلى أعضاء الطواقم التي فاوضت على قضية الأسرى، مصدر سابق

[٣٦] قدورة فارس وعيسى قراقع وآخرون، مصدر سابق، ص ٣٣.

[٣٧] أسرى حركة فتح في السجون والمعتقلات الصهيونية عنهم أسرى جنيد، "بيان جماهيري"، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٤/٥/٣١.

٦. استثناء أسرى حركتي حماس والجهاد الإسلامي والأسرى الموقوفين لحين المحاكمة والأسرى المعتقلين بعد تاريخ ١٩٩٣/٩/١٣[٣٨].

لقد تمت عملية الإفراجات بإشراف حكومة إسرائيل والتي قامت من طرف واحد بتحديد أسماء المفرج عنهم دون أية مشاركة أو دور للجانب الفلسطيني في ذلك[٣٩].

إن موضوع الأسرى في اتفاقية القاهرة لم يبحث كقضية أساسية بل بحث في إطار ما سمّي (لجنة بناء الثقة) وهو بمثابة تهميش وتقزيم لموضوع المعتقلين[٤٠]. وخلال هذه اللجنة تعرضت قضية الأسرى للمساومة والابتزاز من الطرف الإسرائيلي ومن ضمن ذلك طلب حكومة إسرائيل من الجانب الفلسطيني ضمان سلامة العملاء الذين يتعاملون معها بقيام السلطة الفلسطينية بالعفو عنهم[٤١] إضافةً إلى اشتراط حكومة إسرائيل الحصول على معلومات عن المفقودين الإسرائيليين رون آراد• وإيلان سعدون•• مقابل الإفراج عن أسرى فلسطينيين حيث عبّر اسحق رابين رئيس حكومة إسرائيل في ذلك الحين عن هذا المطلب بقوله "**إنه طالما لم يعطنا الفلسطينيون معلومات عن مفقودينا فإننا لن نتحدث عن السجناء الفلسطينيين**"[٤٢]، ووصل الابتزاز الإسرائيلي في محاولة ربط الإفراج عن الأسرى بعملية التقدم بالمفاوضات[٤٣].

---

[٣٨] نص المؤتمر الصحفي الذي عقده زياد أبو زياد، مصدر سابق، ص ١٢

[٣٩] لجنة التفاوض للإفراج عن المعتقلين، مصدر سابق

[٤٠] نص المؤتمر الصحفي الذي عقده زياد أبو زياد، مصدر سابق، ص ١١

[٤١] المصدر السابق

• رون آراد، طيار إسرائيلي أسقطت طائرته في جنوب لبنان عام ١٩٨٦، ولم يعرف إن كان حيًا أم ميتًا وهو محتجز لدى إحدى المنظمات المسلحة اللبنانية.

•• إيلان سعدون: جندي إسرائيلي اختطفته حركة حماس إبان الانتفاضة عام ١٩٨٨، وتم قتله وسم جثته عام ١٩٩٨.

[٤٢] المصدر السابق، ص ص ١٢- ١٣

[٤٣] المصدر السابق، ص ١٢

غضب في السجون

ترك اتفاق القاهرة جروحًا واسعة في صفوف الأسرى وأهاليهم وكأن الاتفاق وضع الحركة الأسيرة في مسلخٍ يتحكّم بهم الجزار الإسرائيلي وضمن مقاييس ورؤية إسرائيلية أرادت أن تذلّهم وتفرّق جمعهم وتميزّهم عن بعضهم البعض، ولعلّ صورة الواقع داخل السجون كانت تمتاز بالبلبلة وعدم الوضوح والتوتر الشديدين في ظلّ فرض سياسة اسرائيلية تدعو الأسير إلى الخلاص الفردي بأن يوقع تعهداً ليحصل على حريته.

وفي أقلّ من شهر على توقيع الاتفاقية صدرت عن الأسرى رسالة تعبّر عن موقفهم منها قائلين فيها:

"...ولطالما رفعنا صوتنا في أوساط كل محافل القيادة الفلسطينية بدءًا بمدريد وواشنطن مروراً باتفاقية أوسلو التي لم تتطرق لنا من بعيدٍ أو قريب حيث سقط عشرات الآلاف من الأسرى سهواً من ذاكرة وأجندة قياداتنا المفاوضة وانتهينا لغاية الآن إلى تبهيت واضح لقضية تحريرنا في مفاوضات القاهرة...

رغم التعهدات التي أطلقها قياديون فلسطينيون وفي مقدمتهم كبير المفاوضين نبيل شعث ... بأن أي اتفاق لن يوقّع إلا بعد انتهاء قضية المعتقلين وكانت النتيجة عكس ذلك حيث تمّ تصنيف الأسرى بين مؤيّد ومعارض وبين من لديهم قتل إسرائيليين أو جرحهم وتمّ نسيان الأسرى من أبناء الداخل وكذلك أشقائنا العرب ...."[٤٤].

---

[٤٤] أسرى حركة فتح في السجون والمعتقلات الصهيونية، ١٩٩٤/٥/٣١، مصدر سابق

وانتقد الأسرى في بياناتهم الأداء التفاوضي الفلسطيني وعدم الاستفادة مما حصل في وثيقة إعلان المبادئ وشبهوا وقع اتفاق القاهرة عليهم بالصاعقة "**فكانت المفاجأة الأخرى... بل الصاعقة حيث وقع الاتفاق دون التوصل لحل مشكلة الأسرى وفقط تمّ الاتفاق على إطلاق سراح خمسة آلاف من أصل عشرة آلاف مناضل حيث أن الخمسة آلاف الباقين تركوا بلا قرار**"[٤٥]. ويوضح الأسرى أن القيادة الفلسطينية ضربت بعرض الحائط مطالبتهم بوضع جدول زمني يوضح فيه مصير سائر الأسرى مستنكرين قبول القيادة الفلسطينية بالاشتراطات الإسرائيلية بعدم إطلاق من تصنفهم إسرائيل "بالقتلة" "**هؤلاء الذين طالما تغنّت القيادة بنضالاتهم وعملياتهم**"[٤٦].

وحالة اليأس وعدم الثقة بالأداء التفاوضي الفلسطيني دفعت الأسرى إلى التفكير بأن حريتهم تعتمد على نضالاتهم داخل السجون وعلى جماهير شعبهم خارجها

> "**وانطلاقًا من قراءتنا الموضوعية لتطورات الأحداث فقد وصلنا إلى قناعة بأن هذا الموضوع إن لم يناضل الشعب بكل فئاته وشرائحه وكوادره وقيادييه فإن إسرائيل لن تتكرم على أحد بإطلاق سراحهم، أما على صعيد السجون نفسها فسوف نصعّد من خطواتنا لحد التصادم مع إدارات السجون وإيصال عدد من الأسرى إلى المستشفيات ومن ثم خوض إضراب مفتوح عن الطعام**"[٤٧].

ويقارن الأسرى في رسائلهم بين اهتمام حكومة إسرائيل بأسراها وجثثها على عكس اهتمام القيادة الفلسطينية "**لقد تمنينا أن نحظى وعائلاتنا بنصف ما تحظى به أسرة الطيار الإسرائيلي**

---

[٤٥] اللجنة المركزية لحركة فتح في سجن جنيد، رسالة إلى أحمد الطيبي، مصدر سابق

[٤٦] المصدر السابق

رون آراد التي تجوّلت مع رابين في كافة أقطار العالم من أجل إثارة موضوع زوجها أما نحن فتستكثر علينا قيادتنا مجرد رسالة يكتبونها يوضحون لنا ما الذي حصل بالضبط"[٤٨].

ونتيجة عدم وجود موقف رسمي فلسطيني واضح من حيثيات اتفاق القاهرة وآليات تنفيذه بل وتناقض التصريحات الصادرة عن المسؤولين الفلسطينيين إضافة إلى عدم مشاورة الأسرى في السجون وأخذ رأيهم في الاتفاق أدّى كل هذا إلى حالة من الارتباك والتوتر في صفوف الأسرى داخل السجون وعدم قدرتهم على اتخاذ قرار وهم في انتظار صدوره من قيادتهم في الخارج، فالأسرى كانوا بحاجةٍ إلى توضيح حول الإفراج إلى منطقة أريحا، وحول الموقف من التوقيع على "وثيقة التعهّد" مما ترك الأمر لاجتهاداتهم الذاتية بعد أن مروا بتفاعلات وإرهاصات نفسية وتنظيميّة صعبة، واستغلال إدارة السجون لهذه الأجواء وقيامها بشنّ حرب نفسيّة وإثارة الإشاعات في صفوف المعتقلين[٤٩].

ويبرز الأثر النفسي الذي تركه اتفاق القاهرة على واقع الحركة الأسيرة من خلال شعور الأسرى بالذلّ والمهانة وحصارهم بشروط إسرائيلية قاسية تأنفها قناعاتهم ومبادؤهم الوطنية **"فالحرية المعروضة علينا منقوصة ومغمسة بالكثير من الذلّ والمهانة"**[٥٠]، وقد تكسّرت أحلام المعتقلين التي حاولت ان تحلّق مع أول اتفاق رسمي يتعلّق بقضيتهم لترتطم بجدران السجن وبعقلية المساومة الإسرائيلية **"لقد أفسدوا علينا لحظات حلمنا بها سنين طويلة، فكل مناضل رسم في ذهنه سيناريو يوم حريته، يوم يعود لأهله وذويه، رسم في ذاكرته أدقّ تفاصيل يوم خروجه من السجن ليأتي الاتفاق ليفسد علينا كل ما حلمنا به"**[٥١]. ووصل الأمر إلى درجة أن

---

[٤٧] المصدر السابق

[٤٨] اللجنة المركزية لفتح، "رسالة إلى سليمان الزهيري ونادي الأسير الفلسطيني"، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٤/٥/٣١

[٤٩] قدورة فارس، "رسالة إلى جمال الشوبكي وعيسى قراقع"، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٤/٦/٢٨

[٥٠] المصدر السابق

[٥١] المصدر السابق

يتمنى الأسير قدورة فارس* لو أن الله لم يخلقه على أن يعيش تلك الأجواء الصعبة التي سادت بين المعتقلين إثر الاتفاق...[٥٢]

لم يقتصر غضب الأسرى وانتقادهم لاتفاق القاهرة على مجموعة الرسائل والبيانات والمذكرات التي أرسلوها إلى جهات فلسطينية عديدة رسمية وحقوقية وشعبية بل ترجم هذا الغضب من خلال مجموعة من المطالب السياسية والخطوات الاحتجاجية التي تمثلت بـ:

١. مطالبة القيادة الفلسطينية عدم إلغاء أو تعديل بنود الميثاق الوطني الفلسطيني التي اتفق عليها في أوسلو إلا بعد تحرير الأسرى، ويعتقد الأسرى أن هذا يعتبر ورقة ضغط مفيدة وخاصة أن حكومة إسرائيل أبدت اهتماما كبيرا بإلغاء بنود الميثاق "**ولا نعتقد أن بوسع م.ت.ف أن تتنصل من تعهدها بإلغاء بعض بنود الميثاق وإنما عليها أن تماطل كثيرا وأن تربط بين انعقاد المجلس وإطلاق سراح كافة المعتقلين فورا كحد أقصى وتحديد جدولة زمنية يعرف بموجبها تاريخ خروج آخر فلسطيني وبدون ذلك لن يعقد المجلس**"[٥٣]

٢. مطالبة القيادة الفلسطينية بعدم إجراء انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني إلا بعد تحرير الأسرى، وهدد الأسرى بالتحريض على هذه الانتخابات إذا لم يتم تحريرهم "**الانتخابات المقبلة إذا قرروا القيام بها في ظل وجود الأسرى في السجون فإننا سنعلن أننا ضد هذه الانتخابات وسنحرض عليها**"[٥٤].

---

* قدورة فارس، سكان رام الله، قضى ١٥ عاما في السجون الإسرائيلية، يرأس لجنة الأسرى في المجلس التشريعي الفلسطيني وعضو الهيئة التأسيسية لنادي الأسير الفلسطيني، وكان ممثل الأسرى في سجن جنيد المركزي حتى عام ١٩٩٥.

[٥٢] المصدر السابق

[٥٣] اللجنة المركزية لفتح، "رسالة إلى الأخ عيسى قراقع والأخوة في الهيئة التأسيسية لنادي الأسير الفلسطيني"، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٤/٧/١٨، ص ١

[٥٤] المصدر السابق، ص ٢

٣. المطالبة بكسر الموقف الإسرائيلي الرافض للإفراج عن أسرى قتلوا يهودًا وبأن يسمّى خمسون معتقلاً من المتهمين بقتل يهود كأعضاء في المجلس الوطني وأن يشترط حضورهم دورة المجلس كسبيل للإفراج عنهم[٥٥].

٤. دعوة الجماهير الفلسطينية إلى سلسلة فعاليات ذات صدىً واسع ومؤثّر كوسيلة ضغط لتحريك قضية الأسرى وإثارتها بشكلٍ جديّ على طاولة المفاوضات، وتمثّل ذلك بالدعوة إلى مقاطعة استقبال ياسر عرفات في زيارته الأولى إلى منطقة أريحا[٥٦]، والدعوة إلى إضرابات تجارية شاملة أيام ٢٧ و ١٩٩٤/٦/٢٨[٥٧].

٥. قام الأسرى يوم ١٩٩٤/٨/١٥ بالامتناع عن استقبال ذويهم موضحين أن هذه الخطوة الاحتجاجية تأتي بسبب استمرار حكومة إسرائيل في احتجازهم وإخضاع قضيتهم للمساومة وتحويلها إلى سلعة والتلاعب بمشاعرهم ومشاعر أهاليهم[٥٨] .

٦. أعلن الأسرى يوم ١٩٩٥/٤/٨ التمرد على قوانين إدارة السجون الإسرائيلية وقوانين وزارة الشرطة بعدم الانصياع لها، وأوضحوا أن هذه الخطوة تأتي لإفهام الجميع بأن السلام الذي لم يصلهم ويشملهم يبقى سلامًا ناقصًا وأن تأخيرهم في السجون ليس العلاج الشافي لمزاعم إسرائيل الأمنية[٥٩].

---

[٥٥] لجنة التفاوض للإفراج عن المعتقلين، ١٩٩٤/٨/١٥، مصدر سابق

[٥٦] أسرى فتح في السجون الإسرائيلية، "بيان جماهيري"، ١٩٩٤/٦/٢٠

[٥٧] أسرى فتح في السجون والمعتقلات الصهيونية، ١٩٩٤/٥/٣١، مصدر سابق

[٥٨] اللجنة النضالية العامة، "رسالة إلى العاملين في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان ورعاية شؤون الأسرى"، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٤/٨/١٠

[٥٩] اللجنة المركزية لفتح في سجن جنيد، "رسالة إلى عبد الوهاب دراوشة عضو البرلمان الإسرائيلي"، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٥/٤/٨

وقد لقيت خطوات الأسرى ومواقفهم تجاوبًا واسعًا في الساحة الفلسطينية التي شهدت سلسلة من الفعاليات الشعبية الاحتجاجية وتحت شعار "لا سلام دون إطلاق سراح جميع الأسرى"[٦٠].

ونستطيع القول أن اتفاقية القاهرة قد رسّخت في مضمونها منهجاً يتحكّم من خلاله الجانب الإسرائيلي في قضية الأسرى بإخضاعها لشروطه ومعاييره السياسية والأمنية وفتحت أبوابًا مشرّعة لممارسة سياسة المساومة والابتزاز حولها وفي نفس الوقت أطلقت هذه الاتفاقية شرارة النضال السياسي• وليس المطلبي وتحت عنوان إطلاق سراح جميع الأسرى دون استثناء.

---

٦٠ أهالي الأسرى المعتصمون أمام مقر الصليب الأحمر الدولي، "مذكرة"، بيت لحم: ١٩٩٤/٦/٨.

• النضال السياسي يتعلق بالمطالبة بالتحرر من الأسر أما النضال المطلبي فهو المتعلق بتحسين شروط المعيشة والحياة داخل السجون.

اتفاقية طابا

خارج الوعي السياسي

وقّع الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي في واشنطن بتاريخ ١٩٩٥/٩/٢٨ (الاتفاق الفلسطيني – الإسرائيلي المؤقّت حول الضفة الغربية وقطاع غزة) المعروف باتفاق طابا أو أوسلو "ب" ، ويعتبر هذا الاتفاق تطبيقًا للشقّ الثاني من إعلان المبادئ.

وبموجب اتفاق طابا يبدأ الطرفان مرحلة انتقالية مدتها خمس سنوات تنتهي في ١٩٩٩/٥/٤ بالتوصّل إلى تسوية دائمة على أساس قراري مجلس الأمن الدوليين ٢٤٢ و ٣٣٨ وتطبيقًا لهما كما جاء في نص الاتفاق[٦١]، وتناول الاتفاق مجموعة أمورٍ أساسية هي إعادة الانتشار في الضفة الغربية وموضوع إجراء انتخابات للمجلس التشريعي ورئيس السلطة الفلسطينية.

وحول قضية الأسرى فقد تضمن الاتفاق نصًا ورد في المادة السادسة عشرة تحت عنوان (إجراءات بناء الثقة) يبين ما يلي[٦٢]:

"من أجل خلق جوٍ عام وإيجابي ومساند لمواكبة تطبيق هذه الاتفاقية وبناء قاعدة راسخة للثقة المتبادلة والنية الحسنة ومن أجل تسهيل التعاون المرتقب وعلاقات جديدة بين الشعبين اتفق الطرفان على القيام بإجراءات بناء ثقة كما هو موضوع أدناه ستفرج إسرائيل عن أو تنقل إلى الجانب الفلسطيني موقوفين ومساجين من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة ...

---

[٦١] الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية المرحلية، مصدر سابق، ص ص ٥-٦.

[٦٢] المصدر السابق، ص ٢٠.

ستتم المرحلة الأولى للإفراج عن هـؤلاء المسـاجين والموقوفيـن عنـد التوقيع على هذه الاتفاقية والمرحلة الثانية ستتم قبيل يوم الانتخابات، سيكون هناك مرحلة ثالثة من الإفراج عن الموقوفين والمساجين وسيتم الإفراج عنـهم من ضمن الفئات المفصلة في الملحق السابع...

سيكون المفرج عنهم أحرارا في الرجوع إلى بيوتهم في الضفة الغربيـة وقطاع غزة".

وقد نص الملحق السابع المشار إليه أعلاه وتحت عنوان (بروتوكول بخصوص إطلاق سـراح السجناء والموقوفين الفلسطينيين) على ما يلي[٦٣]:

١. " سيتم إطلاق سراح الموقوفين والسجناء كما هو متفق عليه في المادة السادسة عشر من هذه الاتفاقية على ثلاث مراحل.

٢. الفئات التالية من الموقوفين و/أو السجناء سـيكونون مـن ضمـن الذيـن سـيطلق سراحهم كما ورد أعلاه :

أ. سيتم إطلاق سراح جميع المعتقلات والسجينات الإناث في المرحلة الأولى.

ب. الأشخاص الذين أمضوا أكثر من ثلثي مدة محكوميتهم .

ج. الموقوفين و/أو السجناء المتهمين أو الذين سجنوا لقيامهم بتهم تتعلق بالأمن ولـم ينتج عنها قتلى أو جرحى بصورة خطيرة.

د. الموقوفين و/أو السجناء المتهمين أو المدانين بتهم إجرامية لا علاقة لها بالأمن .

---

[٦٣] المصدر السابق، ص ٣٨٤.

ه. مواطني الدول العربية الذين احتجزوا في إسرائيل بانتظار تنفيذ أوامر إبعادهم.

٣. الموقوفين والسجناء من بين الفئات المفصلة في هذه الفقرة والذين يطابقون المعيار المنصوص عليه في الفقرة الثانية أعلاه ستعتبرهم إسرائيل جديرين بإطلاق سراحهم:

أ. السجناء و/أو الموقوفين الذين تبلغ أعمارهم ٥٠ سنة أو أكثر.

ب. السجناء و/ أو الموقوفين تحت سن ١٨.

ج. السجناء الذين مضى على فترة سجنهم ١٠ سنوات أو أكثر.

د. السجناء و/أو الموقوفين المرضى وغير الأصحاء.

٤. المرحلة الثالثة لإطلاق سراح السجناء والموقوفين ستتم خلال مفاوضات الوضع النهائي وستشمل الفئات المنصوص عليها أعلاه ومن الممكن البحث في إضافة فئات أخرى لها".

وكان عدد الأسرى عشية التوقيع على اتفاق طابا يبلغ ٦٠٠٠ أسير فلسطيني[٦٤] موزعين على السجون والمعسكرات ومراكز التوقيف الإسرائيلية، ويلاحظ على هذا الاتفاق أنه جاء على نفس القاعدة التي وقع على أساسها اتفاق القاهرة وهي استمرار التعاطي مع قضية الأسرى فقط كإجراء لبناء الثقة بين الجانبين، وبالتالي استمرار التعامل مع هذه القضية في مستوى متدن وهامشي وعدم الارتقاء بها إلى مستوى الحق السياسي، وواضح أن الاتفاق مشروط بوجود هذه الثقة التي تبقى مفهوما فضفاضا وغير محددة مما يعطي مجالا لإسرائيل بالتنصل من تطبيق الاتفاقية تحت أي ذريعة أو حجة تعتبرها انتهاكا لإجراءات بناء الثقة.

---

[٦٤] نادي الأسير الفلسطيني، "بيان صحفي"، الضفة الغربية: ١٩٩٥/١٠/٧.

وبموجب اتفاقية طابا قامت الحكومة الإسرائيلية يوم ١٩٩٥/١٠/١٠ بالإفراج عن ٨٨٢ أسيرًا فلسطينيًا بينهم ٥٠٧[٦٥] من الأسرى السياسيين والباقي من السجناء الجنائيين في حين تحفظّت إسرائيل على إطلاق سراح خمس أسيرات فلسطينيات• بحجة أن رئيس الدولة عيزر وايزمن لم يصادق على الإفراج عنهن بسبب اتهامهن بأعمال قتل فيها إسرائيليون[٦٦] . وعلى ضوء ذلك اتخذت الأسيرات قرارًا برفض الإفراج عنهن إذا لم يطلق سراح جميع الأسيرات دون استثناء. تقول الأسيرة رولا أبو دحو•• "**بعد اتفاقية طابا تفاجأت الأسيرات بأنه تمّ استثناء خمس أسيرات وهنا كان الموقف موحدًا من قبل الأسيرات وتمثّل ذلك برفض الخروج المجزوء دون الخمس أسيرات**"[٦٧].

ومن خلال قراءة لعملية تنفيذ اتفاقية طابا بشأن الأسرى الفلسطينيين فإننا نلاحظ ما يلي:

١-الإفراجات تمت وفق الفهم الإسرائيلي لقضية الأسرى والتي تجسّدت بالاتفاق، حيث لم تشمل أسرى من القدس ومن فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ وأسرى متهمين بقتل إسرائيليين وبقيامها بالإفراج عن سجناء جنائيين.

٢-اختراق إسرائيل لاتفاقية طابا بعدم الإفراج عن جميع الأسيرات كما ورد في نص الاتفاق وعدم تقيدها بالأولويات المتعلقة بالإفراج عن الأسرى المرضى وكبار السن وصغار السن ومن أنهى ثلثي محكوميته.

---

٦٥ "غضب عام لعدم تقيد إسرائيل باتفاق أوسلو ب حول إطلاق سراح المعتقلين"، القدس، ١٩٩٥/١٠/١٢، ص.ص ١، ٢٣

• وهن: رولا أبو دحو، عطاف عليان، زهرة قرعوش، مي الغصين، وعبير الوحيدي.

٦٦ "حكومة إسرائيل تخرق اتفاقاً دوليًا برفضها الإفراج عن الأسيرات الفلسطينيات"، القدس، ١٩٩٥/١٠/١٨، ص ٤.

•• رولا يعقوب سمعان أبو دحو: سكان رام الله، قضت في السجون الإسرائيلية ٩ سنوات من اصل ٢٥ سنة، تم الإفراج عنها مع باقي الأسيرات يوم ١٩٩٧/٢/١١.

٦٧ مقابلة مع الأسيرة رولا أبو دحو أجراها الباحث، ١٩٩٨/١٠/١

٣-عدم مشاركة الجانب الفلسطيني في وضع كشوف بأسماء المفرج عنهم إذ تمت عملية الإفراجات تحت إدارة وإشراف حكومة إسرائيل ولم يتم التعامل مع المفاوض الفلسطيني كشريك من حقّه أن يكون له دور في تطبيق ما اتفق عليه[٦٨].

٤-لجوء إسرائيل إلى قوانينها الخاصة والمحلية لتبرير عدم تنفيذها لاتفاق طابا بإحالة موضوع الأسيرات إلى رئيس الدولة ليقرر مصيرهن في حين أن احترام الاتفاقيات يعتبر أمرًا ملزمًا في القانون الدولي الذي لا يسمح لأي طرف وقع على اتفاق أن يعتمد على قانونه الداخلي[٦٩].

ومن خلال تمحيص النقاط الواردة في الاتفاق بشأن الأسرى نقف عند المسائل التالية:

١. الاتفاق أطلق على الأسير الفلسطيني كلمة (سجين) مما قد يعني عدم اعتراف حكومة إسرائيل بالأسرى الفلسطينيين كأسرى حرب وفق القانون الدولي الإنساني واتفاقية جنيف الثالثة التي عرفت كل من قاوم الاحتلال بشكلٍ منظّم أو من خلال تشكيل ميليشيا أو بشكل طوعي وتمّ اعتقاله كأسير حرب. وهذا يعتبر تكريسًا لاستمرار تعامل حكومة إسرائيل مع الأسرى الفلسطينيين (كمساجين جنائيين) أو (إرهابيين).

٢. وجّه الاتفاق ضربةً خطيرة لكفاح الأسرى من خلال استثنائه رسمياً وبموافقة الجانب الفلسطيني الإفراج عن الأسرى الذين تتهمهم حكومة إسرائيل بقتل إسرائيليين، مما يعني انتهاكًا صارخًا لكرامة الأسير الوطنية والمعنوية وإشعاره بعبثية تضحياته ونضالاته ، وهذا الاستثناء كرّس المفهوم العنصري وروح الاستعلاء الإسرائيلي الذي يرى في الأسرى المتهمين بقتل إسرائيليين في مراحل الصراع أسرى (أياديهم ملطخة بالدم).

---

[٦٨] نادي الأسير الفلسطيني، "بيان"، الضفة الغربية: ١٩٩٩/١٠/١٢س٥

[٦٩] موسى الدويك، "الإفراج عن المعتقلين والقانون الدولي"، القدس، ١٩٩٥/١٠/٢٠، ص ١٤

٣. بني الاتفاق وفق سياسة تجزئة المعتقلين وتصنيفهم وتقسيمهم إلى فئات حسب العمر، ومدة الحكم، ومكان السكن والتهمة التي اعتقلوا بسببها، إذ تمّ استثناء أسرى القدس وأسرى فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ من هذا الاتفاق. وهي سياسة تهدف إلى تفكيك وحدة المجتمع الاعتقالي، ونزع البعد السياسي عن الأسرى والتعامل معهم كأفراد وفئات حسب ملفّ كل واحد منهم، إضافة إلى ما يمكن اعتباره إقراراً غير مباشر بالجنسية الإسرائيلية لأسرى القدس وأسرى فلسطين الـ ٤٨.

٤. الاستمرار في وضع الأسرى السياسيين والأسرى الجنائيين في سلة واحدة وهو تجسيد للفهم الإسرائيلي الذي ينظر إلى الأسرى الفلسطينيين السياسيين (كسجناء جنائيين) و (مجرمين) لا يمثلون قضية عامة ولا تربطهم وحدة سياسية وقومية.

٥. لم يتطرق الاتفاق للأسرى الإداريين المعتقلين في السجون الإسرائيلية بدون أن توجّه لهم أي تهمة قانونية ولم يمثلوا أمام أي محكمة مما يعتبر مخالفًا لكل الأعراف والشرائع الدولية ومبادئ حقوق الإنسان.

برغم أن اتفاقية طابا أخضعت بالكامل قضية الأسرى للرؤية الإسرائيلية فإن البنود التي تضمنتها المرحلة الأولى من الافراجات والتي نصّ عليها الاتفاق لو نفذت بشكلٍ دقيق لأدّت إلى الإفراج عن الحالات المتضررة والصعبة وعن عدد كبير من الأسرى الذين قضوا فترات طويلة وأنهوا ثلثي محكوميتهم، وبالتالي فإنّ التوقع المتفائل والحذر الذي ساد مشاعر الأسرى عند الإعلان عن الاتفاقية قد أصابه النكوص والشعور بالخداع والتضليل عند تنفيذها عمليًا، حيث أن الافراجات التي أعقبت الاتفاق ظهرت وكأنها لا علاقة لها بأيّ نص ورد فيه فجاءت ردة الفعل من قبل المعتقلين مليئة بالغضب والنقد والتهديد معاً.

وقد وصف نادي الأسير الإفراجات التي تمت بأنها "**أكبر عملية تضليل وخداع تمارسها حكومة إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية**" معتبرا البيان أن ذلك يهدم جسور الثقة التي يعمل اتفاق السلام على بنائها بين الشعبين ويهدد مصداقية العملية السلمية بالخطر"[٧٠].

وقد أصدرت الحركة الأسيرة في السجون الإسرائيلية بيانا جماهيريا عبرت عن مفاجأتها بنتائج اتفاقية طابا وخاصة أنها خاضت ثمانية عشر يوما من الجوع الأسطوري ضمن ظروف قاسية وصعبة وأن الأسرى أوقفوا إضرابهم بناء على الوعود الفلسطينية التي أكدت بأن ملف الأسرى أصبح الملف الرئيس على طاولة المفاوضات، إلا أنهم وجماهير الشعب الفلسطيني التي شاركتهم أيام الجوع فوجئوا بنتائج اتفاقية طابا بشأن الأسرى[٧١].

وقال الأسرى في بيانهم "**وفي الوقت الذي كنا نهيىء أنفسنا للاحتفال مع جماهيرنا بانتشار السلطة الوطنية في سائر مناطق الضفة الغربية والاستعداد للمشاركة في الانتخابات التشريعية نكتشف أننا لم نكن في الوعي الفلسطيني**"[٧٢].

ومع كل الإحباط والمرارة التي سادت أوساط المعتقلين فإنهم لم ييأسوا في البحث عن وسائل جديدة في إثارة قضيتهم ومنها تحريض الجماهير الفلسطينية على عدم المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي "**وعلى جميع الدول التي شهدت توقيع الاتفاق في واشنطن أن تعرف أن أكثر من ٥٠٠٠ أسير فلسطيني بعائلاتهم وأصدقائهم سيمتنعون عن المشاركة في الانتخابات التشريعية**"[٧٣].

---

[٧٠] نادي الأسير الفلسطيني، "بيان صحفي"، الضفة الغربية: ١٩٩٥/١٠/١٥

[٧١] الحركة الأسيرة في سجون الاحتلال، "بيان"، ١٩٩٥/١٠/١٤

[٧٢] المصدر السابق

[٧٣] المصدر السابق

وطالب الأسرى برفع شعار (لا للانتخابات دون الإفراج عن الأسرى والمعتقلين) وإلى عقد المؤتمرات بشأن ذلك[٧٤].

ومن جانب آخر أكدت الأسيرات اللواتي اتخذن موقفا برفض الإفراج المجزوء أنه في حالة إطلاق سراح جزء منهن بالقوة فإنهن سيقمن خيمة اعتصام وإضراب مفتوح عن الطعام أمام مقر السلطة الفلسطينية حتى يتم الإفراج عن جميع الأسيرات "**ولن نسلم بقضية انتزاع الأخوات بالقوة أننا نعتصم بغرفتين من غرف السجن ونضرب عن الطعام وأغلقنا بابيهما بخزانة حديدية مسنودة بأبراش وخزائن صغيرة ... لقد قررنا أن نقاتل من أجل حريتنا حتى الموت...**"[٧٥].

أما على صعيد الشارع الفلسطيني فقد أصيب بالذهول بسبب تلاعب حكومة إسرائيل بالاتفاق وعدم التزامها حتى بنصوص بنوده، فأمام حالات الإفراج عن أسرى بقي لهم مدد قصيرة، وعن سجناء جنائيين ووضع العراقيل أمام الإفراج عن الأسيرات فإن حملة واسعة من التضامن والفعاليات انطلقت في كافة مدن الضفة الغربية وقطاع غزة، ونظمت العشرات من الاعتصامات والمؤتمرات والندوات التي أكدت على إطلاق سراح جميع الأسرى والأسيرات دون استثناء، وبدت لغة الشارع الفلسطيني حادة وساخطة ومنتقدة للمفاوض الفلسطيني، بسبب خضوعه للإملاءات الإسرائيلية[٧٦].

واعتبر يوم ١٩٩٦/١/٢٠ موعد إجراء انتخابات المجلس التشريعي هدفاً نضاليًا جديدًا لإثارة أزمة المعتقلين وفرصة لإعادة طرحها بشكل ساخن وللضغط على الأطراف المتفاوضة، حيث

---

[٧٤] أسرى الحرية في السجون والمعتقلات الإسرائيلية عنهم أسرى عسقلان، "بيان جماهيري لا انتخابات دون تحرير الأسرى"، سجن عسقلان: أوائل ديسمبر ١٩٩٥

[٧٥] أسيرات تلموند، "نداء"، سجن تلموند للنساء (القلعة المنسية): ١٩٩٦/١/١١

[٧٦] "غضب واعتصامات في الضفة لاستثناء ٨ أسيرات"، الحياة الجديدة، ١٩٩٥/١٠/١٠، ص ص ١+١٧.

تبنّت المؤسسات الجماهيرية بمختلف ألوانها مطالب الأسرى بالتحريض على الانتخابات ومقاطعتها إذا لم يتم إطلاق سراح جميع الأسرى والأسيرات[٧٧].

وبرغم الضغط الجماهيري الذي امتاز بالتوتر والغليان وعبّر عن استنكاره لما يجري لقضية الأسرى فإن الموقف الإسرائيلي لم يتغير ولم يخضع لهذه الضغوطات بل إنه ازداد تعنتاً في ظل انتخاب حكومة نتنياهو اليمينيّة عام ١٩٩٦ حيث تعرضت التسوية السياسية إلى الجمود والأزمات والعراقيل العديدة، فلم تعقد أي جلسة رسمية تتعلق بموضوع الأسرى باستثناء ما اتفق عليه حول إعادة الانتشار في مدينة الخليل في كانون الثاني ١٩٩٧ والذي تم على أثره إطلاق سراح جميع الأسيرات وعددهن في ذلك الوقت ٢٥ أسيرة[٧٨]. ومع أن اتفاق إعادة الانتشار في الخليل قد دعا إلى التعامل مع قضية الأسرى حسب نصوص اتفاقية طابا[٧٩] إلا أن ذلك لم يلقَ أي تجاوبٍ من قبل حكومة إسرائيل.

يمكننا وصف اتفاق طابا بأنه تجسيد رسمي وشرعي للرؤية الإسرائيلية لموضوع الأسرى الفلسطينيين، وقد كرّس وخلال اتفاق موقع من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي عدم الاعتراف الإسرائيلي بالأسرى الفلسطينيين كأسرى حرب وبكل المواثيق والشرائع الدولية التي تكفل حقوق الأسير، وأمام نجاح إسرائيل في ذلك فإنها تصرفت مع الأسرى كمجرمين خاضعين لقوانين مؤسساتها الداخلية التي شكلت مرجعية في التعامل مع الأسرى بعيدًا عن كون الاتفاق نفسه هو المرجعية. وفي ذات الوقت فإن اتفاق طابا أظهر مدى استهتار المفاوض الفلسطيني بقضية الأسرى وتخليه عن دوره بأن يكون شريكًا فعليًا في تنفيذ الاتفاقيات التي وقّع عليها مما أوقع مصير الأسرى في دائرة القرار الإسرائيلي.

---

[٧٧] نادي الأسير الفلسطيني، "بيان صحفي"، الضفة الغربية: ١٩٩٥/١٢/٩.

[٧٨] "جماهير شعبنا تستقبل الأسيرات بفرحة عارمة"، الحياة الجديدة، ١٩٩٧/٢/١٣، عدد ٤٣٨، ص ٧.

[٧٩] بروتوكول خاص بإعادة الانتشار في الخليل، مركز القدس للإعلام والاتصال، كانون الثاني ١٩٩٧، ص ١٩.

إن اتفاق طابا يعتبر سابقة خلقت منهجية ثابتة لطريقة معالجة قضايا الأسرى في أي اتفاق لاحق الأمر الذي جعل من قضية الأسرى أزمة دائمة ومتفجرة.

وقد بدا واضحًا أن هناك بونًا شاسعًا بين خطاب الأسرى والشارع الفلسطيني المتعاطف معهم من ناحية وبين ما يجري على طاولة المفاوضات من ناحية أخرى وهذا ما يوحي به استمرار النقد والاستياء الذي وجّه للقيادة الفلسطينية سواء من الأسرى أو من الجمهور الفلسطيني.

اتفاقية واي ريفر

الخداع والتضليل

شكل موضوع ٣٠٠٠ أسير فلسطيني[٨٠] في السجون الإسرائيلية أحد المواضيع الأساسية التي ألقت بظلالها خلال المفاوضات التي استمرت حوالي تسعة أيام في واي ريفر بواشنطن والتي جاءت بعد جمود في المفاوضات استمر قرابة العامين، وحسب أقوال وزير الدولة لشؤون الأسرى هشام عبد الرازق احتلت قضية الأسرى الأولوية في معركة التفاوض التي وصفها بالشائكة والمعقدة[٨١] إلى جانب الحركة الشعبية الواسعة وفعاليات التضامن مع المعتقلين التي تواصلت خلال أيام المفاوضات[٨٢] والتي كان هدفها ايصال رسائل إلى جميع الأطراف وإلى العالم تقول: أن لا سلام حقيقي وعادل بدون إطلاق سراح الأسرى وإنهاء معاناتهم الطويلة. ولعل هاجس القلق ظل مسيطرا على أهالي الأسرى وعلى الأسرى أنفسهم لعدم الثقة بالنوايا الإسرائيلية ولأن التجربة السابقة في موضوع الأسرى كانت تجربة سلبية ومؤلمة بسبب التعامل الإسرائيلي مع هذه القضية وفق شروط أمنية وسياسية واستخدامها ورقة للابتزاز والضغط مما ترك آثارا كبيرة على واقع الحركة الأسيرة عبرت عنها رسائل الأسرى وخطواتهم الاحتجاجية وخطابهم السياسي المفعم بالمرارة والأسى وبالانتقاد للأداء الفلسطيني التفاوضي. ويمكن تفسير هاجس القلق عند الأسرى بسبب ما تراكم في ذاكرتهم وتجربتهم خلال الخمس سنوات من عمر اتفاقيات أوسلو وما شاب هذه الفترة من تعقيدات وأزمات تعرضت لها الحركة الأسيرة. وفي هذه الحالة المشوبة بالحذر راقب الأسرى مجريات المفاوضات تتجاذبهم دوافع الأمل التي

---

[٨٠] "فعاليات التضامن مع الأسرى مسيرة في جنين وأخرى في طولكرم"، القدس، ١٩٩٨/١١/٢٦، عدد ١٠٥١٠، ص ٤.

[٨١] عيسى قراقع وجميل المطور، اقتحام الوعي العالمي في انتفاضة أسرى فلسطين في سجون الاحتلال، رام الله: مركز المشرق للدراسات، ١٩٩٩، ص ١٩

[٨٢] "نادي الأسير يعلن برنامجا للفعاليات التضامنية بالمحافظات، الحياة الجديدة، ١٩٩٨/١١/٢٦، عدد ١١٨١، ص ١

تأتيهم من تصريحات المسؤولين الفلسطينيين ودوافع الخوف من تكرار ما حدث في اتفاقيات سابقة وخاصة أن هذه الاتفاقيات التي شملت إفراجات جزئية أبقت غالبية الأسرى القدامى ومئات من ذوي الأحكام المؤبدة والمعتقلين قبل ١٩٩٣/٩/١٣ في السجن، وأنها لم تسفر عن تحرير أسير واحد قام بعمل ضد الإسرائيليين مباشرة أي ممن قتلوا أو جرحوا إسرائيليين.

ففي تاريخ ١٩٩٨/١٠/٢٣ وقع الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي في واشنطن اتفاقا حمل اسم (مذكرة واي ريفر بشأن إعادة الانتشار الثانية للقوات الإسرائيلية في الضفة الغربية)[٨٣] لم تتضمن أي نص واضح وصريح يتعلق بالأسرى. ومع ذلك أعلن رسميا في أعقاب الاتفاق وعلى لسان جميع المفاوضين من الطرفين أن الاتفاق ينص على الإفراج عن ٧٥٠ أسيرا فلسطينيا على ثلاث شهور، في كل شهر يطلق سراح ٢٥٠ أسيرا، وأكد على هذا القول أمين عام الرئاسة في السلطة الوطنية الفلسطينية الطيب عبد الرحيم يوم ١٩٩٨/١١/٢ بقوله إن الإسرائيليين كانوا مصرين على الإفراج عن عدد لايزيد عن ٤٠٠ أسير إلا أنه وبفضل تدخل الملك حسين عاهل الأردن وصل العدد إلى ٧٥٠ أسيرا[٨٤]. وفي ذات الوقت أكد وزير الدولة لشؤون الأسرى هشام عبد الرازق في ندوة دعاه إليها نادي الأسير الفلسطيني عقدت في جامعة بيت لحم يوم ١٩٩٨/١٠/٣١ أن الاتفاق يتضمن[٨٥]:

١-الإفراج عن ٧٥٠ أسيرا خلال ثلاثة شهور في كل شهر يتم الإفراج عن ٢٥٠ أسير.

٢-الاتفاق لم يعط الجانب الفلسطيني الحق في تحديد أسماء المفرج عنهم.

---

[٨٣] "مذكرة واي ريفر بشأن إعادة الانتشار الثانية للقوات الإسرائيلية في الضفة الغربية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد ٣٧، شتاء ١٩٩٩، ص ١٧٠

[٨٤] منظمة التحرير الفلسطينية، وفا (وكالة الأنباء الفلسطينية)، "أمين عام الرئاسة في حوار مع المواطنين عبر صوت فلسطين"، ١٩٩٨/١١/٢، ص ٥.

[٨٥] "نادي الأسير ينظم اليوم لقاء مع وزير الدولة لشؤون الأسرى"، الأيام، ١٩٩٨/١٠/٣١، عدد ١٠٢٨، ص ٥.

٣-ستجلس لجنتان فلسطينية وإسرائيلية للتفاوض من أجل إطلاق سراح بقية الأسرى.

٤-مهمة الطرف الفلسطيني في اللجنة الثنائية إمكانية التأثير على أن لا يكون من بين المفرج عنهم سجناء جنائيون أو عمال معتقلون بسبب عدم حصولهم على تصاريح دخول إلى إسرائيل ومن أجل أن تكون الأسماء المفرج عنها ممن اعتقلوا قبل عام ١٩٩٣.

وعلى صعيد آخر صرح محمود عباس أمين سر اللجنة التنفيذية في م.ت.ف وعضو لجنة المفاوضات أن الاتفاق قد شمل مجموعة المعايير المتفق عليها في اتفاقية طابا ١٩٩٥/٩/٢٨ والتي تشمل إطلاق سراح المرضى وكبار السن وصغار السن ومن أمضى ثلثي المدة ومن قضى أكثر من عشر سنوات، وأن هذا الاتفاق تم بحضور الرئيس كلينتون[٨٦].

وعلى كل حال فإن هذه التصريحات الصادرة عن المسؤولين الفلسطينيين لم نقرأها في نص الإتفاق، وكأن ما جرى عبارة عن صفقة شفوية وليس جزءا من اتفاق رسمي على حد قول الخبير الإسرائيلي زئيف شيف[٨٧]، وهو ما عبر عنه الوزير هشام عبد الرازق بقوله "**الموافقة على استقبال أسرى جنائيين خطأ، كان من المفترض أن لا يقع حتى لو أدى ذلك إلى وقف الصفقة تماما**"[٨٨]، وبرر الوزير غياب أي نص رسمي في متن اتفاق واي ريفر بأنه يوجد ملحق خاص بالمعتقلين مؤكدا أن هناك اتفاقا حول الأسرى[٨٩].

وتطبيقا لمذكرة واي ريفر قامت حكومة إسرائيل يوم ١٩٩٨/١١/٢٠ بالإفراج عن ٩٤ أسيرا فلسطينيا سياسيا وعن ١٥٦ سجينا جنائيا تنفيذا للمرحلة الأولى مما أعلن عنه حول إطلاق سراح

---

[٨٦] "أبو مازن: إسرائيل تعاملت مع موضوع الأسرى بشكل لا اخلاقي ولا إنساني"، الأيام، ١٩٩٨/١٢/١٠، عدد ١٠٦٨، ص ص ١، ٢٢.

[٨٧] زئيف شيف، لماذا صمتت الخليل"، هآرتس، ترجمة المصدر، ١٩٩٨/١٢/١٥، ص ٢٣.

[٨٨] "عبد الرازق يحذر من خطر انفجار الأوضاع في سجون الاحتلال"، الأيام، ١٩٩٨/١١/٢٣، عدد ١٥٠١، ص ٧.

[٨٩] "عبد الرازق: خرق فاضح للاتفاق ومحاولة لإحراج السلطة الوطنية"، الأيام، ١٩٩٨/١١/٢١، عدد ١٠٤٩، ص ٦.

الأسرى[٩٠]. ومعظم من أفرج عنهم من الأسرى السياسيين قد قاربوا على إنهاء فترات محكوميتهم وبقي لهم مدد قصيرة، إضافة إلى أنهم من ذوي الأحكام الخفيفة[٩١].

ونتيجة لذلك انفجرت أزمة على كل المستويات رسميا وشعبيا بسبب الإفراج عن سجناء جنائيين بدلا من أسرى سياسيين، حيث اعتبرت السلطة الفلسطينية أن حكومة إسرائيل اخترقت اتفاقية مذكرة واي ريفر بما يتعلق بالأسرى[٩٢]. وبررت الحكومة الإسرائيلية عملية قيامها بالإفراج عن سجناء جنائيين بأن اتفاق واي لم يحدد صنف الأسرى الذين سيتم الإفراج عنهم[٩٣]، وأكد على هذا الموقف رئيس الحكومة الإسرائيلية في ذلك الوقت نتنياهو بقوله "**إن عرض الأمور بأن إسرائيل التزمت بالإفراج عن الأسرى الأمنيين فقط هو خطأ وإذا هم الفلسطينيون لم يفهموه فهذه مشكلتهم**"[٩٤]. وساندت الولايات المتحدة الموقف الإسرائيلي في خطوتها الإفراج عن سجناء جنائيين وجاء ذلك على لسان المنسق الأمريكي لعملية السلام في الشرق الأوسط دنيس روس عندما قال: "**إن اتفاق واي ريفر يخول إسرائيل صلاحية اختيار السجناء الفلسطينيين المنوي الإفراج عنهم**"[٩٥]. وبما يتعلق بالمعايير التي على أساسها قامت حكومة إسرائيل بالإفراج عن عدد من الأسرى فلم تشمل الإفراجات أسرى من حركتي حماس والجهاد

---

[٩٠] المصدر السابق، ص ٦

[٩١] المصدر السابق، ص ٦.

[٩٢] "سخط واستنكار في أوساط الأسرى والمؤسسات الحقوقية والسلطة تطالب إسرائيل بالوفاء بالتزاماتها"، القدس، ١٩٩٨/١١/٢٢، عدد ١٠٥٠٦،ص ٤.

[٩٣] دافيد مكوبسكي وآخرون، "المصادقة على اتفاق واي في الكنيست"، هآرتس، ترجمة المصدر، ١٩٩٨/١١/١٨، ص ٢.

[٩٤] "إذا لم يفهم الفلسطينيون الاتفاق بشأن الفلسطينيين فهذه مشكلتهم"، يديعوت أحرونوت، ترجمة المصدر، ١٩٩٩/١٢/٢٨، ص ٣.

[٩٥] "روس من صلاحيات إسرائيل اختيار السجناء المفرج عنهم"، القدس، ١٩٩٨/١٢/٩، عدد ١٠٥٢٣، ص ص ١، ٢٧.

الإسلامي وأسرى من منطقة القدس وفلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ إضافة أنها لم تشمل أسرى اتهموا بقتل إسرائيليين[٩٦].

من خلال قراءة موضوع الأسرى على أثر توقيع اتفاقيات واي ريفر يمكن استخلاص الملاحظات التالية:

١-غياب أي نص في الاتفاقية يتعلق بالأسرى أعطى مجالا لحكومة إسرائيل بالتنصل من أي التزام قانوني وسياسي بهذا الشأن والتصرف حسب مشيئتها في الموضوع.

٢-لم يتطرق اتفاق واي ريفر إلى تنفيذ اتفاقيات سابقة وقعت بين الطرفين حول قضية الأسرى وخاصة اتفاق طابا ١٩٩٥/٩/٢٨ والذي لم تلتزم حكومة إسرائيل به مما أعطاها مجالا للتنصل مما اتفق عليه وصياغة تفاهم جديد ومن نقطة الصفر.

٣-لم نجد في ما أعلن عنه من اتفاق حول الأسرى أي دور رسمي يسمح للجانب الفلسطيني بالتدخل والمشاركة في وضع معايير الإفراجات وأسماء من سيفرج عنهم بل إن حكومة إسرائيل تصرفت في عملية تنفيذ الاتفاق من جانب واحد فقط[٩٧].

٤-برغم الآمال الكبيرة التي بنيت على مفاوضات الواي وبعد خمس سنوات من الاحتجاجات الفلسطينية الداعية إلى إحداث نقلة نوعية وجديدة تتعلق بالإفراج عن الأسرى الفلسطينيين فإن النتائج المصاحبة للاتفاق أكدت على ثبات المبادئ والمواقف الإسرائيلية والقائمة على تصنيف الأسرى وتجزئتهم حسب التهمة والانتماء ومكان السكن وعلى وضع الأسرى الأمنيين والجنائيين في سلة واحدة، إضافة إلى عدم التطرق لأي آلية محددة وسقف زمني يحدد فيه مصير بقية الأسرى بعد الإفراج عن الـ ٧٥٠ أسيرا، وقد ترك الأمر للجان

---

[٩٦] "إسرائيل ترفض الإفراج عن ١٥٠ معتقلا سياسيا"، الحياة الجديدة، ١٩٩٨/١١/٢٢، عدد ١١٧٧، ص .ص ١، ١٥

[٩٧] "حماس وفتح تتهمان إسرائيل بالتفرد في اختيار أسماء الأسرى"، الحياة الجديدة، ١٩٩٨/١١/١٧، عدد ١١٧٢، ص ٢.

ثنائية في حين أن التجربة في موضوع تشكيل لجان للتباحث في المسائل العالقة وخاصة في موضوع الأسرى لم تؤد إلى أي نتيجة.

٥-إن قراءة لنصوص اتفاقية الواي نجد أنها تتحدث في أغلبها عن مطالبات أمنية على السلطة الفلسطينية أن تنفذها مما جعل الاتفاق في مجمله ذا طبيعة أمنية ومن ضمنها اعتقال من تسميهم إسرائيل بالإرهابيين[٩٨]. ويتضح مستوى الابتزاز الإسرائيلي مما قاله "دافيد مكوبسكي" في صحيفة هآرتس[٩٩] "**بأن الموافقة الفلسطينية على اعتقال (مخربين) يتزامن مع موافقة إسرائيل للإفراج عن ٧٥٠ أسيرا فلسطينيا في المراحل الثلاث ٢٥٠ في كل مرحلة**".

ومن جهة أخرى لم تتضمن رسائل الضمانات الأمريكية أي إشارة إلى الأسرى في السجون الإسرائيلية بقدر ما تناولت وضع أنظمة وقوانين لمنع إفراجات من سجون السلطة الفلسطينية غير مصادق عليها أمريكيا أو ما أطلقت على تسميته (البوابة الدائرية)[١٠٠].

٦- اتضح خلال جولات المفاوضات في واي ريفر أن عقلية المقايضة والابتزاز قد سيطرت على منهجية التفاوض الإسرائيلي أثناء المفاوضات من خلال قيام نتنياهو بمساومة الولايات المتحدة بالإفراج عن الجاسوس الأمريكي جونثان بولارد من السجون الأمريكية وعن الجاسوس الإسرائيلي عزام عزام من السجون المصرية مقابل الإفراج عن أسرى فلسطينيين[١٠١].

---

[٩٨] مذكرة واي ريفر، مصدر سابق، ص ١٧٢.

[٩٩] دافيد مكوبسكي، "رسائل الضمانات الأمريكية لإسرائيل"، هآرتس، ترجمة المصدر، ١٩٩٨/١١/٤، ص ٤.

[١٠٠] المصدر السابق، ص ١١.

[١٠١] "الجاسوس بولارد يسعى إلى تعطيل إطلاق سراح أسرى فلسطينيين"، القدس، ١٩٩٨/١١/١٧، عدد ١٠٥٠١، ص ٢.

أدت اتفاقية واي ريفر إلى اتساع الهوة بين الأسرى وقيادتهم السياسية، وتزعزعت مصداقية المفاوضين وثقة الأسرى بهم بسبب خضوع المفاوضين للإملاءات الإسرائيلية. وما تمخض عنه اتفاق الواي من نتائج سيئة وغير متوقعة سببت صدمة جديدة للأسرى فوق صدماتهم كلها بعدما اعتقدوا، وعلى ضوء التأكيدات الفلسطينية، أن قضيتهم ستجد علاجا أفضل في مفاوضات واي ريفر وتتجاوز قيادتهم الأخطاء التي جرت في اتفاقيات سابقة. ولكنها عادت من واي باتفاق هزيل حسب قول الأسرى "**لقد اشتريتم الكلام المعسول وبعتم نضالات الأسرى باتفاقكم الهزيل وأثبتم أنكم عاجزون عن إنقاذ أسمى وأرقى قيمة لدى الإنسان المناضل**"[١٠٢].

ورأى الأسرى في اتفاق واي إهانة لكرامتهم الإنسانية وأنه تعامل معهم كمرتزقة "**لسنا مرتزقة ولن نكون كذلك، ولا نبغي أجرا من أحد وسنبقى على العهد ماضين حتى ننتزع حريتنا**"[١٠٣]. فالاتفاق زاد من إحباط الأسرى وولد لديهم قناعة بأن قضيتهم رغم أهميتها ما تزال تحتل موقعا ثانويا في ذهن المفاوض الفلسطيني "**لسنا من هؤلاء الذين أدخل الاتفاق الأخير الأمل إلى قلوبهم بل على العكس زاد الإحباط لدينا وبدأ اليأس يتسرب إلى قلوبنا وبتنا نعتقد أن قضيتنا ليست ولن تكون قضية ذات أولوية وطنية ضمن القضايا ذات الأهمية**"[١٠٤].

ومن خلال قراءة لرسائل الأسرى وبياناتهم نكتشف مدى ما أصابهم من توتر وغضب موجهين الانتقادات اللاذعة للقيادة الفلسطينية المفاوضة "**فبئس المفاوضون أنتم، كفوا عن استغلالنا واستقيلوا ولا تتحدثوا عن قضيتنا أبدا**"[١٠٥].

---

[١٠٢] أسرى م.ت.ف في السجون الإسرائيلية، "رسالة إلى الرئيس عرفات وأعضاء الوفد المفاوض"، ١٩٩٨/١١/٢١.

[١٠٣] المصدر السابق

[١٠٤] المصدر السابق

[١٠٥] الحركة الوطنية الأسيرة، "بيان"، ١٩٩٨/١٢/١

وحملت نداءات الأسرى إلى الجماهير الفلسطينية الدعوة إلى المساندة والمناصرة فلم يتبق لهم سوى الشارع الفلسطيني ليرفع صوته عاليا ويتبنى صرختهم في كل مكان "**لقد بدا لنا واضحا أننا كأسرى لا ذكر لنا ولا مكان في أي مفاوضات، خاصة ما كشفته المفاوضات الأخيرة فإننا ندعوكم لتعلنوها صرخة في وجه كل من يريد أن يبيع ويشتري بنا**"[١٠٦].

وسرعان ما تفاعلت الأزمة التي واكبت التوقيع على اتفاقية واي ريفر وما صاحبها من الإفراج عن سجناء جنائيين بدلا من أسرى سياسيين لتتحول إلى انتفاضة شعبية عارمة على امتداد الضفة الغربية وقطاع غزة أشعلها إضراب الأسرى المفتوح عن الطعام الذي أعلنوه في ١٩٩٨/١٢/٥[١٠٧] واستمر عشرة أيام، وربما تكون هذه الانتفاضة هي أعنف حركة احتجاج جماهيري منذ توقيع اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣.

وبناء على ما تقدم بدا اتفاق واي ريفر الأسوأ في مجموع الاتفاقيات التي تعلقت بموضوع المعتقلين إضافة أنه من أكثر الاتفاقيات التي واكبت جلسات التفاوض حوله التصريحات الفلسطينية المؤكدة على التمسك بقضية الأسرى وإعطائها أهمية قصوى ليشكل كل ذلك مفارقة بين ما يقال نظريا وبين النتائج الفعلية للاتفاق.

---

[١٠٦] أسرى حركة فتح وحماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية وحزب الشعب، "بيان"، ١٩٩٨/١١/٢٥.

[١٠٧] أسرى الشعب الفلسطيني المضربين عن الطعام، "بيان"، سجن نفحة: ١٩٩٨/١٢/٥

اتفاقية "مذكرة شرم الشيخ"

الفرح المر

وقع الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي بتاريخ ١٩٩٩/٩/٤ في شرم الشيخ بالقاهرة اتفاقا عرف باسم (مذكرة شرم الشيخ) تتضمن جدولا زمنيا لتنفيذ التزامات الاتفاقات الموقعة واستئناف مفاوضات الوضع النهائي[١٠٨].

وتناول الاتفاق موضوع الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية من خلال ما يلي[١٠٩]:

١. " سيشكل الجانبان لجنة مشتركة لمتابعة القضايا المتعلقة بالإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين.

١. الحكومة الإسرائيلية ستفرج عن المعتقلين الفلسطينيين الذين ارتكبوا مخالفاتهم قبل ١٣ أيلول ١٩٩٣ والذين اعتقلوا قبل ٤ ايار ١٩٩٤. ستتفق اللجنة المشتركة على أسماء المعتقلين الذين سيتم الإفراج عنهم في المرحلتين الأولى والثانية وسيوصى بهذه الأسماء للجهات المعنية من خلال لجنة المراقبة والتوجيه.

٢. المرحلة الأولى من الإفراج عن المعتقلين ستنفذ في الخامس من أيلول ١٩٩٩ وستشمل ٢٠٠ معتقل. المرحلة الثانية ستنفذ في ٨ تشرين أول ١٩٩٩ وستشمل ١٥٠ معتقل.

---

١٠٨ "عرفات ومبارك يوقعان اتفاق شرم الشيخ"، الحياة الجديدة، ١٩٩٩/٩/٥، عدد ١٤٥٦، ص.ص ١، ٢٠

١٠٩ "نص اتفاق تنفيذ مذكرة واي ريفر"، القدس، ١٩٩٩/٩/٦، عدد ١٠٧٨٩، ص.ص ١، ٢٠.

٣. **ستوصي اللجنة المشتركة بقوائم أسماء إضافية للإفراج عنها للجهات المعنية من خلال لجنة المراقبة والتوجيه.**

٤. **سيفرج الجانب الإسرائيلي عن معتقلين إضافيين قبل شهر رمضان القادم**" الذي سيصادف يوم ١٩٩٩/١٢/٨•.

وعلى أرضية هذا الاتفاق أفرجت السلطات الإسرائيلية يوم ١٩٩٩/٩/٩ عن ١٩٩•• أسير فلسطيني[١١٠]، وبتاريخ ١٩٩٩/١٠/١٥ أفرج عن ١٥١ أسير فلسطيني من بينهم ٤٣ أسيرا من الدول العربية[١١١]، وبتاريخ ١٩٩٩/١٢/٢٩ أفرجت السلطات الإسرائيلية عن ٢٦ أسيرا فلسطينيا بمناسبة شهر رمضان المبارك[١١٢]. وفي تاريخ ١٩٩٩/١٢/٣٠ أفرجت السلطات الإسرائيلية عن ٧ أسرى من القدس[١١٣]، وذلك من خلال عفو خاص أصدره الرئيس الإسرائيلي عيزر وايزمن على اعتبار أنهم يحملون الجنسية الإسرائيلية.

وقد تم انتقاء الأسرى المفرج عنهم وفق شروط ومعايير وضعتها حكومة إسرائيل وهي[١١٤]:

١. عدم الإفراج عن أسرى متهمين بقتل إسرائيليين.

• الإضافة من الكاتب

•• العدد المتفق عليه ٢٠٠ أسير ولكن أحد الأسرى واسمه فواز عبد الكريم رفض الإفراج لأن المدة التي بقيت له أسبوع وطلب أن يدرج مكانه أسير آخر.

[١١٠] "بدء عملية إطلاق سراح ٢٠٠ أسير"، الأيام، ١٩٩٩/٩/٩، عدد ١٣٣٦، ص.ص ١، ٢١.

[١١١] "١٥١ أسيرا يتنفسون نسيم الحرية"، الحياة الجديدة، ١٩٩٩/١٠/١٦، عدد ١٤٩٧، ص ١.

[١١٢] "الإفراج عن ٢٦ أسيرا من الضفة وغزة"، الحياة الجديدة، ١٩٩٩/١٢/٣٠، عدد ١٥٧٢، ص ١.

[١١٣] "إسرائيل تفرج عن ٧ أسرى من القدس"، القدس، ١٩٩٩/١٢/٣٠، عدد ١٤٤٨، ص ١.

[١١٤] "انتقادات لمعايير الإفراج عن الدفعة الثانية من الأسرى"، القدس، ١٩٩٩/٩/١٧، عدد ١٠٨٣٠، ص.ص ١، ٢٠.

٢. عدم الإفراج عن أسرى اعتقلوا بعد كانون أول ١٩٩٥.

٣. عدم الإفراج عن أسرى فلسطينيين من حماس والجهاد الإسلامي.

٤. عدم ا لإفراج عن أسرى من القدس وفلسطين المحتلة عام ١٩٤٨.

٥. إلزام الأسرى المفرج عنهم بالتوقيع على وثيقة يتعهدون فيها بتأييد عملية السلام (ونبذ الإرهاب) وعدم دخول إسرائيل.

وبنظرة تقييمية لاتفاقية شرم الشيخ وما أسفر عنها من إفراجات عن عدد محدود من الأسرى فإننا نلاحظ تغييرا جزئيا قد جرى على طريقة التعاطي الإسرائيلي مع هذه القضية تختلف إلى حد ما عنها في اتفاقيات سابقة، وإن ظلت هذه التغيرات تحكمها المعايير والشروط الإسرائيلية التي لم يطرأ عليها أي تغيير يذكر منذ توقيع اتفاقية إعلان المبادئ عام ١٩٩٣، ولم يصل هذا التغير إلى تحول جذري في المبادئ الأساسية التي كرستها حكومة إسرائيل عبر مسيرة التسوية السياسية بما يتعلق بمسألة الأسرى، ولوحظت هذه التغيرات في الدفعة الأولى والثانية وهي:

١. تضمنت اتفاقية شرم الشيخ ولأول مرة جدولا زمنيا يحدد فيه تاريخ الإفراج عن العدد الذي اتفق عليه في الاتفاق.

٢. سبق عملية الإفراجات عن الدفعة الأولى والثانية سلسلة من اللقاءات بين اللجنتين الإسرائيلية والفلسطينية شارك من خلالها الجانب الفلسطيني في ترشيح أسماء أسرى

فلسطينيين وعرب للإفراج عنهم وإن ظلت هذه الأسماء المرشحة فلسطينيا غير ملزمة بل خاضعة في النهاية للقرار الإسرائيلي ومؤسساته الأمنية[١١٥].

٣. لأول مرة منذ عملية تبادل الأسرى عام ١٩٨٥ يتم الإفراج عن أسرى من الدول العربية.

٤. وجود مرونة في الاشتراطات الإسرائيلية تتعلق بقيامها الإفراج عن أسرى اتهموا بجرح إسرائيليين حيث كانت ترفض الحكومات الإسرائيلية دائما الإفراج عن هذه الفئة[١١٦].

٥. إضافة إلى ذلك فإن قيام حكومة إسرائيل بالإفراج عن عدد كبير من الأسرى المحكومين بالسجن المؤبد ومدى الحياة وممن بقي لهم فترات طويلة من أحكامهم اعتبر تحولا جديدا حيث اعتادت الحكومات الإسرائيلية الإفراج عن أسرى بقي لهم فترات قصيرة[١١٧].

ولكل ذلك لقيت عملية الإفراجات في الدفعتين الأولتين ارتياحا لدى الجمهور الفلسطيني عبرت عنها عشرات الاحتفالات والمهرجانات التي أقيمت في الضفة الغربية وقطاع غزة لاستقبال الأسرى المفرج عنهم[١١٨].

---

[١١٥] "خلافات بشأن الإفراج عن الأسرى"، القدس، ١٩٩٩/١٠/٧، عدد ١٠٨٢٠، ص ٢.

[١١٦] "أسماء الأسرى المحررين"، القدس، ١٩٩٩/٩/١٠، عدد ١٠٧٩٣،ص.ص ١، ٢٠

[١١٧] المصدر السابق

[١١٨] "محافظات الوطن تستقبل بالزغاريد والفرح الدفعة الثانية من الأسرى المحررين"، الحياة الجديدة، ١٩٩٩/١٠/١٦، عدد ١٤٩٧، ص ٤.

أما بخصوص الدفعة الثالثة التي أطلق فيها سبعة أسرى مقدسيين و ٢٦ أسيرا من الضفة الغربية وقطاع غزة فإنها لم تخضع لأي لقاءات أو مفاوضات بين الجانبين بل لقرار إسرائيلي منفرد وكمبادرة حسن نية بمناسبة شهر رمضان المبارك[١١٩]؛ وأن الإفراج عن أسرى مقدسيين تم من خلال (منح العفو) لهم من قبل رئيس الدولة عيزر وايزمان بدافع أنهم من سكان إسرائيل[١٢٠] وهي دليل على ثبات الموقف الإسرائيلي من أسرى القدس الرافضة أن يكونوا ضمن أي اتفاق سياسي موقع مع م.ت.ف. وانتقدت السلطة الوطنية الفلسطينية عملية الإفراجات عن الدفعة الثالثة معتبرة أن ذلك غير كاف ولا يتوافق مع الاتفاق وأنها لم تبلغ رسميا بهذا القرار ولم تسمع به إلا من خلال وسائل الإعلام[١٢١].

لقد واكب الإفراج عن الأسرى وفق مذكرة شرم الشيخ تصريحات متشددة من قبل المسؤولين الإسرائيليين برفضهم الإفراج عن أسرى قتلوا يهودا واستمرار رفع شعار (الأيادي الملطخة بالدم)، إضافة إلى ذلك فإن سياسة الاستثناء والتمييز بين الأسرى وتصنيفهم حسب الانتماء السياسي أو الحزبي، ومكان السكن، والتهمة التي أدت إلى الاعتقال قد تكرست في اتفاق شرم الشيخ وأصبحت مبدأ ثابتا لا يتزحزح ومنهجا مسلما

---

[١١٩] "بادرة حسن نية بمناسبة رمضان"، هآرتس، ترجمة المصدر، ١٩٩٩/١٢/٢٧، ص ٥.

[١٢٠] "السلطة: إسرائيل نقضت الاتفاق بقرارها المنفرد الإفراج عن ٢٦ أسيرا فقط"، الأيام، ١٩٩٩/٩/٢٧، عدد ١٤٤٥، ص.ص ١، ٢١.

[١٢١] المصدر السابق، ص ١.

به كآلية للتفاوض حول موضوع المعتقلين وكما عبرت عنه مؤسسة مفتاح• بأنه لم يحدث تغيير جذري في إدارة المفاوضات[١٢٢].

وظلت السياسة الإسرائيلية في موضوع الأسرى قائمة على التحكم الأحادي الجانب بما يتعلق بالإفراج عن الأسرى من جانبين:

الأول: عدم إعطاء الجانب الفلسطيني دور الشريك كامل الصلاحيات في هذا الموضوع، وإبقاء دوره كعامل ثانوي وهامشي. **والثاني** إخضاع قضية الأسرى حتى في ظل وجود اتفاق سياسي حولها للقوانين والمؤسسات الحزبية الإسرائيلية الداخلية مثل قرار العفو من رئيس الدولة وربط الإفراجات عن أسرى القدس بمصادقته، وكذلك إلى مصادقة مجلس الوزراء الإسرائيلي وقرارات محكمة العدل العليا على عمليات الإفراج[١٢٣].

إن الفرحة الشعبية بالإفراج عن عدد من الأسرى لم تكتمل، لأنها امتلأت بالمرارة والأسى بسبب استمرار التعاطي مع الأسرى وفق مفاهيم الحرب والعداء "**نحن نشعر بفرحة ولكنها فرحة ناقصة وإطلاق سراحنا اليوم هو نقلة نوعية ولكنه في نفس الوقت ضربة قوية للحركة الوطنية الأسيرة إزاء تطبيق المعايير الإسرائيلية الصارمة والمجحفة بحق الأسرى**"[١٢٤].

• المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطي (مفتاح)

١٢٢ "استنكار واسع لقرار إسرائيل الإفراج عن عدد محدود من الأسرى"، الحياة الجديدة، ١٩٩٩/١٢/٢٨، عدد ١٥٧٠، ص.ص ١، ١٨.

١٢٣ "خلافات بشأن الإفراج عن الأسرى"، مصدر سابق، ص.ص ٢، ٢٠

١٢٤ "المحررون: فرحتنا لن تكتمل إلا بالإفراج عن جميع المعتقلين"، الحياة الجديدة، ١٩٩٩/١٢/٣٠، عدد ١٥٧٢، ص ٥.

وفي النهاية فإن حكومة إسرائيل ما زالت ترفض التعاطي مع قضية الأسرى كوحـــدة سياسية وأساليبها في الإفراجات بقيت على حالها قائمة على المساومة والابتزاز والتجزئـة وخير من عبر عن ذلك رئيس كتلة السلام في إسرائيل أوري أفنيري **بقوله "فكـل واحـد يعرف أن الأسرى مصيرهم التحرر بعد انتهاء الحـرب، غـير أن مندوبينـا فـهموا أن السجناء عملية قابلة للتجارة، وهذا نهج مساومين في السوق وليس سياسيين صـانعي سلام"**[١٢٥].

[١٢٥] أوري أفنيري، "أسرى بتعابيرنا"، معاريف، ترجمة المصدر، ١٩٩٩/٨/٣٠، ص ١٢.

تدل الاتفاقيات الموقعة بين م.ت.ف وحكومة إسرائيل بشأن قضية الأسرى على أن المفاوض الفلسطيني لم يعط لقضية الأسرى حقها من الاهتمام الجدي، وكان من الممكن أن تعالج هذه القضية بشكل أفضل لو صمم المفاوض الفلسطيني على رفض التوقيع على أية اتفاقية لا تضع قضية الأسرى على سلم الأولويات ذلك أن الغموض في نصوص الاتفاقيات عادة ما يخدم الطرف الأقوى وهو الطرف الإسرائيلي.

وهنا لابد أن نقرر حقيقة تفاوضية وهي أن الجيوش والأطراف المتحاربة عادة ما تبدأ بعد وقف إطلاق النار بالتفاوض حول إطلاق سراح الأسرى من الجانبين المتحاربين، وهذا الاتفاق حول إطلاق سراح الأسرى عادة ما يكون منفصلا تماما وسابقا لأي اتفاق سياسي ولكن نلاحظ أن التجربة الفلسطينية-الإسرائيلية في التفاوض قد قفزت عن هذه الحقيقة.

فالطرف الإسرائيلي لم يتبع التقاليد المعروفة التي سلكتها الدول على غرار بريطانيا مثلا التي بمجرد أن توصل فيها الكاثوليك والبروتستانت إلى اتفاق ينهي الحرب الدائرة بين الطرفين حيث كانت الحكومة البريطانية تدعم البروتستانت أقدمت على الإفراج عن المعتقلين من الجيش الجمهوري الإيرلندي دون النظر إلى الأعمال التي نفذها المعتقلون قبل عملية الاعتقال.

بل إن اتفاق إعلان المبادئ ١٩٩٣ لم يتضمن الإشارة إلى إطلاق سراح الأسرى ربما للاعتماد على حسن النوايا الإسرائيلية على اعتبار أن الطرفين ملزمان بالقيام بكل

الخطوات المطلوبة للمساعدة في خلق المناخات التي تساهم في بناء وترسيخ عملية السلام.

الإسرائيليون نظروا إلى موضوع الأسرى والمعتقلين باعتباره ورقة مساومة سياسية يستطيعون من خلالها الحصول على تنازلات فلسطينية في مجالات أخرى ولهذا أصروا على إبقاء عدد كبير من المعتقلين الفلسطينيين حتى التسوية الدائمة كما جعلوا هذا الموضوع عنصرا للمزايدات الداخلية أي إرضاء الشارع اليميني في إسرائيل وعنصرا للصراع الانتخابي في إسرائيل بكل ما يعنيه ذلك من تجاهل للآثار السلبية التي يحدثها على مدى قناعة وتأييد المجتمع الفلسطيني للسلام مع إسرائيل.

وحتى محاولات تجاوز خلل أوسلو باتفاقات حول إطلاق سراح الأسرى في القاهرة وطابا وواي ريفر وشرم الشيخ لم تؤد إلى تغيير في المفهوم العدائي الذي تحمله حكومة إسرائيل تجاه الأسرى.

وكان واضحا أن الاتفاقيات خلقت حالة عدم ثقة من قبل الأسرى بقيادتهم وأدت إلى حالة شديدة من الإحباط واليأس لم تشهدها الحركة الأسيرة منذ عام ١٩٦٧ فقد أصابت الاتفاقيات قناعاتهم ومبادئهم الوطنية وقلصت من توقعاتهم وطموحاتهم بالحرية مما يفسر ردات الفعل الحادة وخوض معارك الجوع للدفاع عن ذاتهم وإثبات حضورهم على الساحة.

إن حكومة إسرائيل قد نجحت في اتفاقياتها بشأن الأسرى من تجريدها من البعد الإنساني ومن التحرر من المواثيق الدولية التي تفرض عليها شروطا لحماية الأسير فظل

الأسير الفلسطيني وفق فهم جميع الاتفاقيات غير معرف كأسير حرب أو "جنـــدي" وإنمـــا مدرجا كأسير جنائي أو "إرهابي" إضافة إلى ذلك فإن الاتفاقيات التي وقعت اتخـــذت مـــن المرحلية والأمن الإسرائيلي مبدأيهما المقررين، وافترضت إخضاع الأسرى أيضـــا إلـــى ذات المبدأين ومن هنا نشأت التعابير الإسرائيلية في هذا الشأن مثل (الأيـــادي الملطخـــة بالدم) و(السجناء أعضاء المنظمات المعادية للسلام) وغير ذلك...

وتبقى قواعد الاتفاقيات التي وقعت حول موضوع الأسرى غير كافية ومنقوصـــة ولا تعبر عن مستوى الزخم الشعبي والنضالي المتعاطف معها بل غير متجاوبة مع ما أحدثـــه هذا الزخم من تطور معين في الشارع الإسرائيلي الذي بدأت تعلو فيه أصوات لا تـرى أن هناك أي مبرر لإبقاء الأسرى في السجون بعد توقيع اتفاقيـــات ســـلام، فمـــا زال البعـــد الإنساني للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي بعيدا أو غائبا عن فحوى هذه الاتفاقيات وربمـــا كان هدف هذه الاتفاقيات توجيه ضربات قاسية لهذا البعد. وكما يقول الصحفـــي خـــيري منصور "**سلسلة اتفاقيات تذكرنا بثمانين اتفاقية عقدها الرجل الأبيض مع الهندي الأحمر وهو يبرمج إبادته لتخديره وسحب التراب من تحت قدميه**"[١٢٦].

وختاما فإن الصورة النهائية لآلية التفاوض التي جرت بشأن الأسرى دلت على ضعـف المفاوض الفلسطيني الذي كان يخضع للإملاءات والشروط الإسرائيلية في هذا الموضـوع، وأفضل صورة عن طبيعة المفاوضات ما عبرت عنه الصحفية الإسرائيلية "عميرة هـــاس" بقولها "**الممثلون الفلسطينيون في المفاوضات مع إسرائيل خاصة فـــي لجنـــة الســـجناء**

---

[١٢٦] خيري منصور، "إضراب السلام الزائف"، الحياة الجديدة، ١٩٩٨/١٢/١١، عدد ١١٩٦، ص ١٥.

ولجنة الشؤون المدنية يلعبون دور المقاول الذي يوزع مخدر الحياة الذي تتفضل به إسرائيل على الفلسطينيين حسب معاييرها اللامنطقية وإملاءاتها التي لا تنتهي"[١٢٧].

[١٢٧] عميرة هاس، "عندما تقول إسرائيل لا"، صحيفة هآرتس، ترجمة المصدر، ١٥/٩/١٩٩٩، ص ٩.

الفصل الثالث

اتفاقيات أوسلو
وخطوات الأسرى النضالية

لم تمرّ الاتفاقيات السياسية التي وقّعت بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بشأن الأسرى مروراً عابرًا، بل واجهت غضبًا شديدًا وانتقادًا لاذعًا من قبل الأسرى بسبب خضوعها للعقلية الإسرائيلية في طريقة معالجة قضية الأسرى من حيث فرض الشروط السياسية والأمنية كمعايير للإفراج عنهم، وتصنيفهم حسب تهمهم ومكان سكنهم واعتقاداتهم السياسية، إضافة إلى إخضاع تنفيذ هذه الاتفاقيات للقوانين الخاصة في إسرائيل ووفق إجراءاتها القانونية، ويأتي ردّ الفعل العنيف عند الأسرى على الاتفاقيات في جوهره كتعبير عن الاستياء من أداء المفاوض الفلسطيني والذي يحمله الأسرى المسؤولية الكاملة في السماح لحكومة إسرائيل بالمساومة والابتزاز وفرض الاشتراطات على قضيتهم وهذا ما خلق عدم الثقة بالقيادة الفلسطينية وحالة من الإحباط في صفوف الأسرى...

إن مرحلة جديدة من النضال بدأت في المعتقلات الإسرائيلية بعد اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣، حيث اتخذ الشكل النضالي البعد السياسي متركزًا على طلب الحريّة والتحرر من السجون على قاعدة أنه لا يجوز إبقاء احتجاز أسرى في ظلّ المصالحة التاريخية والبدء بعملية سلام بين الشعبين المتصارعين، وقد ساد الاعتقاد لدى الأسرى أن خطواتهم السياسية بالإضرابات المفتوحة عن الطعام وتحت شعار الحرية للأسرى دون استثناء قد فرضت عليهم، إذ أصبح لا مناص لهم من تحريك قضيتهم بأنفسهم على ضوء عدم انصاف الاتفاقيات لها.

ولا شكّ أن المعارك السياسية التي خاضها الأسرى تجاوزت إطارها المغلق داخل السجون لتتفاعل في الشارع الفلسطيني بشكلٍ واسع وتتحول إلى مواجهات وانتفاضات غاضبة عبرت عن تعاطف المجتمع الفلسطيني مع مسألة الأسرى واعتبارها أحد القضايا الأساسية المطلوب إيجاد حلٍ لها.

وفي هذا الفصل سنتناول أهم الخطوات النضالية التي خاضها المعتقلون الفلسطينيون داخل السجون الإسرائيلية على إثر اتفاقيات أوسلو والنتائج التي ترتبت على هذه الخطوات من مناحٍ مختلفة.

الإضراب السياسي الأول:

بتاريخ ١٩٩٤/٦/٢١ خاضت الحركة الأسيرة في السجون الإسرائيلية أول إضراب سياسي مفتوح عن الطعام[١] على إثر توقيع اتفاقية القاهرة (غزة – أريحا أولًا) بتاريخ ١٩٩٤/٥/٤ وذلك احتجاجًا على الآلية التي نفذ بها الشقّ المتعلق بالإفراج عن خمسة آلاف أسير فلسطيني حسب الاتفاق وكان إضرابًا قصيرًا انتهى بعد ثلاثة أيام. ولكن صداه كان واسعًا حيث يعتبر نقلة نوعية جريئة في اساليب نضال الأسرى وصعود المطلب السياسي إلى مركز الأولوية في نضال الحركة الأسيرة. وأوضح الأسرى أسباب الإضراب في رسالةٍ وجهوها إلى نادي الأسير الفلسطيني بقولهم

"ويتواصل مسلسل الإهمال والتجاهل من قبل قيادتنا بحقّ الأسرى وبتواصل مسلسل اللعب في الأعصاب من جانب سلطات القمع الإسرائيلية دون أن يحرك أحد ساكنًا سوى أبناء شعبنا الطيبين في كافة أنحاء الوطن. ولما وصلت الأمور إلى هذا الحد من الاستخفاف بنا وبذوينا قررنا خوض الإضراب المفتوح عن الطعام ابتداءً من يوم الثلاثاء ١٩٩٤/٦/٢١

... حيث سيكون الشعار الناظم لهذا الإضراب هو "لا سلام بدون إطلاق سراح كافة الأسرى دون قيد أو شرط أو تمييز"[٢].

وكان عدد الأسرى عشية الدخول في الإضراب يبلغ ٧١٧٠ أسيرًا وأسيرة[٣].

وأوضح الأسرى دوافع الإضراب بأنها جاءت احتجاجًا على سياسة تصنيف المعتقلين وتجزئتهم وعدم شمول صفقة الـ ٥٠٠٠ للأسيرات وأسرى فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ والأسرى العرب وأسرى القدس، وغياب الجدول الزمني لإطلاق سراح بقية المعتقلين، ووضع الأسرى السياسيين والجنائيين في سلةٍ واحدة وكذلك احتجاجًا على إلزام الأسرى الذين تحرروا بعد اتفاق القاهرة البقاء

---

[١] الأسرى في السجون الإسرائيلية، "رسالة إلى الأخوة المناضلين أعضاء نادي الأسير الفلسطيني في كافة المواقع"، نابلس: سجن جيند، ١٩٩٤/٦/٢٠.

[٢] المصدر السابق

[٣] حسب إحصائية لمؤسسة مانديلا ٧١٧٠ معتقلا فلسطينيا في السجون الإسرائيلية بينهم ٣٥ معتقلة"، القدس، ١٩٩٥/٧/٢، ص ٩

١. تبوّأ الأسرى الإشراف على مفاوضات سياسية حول مصيرهم لأول مرة بعد أن خضعت حكومة إسرائيل للضغوطات التي صنعها الإضراب وقيامها بتشكيل لجنة على مستوى عالٍ سارعت إلى إجراء مفاوضات مع ممثلي الأسرى ويعتبر هذا سابقة غير معهودة أن تجري مفاوضات سياسية مع أسرى داخل السجن بمعزل عن تدخل القيادة السياسية من خارج السجن.

٢. الإضراب اثبت مدى القدرة القيادية والتنظيمية للحركة الأسيرة واستطاعتها أن تقلب الأوراق السياسية وتحتلّ مركز الاهتمام الأول.

٣. إعادة وحدة الحركة الأسيرة التي أصيبت بالإحباط والتراجع الداخلي نتيجة الاتفاقيات التي وقعت، وقد أدار الأسرى المعركة كجيش واحد منظّم.

٤. أفشل الإضراب المراهنات الإسرائيلية على الانقسام المتوقع في صفوف المعتقلين نتيجة سياسات التجزئة والتصنيف التي طبقّت في اتفاق القاهرة والخلافات التنظيمية والفصائلية في الموقف من التوقيع على وثيقة التعهّد.

٥. الإضراب ترك أثرًا معنويًا عاليًا عند الأسرى وأعاد الثقة إلى صفوفهم وأنهم قادرون على إيصال رسالتهم إلى أعلى المستويات.

أما على المستوى السياسي فكانت النتائج كما يلي:

١. إضراب الأسرى كان بمثابة "هزّة" أصابت القيادة الفلسطينية وخاصة الطاقم المفاوض الذي تعرض أداؤه التفاوضي للانتقاد اللاذع من قبل الأسرى إذ شكّل الإضراب إحراجًا كبيرًا له ونزع عنه مصداقيته وقدرته على التفاوض مما دفع المسؤولين الفلسطينيين إلى إبداء الاستعداد لإعادة تقييم طريقة معالجتهم لقضية الأسرى وإطلاق التصريحات والتعهدات التي تؤكّد على أهمية هذه القضية وعدم تجاوزها في أيّ مفاوضات قادمة، حيث صرح نبيل شعث كبير المفاوضين الفلسطينيين في ذلك الوقت "**إن إطلاق سراح السجينات السبع والثلاثين من السجون الإسرائيلية في طليعة جدول أعمال الجولة المقبلة من المفاوضات بين الجانبين في القاهرة**"[٩].

---

٩ "الحسيني يلتقي الأسيرات في تلموند"، القدس، ١٣/٧/١٩٩٤، ص.ص ١، ٢.

في مناطق أريحا وعدم تحررهم إلى بيوتهم وأماكن سكناهم، إضافة إلى رفض وثيقة التعهد التي اعتبروها مذلة، واستنكاراً لعدم وضوح الموقف الفلسطيني وغيابه وتناقض التصريحات الفلسطينية[٤] .

وهناك دوافع نفسية للإضراب حيث ساد وسط الأسرى أجواء من الإحباط والإرباك بعد اتفاق القاهرة وأطلقوا على أنفسهم شهداء السلام [٥] كإشارة إلى أن عملية السلام الجارية لم تنصفهم. وما عكس ذلك من عدم الثقة بالقيادة الفلسطينية المفاوضة "**واضح تمامًا أن ما حصل في أوسلو والقاهرة سيتكرر قريبًا الأمر الذي لن نسمح به مهما كان الثمن ولن يمرّ ذلك إلاّ على جثث الآلاف من الأسرى**"[٦]، وقاد تدهور الوضع النفسي للأسرى إلى تفكير بعضهم بتقديم طلبات للتسفير إلى خارج الوطن وبعضهم فكر بالانتحار[٧].

لقد علّق الإضراب بتاريخ ١٩٩٤/٦/٢٤ في أعقاب مفاوضات استمرت تسع ساعات بين اللجنة النضالية للأسرى في سجن جنيد المركزي بنابلس وإدارة السجون وتمت الموافقة على تعليق الإضراب بعد أن تلقّت اللجنة النضالية• وعدًا من لجنة الضباط التي شكلتها مديرية السجون الإسرائيلية للبحث باتخاذ اجراءات بشأن استكمال إطلاق سراح عدد آخر من الأسرى وقد مثّل إدارة السجون يعقوب نمرود وحاييم شوشين ممثّلا عن جهاز الأمن العام (الشين بيت) وتمّ إعطاء وعد للأسرى بترتيب لقاء آخر خلال عشرة أيام مع وفد من هيئة الأركان مخوّل باتخاذ قرارات بشأن استكمال إطلاق سراح حوالي ١٨٠٠ أسير استكمالًا لصفقة الـ ٥٠٠٠ حسب اتفاق القاهرة[٨].

نتائج الإضراب:

بالرغم من قصر مدة أول إضراب سياسي مفتوح عن الطعام في تاريخ الحركة الأسيرة الفلسطينية إلا أنه ترك نتائج كبيرة على كافة الأصعدة السياسية والجماهيرية وكان من أهم هذه النتائج داخل السجون:

---

[٤] نادي الأسير الفلسطيني، "المؤتمر الصحفي حول قضية الأسرى الفلسطينيين"، الضفة الغربية: ١٩٩٤/٨/٢٦، ص .ص ١-٢.
[٥] أسرى فتح في سجون الاحتلال، عنهم اللجنة المركزية، جنيد، "رسالة إلى الرئيس أبي عمار"، ١٩٩٥/٦/٤.
[٦] المصدر السابق
[٧] المصدر السابق
• اللجنة النضالية، انظر مفردات الحركة الأسيرة.
[٨] فدورة فارس وعيسى قراقع وآخرون ، هموم الحركة الأسيرة في ظل السلام، رام الله: منشورات وزارة الإعلام، ١٩٩٥، ص ٣٦.

وبدأت زيارات للسجون من قبل المستوى السياسي لأجل الاستماع إلى وجهة نظر المعتقلين وطمأنتهم[١٠] ويعتبر ذلك استجابة لمطلب الأسرى بمشاورتهم بما يتعلق بمصيرهم ووضعهم في صورة تطورات المفاوضات.

وقد تم تشكيل لجنة مفاوضات جديدة (لم تأخذ أي دور تفاوضي)• مشكلة من جمال الشوبكي، وعيسى قراقع، وإبراهيم شيخة، بدأت هذه اللجنة بزيارات إلى كافة السجون والاستماع إلى مطالب المعتقلين وتصوراتهم[١١].

وبالنسبة لانعكاس نتائج الإضراب على الصعيد الجماهيري فقد لقي إضراب الأسرى تفاعلا جماهيريا واسعا تعزز بحملة التضامن الشعبي مع اضراب المعتقلين من خلال النشاطات الجماهيرية الشعبية التي أصبح عنوان "تحرير الأسرى" الأبرز فيها.

ولقد انتقلت قضية الأسرى من طاولة المفاوضات إلى أيدي الجماهير حيث نظم نادي الأسير الفلسطيني فعاليات شعبية في مختلف مدن الضفة الغربية وقطاع غزة تخللتها المواجهات بين الجماهير الفلسطينية وقوات الاحتلال والمسيرات الحاشدة ونصب خيام الاعتصام في مقرات الصليب الأحمر[١٢].

ولوحظ أن موضوع حرية الأسرى قد سيطر على اهتمامات الشارع الفلسطيني ووسائل الإعلام. وامتازت هذه الفعاليات بالحشد الجماهيري الكبير وبتنوعها سواء بالمسيرات أو الاعتصامات أو الندوات أو المهرجانات الشعبية، وكان من أهم نتائج التحرك الشعبي:

١. إبداء الاستعداد من القيادة الفلسطينية للتمسك بمسألة الإفراج عن الأسرى وعدم الخضوع للشروط الإسرائيلية.

٢. نقل قضية المعتقلين إلى كل مساحات فلسطين ولكل المستويات الجماهيرية.

---

[١٠] المصدر السابق، ص ١.

• إشارة من الكاتب

[١١] لجنة التفاوض للإفراج عن المعتقلين جمال الشوبكي وعيسى قراقع وإبراهيم شيخة، "تقرير إلى الأخ أبي عمار"، ١٩٩٤/٨/١٥.

[١٢] "احتجاجا على تجاهل قضيتهم الأسرى في المعتقلات الإسرائيلية يبدأون اليوم إضرابا مفتوحا عن الطعام"، القدس، ١٩٩٤/٦/٢١، ص ١.

٣. أصبحت قضية الأسرى تسيطر على كل وسائل الإعلام المحلية والدولية واهتمامات القوى السياسية.

٤. قيام جهات أمنية إسرائيلية عليا بتخطئة قرار حكومتهم باشتراط توقيع وثيقة التعهّد على أسرى المعارضة الفلسطينية[١٣].

٥. تعزيز إرادة الأسرى داخل السجون والتأكيد لهم أن جماهيرهم لم تنسهم وأنها تقف إلى جانب مطالبهم مما شكّل حافزًا معنويًا كبيرًا لهم ولصمودهم.

٦. التحرك الجماهيري أكّد لجميع الأوساط الفلسطينية والإسرائيلية أن قضية الأسرى تشكّل مفصلًا هامًا في الوجدان الشعبي الفلسطيني وأنها غير قابلة لأن تكون قضية ثانوية أو ملحقة بالاتفاقات.

٧. التحرّك الشعبي أظهر أن السلام الذي يتمّ الحديث عنه لم يتحقق على الأرض وأن أسباب المعاناة لا تزال موجودة في ظلّ احتجاز آلاف الأسرى وقد عبّر عن ذلك جمال الشوبكي عضو لجنة المفاوضات في ذلك الوقت بقوله "**إن هذا الإضراب يستهدف عملية السلام ولهذا فإن على من له علاقة بهذا السلام وحريص أن يستمر ويثمر عليه أن يعمل من أجل إطلاق سراح الأسرى**"[١٤].

٨. صدور تصريحات من قبل الأوساط الإسرائيلية تتحدث عن تراجع في قرارها السابق بعدم الإفراج عن أسرى من حماس والجهاد الإسلامي[١٥].

ولعلّ النتائج الكلية لإضراب الأسرى وما واكبه من تحرّك جماهيري واسع لم يجد تنفيذًا عمليًا حقيقياً له، وأن كل ما صدر من مسؤولين إسرائيليين من تصريحات مرنة كان هدفها امتصاص النقمة

---

[١٣] محمود الغرباوي، "قضية الأسرى من طاولة المفاوضات إلى أيدي الجماهير"، القدس، ١٩٩٤/٧/٢٠، ص ١٣.

[١٤] "مسيرات وفعاليات في الضفة الغربية والقطاع تضامناً مع الأسرى إجماع وطني على ضرورة إطلاق سراحهم فوراً وبدون شروط"، القدس، ١٩٩٤/٦/٢٢، ص ١.

[١٥] محمود الغرباوي، مصدر سابق، ص ١٧.

الشعبية التي انطلقت متضامنة مع مطالب الأسرى ولتهدئة الشارع الفلسطيني، حيث لم يتمّ تغيير حقيقي وجذري على المقاييس التي فرضتها حكومة إسرائيل حول الإفراج عن الأسرى.

لقد قامت حكومة إسرائيل في أعقاب الاحتجاجات الشعبية الفلسطينية بإطلاق سراح ٤٠٠ أسير فلسطيني و٨ أسيرات فلسطينيات وذلك في شهر آب ١٩٩٤ [١٦] وهؤلاء الأسرى المفرج عنهم كانوا من الذين بقي على انتهاء محكومياتهم مدد قصيرة فلم تشمل أسرى يقضون فترات طويلة أو من المرضى وكبار السن.

وأعلنت حكومة إسرائيل أن إطلاق سراح الأسرى والأسيرات يأتي بمناسبة حلول عيد الأضحى المبارك[١٧]، أي ليس جزءاً من اتفاق سياسي، وإنما بمبادرة أحادية الجانب تحكّمت بها الحكومة الإسرائيلية.

ولوحظ أن الأسرى الذين أفرج عنهم قد بقي لهم فترات قصيرة من محكوميتهم ، تقول الأسيرات الفلسطينيات "**عندما اجتمع المناضل نبيل شعث وموشيه شاحل في تل أبيب الأسبوع الماضي قام هذا الأخير بإعلام ضيفه أنه قد تمت الموافقة على الإفراج عن عشر سجينات وقد تمّ إقرار هذا الإفراج لثماني سجينات، سبعة من تلموند إحداهن بقي على انتهاء محكوميتها تسعة أيام فقط وأخرى تنتهي بعد خمسة أيام والباقيات بعد خمسين يومًا والثامنة سجينة مدنية...** "[١٨]

الإضراب السياسي الثاني

إن الإرهاصات التي أعقبت اتفاق القاهرة، وإصرار حكومة إسرائيل على القيام بإفراجات من جانب واحد وضمن رؤيتها الخاصة، واقتراب موعد المفاوضات المتعلقة بإعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية وإقامة الحكم الذاتي الفلسطيني وموعد إجراء انتخابات المجلس التشريعي، وما أحاط الأسرى من هواجس القلق والخوف من تكرار ما حدث في المفاوضات السابقة،

---

[١٦] اللجنة المركزية فتح، "رسالة إلى أعضاء الهيئة التأسيسية لنادي الأسير الفلسطيني"، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٤/٨/١٥.

[١٧] "توقّع الإفراج عن ٤٠٠ معتقل تنفيذاً لاتفاق أوسلو بمناسبة عيد الأضحى"، القدس، ١٩٩٥/٥/٨، ص.ص ١، ٢٣.

اتخذ الأسرى قراراً بتحريك قضيتهم بأنفسهم ليطرحوها بشكلٍ أقوى على جدول أعمال المفاوضات معتمدين في ذلك على الحركة الشعبية التي كانت متعاطفة مع مطالبهم، ولعلّ ما سمعه الأسرى من تصريحات لقادة ومسؤولين فلسطينيين والتي كانت تؤكّد على أهمية قضية الأسرى واصرارهم على معالجتها بشكل أفضل في المباحثات القادمة، كل ذلك لم يؤدِ إلى حالة الطمأنينة عند الأسرى وفضلوا اللجوء إلى خيار إثارة أزمة سياسية من خلال تحريك الشارع الفلسطيني وتسخين ملفهم وذلك بإعلان ٦٠٠٠ أسير فلسطيني الإضراب المفتوح عن الطعام بتاريخ ١٩٩٥/٦/١٨ وتحت شعار "**إطلاق سراح جميع الأسرى والأسيرات دون استثناء ووفق جدول زمني واضح ومتفق عليه ومقبول على الحركة الأسيرة**"[١٩] والذي اعتبر من أكثر الإضرابات السياسية في ذلك الوقت ومنذ **توقيع اتفاقية** أوسلو عام ١٩٩٣ تأثيراً وقوة، حيث دخلت الحركة الأسيرة في كافة السجون وضمن برنامج تدريجي هذا الإضراب الذي ابتدأ بقيادة أسرى سجن جنيد وعددهم ٧٠٠ أسير فلسطيني، وقد أطلق الأسرى على هذا الإضراب (معركة الكرامة والحرية)، وجاء في بيان إعلان الإضراب "**لقد حانت ساعة الصفر، وقررنا أن نخوض معركة الكرامة والحرية ابتداءً من صباح ١٩٩٥/٦/١٨ بالإضراب السياسي المفتوح عن الطعام ومعنا كل المناضلين الأبطال في سجون الاحتلال في انتفاضة الحرية ومن أجل انتزاع حقّنا الإنساني في التحرر من قيود الجلادين وقهر السجون**"[٢٠].

إن الأسرى الذين خاضوا الإضراب المفتوح هم من فصائل م.ت.ف، أما حركتا حماس والجهاد الإسلامي فكان موقفهما من الإضراب تساندياً فقط.

وكان الأسرى قد وجّهوا العديد من الرسائل والبيانات إلى الرأي العام المحلي والدولي يحذرون فيها من الاستمرار في تجاهل قضيتهم وحملت هذه الرسائل تحذيرات بخوض إضراب استراتيجي ففي رسالة بعنوان "نداء من الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية"[٢١]، جاء فيها

---

[١٩] الحركة الأسيرة، "بيان جماهيري"، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٥/٦/١٧.

[٢٠] المصدر السابق

[٢١] الأسرى الفلسطينيون والعرب في السجون الإسرائيلية، نداء من الأسرى الفلسطينيين في السجون"، ١٩٩٥/٦/١٧.

"ومثلما كانت انتفاضتكم الباسلة عام ١٩٨٧ هي ما أوصل الإسرائيليين إلى قناعة باستحالة شطب هذا الشعب وتجاهل حقوقه وأرغمهم على التسليم ولو بجزء من تلك الحقوق حتى الآن مثلما كانت انتفاضتكم تلك ستكون انتفاضة الحرية من السجون القادمة ...

... وبدعمكم واسنادكم هي ما سيوصل الإسرائيليين إلى القناعة بضرورة التخلص من هذه القنبلة الموقوتة التي اسمها الأسرى الفلسطينيون والعرب في السجون".

وسبق إعلان خطوة الإضراب الإعداد والتحضير في كافة السجون لهذه المعركة ووضع خطة حكيمة ودقيقة لذلك تحسبا من كسر الإضراب من قبل إدارة السجون واتخاذها إجراءات تؤدي إلى فشله وقد شملت الخطة برنامجا سياسيا يتعلق بأهداف الإضراب، وبرنامجا إدرايا وتنظيميا يضمن من خلاله مشاركة كافة السجون فيه إضافة إلى الدعوة لتشكيل لجنة وطنية وإسلامية عليا في الخارج لقيادة الفعاليات الشعبية المساندة للإضراب[٢٢].

وقد اختار الأسرى توقيت بدء الإضراب كونه يأتي متزامنا مع بدء المفاوضات حول تطبيق الشق الثاني من أوسلو والذي كان يجري الحديث أنه سيكون في بداية تموز ١٩٩٥، والتحضير لإجراء انتخابات المجلس التشريعي، إذ يقول الأسرى في برنامجهم "**ضروري أن يكون التوقيت في لحظات حرجة لإسرائيل والسلطة الفلسطينية وقبل تجاوز ملف الأسرى مرة أخرى أثناء التفاوض المقبل على إعادة الانتشار والانتخابات ولهذا ارتأينا أن تكون ساعة الصفر قبل التوقيع على هذا الاتفاق بعدة أيام لكي تأخذ الخطة مداها ومجالها في الضغط والتأثير على الموقعين من الطرفين**"[٢٣].

دوافع الإضراب:

---

[٢٢] اللجنة الوطنية العامة (ل.و.ع)، "رسالة إلى نادي الأسير الفلسطيني "، نابلس: سجن جنيد، ١٠/٦/١٩٩٥.

[٢٣] المصدر السابق

١) الإهمال والتجاهل: أوضح الأسرى في رسائلهم أن إضرابهم جاء بسبب الإهمال والتجاهل لقضيتهم وإخضاعها للابتزاز والمساومة "**وجاء قرارنا أمام حالة الإهمال والتغييب الذي لحق بقضية الأسرى... رغم إعطاء الوفود المفاوضة في نطاق عملية السلام الفرصة الكافية لإغلاق هذا الملف**"[٢٤]. وعبر الأسرى عن إحباط أصابهم بسبب نجاح حكومة إسرائيل في فرض اشتراطاتها على قضية الأسرى مما تطلب أن يبادروا لخطوة كبيرة لعلها تقلب الأوراق "**كان لا بد لنا كحركة أسيرة أن نأخذ زمام المبادرة بأيدينا بعد أن اتضح لنا ومنذ اتفاق إعلان المبادئ أن حكومة رابين تستخدم قضية الأسرى ورقة ضغط ومساومة وابتزاز على حساب كرامتنا الوطنية والنضالية وأن حكومة إسرائيل تقيس حريتنا بمقاييسها الأمنية واعتباراتها التعسفية وتربط شروط تحقيق حريتنا بمعاييرها السياسية الضيقة**"[٢٥].

٢) الضغط على الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي: جاء الإضراب في ظروف سياسية دقيقة حيث بدأت تتحرك فيه العملية السياسية باستئناف المفاوضات للتوقيع على الشق الثاني من اتفاق أوسلو، واستكمال تطبيق الإجراءات المتفق عليها في اتفاق إعلان المبادئ وأبرزها إجراء انتخابات لانتخاب مجلس تشريعي فلسطيني، وراهن الأسرى أن إبراز قضيتهم في هذا الظرف السياسي وتحريكها إلى مستوى الأزمة سيخلق ضغطا غير عادي على الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، بل سيلفت انتباه الطرفين إلى قضيتهم التي اعتقدوا أن مستوى الانتباه لها كان شكليا وغير جدي، وتوقع الأسرى أن الجماهير الفلسطينية ستقف إلى جانبهم وتلتزم بنداءاتهم بعدم التوجه إلى صناديق الانتخابات ما دامت قضية الأسرى تراوح مكانها "**إن الخطوة الإضرابية الجماعية المتزامنة مع قرب إجراء الانتخابات هي الضربة الحاسمة والسلاح الأخير في نضالنا من أجل التحرر الجماعي**"[٢٦].ودعا الأسرى في بياناتهم المفاوض الفلسطيني أن يشمل اتفاق تموز بندا صريحا بإطلاق سراح جميع الأسرى قبل إجراء الانتخابات والتركيز

---

[٢٤] الحركة الأسيرة، مصدر سابق.

[٢٥] المصدر السابق

[٢٦] المصدر السابق

على ضرورة إطلاق سراح فوري للأسيرات والمرضى بأمراض تحتاج إلى عمليات جراحية عاجلة وإطلاق سراح كبار السن والأشبال[٢٧] . وهدد الأسرى بالعمل على تحريض الجماهير الفلسطينية بمقاطعة الانتخابات وعدم الاشتراك فيها لا تصويتا ولا ترشيحا والدعوة إلى تأجيلها إلى حين تحرير جميع الأسرى[٢٨]. وقد تساءل الأسرى في رسائلهم عن مدى ديمقراطية تلك الانتخابات ولا يزال جزء هام من شعبنا محروما من الاشتراك فيها وفق الأصول الديمقراطية. **"وكيف سيكون المجلس المنوي انتخابه يتمتع بالصفة التمثيلية القانونية الكاملة لكل الشعب إذا تمت على هذا النحو المنقوص... طالما قطاع واسع من أبناء هذا الوطن لا زال مقيدا..."**[٢٩].

٣) أسباب حياتية إنسانية :بالرغم من أن المحرك السياسي هو الأساس في إعلان خطوة إضراب ١٩٩٥/٦/١٨ إلا أن تدهور الأوضاع المعيشية للأسرى داخل السجون لعبت دورا في تفجير الإضراب، حيث وصف الأسرى أوضاعهم الداخلية للأسرى عشية الإضراب بأنها خطيرة بسبب ما طبق من إجراءات عسكرية وأمنية بحق الأسرى لم يراع فيها أي اعتبار لمبادئ حقوق الإنسان وللأعراف الدولية، ومنها العزل الانفرادي لمدة طويلة وممارسة التعذيب الوحشي في أقبية التحقيق، والتدهور في الوضع الصحي للأسرى، وتدهور في الوضع الغذائي والاكتظاظ في السجون، واستمرار الاستفزازات اليومية للأسرى من حيث التفتيشات ووضع العراقيل أمام زيارات الأهالي وكذلك استمرار الاعتقال الإداري غير القانوني، وغيرها...[٣٠]

وجدير بالذكر أن الأسرى حذروا من عملية استغلال الإضراب من أية جهة لأهداف سياسية أو حزبية، وجاء تحذيرهم هذا في سبيل توحيد كل الاتجاهات والفئات الجماهيرية والتفافها حول مطلبهم

---

[٢٧] المصدر السابق

[٢٨] الأسرى الفلسطينيون والعرب في السجون الإسرائيلية، مصدر سابق

[٢٩] المصدر السابق

[٣٠] "احتجاجا على سوء الأوضاع داخل المعتقلات الإسرائيلية اعتصامات تضامنية مع الأسرى أمام الفارعة وطولكرم ومجدو"، القدس، ١٩٩٥/٦/٨، ص ٢.

وعدم زج قضية الأسرى في الصراعات والخلافات السياسية، "**ولا يجب أن تستخدم معانيات الأسرى وتوظيفها في الخلافات السياسية على الساحة الفلسطينية**"[٣١].

وحدد الأسرى مطالبهم والتي وردت في معظم الرسائل التي خرجت من خلف القضبان إلى المؤسسات الحقوقية وإلى كافة الأطراف السياسية الرسمية الفلسطينية والإسرائيلية[٣٢] بما يلي:

١) إطلاق سراح جميع الأسرى دون قيد أو استثناء ووفق جدول زمني واضح ومتفق عليه ومقبول على الحركة الأسيرة وأن تتم عملية الإفراجات برعاية طرف ثالث دولي مقبول لدى جميع الأطراف.

٢) أن تشمل الإفراجات أسرى من فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ وأسرى الدول العربية، وأسرى مدينة القدس.

٣) أن تشمل أولويات الإفراج في الجدول الزمني كافة الأسيرات والأسرى المرضى والمعاقين والمصابين إصابات بالغة، وكبار السن والأشبال ومن قضوا فترات طويلة في السجون.

٤) تطبيق اتفاقيات جنيف الثالثة والرابعة الخاصة بمعاملة أسرى الحرب ومبادئ حقوق الإنسان.

٥) المطالبة بعدم التوقيع على أي اتفاق لا يوضح فيه مصير كافة الأسرى خاصة الأسرى الفلسطينيين الذين نفذوا عمليات عسكرية وقتل فيها إسرائيليون.

واضح من مطالب الأسرى أنهم لا يطالبون بتبييض السجون مرة واحدة بل يحاولون أن يكونوا متفهمين للواقع السياسي الموجود من خلال مطالبتهم بالجدول الزمني لاطلاق سراحهم وتحديد أولويات إنسانية في هذا الجدول، ولعل تركيز الأسرى على وجود جدول زمني في الاتفاق يهدف إلى تحديد مصيرهم وعدم ترك هذا المصير مجهولا وخاضعا للمواعيد المتغيرة وللمتغيرات السياسية التي قد تؤدي إلى عرقلة مسيرة التسوية بين حين وآخر، ومن جانب آخر يظهر هذا المطلب بعدا إنسانيا

---

[٣١] الحركة الأسيرة، مصدر سابق

[٣٢] اللجنة الوطنية والإسلامية للتضامن مع الأسرى المضربين عن الطعام في السجون الإسرائيلية، "بيان رقم ٣"، فلسطين: ١٩٩٥/٧/٣.

يستقطب الرأي العام المحلي والدولي ولا يبدو متطرفا أو غير قابل للتطبيق العملي مما يزيد من صلابة موقفهم.

ومن جهة أخرى فإن مطالبة الأسرى بتدخل طرف ثالث محايد للإشراف على عملية الإفراجات جاءت لمنع تحكم الطرف الإسرائيلي في تنفيذ الإفراجات حسب مشيئته ومقاييسه كما حدث في السنوات السابقة، وبرغم أن هذا المطلب يتجاوز سيادة وصلاحية م.ت.ف كطرف رئيس في المفاوضات وتمثيله للشعب الفلسطيني فإن عدم الثقة التي نشأت بين الأسرى وقيادتهم دفعتهم إلى هذا المطلب. إن الأسرى في مطالبهم يركزون على أهمية مشاركتهم وإطلاعهم على ما يجري حول قضيتهم وعدم تجاهل قيادات السجون التي ترى في نفسها الأكفأ والأقدر على تحديد مستقبل الحركة الأسيرة ومن أجل تجاوز حالة الإهمال لهم وعدم إطلاعهم على ما يجري على طاولة المفاوضات في المراحل السابقة.

لقد استمر إضراب الأسرى في السجون الإسرائيلية ثمانية عشر يوما، وقد تم الإعلان عن تعليق الإضراب على إثر اجتماع تم بين الرئيس ياسر عرفات ووزير الخارجية الإسرائيلي في ذلك الوقت شمعون بيريس وصدور بيان أطلق عليه "بيان التفاهم"[٣٣] وجاء في بيان أصدره أسرى جنيد حول تعليق الإضراب ما يلي[٣٤] "**استنادا إلى ما تم الاتفاق عليه بخصوص جدولة إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين بين الرئيس ياسر عرفات ووزير الخارجية الإسرائيلي بيريس فقد ارتأينا في سجن جنيد تعليق إضرابنا عن الطعام...**" وأضاف البيان بأن الأسرى يأملون "**من اللجنة المكلفة ببحث ومعالجة ملف الأسرى أن تتجه في تعاملها مع هذا الملف بجدية ومسؤولية وبشكل يضمن عدم عودة الأسرى مرة أخرى لإعلان إضراب عن الطعام والماء في آن واحد**".

---

[٣٣] "قضية الأسرى ضمن الاتفاق"، القدس، ١٩٩٥/٧/٦، عدد ٩٢٨٥، ص ١.

[٣٤] "البرغوثي يعلن تعليق أسرى جنيد لإضرابهم عن الطعام"، القدس، ١٩٩٥/٧/٦، عدد ٩٢٨٦، ص.ص ١، ٢٣.

وقد نص بيان التفاهم بين عرفات وبيريس على "**أن ترتيبات الإفراج التدريجي عن المعتقلين ستتم تحت مظلة اللجنة الوزارية الإسرائيلية - الفلسطينية التي شكلت لهذا الغرض وأن هذه الترتيبات ستكون جزءا من الاتفاق المرحلي**" [٣٥].

وعلى ضوء ذلك سارعت بقية السجون إلى تعليق الإضراب يوم ١٩٩٥/٧/٥ باستثناء الأسيرات في سجن تلموند اللواتي واصلن إضرابهن إلى يوم ١٩٩٥/٧/٩، واعتبر مروان البرغوثي أمين سر الحركية العليا لفتح في الضفة الغربية آنذاك أن هذا التعليق جاء لإعطاء فرصة للجنة الوزارية الفلسطينية - الإسرائيلية للبت في مسألة المعتقلين بعد إعلان التفاهم حول الخطوط العريضة لاتفاق من المقرر التوقيع عليه[٣٦].

ويبدو أن الأسرى الذين طال إضرابهم بكل ما حمل من معانيات صعبة وجدوا في بيان التفاهم مخرجا مشرفا لإنهاء إضرابهم، وأن صدور هذا البيان من أعلى سلطة في القرار السياسي لدى الجانبين يشكل انتصارا معينا لإضرابهم وللحركة الشعبية الواسعة التي وقفت إلى جانب مطالبهم وما خلق من عوامل ضغط حقيقي لفرض موضوع الأسرى على جدول الاهتمام لدى الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

آثار ونتائج الإضراب:

أولا: التحدي ووحدة الموقف في السجون:

قاد الأسرى إضرابهم المفتوح عن الطعام وفق خطة حكيمة ومدروسة امتازت بالدقة التنظيمية والإدارية وبوضوح أهدافهم التي يسعون إلى تحقيقها، فقد مثل سجن جنيد المركزي مركز القيادة والتخطيط للإضراب وكان محور الاتصال بالسجون وبالخارج ومنه انطلقت شرارة الإضراب، ومنه توقفت، وهذا ما وضع حدا لإدارة السجون من محاولة الاستفراد بكل سجن على حدة أو فتح قنوات حوار جانبية بين هذا السجن وذاك، وكان من أهم الإجراءات التنظيمية الداخلية في السجون تشكيل

---

[٣٥] المصدر السابق، ص ١.

لجان وطنية عليا لمتابعة سير الإضراب وتطوراته[٣٧] ومن هنا تجسدت وحدة الحركة الأسيرة كجيش منظم في معركته السياسية التي استمرت ثمانية عشر يوما.

وامتازت خطة الإضراب، بدخول الأسرى فيه بشكل تدريجي وليس لمرة واحدة ووفق مواعيد متفق عليها داخليا موضحة كما يلي[٣٨]:

- سجن جيند المركزي (٧٠٠ أسير) ١٩٩٥/٦/١٨
- سجن تلموند للنساء (٢٩ أسيرة + طفلة) ١٩٩٥/٦/٢
- سجن تلموند للشباب + أسرى ال ١٩٤٨ (٣٦ أسيرا) ١٩٩٥/٦/٢٠
- سجن بئر السبع (٥٤ أسيرا) ١٩٩٥/٦/٢١
- سجن النقب (٦٤٠ أسير) ١٩٩٥/٦/٢١
- سجن رام الله (١٠٢ أسير) ١٩٩٥/٦/٢٥
- سجن نابلس القديم (٤٠٠ أسير) ١٩٩٥/٦/٢٧
- سجن الخليل (٥٣٠ أسير) إضراب تكتيكي•
- سجن نفحة الصحراوي (٢٨٠ أسير) ١٩٩٥/٦/٢٠
- سجن تلموند الأشبال (١٥٠ أسير) ١٩٩٥/٦/٢١
- سجن عسقلان (٦٣٠ أسير) ١٩٩٥/٦/٢٢
- سجن الفارعة (٥٨ أسيرا) ١٩٩٥/٦/٢٤
- أسرى الجولان – سجن تلموند (١٦ أسيرا) ١٩٩٥/٦/٢٢
- سجن مستشفى الرملة (٤٠ حالة مرضية إضراب تضامني متقطع).

---

[٣٦] المصدر السابق، ص ٢٣.

[٣٧] نادي الأسير الفلسطيني، "تقرير حتى اليوم الخامس للإضراب"، الضفة الغربية: ١٩٩٥/٦/٢٦، ص ١.

[٣٨] المصدر السابق، ص ١.

• إضراب تكتيكي وهو إضراب متقطع غير متواصل كإرجاع وجبات الطعام يوما بعد يوم أو إرجاع وجبات محددة كالعشاء أو الغداء.

ويلاحظ أن الإضراب كان شاملا وواسعا شاركت فيه السجون التابعة لمصلحة السجون والسجون العسكرية كسجن أنصار ٣ في النقب وسجن الفارعة وهذا يدل على مدى الإعداد الكبير الذي قام به الأسرى قبل اتخاذ قرار الإضراب.

ومن جهتها حاولت إدارة السجون وبعد ثلاثة أيام من بدء الإضراب عزل الأسرى عن العالم الخارجي بقيامها بحملة تفتيشات استفزازية داخل السجون ومصادرة الأجهزة الكهربائية من مذياع وتلفاز وسخانات كهربائية ومنع إدخال الصحف، وفصل أقسام المعتقلين عن بعضها بمنع أي اتصال بينها، وكان رد الأسرى اتخاذ عدة خطوات تصعيدية شملت رفضهم الوقوف على العدد، ومقاطعة الفحص الطبي اليومي والخروج للعيادة، ومقاطعة الحوار مع ضباط إدارة السجون أو أي وفد رسمي تابع لإدارة السجون[٣٩]. وعلى صعيد آخر اتخذت إدارة السجون قرارا بمنع المحامين من زيارة الأسرى إلا بموافقة رسمية مسبقة من مديرية السجون على الأسماء المنوي زيارتها[٤٠] ووجهت بهذا الخصوص مؤسستا الحق ومانديلا تحذيرا من عواقب هذه الإجراءات التي تتنافى وأبسط حقوق السجين المبينة في مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن وعدم جواز تقييد حق المسجون في أن يزوره محاميه[٤١]. إضافة إلى ذلك رفضت إدارة السجون إعطاء الحليب للأسرى بما يتناقض ذلك مع الأعراف الدولية التي تنص على تقديم الحليب للأسرى المضربين بعد ٤٨ ساعة من بدء الإضراب[٤٢] مما أدى إلى تدهور خطير وسريع في صحة الأسرى المضربين، وامتلأت عيادات السجون بالمرضى، ونقل أعداد كبيرة منهم إلى مستشفى سجن الرملة[٤٣].

إن كل هذه الإجراءات التي قامت بها إدارة السجون كانت تستهدف تضييق الخناق حول الأسرى ودفعهم إلى فك الإضراب، ورافقها شن حملة إعلامية ونفسية بين صفوف الأسرى في السجون

---

[٣٩] المصدر السابق، ص ٢

[٤٠] لجنة المتابعة والإعلام المنبثقة عن مؤسسات حقوق الإنسان، "بيان صحفي رقم ٣"، ١٩٩٥/٦/٢٠، ص ١.

[٤١] مؤسستا الحق ومانديلا، "تحذير من عواقب سوء العناية بالمعتقلين المضربين وتقييد زيارة المحامين لهم"، ١٩٩٥/٦/٣٠.

[٤٢] اللجنة الوطنية الموحدة للتضامن مع الأسرى المضربين عن الطعام، "بيان صحفي رقم ٢"، ١٩٩٥/٦/٢٨.

[٤٣] لجنة المتابعة والإعلام المنبثقة عن مؤسسات حقوق الإنسان، "بيان رقم ٤"، ١٩٩٥/٦/٢١.

والمعزولين عن العالم الخارجي وعن أوضاع زملائهم في بقية السجون، ومن أمثلة ذلك مـــا أذاعـه راديو إسرائيل يوم ١٩٩٥/٦/٣٠ بإعلانه أن أسرى سجن جنيد أوقفوا إضرابهم عن الطعام[٤٤] بـــهدف خلق بلبلة وانقسام في صفوف الأسرى ولأجل إجهاض الانتفاضة الشعبية التي هبت تســاند الأســرى خارجيا .

ولم تؤت المحاولات الإسرائيلية في التأثير على الوضع الداخلي للأسرى بأية ثمار، بل زاد ذلـــك من صلابة المعتقلين ومن اتخاذهم خطوات امتازت بالتحدي والمخاطرة كانضمام الأسرى المرضـــى والمصابين بأمراض صعبة إلى الإضراب في وقت مبكر جدا[٤٥].

وواضح أنه رغم عدم مشاركة جزء كبير من الأسرى في الإضراب المفتوح عـــن الطعـام إلا أن وحدة الموقف والالتزام بقواعد الإضراب وبأهدافه قد امتازت بالشمولية والانضباط، وهـذا لـم يعـط إدارة السجون أية فرصة لإجهاض الإضراب أو تفكيك وحدته على الرغم مـــن اتخاذهـا إجـراءات قمعية ولاإنسانية في محاولاتها لتحقيق هذا الهدف.

ثانيا: تحرك جماهيري واسع مساند لمطالب الأسرى:

شكل التحرك الجماهيري المساند لمطالب الأسرى المضربين عن الطعام عاملا ضاغطـا ومؤثـرا جعل من قضية الأسرى مركز الاهتمام والصدارة على الساحة الفلسطينية، فقد اندلعت انتفاضة شـعبية عارمة عمت كافة مدن الضفة والقطاع من خلال المسيرات والمظاهرات والاعتصامات التـــي ترفـع شعار الحرية للأسرى وتطالب بالإفراج عنهم ولعل اتساع هذه التضامنـــات الجماهيريـــة والمشـــاركة الشعبية الواسعة فيها ألقى بظلال قضية الأسرى على المجتمع الفلسطيني برمتـــه، وانـــتزع الاهتمـــام المحلي والدولي، الرسمي وغير الرسمي، وكانت هذه الفعاليات تزداد اتساعا وعنفا مع مضي كل يـوم على إضراب المعتقلين وتتخذ أشكالا مختلفة من المساندة.

---

[٤٤] نادي الأسير الفلسطيني، "بيان"، ١الضفة الغربية: /١٩٩٥/٧.

[٤٥] لجنة المتابعة والإعلام المنبثقة عن مؤسسات حقوق الإنسان، "بيان صحفي"، ١٩٩٥/٦/٢٧.

ولم يكن هذا التحرك الشعبي عفويا وإنما استند إلى برنامج منظم سارع إلى إعداده نـادي الأسـير الفلسطيني في الضفة الغربية أعلن عنه في مؤتمر صحفي يوم ١٩٩٥/٦/١٨ فـي مسـرح القصبـة بالقدس تضمن الدعوة إلى مسيرات جماهيرية وإضرابا عن العمل لساعات محددة، وكذلك الدعوة إلـى إضراب شامل وإلى اعتصامات في مقرات الصليب الأحمر في المدن المختلفة.[٤٦]

وحقيقة فإن هذا البرنامج شكل إطارا للتحرك الشعبي الذي كان التفاعل والالتزام به كاملا ودقيقـا، ولقي تجاوبا واسعا، ومن جميع شرائح الشعب الفلسطيني، وبشكل متزامن تم تشكيل (لجنـة المتابعـة والإعلام المنبثقة عن مؤسسات حقوق الإنسان) على إثر إجتماع يـوم ١٩٩٥/٦/١٥ فـي مؤسسـة مانديلا•، حيث تم الاتفاق على تشكيل هذه اللجنة التي مهمتها متابعة وتنسيق زيارات المحـامين إلـى السجون أثناء الإضراب وتشكيل لجنة إعلامية تهدف إطلاع الرأي العـام المحلـي والعـالمي علـى تطورات الأوضاع داخل السجون[٤٧]، ولعبت هذه اللجنة دورا هاما في إرسـال محـامي المؤسسـات المذكورة لزيارات السجون وفي إصدار بيانات صحفية أولا بأول عن تطورات الإضراب وظـروف الأسرى ومطالبهم، وفي مخاطبة كافة الجهات الحقوقية والرسمية حول أهمية تدخلها لوقـف معانـاة الأسرى والاستجابة لمطالبهم.

إن التحرك الشعبي الذي انطلق وفق برنامج نادي الأسير الفلسطيني تـوج فـي آخـر يـوم مـن برنامجه بالمسيرة المركزية إلى سجن جنيد في نابلس بتـاريخ ١٩٩٥/٦/٢٥ حيـث ارتكبـت أثنـاء المسيرة مجزرة دامية من قبل قوات الجيش الإسرائيلي سـقط خلالـها ثلاثـة شـهداء• وجـرح ٥٢ مواطنا[٤٨]، وكان لهذه المسيرة دور في اتساع نطاق الغضب في الشارع الفلسـطيني وفـي تصعيـد

---

[٤٦] نادي الأسير الفلسطيني، "بيان جماهيري"، الضفة الغربية: ١٩٩٥/٦/١٧.

• تكونت اللجنة من المؤسسات التالية: مانديلا، الضمير، الحق، جمعية أصدقاء المعتقل والسجين، الحركة العالمية للدفاع عن الأولاد- فرع فلسطين، مركز المعلومات البديلة، اتحاد لجان الدفاع عن الحريات، مركز المعلومات الفلسطيني لحقوق الإنسان، نادي الأسير الفلسطيني، لجنة انهاء الاعتقال الإداري، مؤسسة الكويكرز

[٤٧] لجنة المتابعة والإعلام المنبثقة عن مؤسسات حقوق الإنسان، "بيان صحفي"، ١٩٩٥/٦/١٥.

• الشهداء هم: وائل الخراز، عماد رمضان، وشادي عزايمة.

[٤٨] نادي الأسير الفلسطيني، "بيان، ممارسات تعسفية يقوم بها الجيش الإسرائيلي ضد المسيرات التضامنية مع المعتقلين"، الضفة الغربية: ١٩٩٥/٦/٢٨.

الفعاليات الجماهيرية على أوسع نطاق، مما دفع القوى السياسية والوطنية إلى عقد اجتماع في رام الله وتشكيل "اللجنة الوطنية الموحدة للتضامن مع الأسرى المضربين عن الطعام"[٤٩] والتي تولت قيادة النشاطات الجماهيرية ضمن بيانات تحدد أياما للفعاليات، ودعت إلى تشكيل لجان التضامن في كل المواقع وقد أصدرت هذه اللجنة ثلاثة بيانات حتى نهاية الإضراب. وواضح أن الحركة الشعبية أخذت شكل انتفاضة عارمة في الضفة وقطاع غزة استقطبت إلى ساحتها كل القوى والمؤسسات والشخصيات الوطنية في فلسطين والخارج.

وجاء تولي القوى السياسية لقيادة النشاطات التضامنية استجابة لمدى التطورات التي تسارعت في الشارع الفلسطيني وأخذت طابع الشمولية وطابع المواجهة الصدامية مع قوات الاحتلال، بل أخذت أشكالا أكثر درامية من خلال مبادرة عدد من الشخصيات والمواطنين إلى إعلان الإضراب المفتوح عن الطعام في مقار الصليب الأحمر في معظم المدن الفلسطينية[٥٠]. ومن خلال قراءة بيانات اللجنة الوطنية الموحدة يتضح أن طابع التصعيد في طبيعة الفعاليات التي دعت إليها تنسجم مع استمرار تعنت حكومة إسرائيل في الاستجابة لمطالب الأسرى، ومع استخدام العنف والقمع في مواجهة المسيرات التضامنية، إذ تضمنت بياناتها دعوات لمواجهة المستوطنين، ورفع الأعلام السوداء، وإغلاق طرق المستوطنات[٥١]. وخاطبت اللجنة في بياناتها هيئة الأمم المتحدة، ومجلس الأمن والجامعة العربية ودعتهم للتدخل العاجل لإنقاذ الأسرى المضربين عن الطعام وممارسة الضغط على حكومة إسرائيل للاستجابة لمطالبهم[٥٢].

لقد مرت ثمانية عشر يوما من إضراب الأسرى دخل فيه المجتمع الفلسطيني بكافة شرائحه ومؤسساته وقواه معركة المواجهة في الشارع الفلسطيني واحتلت قضية الأسرى الاهتمام الرئيس في كل وسائل الإعلام المحلية والدولية، واستقطبت الرأي العام الفلسطيني بشكل منقطع النظير وتفاعلت

---

[٤٩] اللجنة الوطنية الموحدة للتضامن مع الأسرى المضربين، "بيان"، ١٩٩٥/٦/٢٥.

[٥٠] "حملة التضامن مع الأسرى مستمرة"، القدس، ١٩٩٥/٦/٢٥، عدد ٩٢٧٥، ص ١.

[٥١] اللجنة الوطنية الموحدة ، مصدر سابق.

[٥٢] المصدر السابق

معها كل مدن فلسطين من الخليل إلى الناصرة، وحركت الشارع الإسرائيلي وقواه اليسارية[٥٣]. وكان الخطاب الشعبي المعبر عنه في بيانات اللجنة الوطنية الموحدة منسجما تماما مع مطالب الحركة الأسيرة وداعما لها، وأثبتت انتفاضة الشعب الفلسطيني مدى ما تحتله قضية الأسرى من أهمية في وجدان وضمير هذا الشعب وعن مدى الاستياء والغضب الذي أصاب المجتمع الفلسطيني بسبب سياسة المساومة والابتزاز ووضع الشروط على إطلاق سراح المعتقلين. وقد بنيت توقعات عالية على إضراب الأسرى الذي استطاع زج كل المجتمع الفلسطيني خلف معركته، هذه التوقعات التي من المفترض أن تشكل دعما للمفاوض الفلسطيني على طاولة المفاوضات وتساعده في عدم الرضوخ للضغوط الإسرائيلية والإفراج عن الأسرى كأساس حيوي لبناء السلام في المنطقة.

لقد توقع الجميع أن سقوط أربعة شهداء كان آخرهم إبراهيم خضر دعيس الذي سقط يوم ١٩٩٥/٧/١ خلال مسيرة التضامن مع الأسرى في الخليل[٥٤] والمئات من الجرحى، وما تحمله الأسرى من آلام المعاناة في الإضراب لا بد أن يترك نتائجه السياسية الإيجابية على موضوع الأسرى ويؤدي إلى إيجاد حل عادل ومنصف لهم.

وعبر الكاتب علي الخليلي عن أهمية الانتفاضة الشعبية وقدرتها على حسم قضية الأسرى بقوله **"يجيء إضراب الجوع في السجون المكتظة بآلام المعتقلين حاسما هذه المرة لأسباب عديدة أشدها تأثيرا التوافق أو التلاحم بين هذا الجوع المزلزل لكل المجتمع الفلسطيني من جهة والمأزق الذي تختنق فيه المسيرة السياسية الفلسطينية الإسرائيلية من جهة ثانية"**[٥٥].

وحالة التفاؤل التي عمت الوسط الفلسطيني كانت تراهن أن يؤدي الإضراب الشامل إلى قلب طاولة المفاوضات رأسا على عقب ليس فقط بما يتعلق بالأسرى بل بإنقاذ المسيرة السلمية من المماطلات والتسويفات الإسرائيلية[٥٦]، ولم يخف المراقبون الفلسطينيون استنتاجهم من أن الغضب

---

[٥٣] لطيف دوري، "بيان إعلامي ليطلق سراح سجناء الحرية"، ١٩٩٥/٦/٢٦

[٥٤] نادي الأسير الفلسطيني، "بيان"، الضفة الغربية: ١٩٩٥/٧/٢.

[٥٥] علي الخليلي، "ضحايا الحرب ضحايا السلام"، القدس، ١٩٩٥/٦/٢٦، ص ١٧.

[٥٦] المصدر السابق، ص ١٧

الفلسطيني الذي توحد خلف قضية الأسرى كان في جوهره تعبيرا عن سلسلة طويلة من التراكمات والضغوط الاجتماعية والاقتصادية والنفسية إلى جانب الضغط السياسي[٥٧].

إلا أن هذه الافتراضات والتوقعات التي استندت إلى الوقائع المادية على الأرض الفلسطينية حيث ينفجر الشارع الفلسطيني ولسان حاله يقول أطلقوا سراح جميع الأسرى، اصطدمت بنتائج مرة ومؤلمة تمخضت عنها الاتفاقيات السياسية اللاحقة والتي لم تكن بمستوى التضحيات والآلام التي بذلت خلال فترة الإضراب داخل وخارج السجون.

ثالثا: نتائج سياسية مخيبة للآمال:

أعلن التلفزيون الإسرائيلي مساء الأربعاء ١٩٩٥/٧/٥ وبعد ساعات قليلة من تعليق الأسرى لإضرابهم عن نية الحكومة الإسرائيلية الإفراج عما يقارب ١٤٠٠ أسير على ثلاث دفعات تنتهي مع بداية انتخابات المجلس التشريعي[٥٨].

وبتاريخ ١٩٩٥/٧/١٤ عقد أول لقاء فلسطيني - إسرائيلي على أرضية بيان التفاهم الذي أعلن عنه في لقاء عرفات - بيريس والذي بموجبه علق الأسرى إضرابهم، وشارك في الاجتماع نبيل شعث وزير التخطيط والتعاون الدولي في السلطة الفلسطينية وموشيه شاحل وزير الشرطة الإسرائيلية في ذلك الوقت، وتمخض هذا الاجتماع عن ما يلي[٥٩]:

١. اعتزام إسرائيل إطلاق سراح ما بين ١٥٠٠-٢٠٠٠ أسير من سجونها على دفعتين الأولى قبل توقيع اتفاق تنفيذ المرحلة الثانية من إعلان المبادئ في الضفة والثانية عقب عملية التوقيع.
٢. الأسرى الذين سيطلق سراحهم لن يكونوا من أنصار حماس والجهاد الإسلامي.
٣. عدم إطلاق سراح أسرى أدينوا في عمليات قتل فيها إسرائيليون.
٤. إن تأييد الأسرى المنوي الإفراج عنهم لعملية السلام جزء من شروط الإفراج.

---

[٥٧] المصدر السابق، ص ١٧

[٥٨] أسرى م.ت.ف، "بيان"، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٥/٧/٦

[٥٩] "الإعلان عن خطة إسرائيلية لإطلاق سراح ١٥٠٠-٢٠٠٠ أسير فلسطيني على دفعتين"، القدس، ١٩٩٥/٧/١٥، ص.ص ١،، ١٩.

وعبرت هذه المبادئ المتفق عليها بين الطرفين عن المعايير التي ستدرج حين التوقيع علـــى اتفاقيـة المرحلة الثانية من تنفيذ اتفاق أوسلو.

ويبدو أن ما تم الاتفاق عليه يستند إلى المفهوم الإسرائيلي ورؤيته لحل قضية الأسرى وأن ما حصل فـــي لقاء شعث – شاحل كان إملاءا إسرائيليا لرؤيته الخاصة حول هذه القضية على الجانب الفلسطيني.

وعبر الأسرى عن قلقهم واستيائهم بأشد عبارات الاستياء المفعمة بالانتقاد وعـــن صدمتـــهم مـــن مشروع الأفكار المتداول بين الطرفين تمهيدا لاتفاق رسمي يتعلق بقضيتهم، ووجهت هذه الإنتقـــادات إلى القيادة الفلسطينية ووفدها المفاوض، ففي رسالة وجهها الأسرى إلى ياسر عرفات جـــاء فيـــها "**لا يخفى عليكم خيبة الأمل الكبيرة التي اجتاحت كيان المنـــاضلين الأســـرى فـــي ســـجون الاحتـــلال الإسرائيلي جراء النتائج السلبية التي تمخض عنها اللقاء الأخير بين نبيل شعث وموشيه شاحل فـــي مباحثاتهم بما يتصل بقضية الأسرى حيث لم تكن النتائج لتلبي الحد الأدنى مما نطمح إليه ...**"[٦٠].

وهذه النتيجة التي جاءت بعد ثمانية عشر يوما من الإضراب المفتوح عن الطعام كان زاد الأســـوى فيها الملح والماء من الطبيعي أن تسبب الصدمة للأسرى وتفقدهم الثقة بمـــن يتفـــاوض باســـمهم "**لأن معركتنا الأخيرة برهنت بشكل واضح لا لبس فيه ان ما كنا نسمعه من تصريحات تصدر منكـــم لـــم يكن لها أي رصيد ولم تتعد كونها إبرا تخديرية تضحكون فيها على أنفسكم وعلى أبنـــاء جلدتكـــم وخيرة أبنائكم في السجون**"[٦١].

وبين الأسرى أن القيادة الفلسطينية لم تستثمر إضرابهم وحركة الجماهير المساندة لهم بشكل يخـــدم الموقف التفاوضي "**لقد منحناكم فرصة طويلة تجرعنا خلالها كؤوسا من المعاناة وكانت رسالتنا لكم وللإسرائيليين عندما فتحنا إضرابا عن الطعام وتم تعليقه لإفهامكم وإياهم أن بمقدورنا أن نحـوك أهلنا وجماهيرنا لنصنع ثورة ونهدم ما تم بناؤه في وقت السلام**"[٦٢].

---

[٦٠] أسرى م.ت.ف في سجن جنيد المركزي، "رسالة إلى أبي عمار وأعضاء الوفد الفلسطيني المفاوض"، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٥/٧/١٦

[٦١] المصدر السابق

[٦٢] المصدر السابق

وحملت رسائل الأسرى تهديدات وتحذيرات شديدة اللهجة، وأن بمقدورهم اتخاذ خطوات جديدة لقلب الأوراق ومنها مقاطعة انتخابات المجلس التشريعي والتحريض عليها، وخلق أزمة في الشارع الفلسطيني بالدعوة إلى مواجهة المستوطنين والتعرض لهم وتهديدهم وتوجيه بيانات لمقاطعة احتفالات مراسيم التوقيع على اتفاق المرحلة الثانية، وأكثر من كل ذلك هدد الأسرى باللجوء إلى الرؤساء والملوك العرب ليتولوا معالجة قضيتهم[٦٣].

ودعا الأسرى الجماهير الفلسطينية إلى تبني مواقفهم الاحتجاجية وإثارة قضيتهم قبل التوقيع على الشق الثاني من اتفاقية أوسلو

"وفي الوقت الذي بدأت تلوح فيه معطيات حقيقية لاقتراب موعد التوقيع على الشق الثاني من اتفاقية أوسلو....فإننا نحذر الطرفين من تكرار ما حصل في أوسلو والقاهرة حيث تم تجاوز موضوع الأسرى ... ندعوكم إلى مقاطعة الاحتفالات والمهرجانات التي ستترتب على هذا التوقيع في حالة عدم التوصل إلى حل جذري لقضية الأسرى وندعوكم إلى عدم القيام بأية مظاهر احتفالية بهذه المناسبة ومقاطعة الانتخابات التشريعية"[٦٤].

والأثر النفسي واضح في رسائل الأسرى والأسيرات، حيث دخلوا معركة غير عادية كان ثمنها الجوع والألم، وخرجوا منها برسالة ساخنة إلى جميع الأطراف اعتقدوا أنها وصلتهم بوضوح لأجل إعادة النظر في منهجهم السابق حول قضيتهم ورفع مستوى التفاوض حولها إلى مستواها الحقيقي الذي يتفق مع بعدها الإنساني والسياسي ومع منطق بناء السلام في المنطقة.

"أين المنطق، أين الكرامة ...إنهم مجرمون لا يعرفون ما معنى أن يضرب المرء ثمانية عشر يوما متواصلة عن الطعام لا يحيا خلالها إلا على الملح والماء، لا يعرفون معنى أن يتبخر الماء من جسد الإنسان لحظات بعد تناوله من شدة

---

[٦٣] المصدر السابق

[٦٤] أسرى م.ت.ف، ١٩٩٥/٧/١٦، مصدر سابق

الحرارة، لا يعرفون معنى آلام الرأس وتمزق المعدة وتفتت الأمعاء، عظامنا تهشمت، مفاصلنا سحقت وهم لا يبالون..."[٦٥].

ونلاحظ مما تقدم أن الفترة التي أعقبت اتفاق القاهرة كانت من أكثر الفترات التي شهد فيها المجتمع الفلسطيني تحركا على كافة مستوياته ومجالاته، لتحتل قضية الأسرى مجمل اهتماماته، وقد أثبتت هذه التحركات حالة الإجماع الفلسطيني على مطلب إطلاق سراح الأسرى كشرط أساسي للسلام، ولم تبرز قضية الأسرى بكل تفاصيلها ووضوحها وبأبعادها الإنسانية في أي وقت مثلما برزت في الفترة التي أعقبت توقيع اتفاق القاهرة. وفي نفس الوقت فإن حالة من الوعي السياسي والجماهيري عمت المجتمع الفلسطيني وشكلت حشدا وحافزا للتضامن مع الأسرى ومطالبهم وإن دل هذا على شيء فإنه يدل على مكانة الأسرى لدى الشعب الفلسطيني التواق للحرية وعلى القدرة التأثيرية الفعالة للأسرى في تحريك الجماهير واستقطاب تعاطفها إلى جانب نضالاته ومطالبه وهي ورقة ضغط هائلة تركت أثرها على صانعي القرار وعلى الرأي العام المحلي والدولي.

ومن جانب آخر فإن هذه الفترة التي تخللتها العديد من المواجهات والإضرابات السياسية عن الطعام كشفت بشكل تام المفهوم الإسرائيلي وطريقه تفكيره فيما يتعلق بقضية الأسرى، وأوضحت حالة التناقض التي تمر بها عملية السلام ما بين احتجاز الأسرى كرهائن والمساومة عليهم وما بين مصالحة تاريخية وبناء سلام بين الشعبين، وبمعنى آخر فإن الإرهاصات التي تركتها أزمة المعتقلين أظهرت مدى الخلل الذي تمر به المسيرة السياسية والمفارقات غير المنطقية التي تود أن تجمع بين السلام والسجن.

الإضراب السياسي الثالث

عندما أعلن أن كل ما في اتفاق واي ريفر الموقع في واشنطن بتاريخ ١٩٩٨/١٠/٢٣ حول الإفراج عن الأسرى لا يزيد عن ٧٥٠ أسيرا فلسطينيا وعلى ثلاث مراحل[٦٦]، وإصرار حكومة

---

[٦٥] أسيرات وأسرى الثورة الفلسطينية، "بيان جماهيري"، سجن تلموند: ١٩٩٥/٧/٩.

[٦٦] "مذكرة واي ريفر بشأن إعادة الانتشار الثانية للقوات الإسرائيلية في الضفة الغربية، واشنطن، ١٩٩٨/١٠/٢٣، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣٧، شتاء ١٩٩٩، ص ١٧٠.

إسرائيل على الإفراج عن سجناء جنائيين من ضمن هذا الرقم، بدأت حالة القلق تساور الأسرى ومؤسسات حقوق الإنسان عن هذا المخاض الذي انتشرت رياحه المشوبة بالمخاطر وخاصة عندما اتضحت عقلية المقايضة اللاأخلاقية التي سيطرت على منهجية التفاوض الإسرائيلي[٦٧]. وقد أدرك الأسرى أنفسهم الحقيقة المرة التي وقعت على مصيرهم بعد أن اعتقدوا أن ثمة بارقة أمل جديدة في هذا الوضع الصعب تضع حدا لمعاناتهم المستمرة ولانتظارهم الطويل. فكانت الشرارة يوم ١٩٩٨/١١/١٩ بإعلان ثلاثة أسرى في سجن مجدو الإضراب المفتوح عن الطعام•[٦٨]. وجاءت خطوتهم احتجاجا على عملية الإفراجات الشكلية عن مائة أسير أمني و ١٥٠ سجين جنائي[٦٩]. وخلال ذلك بدأت الحركة الأسيرة في السجون تعد لخطوة استراتيجية ردا على ما يجري بحقهم من تضليل وتجاهل واستهتار وأمام الصدمة وخيبة الأمل التي تعرضوا لها من نتائج اتفاقية واي ريفر وبعد خمس سنوات من اتفاقية أوسلو، فلم يجدوا مناصا من أن يقرعوا جدران السجن بأيديهم ويخوضوا معركة الأمعاء الخاوية لإعلان غضبهم البركاني على سوء الأداء التفاوضي الفلسطيني أولا وعلى سياسات الإذلال والقهر التي تمارس بحقهم من قبل حكومة إسرائيل ثانيا. فكانت ساعة الصفر قد دقت في سجن نفحةالصحراوي (٦٤٠ أسيرا) بإعلان الإضراب المفتوح عن الطعام يوم ١٩٩٨/١٢/٥ "**إننا أسرى الشعب الفلسطيني قد قمنا متوكلين على الله العزيز القدير بالإضراب المفتوح عن الطعام**"[٧٠]، ليليه بعد ذلك أسرى سجن بئر السبع (٥٤ أسيرا) يوم ١٩٩٨/١٢/٨ وأسرى سجن عسقلان (٦٠٠ أسير) يوم ١٩٩٨/١٢/١١ وتخلل الإضراب خطوات تضامنية جزئية من الأسرى في مستشفى سجن الرملة بالإضراب عن الطعام والدواء وكذلك في السجون الأخرى المختلفة[٧١] وقد توقف الإضراب يوم ١٩٩٨/١٢/١٥.

---

[٦٧] "الجاسوس بولارد يسعى إلى تعطيل إطلاق سراح أسرى فلسطين"، القدس، ١٩٩٨/١١/١٧، عدد ١٠٥٠١، ص ٢.

• الأسرى هم إبراهيم أبو كبر، ومراد سعد العط، وقدري ناصوح سمودي.

[٦٨] نادي الأسير الفلسطيني، "بيان صحفي"، الضفة الغربية: ١٩٩٨/١١/٢٢

[٦٩] المصدر السابق.

[٧٠] أسرى الشعب الفلسطيني المضربين عن الطعام في سجن نفحة، "بيان جماهيري"، سجن نفحة الشهداء: ١٩٩٨/١٢/٥

[٧١] عيسى قراقع وجميل المطور، اقتحام الوعي العالمي في انتفاضة أسرى فلسطين في سجون الاحتلال، رام الله: مركز المشرق للدراسات، ١٩٩٩، ص ٧٧.

مطالب الأسرى:

أكد الأسرى في بيان إعلان الإضراب الذي وزع يوم ١٩٩٨/١٢/٥ على مجموعة من المطالب هي[٧٢]:

١. الاعتراف بهم كأسرى حرب لا كمصنفين على حسب نتائج المقاومة التي خاضوها ضد الاحتلال.

٢. وقف التنسيق الأمني مع الجانب الإسرائيلي لحين تقيده بالمطلب أعلاه.

٣. التزام إسرائيل وإلزامها بتطبيق الاتفاقيات حول الأسرى والتي وردت في طابا واتفاق القاهرة وبمشاركة الجانب الفلسطيني.

٤. إطلاق سراح ٦٥٠ أسير فلسطيني أمني سياسي من داخل السجون الإسرائيلية بأولوية الذين قضوا ما فوق العشر سنوات وخاصة من أمضوا ربع قرن في السجون مثل الأسير خليل الراعي "أبو الصاعد"• الذي أنهي عامه الخامس والعشرين في الأسر يوم ١٩٩٩/٣/١.

٥. اعتبار من تبقى من الأسرى والمعتقلين أسرى حرب لحين الانتهاء من مفاوضات المرحلة الانتقالية والتي يجب أن تتضمن إغلاق ملف الأسرى قبل بدء المفاوضات للمرحلة النهائية ووضع هذا الملف في سلم الأولويات.

٦. أسرى القدس المحتلة والأسرى من الخط الأخضر عام ١٩٤٨ وأسرى الدوريات القادمون من الدول العربية والتابعون لـ م.ت.ف والقوات المسلحة الفلسطينية أسرى فلسطينيون يجب إطلاق سراحهم وتنطبق عليهم مواصفات الإفراج عن الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين.

٧. عدم وضع البنود المنوي إلغاؤها من الميثاق موضع التنفيذ إلا حين تقيد إسرائيل بالمطالب السابقة.

---

[٧٢] أسرى الشعب الفلسطيني المضربين عن الطعام، مصدر سابق

• خليل سعدي أحمد الراعي، من مواليد عام ١٩٥٤، سكان قطاع غزة، اعتقل بتاريخ ١٩٧٤/٥/٣، وحكم بالسجن المؤبد، أفرج عنه بعد اتفاقية شرم الشيخ عام ١٩٩٩.

ورفع الأسرى شعار "الحرية لكل أبناء فلسطين دون تمييز أو تصنيف".

وقد أرسل الأسرى عشرات الرسائل والبيانات إلى المؤسسات والقطاعات المختلفة وإلى القيادات والمسؤولين الفلسطينيين طالبوا فيها وقوفهم إلى جانب معركتهم الاستشهادية والعمل على مختلف المستويات لإغلاق ملف الأسرى وإيقاف المخططات الإسرائيلية الرامية إلى شطبهم وتدميرهم جسديًا ونفسيًا[٧٣].

ومن خلال قراءة رسائل الأسرى وبياناتهم نكتشف مدى ما أصابهم من توترٍ نفسي صعب ومدى الصدمة التي أصيبوا بها بعد اتفاقية واي ريفر موجهين الانتقادات اللاذعة للقيادة الفلسطينية المفاوضة وتحميلها المسؤولية عن التقصير الذي يجري بحقّهم. يقول الأسرى "**فبئس المفاوضون أنتم، كفّوا عن استغلالنا واستقيلوا ولا تتحدثوا عن قضيتنا أبداً، لا نريد أن نسمعكم، وإياكم الحديث عنا، فنحن نريد أن نموت بصمت بعيدًا عنكم... نريد أن نحافظ على طهارة المبادئ الثورية التي ما زلنا نحملها**"[٧٤].

وأوضحت رسائل الأسرى الحالة الصعبة واليائسة التي يمرون بها أمام هجمة إسرائيلية مكثّفة على حقوقهم الإنسانية وأمام فشل المفاوضات السياسية في إنقاذهم من المعاناة والقهر. ففي الرسالة المفتوحة التي أرسلها الأسرى إلى الرئيس بيل كلينتون يوم ١٩٩٨/١٢/١٤ جاء فيها[٧٥] "**فمنذ اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣ تصاعدت الانتهاكات الإسرائيلية بشكل لا يصدق ضدنا من الحرمان من الدواء والغذاء إلى القمع بالغاز والاعتداءات بالضرب إلى سنّ قوانين تجيز التعذيب والعزل الانفرادي الطويل واستمرار الاعتقالات الإدارية غير القانونية وحرمان أمهاتنا وأشقائنا من زيارتنا**" وتساءل الأسرى في رسالتهم تلك "**كيف سنقنع عائلاتنا وأولادنا بهذا السلام ونحن ما زلنا هنا في الزنازين الإسرائيلية لم تضع هذه الاتفاقيات حدًا لاستمرار وجودنا**".

---

[٧٣] المصدر السابق، ص ص ٧١-٧٣.

[٧٤] الحركة الوطنية الأسيرة، "بيان"، ١٩٩٨/١٢/١

[٧٥] الأسرى الفلسطينيون والعرب في السجون الإسرائيلية، "رسالة مفتوحة إلى الرئيس الأمريكي بيل كلينتون"، ١٩٩٨/١٢/١٤.

وحملت نداءات الأسرى إلى الجماهير الفلسطينية الدعوة إلى المساندة والمناصرة لهم إذ لم يتبقَ لهم سوى الشارع الفلسطيني ليرفع صوته عاليًا ويتبنّى صرختهم في كل مكان

"سنوات عجاف أربع مرت ومعاناتنا تتفاقم وتتزايد ونحن ما زلنا نسدد فواتير نضالنا، لقد بدا لنا واضحًا أننا كأسرى لا ذكر لنا ولا مكان في أي مفاوضات خاصة ما كشفته المفاوضات الأخيرة فإننا ندعوكم لتعلنوها صرخةً في وجه كل من يريد أن يبيع ويشتري بنا ... ونعلنها أمامكم أننا فقدنا الثقة بأعضاء الوفد المفاوض وأننا لن نقف مكتوفي الأيدي إن لم يتم إطلاق سراحنا دون تمييز"[٧٦].

وتفاعلت في ردّة الفعل لدى الأسرى عوامل السخط والإحباط مما جرى في واي ريفر، فجاء إضرابهم كسلاحٍ أخير يدافعون به عن كرامتهم وإثبات وجودهم في المعادلة السياسية "**ونحن نخوض هذا الإضراب وفي أقسى الظروف في البرد الذي لا يرحم وفي ظلّ معادلة نفسية صعبة وإحباط شديد نخوض إضرابنا الاستشهادي هذا مؤكدين أن لا حياة إلا حياة تسرّ الصديق وإما ممات يغيظ العدى...**"[٧٧].

توقيت الإضراب:

برغم البرد الشديد في شهر كانون الأول إلا أن الأسرى وجدوا أنفسهم أمام خيار الشروع بالإضراب المفتوح عن الطعام برغم المخاطر المترتبة على ذلك، وهناك مجموعة من الأسباب التي سارعت إلى إعلان الخطوة في هذا الوقت بالذات:

١. استثمار زيارة الرئيس بيل كلينتون إلى فلسطين التي حددت يوم ١٩٩٨/١٢/١٤ لطرح قضية الأسرى أمامه بشكل ساخن وليقوم بدوره بالضغط على حكومة إسرائيل من أجل تغيير شروطها

---

[٧٦] أسرى الحرية، حركة فتح، حماس، الجهاد الإسلامي، الجبهة الشعبية، الجبهة الديمقراطية، حزب الشعب، "بيان صادر عن الأسرى الفلسطينيين في ظلّ تقصير الوفد المفاوض الفلسطيني"، ١٩٩٨/١١/٢٥

[٧٧] أسرى الشعب الفلسطيني المضربين عن الطعام، مصدر سابق

ومعاييرها حول الإفراج عن الأسرى إضافة إلى استثمار زيارة كلينتون إعلاميا وعالميا وخاصة أنها حظيت بتغطية من كل وسائل الإعلام الدولية.

٢. طرح قضية الأسرى بطريقة أكثر فاعلية ولفتا للانتباه في ظل الاتفاق على تغيير بعض بنود الميثاق الوطني الفلسطيني في اجتماع للمجلس الوطني الذي عقد يوم ١٩٩٨/١٢/١٣ في غزة بحضور الرئيس كلينتون من أجل الضغط على أعضاء المجلس الوطني والمؤسسات الشعبية المشاركة بعدم تغيير بنود الميثاق إذا لم يتم إيجاد حل عادل وشامل لقضية الأسرى

"ونطالبكم بعدم وضع البنود المنوي إلغاؤها من الميثاق موضع التنفيذ إلى حين تقيد إسرائيل بما طالبنا به ... ووضعنا كأسرى حرب وتطبيق الاتفاقيات بما يضمن إنهاء ملف الأسرى والمعتقلين انهاء كاملا وأن يعلق تنفيذ الغاء بنود الميثاق علىالتزام اسرائيل بانهاء ملف الأسرى" [٧٨].

٣. كان لا بد من رد على قيام إسرائيل بالإفراج عن أسرى جنائيين بدلا من أسرى سياسيين حتى لا تكون سابقة من جانب وحتى لا تستمر إسرائيل بهذا النهج في الإفراج عن بقية الأسرى من جانب آخر. إضافة إلى الشعور بالكرامة الوطنية التي حاولت حكومة إسرائيل انتهاكها بشكل سافر في واي ريفر "**إن معركتنا هذه ليست إلا حفاظا على كرامتنا كخيار مجبرين على خوضه**"[٧٩]

وكان من المتوقع أن تكون هذه المعركة محدودة وتتخذ أبعادا تحريكية لاستثمار مجموعة من العوامل المساعدة في تلك المرحلة وأبرزها زيارة كلينتون للمنطقة والبدء بتنفيذ استحقاقات المرحلة الثانية من اتفاقيات أوسلو. وقد أكد على محدودية زمن الإضراب أسرى سجن عسقلان في رسالتهم إلى نادي الأسير بقولهم أن الإضراب سيتوقف بانتهاء زيارة كلينتون إلى فلسطين[٨٠].

---

[٧٨] المصدر السابق

[٧٩] أسرى سجن الدامون، "بيان"، ١٩٩٨/١١/٣٠

[٨٠] أسرى حركة فتحن "رسالة إلى عيسى قراقع"، سجن عسقلان: ١٩٩٨/١١/٢٨

انتفاضة الحريّة في الشارع الفلسطيني

على ضوء قرار الأسرى بخوض معركة الأمعاء أعدّت الهيئة التأسيسية لنادي الأسير الفلسطيني في الضفةالغربية في اجتماع طارئ عقدته في مدينة رام الله بتاريخ ١٩٩٨/١٢/١ برنامج فعاليات تضامني مع المعتقلين يمتدّ إلى عشرة أيام ١٢/٥-١٩٩٨/١٢/١٥ داعيًا النادي الجماهير الفلسطينية بأطرها ومؤسساتها وفعالياتها الوطنية إلى المشاركة في هذا البرنامج والوقوف إلى جانب قضية الأسرى ومؤازرتهم في معركةالإضراب المفتوح عن الطعام مطلقًا النادي على هذه المعركة الإنسانية "انتفاضة الحريّة"

"إن نادي الأسير الفلسطيني يدعو كافة قطاعات شعبنا الفلسطيني من مؤسسات وقوى وطنية وأطر جماهيرية طلابية ونسائية ومهنية إلى تحمّل مسؤولياتها التاريخية اتجاه أبطالنا الأسرى بالمشاركة في معركة الأسرى والالتزام في فعاليات "انتفاضةالحريّة" مساندة ومناصرة لحقوق المعتقلين بالحرية والإفراج"[٨١].

وقد تميّز برنامج الفعاليات بإعلان عدد من المواطنين الإضراب المفتوح عن الطعام في مواقع الصليب الأحمر والهلال الأحمر في معظم مدن ومحافظات الضفة الغربية[٨٢]. ولقي هذا البرنامج مشاركة من كافة القوى الفلسطينية بكافة ألوانها وأطرها مما أعطاه الطابع الشمولي والوحدوي ووجد التزامًا عاليًا من الجماهير الفلسطينية التي هبّت للمشاركة والتضامن مع الأسرى[٨٣].

---

[٨١] نادي الأسير الفلسطيني، بيان:"لا سلام دون إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين والعرب دون شرط أو تمييز"، الضفة الغربية: ١٩٩٨/١٢/٢

[٨٢] "إضراب تجاري شامل وتواصل الفعاليات التضامنية مع الأسرى"، الأيام، ١٩٩٨/١٢/١٠، عدد ١٠٦٨، ص ٧

[٨٣] المصدر السابق، ص ٧.

إن أيام الفعاليات الجماهيرية قد تجاوزت المساندة التقليدية والموسميّة إذ سرعان ما تحوّلت إلى انتفاضة شعبية واندلعت المواجهات الغاضبة والمسيرات الحاشدة في كل مكان تتصدى لجنود الاحتلال ويسجّل أكثر من ٥٠٠ جريح فلسطيني وأربعة شهداء* سقطوا خلال المواجهات مع الجيش الإسرائيلي[٨٤].

وأصبحت خيام الإضراب مواقع الانطلاق للمسيرات، ومحجًا لمئات الوفود والأطر الشعبية فلسطينية وأجنبية وإسرائيلية، وكان لالتزام الجماهير الفلسطينية بالإضراب التجاري الشامل يوم ١٩٩٨/١٢/٩ والذي دعا إليه النادي في برنامج فعالياته[٨٥] نقلة نوعية ومؤشرًا على زخم وتعاظم المدّ الشعبي المتعاطف مع الأسرى.

ولا شكّ أن النتائج التي أحدثتها "انتفاضةالحريّة" لا تقاس في المدى القصير بالحسابات الرقمية والمادية إلا أنها جاءت كإعلان تحذيري عالي المستوى لكل الأطراف أعاد لقضية الأسرى هيبتها ومكانتها.

"من يقرأ حركة الشارع الفلسطيني منذ توقيع ثمّ تنفيذ أولى خطوات اتفاق واي ريفر يلاحظ أنه ربما للمرة الأولى التي يخرج فيها الفلسطينيون للتعبير عن احتجاجهم بصورة صاخبة تحصد يومياً عشرات الجرحى. وفي هذه المرة يرمي الأسرى أمعاءهم في وجوه الجميع ويطرحون التحدي"[٨٦].

وأظهرت انتفاضة الحرية المكانة الكبيرة التي تحتلها الحركة الوطنية الأسيرة في الوعي والوجدان الشعبي وبصورة تجلّت في الثورة الشعبية الواسعة التي تفجّرت في كل ربوع فلسطين وأعادت الحياة والشباب إلى ربوع الانتفاضة، ووحّدت كافة فئات الشعب الفلسطيني في جبهة واحدة وتحت شعار

---

* الشهداء هم: جهاد عياد، محمد اسماعيل، كمال عدوان، وناصر عريقات

[٨٤] عيسى قراقع وجميل المطور، مصدر سابق، ص ٤٢

[٨٥] إضراب تجاري شامل، مصدر سابق، ص ٧.

[٨٦] طلال عوكل، "الأسرى يأخذون المبادرة الكبرى"، الأيام، ١٩٩٨/١٢/٨، عدد ١٠٦٦، ص ١٣.

واحد تاركة وراءها كل التناقضات والخلافات، وكأن العشرة أيام من عمر الانتفاضة كانت تختزن عشرات السنين من تراكم المعاناة ليتوحد الوطن على صوت واحد هوصوت الحرية للأسرى.

لقد أرسلت عشرات المذكرات من الأطر والمؤسسات الوطنية والشعبية إلى مختلف الجهات الدولية والعربية إضافة إلى الرسائل التي وجهت إلى الرئيس كلينتون في زيارته لفلسطين تؤكد جميعها على ضرورة وضع حل عادل وشامل لقضيةالأسرى وأن تجاهل ذلك لن يخدم السلام في المنطقة[٨٧].

ورسخت انتفاضة الحرية حقائق استراتيجية بأن قضية الأسرى هي قضية مفصلية لدى الجماهير الفلسطينيةبعد أن ظهرت صورتها في الاتفاقيات السابقة وكأنها قضية اجتماعية وانسانية بلا حقوق سياسية ومتروكة لمبدأ "بناء الثقة" و"حسن النوايا" وبذلك فتحت انتفاضة الحرية ملف الأسرى بكل تفاصيله وما يطويه من آلام واضطهاد.

امتدت الحركة الشعبية بضغطها العالي إلى داخل إسرائيل نفسها حيث نظمت المسيرات والاعتصامات الاحتجاجية التي أشرفت عليها مجموعة من المؤسسات والمنظمات اليسارية والعربية في إسرائيل[٨٨]. وسيطرت حالة من القلق من توسع نطاق الانتفاضة عبرت عنها العديد من المقالات لكتاب وصحفيين إسرائيليين مستخدمين مصطلح "انتفاضة الأسرى" في مقالاتهم[٨٩].

ويلاحظ أن الإعلام الإسرائيلي لم يقتصر على سرد الأحداث الجارية ورصد المواجهات بين المواطنين الغاضبين وقوات الجيش الإسرائيلي بقدر ما نجد في بعض المقالات الصحفية الإسرائيلية إداركا واعيا من المثقفين الإسرائيليين لطبيعة الأزمة واستشراف أبعادها ومخاطرها وهي بذلك تعكس بشكل أو بآخر التأثير السريع وفي مدة وجيزة لانتفاضة الأسرى على الشارع الإسرائيلي. تقول الكاتبة الإسرائيلية عيدة أوشبيز "**ضائقة عائلات السجناء وعالمهم الأسطوري المغلق أضافت بعدا**

---

[٨٧] "رسالة مفتوحة إلى السيد بيل كلينتون من الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في فلسطين"، الحياة الجديدة، ١٩٩٨/١٢/١٤، عدد ١١٩٩، ص ١٥.

[٨٨] "مظاهرة لنشطاء سلام إسرائيليين تطالب بإطلاق الأسرى"، القدس، ١٩٩٨/١٢/١٠، عدد ١٠٥٢٤، ص ٧

مميزا (للاضطرابات) التي اندلعت في الأسبوع الأخير، الإجماع الشامل بشأن قضية الأسرى الحساسة في المجتمع الفلسطيني إلى جانب اليأس المتزايد من إنجازات السلام الذليلة المتآكلة"[٩٠].

ووصف رئيس الشاباك الإسرائيلي السابق "كرمي غليون" قضية الأسرى (بالعبوة الوجدانية) التي إذا لم تجد معالجة بصورة معقولة سوف تنفجر[٩١]، بينما الكاتبة الإسرائيلية "عميرة هس" أكدت أن الانتفاضة هي ثورة على الاحتلال وعدم الرضى على الوضع الذي تسلب فيه إسرائيل حرية الشعب الفلسطيني وأن المتظاهرين مستعدون للموت ما دام الاحتلال لا يبدي أي رغبة بالاختفاء من حياتهم[٩٢].

أما على الصعيد السياسي فقد دفعت انتفاضة الحرية قضيةالأسرى إلى ذروة الأزمة لتحتل أولى الاهتمامات في المستوى السياسي الفلسطيني وفي وقت كانت فيه الاستعدادات جارية لاستقبال الرئيس الأمريكي بيل كلينتون لحضور اجتماع المؤتمر الشعبي للمصادقةعلى تغيير بنود الميثاق الوطني الفلسطيني ويتزامن ذلك مع أزمة سياسية بسبب تجميد حكومة إسرائيل تنفيذ التزاماتها بالانسحاب من بقية المناطق المتفق عليها في واي ريفر تحت ذرائع عدم تقيد السلطة بالتزاماتها الأمنية اتجاه إسرائيل[٩٣]، لتصبح قضية الأسرى التي حركتها الانتفاضة وإضراب المعتقلين هي العنوان الأول الذي يطغى على تصريحات المسؤولين الفلسطينيين والإسرائيليين.

ولم تصل حالة الجدل السياسي التي طغت على الساحة بفعل ضغط الانتفاضة وتحت عنوان قضية الأسرى إلى هذا المستوى الكبير منذ توقيع اتفاق إعلان المبادئ عام ١٩٩٣، فكانت أحد أبرز المواضيع المطروحة في اجتماع القمة الثلاثية في إيرز بقطاع غزة يوم ١٩٩٨/١٢/١٥ ما بين الرئيس عرفات وكلينتون ونتنياهو والتي فشلت بسبب المواقف الإسرائيلية وإصرار نتنياهو أن تقوم

---

[٨٩]عاموس هارئيل، "واحد اثنين ثلاثة انتفاضة"، هآرتس، ترجمة المصدر، ١٩٩٨/١٢/١٤، ص ١

[٩٠]عيدة أوشبيز، "كانون الأول الأسود"، هآرتس، ترجمة المصدر، ١٩٩٨/١٢/١١، ص ٢٠.

[٩١]كرمي غيلون، "شروط الإفراج عن السجناء"، يديعوت أحرونوت، ترجمة المصدر، ١٩٩٨/١٢/٦، ص ٨.

[٩٢]عميرة هاس، "جور الافتراء"، هآرتس، ترجمة المصدر، ١٩٩٨/١٢/٥، ص ١٤.

[٩٣]نتنياهو يتشدد ويرفض أي تنازل حول الانسحاب من الضفة والإفراج عن الأسرى"، الأيام، ١٩٩٨/١٢/١٦، عدد ١٠٧٤، ص ٨.

السلطة بتنفيذ التزامات أمنية كاعتقال ٣٠ مطلوبا ومنع التحريض وتسليم الأسلحة وتقليص عدد أفراد الشرطة والتخلي عن إعلان الدولة في ٤ أيار ١٩٩٩ وغيرها[٩٤]. وبالرغم من أن القمة فشلت فقد أعلن الرئيس كلينتون أن الطرفين اتفقا على "إنشاء قناة غير رسمية لمعالجة مسائل الإفراج عن سجناء" وأكدت على هذا القول وزيرةالخارجيةالأمريكية مادلين أولبرايت بإيجاد قناة لحل مسألة السجناء وخطة لبحث المشاكل على أساس فردي[٩٥].

وربما لم يتوقع كلينتون أن يفرض الأسرى قضيتهم على زيارته التي جاءت قصيرة ولهدف محدد،وربما لم يكن في حسابه أن يقتحم الأسرى برنامجه وأولوياته وتدخل عليه أربع فتيات من بنات الأسرى[٩٦] يحركن فيه مشاعر كانت مصادرة أو نائمة أو غائبة ويرى بأم عينه مأساة حية ترتكب على هذه الأرض وأنه يوجد هنا صوت أقوى وأعلى مما تعود على سماعه دائما من الإسرائيليين وربما وجد نفسه أمام الضحية الحقيقية التي أشار لها في خطابه أمام المؤتمر الشعبي في قطاع غزة.

ولم تستطع عدسات الكاميرا والصحافة العالمية التي رافقت زيارة كلينتون أن تتجاهل أبناء الأسرى المكبلين بالسلاسل يقتحمون طقوس صلاة الرئيس الأمريكي أثناء زيارته لمهد المسيح في بيت لحم يوم ١٩٩٨/١٢/١٤[٩٧].

وتمحورت قضية الأسرى في معظم اللقاءات والاجتماعات الفلسطينية محليا ودوليا في فترة اندلاع الانتفاضة، لتكون قضية الأسرى إحدى القضايا الأساسية المطروحة في المجلس التشريعي الذي عقد جلسة خاصة لبحث مسألة الأسرى يوم ١٩٩٨/١٢/٦[٩٨]. وليشكل موضوع الأسرى محور خطاب الرئيس عرفات ورئيس المجلس الوطني سليم الزعنون في المؤتمر الشعبي في غزة يوم ١٩٩٨/١٢/١٤ وبحضور الرئيس كلينتون[٩٩].

---

[٩٤] المصدر السابق، ص ٨.

[٩٥] المصدر السابق

[٩٦] "كلينتون يعد أبناء الأسرى ببذل الجهود لإطلاق سراح آبائهم"، الأيام، ١٩٩٨/١٢/١٥، عدد ١٠٧٣، ص ٧.

[٩٧] "مسيرة لأطفال الأسرى في بيت لحم اليوم تحمل رسالة للرئيس الأمريكي"، القدس، ١٩٩٨/١٢/٩، عدد ١١٩٤، ص ١.

[٩٨] "التشريعي يعاهد الأسرى مواصلة الجهود لتحريرهم"، الحياة الجديدة، ١٩٩٨/١٢/١٥، عدد ١٠٧٣، ص ٦

[٩٩] "رئيس المجلس الوطني من بديهيات ترسيخ السلام وتعميقه الإفراج عن الأسرى"، الأيام، ١٩٩٨/١٢/١٥، عدد ١٠٧٣، ص ٦.

وعلى الصعيد الإسرائيلي الرسمي فقد انطلقت دعوات عديدة وضاغطة على حكومة نتنياهو من أجل إعادة النظر في الموقف من مسألة الإفراج عن الأسرى وكان أبرزها ما دعا إليه رئيس الشاباك السابق "كرمي غيلون" إلى الموافقة على مبدأ إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين من الفصائل التابعة لـ م.ت.ف واعتقلوا قبل اتفاق أوسلو[١٠٠]، وكذلك ما صرح به "جدعون عزرا" نائب رئيس الشاباك السابق بأنه ليس هناك ما يدعو إلى إبقاء أي فلسطيني في السجن اعتقل منذ ٢٠ عاما بحجة أن يديه "ملطخة بالدم" فيما يمكن لكل معتقل يهودي من معتقلي الحق العام المحكوم عليهم بالسجن مدى الحياة بتهمة القتل الخروج من السجن بعد ١٧ سنة على أقصى حد[١٠١].

طرحت انتفاضة الأسرى حضورها في الوسط الإسرائيلي وأشهرت تهديدها وبدأت تزلزل ما يسمى بالأمن الإسرائيلي إذا ما توسعت واندفعت ولا يمكن بعد ذلك إيقافها، وبدأت الأصوات تتعالى لإيجاد حل سياسي لأزمة الأسرى. تقول "عيدة أوشبيز" "**أجواء قتالية هي أشبه بخلع القفازات سادت أيضا خيمةالمضربات عن الطعام في وسط رام الله ... مدة طويلة مضت ولم يسمع حديث عن تجديد الانتفاضة بهذه الدرجة من الجدية**"[١٠٢].

فالبحث عن حلول تحت الضغط الذي فجرته انتفاضة الأسرى كان يشغل بال القيادات الإسرائيلية الأمنية والسياسية وإن كانت هذه الحلول جزئية وبعضها يطلق للامتصاص ومتزامنة مع إصدار نتنياهو أوامره باستخدام القبضة الحديدية وإطلاق العيارات النارية الحية تجاه مسيرات أهالي الأسرى[١٠٣]. فإنها عكست عمق الالتحام والمدى الذي استطاع الأسرى أن يصلوا إليه لطرح قضيتهم. وعلق "أوران شاحور" "**إن قضية الأسرى في الوقت الذي لم تحل فيه عبر اتفاق فإنها ستشعل المناطق الفلسطينية وثمة ضرورة لتليين المقاييس بشأن الأسرى وأفضل أن نقوم بهذه**

---

[١٠٠] كرمي غيلون، مصدر سابق، ص ٩.

[١٠١] يديعوت، ترجمة المصدر، ١٩٩٨/١٢/٦، ص ٢.

[١٠٢] عيدة أوسبيز، مصدر سابق، ص ١٩.

[١٠٣] "القوات الإسرائيلية تستخدم القناصة والرصاص الحي والمطاطي"، القدس، ١٩٩٨/١٢/١٠، عدد ١٠٥٢٤، ص ١.

الخطوة كجزء من المفاوضات وبمبادرتنا الذاتية وأن لا تفرض علينا الأمور جبرا بسبب ظروف اندلاع الانتفاضة" [١٠٤].

ونستخلص مما ذكر أن الشارع الفلسطيني قد راهن أن تدفع انتفاضته الرئيس كلينتون للمبادرة بمشروع يعالج قضيةالأسرى بشكل جدي ويمارس ضغطا على حكومة إسرائيل في تليين مواقفها من هذه القضية، إضافة إلى مراهنته على قيام القيادة الفلسطينية بتقييم ومراجعة اتفاقها مع الإسرائيليين حول قضية الأسرى وأن تستخدم الانتفاضة ورقة ضغط على حكومة إسرائيل للإفراج عن أكبر عدد من المعتقلين وإلزامها بوضع جدول زمني واضح في ذلك. وكل هذه المراهنات والتوقعات تراوحت بين مجموعة من المعطيات المتناقضة ومن المواقف المتعارضة التي كان إضراب الأسرى عن الطعام يزيدها حساسية وضغطا وهي:

١. سعي السلطة الفلسطينية إلى توفير فرصة لنجاح زيارة كلينتون لمناطقها في أجواء هادئة وخالية من العنف والتوتر، وكان ذلك صعبا دون وجود حل عملي وملموس ومتقدم لقضيةالأسرى وحاولت القيادة الفلسطينية من خلال "دنيس روس" المنسق الأمريكي لعملية السلام الذي زار المنطقة قبل أسبوع من موعد زيارة كلينتون إيجاد صيغة سياسية لأزمة الأسرى تمثلت في إطلاق دنيس روس مبادرة تدعو إلى تشكيل لجنة ثلاثية أمريكية - إسرائيلية - فلسطينية لمعالجة قضية الأسرى مهمتها فحص أسماء المعتقلين إسما إسما والإفراج عن الأسرى الذين لم يقوموا بقتل إسرائيليين[١٠٥] إلا أن إسرائيل رفضت هذه المبادرة. ووصل الحرص الفلسطيني على وقف انتفاضةالأسرى ولو من جانب واحد إلى حد توجيه الرئيس عرفات نداء للأسرى يدعوهم فيه إلى وقف إضرابهم وذلك يوم ١٩٩٨/١٢/١١[١٠٦].

٢. التشدد في مواقف الحكومة الإسرائيلية والتمسك بالمعايير التي أرادتها حول إطلاق سراح المعتقلين وخاصة رفضها لاتهامات السلطة الفلسطينية لها باختراق اتفاق واي ريفر بإطلاق سراح أسرى جنائيين

---

[١٠٤] أورن شاحور، "آن الأوان لليونة"، يديعوت أحرونوت، ترجمة المصدر، ١٩٩٨/١٢/٣، ص ٢٠.

[١٠٥] "لجنة فلسطينية-أمريكية-إسرائيلية لمتابعة قضية الأسرى"، الأيام، ١٩٩٨/١٢/١١، عدد ١٠٦٩، ص ١.

[١٠٦] "عرفات والطراونة يدعوان الأسرى لفك الإضراب"، الحياة الجديدة، ١٩٩٨/١٢/١٣، عدد ١١٩٨، ص ١.

بدل سياسيين وكان الموقف الأمريكي مساندا للموقف الإسرائيلي وجاء ذلك على لسان دنيس روس بقوله "**إن اتفاق واي ريفر يخول إسرائيل صلاحية اختيار السجناء الفلسطينيين المنوي الإفراج عنهم**"[١٠٧].

٣. ضعف الموقف الفلسطيني بسبب عدم وجود نص شامل وواضح في اتفاق الواي حول الأسرى.

لقد توقف الإضراب والانتفاضة ولم تستثمر الطاقةالشعبية الهائلة التي تفجرت خلالهما على المستوى السياسي. وقد ظل الموقف الفلسطيني الرسمي محكوما بسقف واي ريفر وهذا السقف الذي حاولت انتفاضة الأسرى اختراقه كان هو الأشد والأكثر صلابة فلم يحدث التغيير المرجو.

ورغم ذلك فقد ألقت الانتفاضة بقضية الأسرى في وجه الجميع محليا ودوليا وانتصرت عاطفيا وإعلاميا وداخليا .

---

١٠٧ "روس من صلاحية إسرائيل اختيار السجناء المفرج عنهم"، القدس، ١٩٩٨/١٢/٩، عدد ١٠٥٢٣، ص ١

ويمكن القول أخيرا أن الحركة الأسيرة الفلسطينية دخلت مرحلة الصراع السياسي وتحت عنوان التحرر من السجون بعد التوقيع على اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ وما تلاها من اتفاقيات بسبب ما أحدثته هذه الاتفاقيات من أزمات كثيرة تتمثل بإبقاء قضية الأسرى دون حل شامل واللجوء إلى حلول جزئية وشكلية لها واستغلال حكومة إسرائيل لهذه القضية لتستثمرها كورقة للمساومة والضغط.

وشكل نضال الأسرى داخل السجون بإضرابهم المفتوح عن الطعام عنوانا استقطابيا واسعا في المجتمع الفلسطيني بكل شرائحه وألوانه السياسية، بل العنوان الأكثر تعبيرا عن أزمة المسيرة السياسية التي أفرزتها اتفاقيات أوسلو، فتحتل هذه القضية اهتماما ترك بصماته على مستوى حركة الشارع التي لم تهدأ طيلة الست سنوات من عمر الاتفاقيات.

ولا شك أن نضالات الأسرى والنشاطات الشعبية المساندة لها والتي تحولت إلى انتفاضات غاضبة تركت نتائجها على الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بحيث لم يعد بالإمكان تجاهلها على غرار ما حدث في اتفاق إعلان المبادئ عام ١٩٩٣ وإن ظلت آلية التعاطي معها ليست في المستوى المطلوب.

والملاحظ أن حجم الزخم الجماهيري المساند لقضية الأسرى لم تنجح القيادة الفلسطينية في توظيفه سياسيا على طاولة المفاوضات، فنتائج الاتفاقيات بشأن الأسرى لا تتناسب مع حركة الرأي العام في المجتمع الفلسطيني الذي يرى في الإفراج عن الأسرى مفصلا هاما ودليلا على مصداقية تحقيق السلام العادل.

ومن هنا فإن أية قراءة للخطوات النضالية التي قام بها الأسرى داخل السجون فإنها تؤكد علىعدم الرضى عن الأداء التفاوضي الفلسطيني وأنها جاءت للضغط عليه حتى لا يرضخ للشروط الإسرائيلية.

لقد ظلت ساحة السجون بعد اتفاقيات أوسلو ساحات "اشتباك" لا يملك الأسرى فيها سلاحا سوى الجوع الاحتجاجي اتجاه ما يجري بحقهم، من منطلق شعورهم أن الاتفاقيات الموقعة قد تجاهلتهم

وتعاملت معهم "كمجرمين" و "إرهابيين"، وسمحت لحكومة إسرائيل باستغلالهم وفق مصالحها الأمنيـــة والسياسية.

ويمكن القول أن استمرار نضال الأسرى في السجون في سبيل حريتهم بعد التوقيع على اتفاقيـــات أوسلو هي مفارقة غير متوقعة لأن الأسرى اعتقدوا أن السلام بحد ذاته هـــو مفتـــاح حريتـــهم التـــي ينتظرون. إنها التعبير العنيف عن الصدمة الإنسانية التي تلقاها الأسرى بعد أوسلو...

الفصل الرابع

حقوق الأسرى الإنسانية

بعد أوسلو

كان من المتوقع أن تنعكس عملية السلام التي وقّع على خطوطها المبدأية في وثيقة إعلان المبادئ عام ١٩٩٣ على واقع وحياة الأسرى الداخلية انسجامًا مع حالة المصالحة التاريخية التي جرت بين الأعداء، وتوقّع الأسرى أن تخفّ وطأة الإجراءات العسكرية التي تطبّق على شروط معيشتهم الإنسانية وأن يجري تحوّل في طريقة المعاملة لهم من قبل شرطة وإدارة السجون، إلا أن ما جرى كان على النقيض، فالحال في السجون لم يختلف عنه ما قبل توقيع اتفاق أوسلو إن لم يكن قد ازداد تدهورًا، وبقيت النظرة العدائية للأسير الفلسطيني هي المستحكمة بل إن إدارة السجون التي تتلقى تعليماتها من الحكومة الإسرائيلية قد فرضت قوانيناً وشروطاً جديدة على واقع الأسرى في سجونها لم تكن موجودة ما قبل أوسلو...

وبرغم ما جرى على أرض الواقع من ترتيبات عديدة أفرزتها التسوية السياسية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي وعلى طريق التعايش والبناء السلمي وتطبيع العلاقات في مختلف المجالات، لم نجد أي صدىً عمليّ لكل هذا في طريقة معاملة الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية الذين ظلّوا في الفهم الإسرائيلي (إرهابيين) تبتدع وسائل متطورة لحصارهم والتضييق على حياتهم. وقد أعطت اتفاقيات أوسلو وخلال السبع سنوات من عمرها فرصةً ذهبيّةً لحكومة إسرائيل لتنتقم من الحركة الأسيرة وتستغّل عملية السلام وما حملته من آمال عند الأسرى لتزيدهم إحباطاً وتسعى إلى تفكيك المجتمع الاعتقالي وتنقضّ على مكتسبات ومنجزات الحركة الأسيرة التي حققتها بالتضحيات الجسام. وأمام هذه المفارقة التي تدهورت فيها حقوق الإنسان الأسير في السجون واستغلاله كورقة للمساومة والابتزاز السياسي فإن حالة الاشتباك بين الإنسان والسجّان ظلّت متواصلة بين القضبان، حيث وجد الأسرى أنفسهم في معركة الدفاع عن إنسانيتهم وحقوقهم وكرامتهم أمام شراسة الهجمة الإسرائيلية التي تكشّفت أكثر وأكثر ما بعد اتفاقيات أوسلو.

مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسية

ولأن اتفاقيات السلام لقيت تفاعلًا غير عادي عند المعتقلين الفلسطينيين وأصبح هاجس الحريّة هو المسيطر على مشاعرهم وتطلعاتهم لتصبح الأولوية في برامجهم النضالية هي مطلب الحرية عكس ذلك نفسه سلبياً على عملية الاهتمام بتحسين شروط حياتهم الداخلية فوجدوا أنفسهم وهم في ذروة حلم الإفراج الذي توقعوه من عملية السلام أمام حربٍ على حقوقهم ومكتسباتهم ووحدتهم الداخلية. وقد عبرت الأسيرة المحررة آمنة الريماوي* عن هذه الحالة بقولها

"منذ توقيع اتفاقية القاهرة ١٩٩٤ شنّت علينا حرب أعصاب تغذيها إدارة سجن هشارون (تلموند) فكل يوم يقولون لنا أن الإفراج سيكون شاملًا للجميع ... وتهدف الإدارة من وراء ذلك خلق حرب نفسية ضدنا وفي الوقت ذاته تدهورت أوضاع السجن حيث تقابَل مطالب الأسيرات بقليلٍ من الاهتمام من سلطة السجون بحجة أنه لا داعي لتوفير المطالب لوجود إفراج قريب"[١].

لقد تعرّض الأسرى بعد توقيع اتفاقيات أوسلو لانتهاكات تعسفية شاملة لمختلف جوانب حياتهم الصحية والغذائية والنفسية والثقافية شكلت عملية السلام غطاءً جيداً لها على حساب المرجعيات القانونية والإنسانية التي تكفل حقوق الأسير وحمايته، وليس غريبا أن نسمع أسرى نفحة بعد خمس سنوات من عمر اتفاقيات السلام يقولون بأنهم يتعرضون إلى سياسة قمعٍ دمويّ وممارسات سادية ممنهجة من قبل إدارة سجن نفحة جعلت حياتهم لا تطاق [٢].

وسنحاول في هذا الفصل تناول أبرز الانتهاكات الإسرائيلية تجاه الأسرى الفلسطينيين في السجون لنقف على حقيقة ما جرى خلف الجدران المغلقة بعد توقيع اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣.

---

* آمنة الريماوي: من سكان رام الله، اعتقلت بتاريخ ١٩٩١، وقضت مدة عامين وأفرج عنها في عام ١٩٩٣.

[١] "آمنة الريماوي الأسيرة المحررة : تحررنا كان بمثابة الخروج في جنازة وليس فرحة العودة للبيت"، ١٧ نيسان، القدس: عدد ٤ + ٥، كانون الثاني-١٩٩٣، ص ٨.

[٢] "أسرى نفحة: نتعرض لسياسة قمع دموية ولا بدّ من الإضراب عن الطعام"، الأيام، ١٩٩٨/٧/١٦، عدد ٩٢١، ص ٤.

الاعتقال والتوقيف (سلام السجّان):

بعد التوقيع على الشقّ الثاني من اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٥ وتنفيذ إعادة الانتشار في مناطق الضفة الغربية تمّ نقل الأسرى الفلسطينيين من السجون التي كانت قائمة في الضفة الغربية إلى سجون ومراكز اعتقال وراء الخط الأخضر[٣]، حيث تحتجز إسرائيل النسبة الكبيرة منهم في سجون تشرف عليها "مصلحة السجون" والباقي في معسكرات يشرف عليها "جيش الدفاع الإسرائيلي"* إضافة إلى احتجاز المعتقلين في مراكز توقيف ومراكز شرطة متعددة.

إن اتفاقيات أوسلو لم تنهِ حالة الاعتقال، بل إن الاعتقالات استمرت للمواطنين الفلسطينيين، فالاتفاقيات لم تضع حدًا لهذا الاعتقال حتى من المناطق التي تخضع للسلطة الوطنية الفلسطينية حيث يجري اعتقال المواطنين من على الحواجز العسكرية أو من المناطق الخاضعة للسيطرة الأمنية الإسرائيلية كمناطق B و C أو من خلال الجسور والمعابر والمطارات[٤].

وجدير بالذكر أن السلطات الإسرائيلية لا تقوم بتزويد معلومات كاملة حول الاعتقالات خلال فترة معينة، ولذا فإنه من الصعب تقدير عدد الاعتقالات التي تتم خلال السنوات، إضافة إلى ذلك فإن بعض الأشخاص يتمّ اعتقالهم لمرات عديدة وبعضهم يتم تجديد الاعتقال لهم وهم داخل السجن، ولكن الأرقام تشير أنه منذ بداية ١٩٩٤ فإن هناك هبوطًا شديدًا في الاعتقالات، وهذا نجم عن اتفاقيات أوسلو والتي خفضّت عدد الفلسطينيين القاطنين تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية وأسهمت في الإفراج عن عددٍ من الأسرى[٥].

---

[٣] "إسرائيل تنقل معتقلين من الضفة إلى الداخل"، القدس، ١٩/١٠/١٩٩٥، ص.ص ١،٧.

* وهذه السجون هي: عسقلان، نفحة، بئر السبع، شطة، تلموند، الدامون (الذي أغلق عام ١٩٩٩)، هداريم، مجدو، سجن الرملة للنساء، سجن الرملة (أيلون)، قسم العزل بالرملة (نيتسان)، أما مراكز التوقيف فهي المسكوبية والمحنونة، وعصيون، وبيت ايل، وعسقلان، والجلمة، وبيتح تكفا، ومراكز شرطة متعددة.

[٤] منظمة العفو الدولية، "خمس سنوات بعد اتفاق أوسلو: التضحية بحقوق الإنسان من أجل اعتبارات الأمن"، لندن-المملكة المتحدة: الأمانة العامة الدولية، أيلول ١٩٩٨، ص.ص ٣،٤.

[٥] B'TSELEM, Oslo: Before and After The Status of Human Rights in the Occupied Territories, (The Information Center for Human Rights in the Occupied Territories), 1996, p.15.

وهذا ما توضّحه الأرقام التي قدمتها تقارير منظمة العفو الدولية أمنستي.

جدول رقم (١)

الاعتقالات من بداية الانتفاضة (الأرقام من تقارير أمنستي السنوية) [٦]

السنة	عدد الأشخاص المعتقلين
١٩٨٧	١٢٠٠٠ على الأقل
١٩٨٨	٢٥٠٠٠ على الأقل
١٩٨٩	٢٥٠٠٠ تقريبًا
١٩٩٠	٢٥٠٠٠ تقريبًا
١٩٩١	١٨٠٠٠ تقريبًا
١٩٩٢	٢٥٠٠٠ تقريبًا
١٩٩٣	١٧٠٠٠ تقريبًا
١٩٩٤	٦٥٠٠ تقريبًا
١٩٩٥	آلاف الأشخاص
١٩٩٦	١٦٠٠ على الأقل
١٩٩٧	١٢٠٠ على الأقل
١٩٩٨	١٦٠٠ على الأقل

وقد نشرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر تقريرًا خاصًا حول أنشطتها في الأراضي المحتلة عام ١٩٩٧ قالت فيه أنه على الرغم من إطلاق سراح أكثر من ٧٥٠٠ معتقل أو تسليم بعضهم إلى السلطة الفلسطينية منذ أيلول ١٩٩٣ وفقًا لإعلان المبادئ إلا أنّ الاعتقالات لم تتوقف وأنه خلال النصف الأول من عام ١٩٩٦ قامت السلطات الإسرائيلية باحتجاز أكثر من ٢٠٠٠ فلسطيني وأنه في نهاية حزيران لنفس العام كانت تحتجز ٤٠٠٠ معتقلٍ ممن يتمتعون بحماية اتفاقية جنيف الرابعة، وأن المعتقلين يحتجزون في خمسة عشر سجنًا ومركز اعتقال عسكري إضافة إلى عدد من مراكز الشرطة والمراكز المؤقتة [٧].

---

[٦] المصدر السابق، ص١٥.

[٧] "في تقرير للجنة الدولية للصليب الأحمر، ٤٠٠٠ معتقل فلسطيني في ١٥ سجناً"، الحياة الجديدة، ١٩٩٧/٩/١٢، عدد ١٠٠٧٥، ص ٣.

ولم تتغير طريقة الاعتقال للمواطنين الفلسطينيين عنها قبل أوسلو، فمعظم من يلقى القبض عليهم يحاكمون أمام المحاكم العسكرية الإسرائيلية بتهم التحريض على القيام بأعمال عنف أو عضوية المنظمات الفلسطينية المحظورة، ويمنعون من الاتصال بالمحامين أثناء الاحتجاز لمدة قد تصل إلى ٣٠ يوماً وبأقاربهم لمدة قد تصل إلى ١٤٠ يوماً. وتعدّ هذه الممارسات انتهاكاً للمعايير الدولية بخصوص تطبيق العدالة وتجعل المعتقلين بصفة خاصة فريسة سائغة لصنوف التعذيب والمعاملة السيئة[٨].

وكثيرًا ما كانت الاعترافات تؤخذ من المعتقلين أثناء الاعتقال الذي لا يسمح لهم فيه الاتصال بأحد، وقبلت المحاكم الإسرائيلية اعترافات رغم أنها انتزعت من المتهمين تحت وطأة التعذيب أو سوء المعاملة [٩].

واستمرت سياسة الاعتقال الإداري ما بعد اتفاقيات أوسلو والتي لا يوجّه فيها للمعتقل أي تهمة أو يعرض أمام محكمة ويحتجز وفقًا لملف سري تعدّه أجهزة الشاباك الإسرائيلي، وهذا الاعتقال قابل للتجديد عدة مرات في كل مرة ستة شهور [١٠]. "وقد كان المأمول لدى التوقيع على اتفاق أوسلو أن تحلّ مشكلة الاعتقال الإداري ويطلق سراح المعتقلين ولكن الواقع أنه بحلول عام ١٩٩٤ غدا الاعتقال الإداري مرةً أخرى هو الوسيلة المعتادة لاحتجاز عدد كبير من المعتقلين"[١١]. ويلاحظ أنه قبل إنشاء السلطة الفلسطينية في أيار ١٩٩٤ كان قد أطلق سراح جميع المعتقلين إداريًا من قطاع غزة باستثناء اثنين فقط، أما في الفترة التي شهدت وضع مدن في الضفة الغربية تحت ولاية السلطة الفلسطينية فقد ألقت السلطات الإسرائيلية القبض على أعداد

---

[٨] منظمة العفو الدولية، خمس سنوات بعد اتفاق أوسلو، مصدر سابق، ص ٤.

[٩] منظمة العفو الدولية، "تقرير عام ١٩٩٦"ط١، لندن- المملكة المتحدة: مطبوعات منظمة العفو الدولية، حزيران ١٩٩٦، ص ٨٤.

[١٠] منظمة العفو الدولية، "إسرائيل /الأراضي المحتلة، الاعتقال الإداري: اليأس وانعدام اليقين وعدم مراعاة الإجراءات الواجبة"، الأمانة الدولية العامة، نيسان ١٩٩٧، ص ٢.

[١١] منظمة العفو الدولية، خمس سنوات بعد اتفاق أوسلو، مصدر سابق، ص ٥.

كبيرة من النشطاء المعارضين لاتفاق أوسلو المقيمين في هذه المدن ثم احتجزتهم رهن الاعتقال[١٢] الإداري

وظلت حكومة إسرائيل تتبع أسلوب الاعتقالات العشوائية الجماعية للمواطنين الفلسطينيين والذي يعتبر عقابا جماعيا تنتهجه حكومة إسرائيل بين فترة وأخرى، فعلى سبيل المثال قامت الحكومة الإسرائيلية بحملة اعتقالات عشوائية قبض خلالها على نحو ١٠٠٠ شخص من الضفة الغربية في شهري شباط وآذار ١٩٩٦ وعلى حوالي ٥٠٠ شخص في أيلول ١٩٩٧ [١٣].

وأعلن نادي الأسير الفلسطيني يوم ١٩٩٨/٣/١٩ عن منطقة بيت لحم منطقة منكوبة جراء الاعتقالات العشوائية حيث أوضح بيان للنادي أن السلطات الإسرائيلية اعتقلت ٢٠٠ مواطن فلسطيني تركزت هذه الاعتقالات في قرى بيت فجار، والولجة، والشواورة، وحوسان، وزعترة، وأن طبيعة هذه الاعتقالات تتم بشكل استفزازي وأن معظم المعتقلين يخضعون إلى تحقيقات قاسية ويحول جزء منهم إلى الاعتقال الإداري [١٤].

ولم تمنع اتفاقيات أوسلو اعتقال مواطنين يقطنون في مناطق السلطة يلقى القبض عليهم على الحواجز الإسرائيلية أو عند دخولهم إلى مناطق تخضع للولاية الإسرائيلية، وقد أوضح مركز غزة للحقوق والقانون أن السلطات الإسرائيلية ما زالت تمارس سياسة الاعتقال بحق الفلسطينيين القاطنين بمناطق السلطة الفلسطينية وذلك أثناء المغادرة أو العودة عبر المعابر الحدودية، فمنذ عام ١٩٩٤ وحتى عام ١٩٩٨ تم اعتقال أو توقيف ٢٦٣ فلسطينيا بمنطقة المعابر [١٥] . مما اعتبر تجاوزا للصلاحيات الأمنية للسلطة الفلسطينية في مناطق ولايتها وانتهاكا لاتفاق القاهرة الموقع بتاريخ ١٩٩٤/٥/٤ والذي ينص في مادته العاشرة (الممرات)[١٦] على وجوب إخطار

---

[١٢] المصدر السابق، ص ٥.

[١٣] المصدر السابق، ص ٤.

[١٤] نادي الأسير الفلسطيني، "بيان إعلان منطقة بيت لحم منطقة منكوبة جراء الاعتقالات"،الضفة الغربية: ١٩٩٨/٣/١٩، ص١

[١٥] مركز غزة للحقوق والقانون، "التقرير السنوي ١٩٩٨"، غزة: ص ٧٥.

[١٦] منظمة التحرير الفلسطينية، "اتفاقية قطاع غزة ومنطقة أريحا وملاحقها – ٤ أيار ١٩٩٤"، ص ٨٨.

مكتب الارتباط بالاعتقال إضافة إلى تحديد معايير لمن يحقّ للسلطات الإسرائيلية اعتقاله مثل إخفاء أسلحة ومتفجرات أو حاملاً المسافر وثائق مزورة أو قام بتصرف مشبوه أو خطط لنشاط جنائي أو نشاط مسلح أو اشترك فيه، إلا أن حكومة إسرائيل لم تلتزم بهذه المعايير المحددة في اتفاقية القاهرة.

ومن جانبٍ آخر فإن الظروف داخل المعتقلات ومراكز التوقيف الإسرائيلية صعبة جدًا حيث يتم احتجازهم داخل غرفٍ مزدحمة وسيئة التهوية ولا يتم تقديم العلاج الطبي لهم، وأغلبية من يتم اعتقالهم يتعرضون للضرب والإهانات أثناء الاعتقال إضافة إلى إجراءات وتدابير تعسفية تمارس ضد أهالي المعتقلين أثناء عملية الاعتقال وتعرّض منازلهم للتفتيشات الاستفزازية [١٧].

ووصفت مؤسسات حقوق الإنسان المحاكم العسكرية الإسرائيلية التي يجري فيها محاكمة المعتقلين بأنها قاصرة عن الوفاء بالمعايير الدولية للمحاكم العادلة [١٨]، "**لم تشهد السنوات الخمس الماضية تغيرًا يذكر في نظام العدالة العسكري في الأراضي المحتلة فلا يزال الفلسطينيون يلقون محاكمات جائرة في المحاكم العسكرية**"[١٩]. مما دفع المعتقلين المحكومين إلى المطالبة بتشكيل لجنةٍ قانونية دولية لإعادة النظر في أحكامهم التي وصفوها (بالأحكام الرادعة) وأنهم بصدد التوجّه إلى محكمة العدل الدولية لإثارة البعد القانوني والقضائي حول إصدار أحكام قاسية بحقّهم، وأشار الأسرى في إحدى رسائلهم إلى عدم تغيّر المنهج الإسرائيلي في التعامل مع قضايا المعتقلين بعد اتفاقيات أوسلو بل ازداد تطرف القضاء الإسرائيلي [٢٠].

---

[١٧] 1987-1997 A decade of Human Rights Violations, B'ETSELEM (The Information Center for Human Rights in the Occupied Territories), January 1998, p. 15

[١٨] منظمة العفو الدولية، "تقرير عام ١٩٩٧"، لندن- المملكة المتحدة: قسم المطبوعات منظمة العفو الدولية، حزيران ١٩٩٧، ص ٧٨.

[١٩] منظمة العفو الدولية، خمس سنوات بعد اتفاق أوسلو، مصدر سابق، ص ١٤.

[٢٠] نادي الأسير الفلسطيني، "الأسرى يطالبون بإعادة النظر في أحكامهم وإغلاق سجن نفحة الصحراوي"، الضفة الغربية: ١٩٩٨/٣/١٩، ص ١.

لقد تركت الاتفاقيات الموقّعة مجالًا واسعًا لسيطرة الأمن الإسرائيلي على المواطنين الفلسطينيين وبالتالي فإن ممارسة الاعتقال تحت مبررات أمنية من قبل السلطات المحتلة قد تواصلت ولم يجرِ أي تحوّل في طبيعتها وطريقتها التي اتبعتها قبل الاتفاقيات، ومن هنا فإن المواطن الفلسطيني لم يجد في الاتفاقيات حماية له من الاعتقال، وهو ما أوضحه تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في إسرائيل والأراضي المحتلة لعام ١٩٩٧ وجاء فيه

"إن إسرائيل مستمرة في اعتقال الفلسطينيين عشوائيًا على الحواجز والمعابر إضافة إلى استمرار نقل الأسرى من سجن لآخر مما يصعب على محاميهم وذويهم من زيارتهم وأن السلطات الإسرائيلية تجبر الأسرى التوقيع على اعترافات باللغة العبرية دون معرفتهم بها"[٢١].

الوضع الصحي والعناية الطبية (الموت البطيء):

شهدت السنوات التي أعقبت اتفاقيات أوسلو تدهورًا ملحوظًا في مستوى العناية الطبية التي تقدمها إدارة السجون إلى الأسرى وبقي الإهمال الطبي متواصلًا والحالات المرضية في ازدياد مما أدّى إلى استشهاد عدد من الأسرى بسبب سوء العناية الطبية [٢٢].

أما أبرز المشاكل الصحية التي يعاني منها المعتقلون في السجون الإسرائيلية فهي:

١. عدم وجود أطباء مقيمين في السجون، إذ لا يوجد سوى الممرضين الأمر الذي يحول دون تحويل المعتقلين المرضى إلى المستشفيات وخاصة ممن هم بحاجة لمتابعات صحية سريعة

---

[٢١] "في تقرير للخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في إسرائيل والأراضي الفلسطينية"، الحياة الجديدة، ١٩٩٨/٢/٧، عدد ٨٩٢، ص ٦.

[٢٢] نادي الأسير الفلسطيني، " تقرير، الأوضاع الإنسانية والمعيشية في السجون الإسرائيلية"، الضفة الغربية: ١٩٩٨/٨/٢٥، ص ٧.

وطارئة وذلك لأنّ عمليات التحويل تخضع لإجراءات بيروقراطية معقدة تستمر أشهرًا يكون فيها المرض قد استفحل دون أي اهتمام حقيقي من مديرية السجون[٢٣].

٢. عدم اهتمام إدارة السجن بشكلٍ جديّ بالحالات المرضية والتعامل باستهتار ولا مبالاة مع المرضى، يقول الأسير المحرر إلياس جرايسة• "**قد يقوم الطبيب بتشخيص حالات المعتقلين المرضى الواقفين أمامه بالوصف ويعطيهم بضع حبات من الدواء وكثيرًا ما لا يعطيهم شيئًا وعليه يمكن أن تتدهور الحالة الصحية للمعتقل المريض مع مرور الزمن دون أن يجد أدنى رعاية طبية**" [٢٤]. وحمّل الأسير المحرر•• ياسر المؤذن الذي يعاني من الفشل الكلوي مديرية السجون مسؤولية تدهور حالته الصحية الناتجة عن سياسة الإهمال الطبي وعلى مدار نصف عقد وأنه كان يمكن معالجته قبل أن يتطور معه المرض الأمر الذي أدّى في نهاية المطاف إلى إصابته بالفشل الكلوي[٢٥].

٣. ظروف نقل المعتقلين المرضى إلى المستشفيات: إن عملية نقل المعتقلين من السجن إلى مستشفى سجن الرملة تستغرق فترة طويلة تصل في بعض الأحيان إلى عدة أيام متنقلا من سجن إلى آخر، فنقل الأسير المريض من سجني نفحة وعسقلان تستغرق أكثر من ثماني ساعات متواصلة حيث تنطلق البوسطة (المركبة التي تحمل المعتقلين) من عسقلان إلى بئر السبع لتنقل مرضى آخرين ثم تعود إلى عسقلان ومن ثم إلى مستشفى سجن الرملة ويكون الأسير مقيد اليدين والقدمين. وعملية النقل هذه تؤدي إلى تفاقم الوضع الصحي للمعتقل المريض. ومن

---

[٢٣] الضمير مؤسسة لرعاية السجين، "التقرير السنوي ١٩٩٨"، رام الله: ص ص ١١-١٢.

• الياس جرايسة: مواليد ١٩٦١ من سكان بيت ساحور، اعتقل سبع سنوات على فترات مختلفة منذ عام ١٩٧٩ من ضمنها عامين ونصف في الاعتقال الإداري وأفرج عنه في آذار ١٩٩٨، وتوفي بتاريخ ١٩٩٩/١/٢٤.

[٢٤] إلياس جرايسة، "معتقل مجدو الحياة والاعتقال الإداري"، صوت الأسير، الضفة الغربية: عدد ٤، ١٧ نيسان ١٩٩٧، ص ٢٦.

•• ياسر المؤذن: من مواليد ١٩٧٠، ومن سكان مخيم اليرموك بسوريا- اعتقل بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٨، حكم عليه بالسجن ٢٥ سنة، أفرج عنه في ١٩٩٩/١٠/١٥.

[٢٥] "هل نجا ياسر المؤذن من الموت"، الأيام، ١٩٩٩/١٠/١٦، عدد ١٣٧٣، ص ١٠.

جانب آخر فإن المركبة التي ينقل فيها المرضى ذات روائح كريهة ومحكمة الإغـــلاق لا يوجـد فيها سوى شبابيك صغيرة مغطاة بشبك ذي فتحات ضيقة مما يجعل مستوى التهوية بداخلها قليـلا جدًا ، إضافة إلى أنه لا تتوفر فيها مقاعد مريحة ولائقة صحيًا. وكثـيرًا مـا تعـرّض الأسـرى لاستفزازات واعتداءات من الجنود الحراس الذين يرافقون المرضى. وغالباً ما يتم نقل الأســرى الجنائيين المرضى متعاطي المخدرات مع الأسرى السياسيين في هذه المركبة مما يجعـل رحلـة السفر إلى العلاج في المستشفى لا تطاق [٢٦].

٤. المماطلة في إجراء العمليات الجراحية للمرضى الأسرى تصل هذه المماطلة أحيانًا إلى عـدة سنوات، مما يزيد من تفاقم المرض عند الأسير المريض، ولا تجري العملية إلا في الحالة التـي يصل فيها المريض إلى وضعٍ ميؤوس منه، كما حصل مع الشهيد يوسف رزق العرعـير* عـام ١٩٩٨ حيث أجريت له عملية قلبٍ مفتوح توفي على إثرها بعد مماطلات طويلة استمرت أكـثر من إحدى عشرة سنة من اعتقاله[٢٧] وقد أوضح الشهيد حالة الإهمال الطبي التي تعرض لها قبـل استشهاده بقوله "**وها أنا يا ابنتي انتظر عملية لفتح أحد شرايين القلب، وأنا بحاجة إلـى هـذه العملية ولكن رغم إدراكهم لحجم المعاناة والخطر الذي يهدد صحتي إلا أنـهم يمـاطلون، مـا العمل... أعداء... عندي ضيق نفس قوي، والأورام في الأقدام شـلّت حركتـي... والمعـدة... والسكري**"[٢٨]. وكثيرًا ما تقوم إدارة السجون بالإفراج الفوري عن الأسير المريض بعد أن تكـون قد تأكّدت أن حالته المرضية في وضع خطير وأنه في النزع الأخير لكي يموت الأسـير خـارج السجن، ولا تتحمل حكومة إسرائيل مسؤولية وفاته داخل السجن، كحالة الأسير جمال علي حسـن

---

[٢٦] مؤسسة الضمير لرعاية السجين: " التقرير السنوي ١٩٩٨"، مصدر سابق، ص ١٢.

* يوسف رزق ذيب العرعير من سكان الشجاعية-غزة، حكم عليه ١٢ عامًا أمضى منها ١١ سنة واستشهد بتاريخ ٩٨/٦/٢١ بسبب الإهمال الطبي بعد أن أجريت له عملية القلب.

[٢٧] نادي الأسير الفلسطيني: "تقرير، الأوضاع الإنسانية والمعيشية في السجون الإسرائيلية"، مصدر سابق، ص ٧.

[٢٨] "رسالة من الأسير العرعير قبل استشهاده، إنهم يماطلون في علاجي"، صوت الأسير، الضفة الغربية: ١٩٩٩/٤/١٧، عدد ٦، ص ٢٨.

خميسي* الذي توفي بعد إطلاق سراحه بعدة أيام[٢٩]. وجدير بالذكر أن الحكومة الإسرائيلية رفضت طلبات لمؤسسات حقوق الإنسان تطالبها بالإفراج عن الحالات المرضية الصعبة كرفض المحكمة الإسرائيلية الإفراج عن الأسيرة نسرين طه** المصابة بمرض الصرع[٣٠].

وقدّرت مؤسسات حقوق الإنسان أن عدد الحالات المرضية في السجون حتى شهر نيسان ١٩٩٩ قد بلغ ٣٥٠ حالة منها ٧٠ حالة بحاجة إلى إجراء عمليات جراحية[٣١]. والجدول التالي يظهر عدداً من الحالات المرضية الصعبة في السجون الإسرائيلية حتى عام ١٩٩٨ .

جدول رقم (٢)

عددا من الحالات المرضية الصعبة التي عانت من الإهمال الطبي والتي انتظرت إجراء عمليات جراحية سنوات طويلة حتى نهاية عام ١٩٩٨ (استنادا إلى تقارير نادي الأسير الفلسطيني) [٣٢]

الرقم	الاسم	مكان السكن	مدة الحكم	تاريخ الاعتقال	العمر	المرض
١	محمد رجا نعيرات (أفرج عنه في ٩٨/١١/١٩)	ميثلون	مؤبد	٧٦/٣/٣٠	٧٣ عاما	الزهايمر (فقدان الذاكرة)، ضعف البصر
٢	خالد البنا	خانيونس غزة	مؤبد	٩٢/٩/٧	٢٥ عاما	مرض عصبي، آلام حادة في البصر والرأس تصل حد الغيبوبة والتشنج
٣	ياسر المؤذن (أفرج عنه في ٩٩/١٠/١٥	سوريا، مخيم اليرموك	٢٥ عاما	-	٢٧ عاما	فشل كلوي ويحتاج إلى زرع كلى
٤	رياض محمد حمدان ماضي	رفح ، غزة	١٢ سنة	٩١/١٢/٢٨	٣٢ عاما	رصاصة في الرئة
٥	عبد الناصر الحليسي	القدس	مؤبد	٨٦/١٠/١١	٤٠ عاما	فقدان الذاكرة
٦	سامي خالد يونس	عارة	مؤبد	٨٣/١/١	٦٥ عاما	القلب
٧	فتحي محمد حسن زقوت	رفح، غزة	مؤبد	١٩٩٧	٤٥ عاما	القلب

* جمال علي حسن خميسي:سكان غزة، حكم عليه بالسجن المؤبد، قضى تسع سنوات، استشهد بعد إطلاق سراحه بيومين بتاريخ ١٩٩٧/٧/٢٧ بسبب إصابته بسرطان الكبد.

[٢٩] "وفاة أسير فلسطيني بعد أيام من إطلاق سراحه"، الأيام، ١٩٩٨/٧/٢٨، عدد ٩٣٣، ص.ص ١، ٢٢

** نسرين طه: سكان بديا، طولكرم، اعتقلت في آذار ١٩٩٨، حكم عليها ٤ سنوات، تعيش في زنزانة انفرادية في سجن الرملة للنساء وتعاني من مرض نفسي.

[٣٠] أليغرا باتشيكو، "تقرير إلى نادي الأسير الفلسطيني"، ٢٠٠٠/١/٢٠.

[٣١] نادي الأسير الفلسطيني: "تقرير، بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني ١٧ نيسان"، الضفة الغربية: ١٩٩٨/٤/١٧، ص ١٢.

[٣٢] نادي الأسير الفلسطيني، "أسماء الأسرى في السجون الإسرائيلية"، الضفة الغربية: ١٩٩٨.

٨	عدنان عبد اللطيف محمد عادي	طولكرم	مؤبد	٨٩/٣/١٤	٤٧ عاما	التهاب رئوي
٩	جمعة موسى الكيال	القدس	مؤبد	١٩٩٣	٥٦ عاما	السكري
١٠	أحمد عبد القادر بني نمرة	سلفيت	١٣ عاما	٩٧/١١/١	٣٥ عاما	بتر في اليدين

وقد لوحظ أن الإهمال الطبي والمماطلة في العلاج كانتا عنوان السياسة الإسرائيلية في التعامل مع الأسرى المرضى، ويستدل أن نسبة حالات الوفاة للأسرى في السجون بسبب سوء العناية الصحية ما قبل أوسلو وما بعده لم تتغير، على الرغم من أن الأوضاع قبل اتفاقيات أوسلو كانت تمتاز بالصراع والعنف في حين أنه كان من المتوقع أن تنخفض هذه النسبة بعد توقيع اتفاقيات السلام عام ١٩٩٣، حيث توفي داخل السجون الإسرائيلية أو بعد الإفراج بأيام بسبب سوء العناية الصحية ١٣ حالة منذ عام ١٩٨٨ حتى أيلول ١٩٩٣ بينما يبلغ عدد الحالات التي توفيت داخل السجون أو بعد عدة أيام من الإفراج منذ أيلول ١٩٩٣ حتى أواخر عام ١٩٩٩ ست حالات[٣٣] مما يعادل شهيدا في كل عام تقريبا مما يؤكد الحقيقة السابقة*

٥. تردي وضع مستشفى سجن الرملة (مستشفى مصلحة السجون): وقد خصص في هذا المستشفى ٢٨ سريرا لاستقبال الأسرى المرضى من السجون، ويتردد عليه شهريا ٦٥ أسيرا من كافة السجون، ويبلغ متوسط عدد الحالات الثابتة والمقيمة في المستشفى ١٥ حالة[٣٤].

---

[٣٣] "في الفترة ١٩٨٨-١٩٩٩ استشهاد ٤٥ معتقلا في السجون الإسرائيلية"، صوت الأسير، الضفة الغربية: ١٩٩٩/٤/١٧، ص ص ٣-٤.

* الحالات التي استشهدت في السجون أو بعد الإفراج بعدة أيام بسبب الإهمال الطبي في الفترة الواقعة بين ١٣ أيلول حتى أواخر عام ١٩٩٩ هي : أمجد عادل حسن أبو عمار، سكان الناقورة لبنان استشهد بتاريخ ١٩٩٣/١٠/٧، معزوز دلال من سكان قلقيلية استشهد بتاريخ ١٩٩٥/٤/٢٥، رياض محمود عدوان، من سكان رفح/غزة، استشهد بتاريخ ١٩٩٧/١/١٢، يوسف ذياب العرعير من سكان الشجاعية غزة، استشهد بتاريخ ١٩٩٨/٦/٢١، جمال حسن علي الخميسي من سكان المغازي، غزة استشهد بتاريخ ١٩٩٨/٧/٢٧، ومروان معالي من سكان عجة قضاء جنين، استشهد بتاريخ ١٩٩٧/٩/١٦

[٣٤] نادي الأسير الفلسطيني، "تقرير حول أوضاع الأسرى الفلسطينيين والعرب في السجون الإسرائيلية"، الضفة الغربية: ١٩٩٨/٤/١٧، ص ١.

وواضح من عدد الأسرة أن المستشفى لا يستوعب الحالات المرضية الكثيرة التي تزدحم بـــها السجون مما يؤدي إلى تأخير تقديم العلاج مع كل ما يترتب عليه مـــن آلام ومعانـــاة للمرضـــى والذين ينتظرون أدوارهم لعدة شهور وأحيانا لعدة سنوات[٣٥].

وتمتاز الأوضاع في مستشفى سجن الرملة بما يلي:

١) لا يوجد في المستشفى طبيب اختصاصي وهناك تعاقد مع بعض الاختصـــاصيين الذيـــن لا يحضرون دائما مما يؤخر علاج الأسير ويتم إعادته إلى سجنه بانتظار موعد آخر[٣٦]

٢) رداءة الطعام المقدم للمرضى والذي لا يناسب ظروفهم الصحية[٣٧]

٣) يتم تقييد أيدي وأرجل الأسير المريض في أسرة المستشفى أثناء إجراء الفحوصـــات لـــه [٣٨] خلافا لقواعد الآداب الطبية*.

٤) يعامل أهالي المرضى بشكل غير لائق أثناء الزيارة وينتظرون فترات طويلة [٣٩]

٥) يتعرض الأسرى المرضى في المستشفى إلى أعمال التفتيش خلال ساعات الليل[٤٠] وإلى ســوء معاملة الأطباء والممرضين.

---

[٣٥] فتحي زقوت، "رسالة من معتقلي مستشفى الرملة – قسم المعتقلين والأسرى الأمنيين المرضى"، مستشفى الرملة: ١٩٧٠/٥/٣.

[٣٦] مؤسسة الضمير لرعاية السجين، "التقرير السنوي ١٩٩٨"، مصدر سابق، ص ١٣.

[٣٧] المصدر السابق، ص ٢٨.

[٣٨] "أوضاع صحية متدهورة وعشرات الأسرى بحاجة لعمليات جراحية عاجلة"، الأيام، ١٩٩٨/٩/٢٦، عدد ٩٩٣، ص ٦.

* يشير المبدأ الخامس من مبادئ آداب مهنة الطب المتصلة بدور الموظفين الصحيين ولا سيما الأطباء في حماية المسجونين والمحتجزين إلى ما يلي (يمثل مخالفة لآداب المهنة أن يشترك الموظفون الصحيون ولا سيما الأطباء في أي إجراء لتقييد حركة سجين أو محتجز إلا إذا تقرر بمعايير طبية محضة أن هذا الإجراء ضروري لحماية الصحة البدنية أو العقلية أو السلامة للسجين أو المحتجز بذاته أو زملائه السجناء أو المحتجزين أو حراسه وأنه لا يعرض للخطر صحته البدنية أو العقلية).

[٣٩] نادي الأسير الفلسطيني، "تقرير بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني"، مصدر سابق، ص ١٣.

[٤٠] المصدر السابق، ص ١٣.

٦) يمكث الأسير في المستشفى في غرفة مغلقة مدة ٢٤ ساعة في اليوم ورغم المطالبة المستمرة من قبل الأسرى المرضى بضرورة فتح الغرف لاستنشاق الهواء إلا أن إدارة المستشفى ترفض الطلب بحجة وجود مرضى مدنيين في نفس القسم[٤١].

٧) ترفض إدارة السجن السماح لأطباء من خارج السجن بالدخول إلى المستشفى ومعاينة المرضى[٤٢].

وقد وصف النائب العربي في الكنيست الإسرائيلي عبد المالك دهامشة الوضع في مستشفى سجن الرملة بأنه صعب وأن بعض الأسرى يتهددهم خطر الموت[٤٣]

٦. عدم ملاءمة أماكن الاحتجاز للشروط الصحية المناسبة حيث أن معاناة الأسرى وإصابتهم بأمراض عديدة وتزايد عدد الحالات المرضية يعود إلى مجموعة أسباب تتعلق بشروط الحياة في السجون وأبرزها ما يلي:

١) الاكتظاظ داخل غرف المعتقلين وانعدام التهوية وعدم دخول أشعة الشمس إلى هذه الغرف بسبب ألواح "الإسبست" التي تحجب الهواء والشمس عن المعتقلين وتزيد من نسبة الرطوبة داخل غرفهم مما يعرضهم للإصابة بأمراض مختلفة. إضافة إلى ضعف الإنارة ووجود الحمامات والمراحيض داخل الغرف وما ينبعث منها من روائح كريهة وضارة. كما أن معظم السجون موروثة عن الانتداب البريطاني فالأبنية قديمة وغير صحية وكثيرا ما تزحف الجراذين والحشرات على غرف المعتقلين وطعامهم وتنطلق من البواليع ومن داخل

---

٤١ "استغلال الأطباء في ممارسة التعذيب، استخدام ١٠٠٠ تجربة لأدوية خطيرة على المعتقلين الفلسطينيين، حقوق الناس، عدد ١١، كانون ثان ١٩٩٨، ص ص ٢٦- ٢٧.

٤٢ "سلطات الاحتلال تمنع لجنة طبية من زيارة المعتقل نعيرات"، الأيام، ١٩٩٨/٢/٢٥، عدد ٧٨٣، ص ٥.

٤٣ "تدهور أوضاع الأسرى في مستشفى سجن الرملة"، الأيام، ١٩٩٨/٧/١٥، عدد ٩٢٠، ص ٢.

المراحيض، أما في السجون العسكرية كمعسكر مجدو فإن الأسرى عانوا من انتشار الأفاعي والحشرات الضارة [٤٤] إضافة إلى رداءة الخيام التي يسكنون فيها.

٢) قلة الحركة المسموح بها للأسرى إذ إن معدل خروج الأسير إلى ساحة الفورة (النزهة) لا تزيد عن أربع ساعات يوميا وهذه مدة غير كافية إضافة إلى صغر مساحة الساحة التي يتحرك بها المعتقلون مما لا يسمح لهم بحرية الحركة وبشكل مناسب. ونتيجة الازدحام في الساحة فإن حركة المعتقلين فيها تكون بشكل دائري [٤٥]. وكذلك فإن سقف الساحة مغطى بشبك وفتحات ضيقة فهي تشبه القفص.

٣) رداءة الطعام المقدم للأسرى كما ونوعا مما أصاب الأسرى بأمراض فقر الدم وسوء التغذية ففي رسالة من أسرى سجن نفحة قالوا فيها إن إدارة السجن قدمت لهم وجبة قرنبيط وجدوا فيها ديدانا صغيرة[٤٦]

٤) الاعتداءات الكثيرة على المعتقلين من خلال رشهم بالغاز المسيل للدموع وما يترك ذلك من أمراض ضيق التنفس وأمراض الرئة [٤٧]

٥) عدم توفر التدفئة داخل السجون في فصل الشتاء ورداءة الملابس المقدمة لهم مما يعرضهم للإصابة بأمراض متعددة [٤٨].

٦) قلة مواد التنظيف والمواد المطهرة الواقية من الجراثيم[٤٩].

---

[٤٤] نادي الأسير الفلسطيني: "تقرير، عقارب وأفاعي تلدغ الأسرى في سجن مجدو، أوضاع الأسرى تزداد تدهورا "،الضفة الغربية: ١٩٩٧، ص ١.

[٤٥] نادي الأسير الفلسطيني: "تقرير، تدهور أوضاع الأسرى المعزولين في بئر السبع، انتشار الأمراض في نفحة ومضايقات على زيارات المحامين"، الضفة الغربية: ١٩٩٩/٢/١٩، ص١ + ص٢.

[٤٦] "آلام من داخل المعتقلات"، صوت الأسير، الضفة الغربية: عدد ٥، ١٩٩٨/٤/١٧، ص ٢١.

[٤٧] نادي الأسير الفلسطيني: "تقرير، استمرار التوتر في سجن نفحة، الأسرى يرفضون العيش في غرف مزدحمة"، الضفة الغربية: ١٩٩٨/٦/٢٤، ص ١.

[٤٨] نادي الأسير الفلسطيني: " تقرير، الأوضاع في السجون على وشك الانفجار، المطالبة بتحرك جماهيري واسع"، الضفة الغربية: ١٩٩٩/٦/٢، ص ٢.

[٤٩] المصدر السابق، ص ٢.

٧. إجراء التجارب الطبية على المعتقلين: كشفت عضوة الكنيست الإسرائيلي ورئيسة لجنة العلوم البرلمانية الإسرائيلية (داليا أيزيك) يوم ١٠/٧/١٩٩٧ عن وجود ١٠٠٠ تجربة لأدوية خطيرة تحت الاختبار تجرى سنويا على الأسرى الفلسطينيين والعرب في إسرائيل، وكذلك شهدت (أمي لفتات) رئيسة شعبة الأدوية في وزارة الصحة الإسرائيلية أمام الكنيست أن هناك زيادة سنوية قدرها ١٥% في حجم التصاريح التي تمنحها وزارتها لإجراء المزيد من تجارب الأدوية الطبية الخطيرة على الفلسطينيين والعرب في السجون الإسرائيلية كل عام [٥٠]. وقد جاءت هاتان الشهادتان على أثر إصابة أسرى سجن نفحة بحادثتي تسمم الأولى في شهر نيسان ١٩٩٨ وأصيب بها ٦٠ أسيرا والثانية في تموز ١٩٩٨ وأصيب بها ٢٠ أسيرا نقلوا إلى المستشفيات[٥١].

ولم يقتصر الأمر على إجراء تجارب طبية على الأسرى بل إخضاعهم لتجارب وأبحاث سيكولوجية يقوم بها أخصائيون نفسيون إسرائيليون من خلال زيارتهم للسجون واللقاء مع عدد من الأسرى تحت حجة المساعدة في معرفة ظروف الاعتقال وتقديم اقتراحات إلى إدارة السجون لتحسينها[٥٢].

وخلاصة القول أن الأوضاع المعيشية الإنسانية داخل السجون ما بعد اتفاقيات أوسلو أشارت إلى أنها خارج توقعات الأسرى الذين اعتقدوا أنها ستتجه نحو الأفضل، ولكن انتشار الأمراض واستفحالها وسقوط الشهداء وممارسة التجارب الطبية على الأسرى كل هذا يعني غيابا كاملا لمعاني السلام المرجو في حياة الأسرى، فآلام المعاقين والمنتظرين إجراء العمليات الجراحية وتواصل صرخات المرضى الموجوعين لا تجد سوى إهمالا وإمعانا في التنكيل بالأسرى حتى

---

[٥٠] استغلال الأطباء في ممارسة التعذيب، مصدر سابق، ص ٣٦.

[٥١] حسين أبو صالح، "إسرائيل تحيل المعتقلات إلى مختبرات"، صوت الأسير، الضفة الغربية، عدد ٥، ١٩٩٨، ص ٣١.

[٥٢] عميرة هاس، "هل السجناء الفلسطينيون مجرد بحث ميداني"، الأيام، ١٧/١/١٩٩٧، عدد ٣٨٥، ص ١٤.

في المجال الصحي، فإن كانت أجواء السلام مليئة بالصفاء خارج الأسوار فإنها مشحونة بالمرض والسعال والسموم في داخلها.

سياسة العزل (قبور الموتى)

العزل هو احتجاز الأسير أو مجموعة من الأسرى في زنازين أو أقسام بعيدا عن زملائهم المعتقلين، فهو عزل اجتماعي بحيث يعيش الأسير وحده أو وسط عدد محدود جدا من الأسرى بدلا من العيش مع عدد كبير داخل السجون، وهو عزل اعتقالي يحول دون مساهمة المعزول بأي حركة أو نشاط أو تفاعل مع المعتقلين في السجن، وتقليص حركة وحرية الأسير من خلال حصره في زنزانة صغيرة وإبعاده عن أية تطورات تحدث داخل السجون أو في الخارج، والعزل أيضا هو عقاب للأسير المعزول حيث تطبق عليه شروط حياة قاسية تختلف عن شروط الحياة في بقية السجون[٥٣].

رغم أن سياسة العزل هي سياسة قديمة تطبقها إدارة السجون على الأسرى منذ عام ١٩٦٧ إلا أنها أخذت أشكالا أكثر خطورة بعد اتفاقيات أوسلو حيث شهدت السنوات التي أعقبت الاتفاق تصاعدا في إجراءات سياسة العزل التي انتهجتها إدارة السجون اتجاه الأسرى تحت ذرائع وحجج أمنية وأخذت طابعا جديدا أكثر خطورة على حياة وصحة الأسير من السياسة التي سبقت أوسلو.

ويمكن وصف السياسة الإسرائيلية بعزل الأسرى بعد اتفاقيات أوسلو بما يلي:

١. عدم وجود سقف زمني محدد لعزل الأسير، ولا يقدم الأسير لأي جهة قضائية تبت في مسألة عزله، ويتحكم في وجوده جهاز الأمن في إدارة السجون، وقد قضى بعض الأسرى أربع سنوات في العزل دون أن يعرفوا متى ستنتهي هذه العقوبة كحالة الأسير محمود

---

[٥٣] الضمير، التقرير السنوي ١٩٩٨، مصدر سابق، ص ١٧.

محاجنة• ، وكذلك حالة الأسير أحمد حسين شكري••[٥٤]. وجدير بالذكر أن سياسة العزل الفردي لمدة طويلة تزيد عن العام لم تشهدها السجون في الفترة التي سبقت أوسلو•••.

وقد قدم المعتقلون أكثر من مرة طلبات لمديرية السجون لتحديد مدة العزل ولكنها رفضت ذلك مما دفع المعتقلين في عزل بئر السبع للإضراب عن الطعام في حزيران ١٩٩٨، واستمر مدة ستة أيام ولكن الإضراب لم يسفر عن نتائج ملموسة في إنهاء سياسة العزل[٥٥]، وكذلك دخلوا إضرابا مفتوحا عن الطعام في ١٩٩٨/٧/١٥ استمر تسعة أيام والإنجاز الوحيد الذي حققوه هو موافقة إدارة السجن على تقييد أيديهم من الأمام بدلا من الخلف[٥٦] . وقد بلغ عدد الحالات التي تم عزلها بشكل فردي ولفترات مختلفة حتى نهاية عام ١٩٩٨ ٦٣ حالة[٥٧].

٢. قسوة وعدم ملائمة أقسام العزل للمعايير الإنسانية والقانونية. حيث شكا الأسرى المعزولون من سوء المكان المحتجزين فيه ووصفوه بالقبر، من حيث عدم وجود شبابيك للتهوية بسبب إغلاقها بالصفيح واقتصار مدة الخروج لساحة النزهة (الفورة) على ساعة بدل أربع ساعات في

• محمود محاجنة من سكان جنين حكم عليه أربعة مؤبدات، قضى منها ثماني سنوات في زنازين العزل المختلفة ما بين ١٩٩١-١٩٩٩.

•• أحمد حسين شكري: من سكان رام الله اعتقل بتاريخ ١٩٨٩/٩/٩، وحكم عليه بالسجن المؤبد، عزل مدة ٤ سنوات في عزل سجن الرملة، وخرج منه لمدة عامين ليعاد عزله من جديد وهو حتى نهاية ١٩٩٩ من أكثر الأسرى الذين يقضون فترات طويلة في العزل.

[٥٤] "الأسرى في عزل بئر السبع يعانون ظروفا اعتقالية قاسية"، الحياة الجديدة، ١٩٩٨/٢/١١، عدد ٨٩٦، ص ٢.

••• من الأسرى الذين قضوا أكثر من عام في زنازين العزل بعد اتفاقيات أوسلو محمد موسى طقاطقة من سكان بيت لحم، وعبد الناصر عطاالله عيسى من سكان بلاطة نابلس، وعبد الهادي سلمان غنيم من سكان غزة، وعلي بدر المسلماني من سكان القدس، وتيسير حمدان سلمان من سكان القدس، ووليد زكريا عقل من سكان غزة، وسعيد محمد يوسف بدارنة من سكان جنين، وعبد الرحمن غنيمات من سكان الخليل.

[٥٥] نادي الأسير الفلسطيني: "بيان صادر عن الأسرى المعزولين في بئر السبع، الحياة لا تطاق وتحتاج إلى تحرك عملي لإنقاذها"، الضفة الغربية: ١٩٩٨/٦/١٠، ص ١.

[٥٦] "ذوو الأسرى يحذرون من استمرار عزل أبنائهم في سجون الاحتلال"، الحياة الجديدة، ١٩٩٨/٧/٢١، عدد ١٠٥٣، ص ٢.

[٥٧] الأسرى المعزولون في السجون الإسرائيلية، "رسالة إلى مجلس الأمن الدولي"، ١٩٩٨/٧/١٩.

اليوم وتدهور وضع الطعام[٥٨].ووصف الأسير عبد الرحمن غنيمات• المعزول في سجن عسقلان ظروف عزله بقوله بأن الزنزانة التي يعيش فيها تبلغ مساحتها ١,٧٠ × ١,٩٥ سم ولا يوجد فيها سوى شباك مساحته ٥٠ ×٥٠ سم ومغلقة بشبك وقضبان ولا مجال فيها للحركة ولا لأداء الصلاة[٥٩].

٣. تقييد أيدي الأسرى المعزولين من الخلف أثناء خروجهم إلى ساحة النزهة (الفورة) وتقييد القدمين واليدين عند الخروج من الزنزانة إلى زيارة الأهل أو إلى العيادة للعلاج وتبقى القيود في اليدين والقدمين حتى أثناء فحص الطبيب للأسير. وتمنع إدارة السجن من إدخال مواد التنظيف ودواء لرش الحشرات المنتشرة بكثافة في الزنازين[٦٠].

٤. يرافق عملية عزل الأسير سلسلة من العقوبات الإضافية كالحرمان من الزيارة، ومن استلام الكنتين••، حيث فرضت إدارة سجن بئر السبع في منتصف عام ١٩٩٨ عقوبة منع الزيارة مدة أربعة شهور، وعدم شراء المواد الغذائية (الكنتين) مدة ستة شهور على ثماني أسرى معزولين••• والذين كان قد مضى على عزلهم مدة عام[٦١]. واعتبر الأسرى أن هذه الإجراءات تشكل عقوبة مضاعفة على عقوبتهم المتمثلة بالعزل مشيرين أنه جرى تعديل على قانون مصلحة السجون من خلال منح مدير مصلحة السجون العامة الصلاحية بمنع الأسير من الزيارة وعزله لمدة ثلاثة

---

[٥٨] نادي الأسير الفلسطيني، "تقرير، تدهور أوضاع الأسرى المعزولين في بئر السبع"، مصدر سابق، ص ١.

• عبد الرحمن غنيمات من سكان صوريف في الخليل اعتقل بتاريخ ١٩٩٧/١١/١٣ وحكم عليه بالسجن خمس مؤبدات وعشرين عاما.

[٥٩] نادي الأسير الفلسطيني، "تقرير، رفع التماس لمحكمة العدل العليا لوقف التعذيب والعزل، شهادات أسرى عن العزل والتعذيب"،الضفة الغربية: ١٩٩٩/٥/١٢.

[٦٠] نادي الأسير الفلسطيني، بيان صادر عن الأسرى المعزولين في بئر السبع، مصدر سابق، ص ٢.

•• المواد الغذائية التي يسمح للأسير بشرائها على حسابه الخاص من إدارة السجن.

••• الأسرى المعزولون هم: محمود طقاطقة، عثمان سعيد، ماجد أبو قطيش، عبد الهادي غنيم، علي المسلماني، محمود دعيس، محمود عطون، موسى العكاري.

[٦١] نادي الأسير الفلسطيني، "الأسرى في بئر السبع يبدأون خطوات احتجاجية السبت المقبل، إجراءات مشددة على الأسرى"، الضفة الغربية: ١٩٩٩/٨/٣، ص ١.

شهور ومن صلاحياته تمديدها، أي أن قرار العزل لم يعد بيد جهات عليا بل أصبح بإمكان إدارة السجون ممارستها بحق الأسرى[٦٢].

ورفض الأسرى المعزولون التوقيع على كتاب يفيد بأنهم أبلغوا بالقرار الجديد حول الزيارات وينص الكتاب على أن من صلاحية مدير مصلحة السجون منع الزيارة وعزل الأسير في حالة الاشتباه أو حتى الشك بأن السجين يعرض "أمن الدولة" والجمهور للخطر وهو تعديل في بند رقم ١٣٢ من قانون الزيارات[٦٣].

٥. يتواجد الأسرى المعزولون في أقسام مشتركة مع السجناء الجنائيين اليهود من أصحاب الأعمال الخطيرة، مما يعرض حياتهم للخطر وخاصة أنه اكتشف حالة تسمم متعمدة في الطعام قام بها السجناء اليهود من خلال وضع طعام فاسد في ثلاجة القسم التي تستخدم بشكل مشترك بين الأسرى السياسيين والسجناء الجنائيين في قسم العزل في سجن بئر السبع[٦٤]. ويخشى الأسرى من حالات اعتداء يتعرضون لها على يد السجناء الجنائيين كما حصل في قسم العزل بسجن الرملة حيث تم الاعتداء بالسكين من قبل سجين يهودي على الأسير سلطان العجلوني•.

٦. تتبع إدارة السجون شكلا آخر من العزل وهو العزل الجماعي والذي يأتي كعقوبة لمجموعة من المعتقلين من جانب وكعقوبة للسجن الذي نقلوا منه من جانب آخر، إذ تقوم إدارة السجون بحملة تنقلات لتوزيع المعتقلين على السجون المختلفة مما يخلق حالة عدم استقرار، إضافة إلى عقوبة لأهالي الأسرى المعزولين وخاصة أن العزل يكون أحيانا بعزل الأسير في سجن بعيد عن مكان سكن أهله. ومن الأمثلة على هذه السياسة ما قامت به إدارة السجون يوم ١٩٩٧/١١/١١ بعزل ٢٠ أسيرا من سجن نفحة في قسم العزل في الرملة "نيتسان" على إثر

---

[٦٢] المصدر السابق، ص ٢.
[٦٣] المصدر السابق، ص ٢.
[٦٤] نادي الأسير الفلسطيني: " تقرير، العزل من أخطر القضايا التي تواجه الحركة الأسيرة، تعرض الأسيرات للاعتداء والعقوبات القاسية"، الضفة الغربية: ١٩٩٨/٩/٢، ص ١.
• الأسير سلطان العجلوني: من سكان الأردن اعتقل بتاريخ ١٩٩٠/١١/١٣ وحكم عليه بالسجن المؤبد.

الاحتجاجات التي قام بها الأسرى في السجن ضد عمليات التفتيشات الاستفزازية والمهينة لغرف وأقسام المعتقلين[٦٥] .

وكانت أكبر خطوة شاملة في العزل الجماعي يوم ١٩٩٨/٧/٩ عندما قامت إدارة السجون بنقل ٧٠ أسيرا من سجن شطة على إثر اكتشاف محاولة للهرب ووضعتهم في قسم معزول في سجن نفحة وفرضت عليهم عقابا بمنع الزيارة مدة ستة شهور وعدم شراء المواد الغذائية (الكنتين) مدة أربعة شهور[٦٦] .

ورافق عملية العزل الاعتداء* على الأسرى بالضرب وقبضات الأيدي والبساطير والهراوات ومصادرة كافة أغراض الأسرى وملابسهم الشخصية[٦٧] .

ويمكن لنا الاستنتاج أن سياسة العزل التي تفرضها إدارة السجون بحق الأسرى لم تتوقف بل استخدمت كأقصى أنواع العقاب اتجاه الأسير وعائلته وأصبحت إجراءات العزل من أكثر الإجراءات خطورة على الأسرى بعد اتفاقيات أوسلو بسبب ما يتركه العزل من آثار صحية ونفسية على حياة الأسير وهذا ما أوضحه الأسرى المعزولون في رسالتهم إلى مجلس الأمن الدولي حيث شرحوا فيها الظروف القاسية التي يواجهونها في زنازين العزل والتي لا تليق بحياة البشر[٦٨].وقد تحولت زنازين العزل إلى مقبرة للأحياء ومسلخ تمارس فيه شتى أصناف التعذيب والقهر كما وصفها الأسرى المعزولون في سجن الجلمة[٦٩] .

---

[٦٥] نادي الأسير الفلسطيني: "تقرير، ٢٠ أسيرا في عزل الرملة نتيسان، ظروف قاسية وانقطاع عن العالم"، الضفة الغربية: ١٩٩٧/١٢/١٣، ص ١.

[٦٦] نادي الأسير الفلسطيني: الأوضاع الإنسانية والمعيشية...، مصدر سابق، ص ١.

* من الأسرى الذين تم الاعتداء عليهم الأسير سمير أبو حفيظة من سكان طولكرم ومحكوم عليه بالسجن المؤبد، أصيب بكسور في فقرات القفص الصدري.

[٦٧] الأسرى المعزولين في سجن نفحة، "بيان جماهيري"، سجن نفحة: ١٩٩٨/٨/١٨.

[٦٨] الأسرى المعزولين في السجون الإسرائيلية، مصدر سابق

[٦٩] "٤٠ أسيرا في عزل الجلمة يهددون بإعلان الإضراب المفتوح عن الطعام"، الأيام، ١٩٩٨/٧/٢٦، عدد ٩٣١، ص ٣.

سياسة الاعتقال الإداري (العدو المجهول):

الاعتقال الإداري هو إجراء يحتجز الشخص بموجبه دون توجيه أية تهمة إليه بصورة رسمية ودون تقديمه إلى المحاكمة، وذلك عن طريق استخدام إجراءات إدارية ويتولى وزير الدفاع الإسرائيلي إصدار أوامر الاعتقال الإداري في إسرائيل والقدس الشرقية، بينما يتولى إصدارها القادة العسكريون في الضفة الغربية وقطاع غزة (باستثناء القدس الشرقية التي ضمتها إسرائيل عام ١٩٦٧)، ويتم تحديد فترة احتجاز الشخص في أمر الاعتقال. ولكن منذ شباط ١٩٩٥ تم تمديد الحد الأقصى لهذه الفترة بحيث أصبح بالإمكان احتجاز الشخص المعتقل لفترة أقصاها سنة بعد أن كانت ستة أشهر، وكثيرا ما يجدد أمر الاعتقال عند انقضاء هذه المدة أو قبيل انتهائها، ومن الممكن أن تستمر هذه العملية إلى أجل غير مسمى[٧٠].

ورغم أنه من حق المعتقل إداريا أن يطعن في أمر اعتقاله أمام قاض عسكري أولا ثم أمام محكمة العدل العليا الإسرائيلية ثانيا . إلا أنه لا يبلغ كما لا يبلغ محاميه بتفاصيل أدلة الإثبات المقدمة ضده حيث يعتبر أن ملفه سري وفق ما يسمى "بمقتضيات الأمن"، ولهذا ليس في إمكان محامي الدفاع استجواب الشهود أو مناقشتهم أو حتى الاستفسار عن وجودهم، ونتيجة لهذا القصور في إجراءات مراجعة أوامر الاعتقال الإداري لجأ المعتقلون الفلسطينيون إلى مقاطعة جلسات المحكمة مدة ١٤ شهرا منذ آب ١٩٩٦ [٧١].

وقد استخدمت إسرائيل سياسة الاعتقال الإداري منذ السنوات الأولى للاحتلال استنادا إلى قوانين الطوارئ للانتداب البريطاني قبل عام ١٩٤٨ وتبنتها إسرائيل بعد قيامها ومن ثم قامت بسن قوانينها الخاصة بالاعتقال الإداري عام ١٩٧٩[٧٢].

---

[٧٠] منظمة العفو الدولية، الاعتقال الإداري، مصدر سابق، ص ١.

[٧١] المصدر السابق، ص ١.

[٧٢] إيما بلايفير، الاعتقال الإداري في الضفة الغربية، ترجمة سمعان خوري، رام الله: القانون من أجل الإنسان (الحق) كانون أول ١٩٨٦، ص ٣.

وتقوم حكومة إسرائيل بتنفيذ الاعتقالات الإدارية بناء على الأمر العسكري رقم ١٢٢٩ لعام ١٩٨٨ حيث يمنح القادة العسكريين في الضفة الغربية وقطاع غزة صلاحيات اعتقال أي شخص لمدة ستة شهور إذا كان لديهم اعتقاد أن (أمن المنطقة) أو (الأمن العام) يحتاج إلى اعتقال هذا الشخص، كذلك فإن هذا الأمر يمنحهم صلاحية تمديد الاعتقال لمدد إضافية تصل إلى ستة شهور مساء يوم انتهاء أمر الاعتقال الساري لنفس الأسباب السابقة، وهكذا فالأمر العسكري لا يحدد مدة إجمالية قصوى للاعتقال الإداري كما أن المفاهيم "أمن المنطقة" و"الأمن العام" هي مفاهيم غير محددة وغير واضحة وتفسيرها متروك للقائد العسكري نفسه[٧٣].

ولم ينخفض اللجوء إلى سياسة الاعتقال الإداري بعد التوقيع على اتفاقيات أوسلو وما أعقبها من اتفاقيات لاحقة، بل شهدت هذه السياسة تصعيدا دلت عليه حالات الاعتقال ما بين ١٩٩٤-١٩٩٨ حيث أصدر القادة العسكريون عام ١٩٩٧ "١٩٠٠" أمر اعتقال إداري بحق المواطنين الفلسطينيين[٧٤].

والجدول التالي يوضح أعداد المعتقلين إداريا في الفترة ٩٣-٩٨

جدول رقم (٣)

عدد أوامر الاعتقال الإداري خلال العام، والأعداد الثابتة في نهاية كل عام ١٩٩٣-١٩٩٨ وفق تقارير أمنستي السنوية[٧٥]

السنة	عدد أوامر الاعتقال الإداري خلال السنة	العدد الإجمالي في نهاية العام
١٩٩٣	٣٠٠	١٤٠
١٩٩٤	٧٠٠	٢٤٠

---

[٧٣] Prisoners of Peace Administrative Detention During the Oslo Process, B'TSELEM (The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories), Jerusalem, July 1997, p. 11.

[٧٤] Amnesty International Report 1998, Israel (State of) and the Occupied Territories, Amnesty International Publications, United Kingdom, London, p.207

[٧٥] التقارير السنوية لمنظمة العفو الدولية، ١٩٩٣، ٦١

١٩٩٤، ص ٦٩

١٩٩٥، ص ٦٣

١٩٩٦، ص ٨٢

١٩٩٧، ص ٧٨

١٩٩٨، ص ٢٠٦

١٩٩٥	٦٠٠	٢١٠
١٩٩٦	٦٠٠	٢٦٠
١٩٩٧	١٩٠٠	٢٦٠
١٩٩٨	-	٣٥٤

مما يعني أن الاعتقال الإداري ظل متواصلا طيلة السنوات التي تم فيها تنفيذ إجراءات بناء الثقة التي نصت عليها اتفاقيات أوسلو ما بين م.ت.ف وحكومة إسرائيل، حيث تمسكت إسرائيل بسياسة الاعتقال الإداري ولم تؤثر الاتفاقيات في إلغائه أو تجميده أو التخفيف من استخدامه.

وما يميز الاعتقال الإداري في السنوات التي تلت توقيع وثيقة إعلان المبادئ أنه أخذ طابعا جديدا وخطيرا حيث استخدم كعقاب للأسير الفلسطيني ووسيلة لتدميره نفسيا وجسديا، ولم تشهد السنوات التي سبقت اتفاقيات أوسلو إجراءات مشددة في سياسة الاعتقال الإداري كما شهدتها ما بعد التوقيع على هذه الاتفاقيات موضحين ذلك بما يلي:

١) شهدت فترة ما بعد أوسلو ازديادا في فترات الاعتقال الإداري بشكل دراماتيكي، فأعداد متزايدة من المعتقلين الإداريين وبشكل جماعي يوضعون تحت فترات طويلة من الاعتقال الإداري عن طريق التجديد المتواصل لهذا الاعتقال[٧٦]. ولم يذكر في السنوات التي سبقت اتفاقيات أوسلو سوى حالات معدودة كحالة الأسير علي الجمال* الذي جدد له الاعتقال الإداري فترات طويلة[٧٧]، ولكن الإحصائيات تشير أنه حتى منتصف تموز ١٩٩٧ فإن ٤٠% من المعتقلين تم اعتقالهم إداريا لأكثر من سنة وأن من بين هؤلاء ١١ معتقلا أمضوا في الاعتقال الإداري فترة زادت عن الثلاث سنوات[٧٨] . وعبر الأسرى الإداريون عن ذلك بقولهم "**أصبح الاعتقال الإداري كابوسا يؤرقنا خاصة أن موعد الإفراج وانتهاء الفترة التي يقضيها الفرد**

---

[٧٦] منظمة العفو الدولية، خمس سنوات بعد اتفاق أوسلو، مصدر سابق، ص ٤.

* علي عوض الجمال: من سكان رام الله، اعتقل إداريا عام ١٩٧٦، وقضى ست سنوات وتسعة أشهر داخل المعتقل دون توجيه أية تهمة له ودون مثوله أمام محكمة، أطلق سراحه في آذار ١٩٨٢.

[٧٧] إيما بلايفير، مصدر سابق، ص ٤.

[٧٨] Prisoners of Peace Administrative Detention During the Oslo Process, Idem., pp 10 - 11.

غير معلوم فهي غير محددة بسقفٍ زمني فالتمديد أخذ طابعه العام بحقّ المعتقلين حيث طال التمديد أكثر من نصف المعتقلين ولفتراتٍ مختلفة"[٧٩].

وأمضى بعض الأسرى ما يقارب الست سنوات نتيجة هذه السياسة ومنهم أحمد سليمان قطامش الذي اعتقل عام ١٩٩٢ وأفرج عنه عام ١٩٩٨ والأسير أسامة برهم الذي اعتقل عام ١٩٩٣ وأفرج عنه عام ١٩٩٩[٨٠].

وظلّت عملية تجديد الاعتقال الإداري هي السمة السائدة في سياسة التعامل مع المعتقلين الإداريين حيث ذكرت مؤسسة الضمير أنه تمّ تجديد الاعتقال الإداري لـ ٧٠ معتقلًا عام ١٩٩٨[٨١].

ويوضح الجدول التالي أسماء عددٍ من الأسرى جدد لهم الاعتقال الإداري مرات عديدة وقضوا أكثر من عامين في السجن .

جدول رقم (٤)

أسماء أسرى قضوا أكثر من ثلاث سنوات إداريًا

وفق تقارير نادي الأسير الفلسطيني (١٩٩٤-١٩٩٩)[٨٢]

الاسم	تاريخ الاعتقال	مكان السكن	تاريخ الإفراج
محمد محمود سراحنة	١٩٩٦/١٠/١٠	بني نعيم/ الخليل	١٩٩٨
مفيد عادل نزال	١٩٩٣/١٠/١٨	قباطية	١٩٩٨
صالح سليمان العاروري	١٩٩٢/١٠/٢	رام الله	ما زال في السجن
أيمن قاسم ضراغمة	١٩٩٥/٧/٢٣	طوباس	٢٠٠٠/٢/١٠
أسامة جميل إسماعيل برهم	١٩٩٣/١١/١٧	رامين	١٩٩٩
عبد القادر إدريس فلاح	١٩٩٤/١٢/٢١	الخليل	ما زال في السجن
أحمد سليمان قطامش	١٩٩٢/١١/٢٢	رام الله	١٩٩٨
وسام رفيدي	آب ١٩٩٤	رام الله	١٩٩٨
خالد دلايشة	١٩٩٤/٤/١٧	رام الله	١٩٩٨
ربحي سليمان قطامش	١٩٩٢	رام الله	١٩٩٧

---

[٧٩] منظمة العفو الدولية، الاعتقال الإداري اليأس وانعدام اليقين، مصدر سابق، ص ص ٨-٩.

[٨٠] المعتقلون الإداريون، "رسالة من الأسرى الإداريين إلى وزير العدل الفلسطيني وأعضاء اللجنة المفاوضة بشأن الأسرى والمعتقلين"، معتقل مجدو: ١٩٩٧/١/٢٩.

[٨١] الضمير، التقرير السنوي ١٩٩٨، مصدر سابق، ص ٢١.

[٨٢] نادي الأسير الفلسطيني، "أسماء الأسرى في السجون..."، مصدر سابق.

ولجأت السلطات الإسرائيلية إلى تحويل عدد من المعتقلين المحكومين بعد انتهاء فترة محكوميتهم إلى الاعتقال الإداري•[٨٣].

٣) التعامل مع الأسرى الإداريين كرهائن لأجهزة الأمن الإسرائيلية حيث يتمّ بين فترة وأخرى تحويل أسرى إداريين إلى التحقيق معهم من قبل رجال الشاباك الإسرائيلي•• .وقد بلغ عدد الأسرى الإداريين في شهر كانون ثانٍ ١٩٩٨ الذين حولوا إلى التحقيق من سجن مجدو ٤٠ أسيرًا [٨٤].

٤) شنّ حربٍ نفسية وعصبية على المعتقلين الإداريين من خلال تجديد الاعتقال الإداري لهم في اللحظات الأخيرة وقبل موعد الإفراج بساعات معدودة، مما يشكّل معاناة نفسية على الأسير الذي ينتظر الإفراج وعلى ذويه المنتظرين خارج السجن لاستقباله[٨٥].

٥) قيام حكومة إسرائيل بعرض الإبعاد والتسفير لمدة عامين على عددٍ من المعتقلين الإداريين بدل الإفراج عنهم ومن بين الذين عرض عليهم ذلك ولكنهم رفضوه عبد القادر إدريس وأسامة برهم وأيمن طه الرجعي وأيمن دراغمة[٨٦].

وتعرضت سياسة الاعتقال الإداري التي تقوم بها حكومة إسرائيل إلى انتقادات واسعة سواء من دول أو منظمات عالمية كهيئة الأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية التي اعتبرت جميع المعتقلين الإداريين (معتقلي ضمير) إلى أن يتم الإفراج عنهم[٨٧]، ووصل الأمر إلى إرسال الأمم المتحدة

• من الأسرى المحكومين الذين حولوا للاعتقال الإداري عبد القادر ادريس من الخليل بعد أن أمضى سنتين ونصف،و صلاح شحادة من غزة بعد أن أمضى عشر سنوات ونصف، وصالح العازوري من سكان رام الله بعد قضاء خمس سنوات، وأحمد مهداوي من طولكرم بعد قضاء ١٢سنة

[٨٣] نادي الأسير الفلسطيني، "تقرير بمناسبة يوم الأسير"، مصدر سابق، ص ١٠.

•• من بين الأسرى الذين حولوا أثناء اعتقالهم الإداري إلى التحقيق أحمد ديرية، وشكري الخواجا، ومحمد جمال سلهب.

[٨٤] نادي الأسير الفلسطيني، "تقرير بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني"، مصدر سابق، ص ١٠.

[٨٥] "تجديد الاعتقال الإداري لأسيرين على بوابة السجن"، الحياة الجديدة، ١٩٩٨/٢/١٩، عدد ٩٠٤، ص ١.

[٨٦] نادي الأسير الفلسطيني، "تقرير بمناسبة يوم الأسير"، مصدر سابق، ص ١٠

[٨٧] منظمة العفو الدولية، الاعتقال الإداري اليأس وانعدام اليقين، مصدر سابق، ص ٣.

بعثة تقصي حقائق حول الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة عام ١٩٩٨ وقيام اللجنة بالاستماع إلى شهادات أسرى اعتقلوا إداريا فترات طويلة[٨٨].

وأدانت هيئة الأمم المتحدة الاعتقال الإداري وذكر الفريق التابع للأمم المتحدة والمعني بالعمل حول الاعتقال التعسفي أنه "**لا يجوز التضحية بحرية شخص ما ثمنا لعجز الحكومة عن جمع أدلة أو عن تقديمها بصورة ملائمة**" وخلص التقرير إلى أن الاعتقال الإداري ليس مجرد اعتقال وقائي بل يمثل نوعا من العقاب[٨٩].

وحتى في داخل إسرائيل نفسها لقيت سياسة الاعتقال الإداري أصواتا أدانتها بشدة من قبل مؤسسات إنسانية ومن شخصيات إسرائيلية رسمية والتي رأت في الاعتقال الإداري (وصمة عار لإسرائيل)[٩٠]، واعتبر وزير العدل الإسرائيلي السابق تساحي هنغبي الاعتقال **الإداري "مصيبة وغير محتملة أو مستوعبة في دولة ديمقراطية"**[٩١] واعترف البرفيسور الإسرائيلي "عمانوئيل عزوس" أن الاعتقال الإداري رغم أنه أحيانا لا بد منه يمس بصورة خطيرة بحقوق الإنسان[٩٢].

ونجد أخيرا أن الاعتقال الإداري غير القانوني شكل انتهاكا صارخا لحقوق الأسير الفلسطيني وتميز بعد اتفاقيات أوسلو بالطابع الجماهيري وباتباع سياسة تجديد الاعتقال للأسرى عدة مرات وترك ذلك آثارا نفسية واجتماعية صعبة على الأسرى وأهاليهم، وقد أطلق الأسرى على الاعتقال الإداري بعد أوسلو ب(العدو المجهول)[٩٣] الذي يتربص بهم في كل لحظة كونهم يزجون

---

[٨٨] "قطامش يقدم تجربته الشخصية مع الاعتقال الإداري أمام لجنة تقصي الحقائق"، الحياة الجديدة، ١٩٩٨/٨/٣، عدد ١٠٦٦، ص ٥.

[٨٩] منظمة العفو الدولية، الاعتقال الإداري اليأس وانعدام اليقين، مصدر سابق، ص ٤.

[٩٠] جدعون ليفي، "الاعتقال الإداري وصمة عار لإسرائيل فمتى نتخلص منه"، صوت الأسير، عدد ٤، ١٧ نيسان ١٩٩٤، ص ٣٥.

[٩١] المعتقلون الإداريون، "رسالة إلى وزير العدل الفلسطيني "، معتقل بجدو، ٢مصدر سابق.

[٩٢] "انقلاب في إجراءات الاعتقال الإداري في الشاباك"، يديعوت، ترجمة المصدر، ١٩٩٩/١٢/٤، ص ٥.

[٩٣] إلياس جرايسة، مصدر سابق، ص ٢٩.

في السجن دون إقرارٍ منهم ودون أن تتاح لهم فرصة الدفاع عن أنفسهم ولعدم معرفة المدة التي سيقضونها في السجن.

ورغم أن الاحتجاجات المتواصلة محليًا ودوليًا على سياسة الاعتقال الإداري أدت إلى تخفيض عدد المعتقلين إداريًا حيث وصل عددهم في نهاية عام ١٩٩٩ إلى (١٥ أسيرًا إداريًا)[٩٤] فإن هذه الاحتجاجات لم تصل إلى مستوى يلزم حكومة إسرائيل بإلغاء سياسة الاعتقال الإداري من قوانينها العسكرية فخطر الاعتقال الإداري يظل قائماً ما دامت الأوامر العسكرية الخاصة به لم تلغَ وما دام مرتبطًا بمفهوم الأمن الإسرائيلي.

سياسة التعذيب ... قانون الموت:

التعذيب كما جاء في تعريف إعلان حماية الأشخاص من التعذيب الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٩ كانون الأول ١٩٧٥ وهو نفس التعريف الوارد في اتفاقية مناهضة التعذيب[٩٥] هو

"أي عملٍ ينتج عنه ألم أو عناء شديد جسديًا كان أو نفسيًا يتم إلحاقه عمدًا بشخصٍ ما من قبل أحد الموظفين الرسميين أو بتحريض منه لأغراض مثل الحصول من هذا الشخص أو من شخص آخر على معلومات أو اعتراف أو معاقبته على عملٍ ارتكبه أو يشتبه به في أنه ارتكبه أو تخويفه أو تخويف أشخاصٍ آخرين...

ولا يشمل التعذيب الألم أو العناء الذي يكون ناشئاً عن مجرد جزاءات مشروعة أو ملازمة لها أو مترتبًا عنها في حدود تمشّي ذلك مع القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء".

---

[٩٤] "الإفراج عن أقدم معتقل إداري، ١٥ مواطنًا في السجون الإسرائيلية يعانون العقوبة ذاتها"، القدس، ٢٠٠٠/٢/١١، عدد ١٩٤٥، ص ٧.

[٩٥] الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب، صوت الأسير، الضفة الغربية: ١٧ نيسان ١٩٩٧، عدد ٤، ص ٦.

وقد دأبت السلطات الإسرائيلية منذ عام ١٩٦٧ وعبر كل من جهاز الأمن العام (الشين بيت) وقوات الجيش وشرطة الجيش على إساءة معاملة أو تعذيب المعتقلين السياسيين الفلسطينيين أثناء التحقيق والاحتجاز مما أدى إلى وفاة عدد كبير منهم، وأكدت على شيوع ظاهرة التعذيب في السجون ومراكز التحقيق الإسرائيلية عدد من مؤسسات حقوق الإنسان في العالم وبشكلٍ خاص منظمة العفو الدولية في تقاريرها المختلفة، ومؤسسات إسرائيلية مثل بيتسيلم وجمعية حقوق المواطن والتعذيب[٩٦].

ولا تنكر السلطات الإسرائيلية استعمال أساليب تحقيق قاسية وعنيفة اتجاه المعتقلين الفلسطينيين ولكنها تنكر أن مثل هذه المعاملة تعتبر تعذيبًا[٩٧].

إسرائيل تضع أساسًا قانونيًا للتعذيب:

لقد ظلّ الإنكار الإسرائيلي بممارسة التعذيب اتجاه المعتقلين حتى عام ١٩٨٧ حيث بدأت بعدها الحكومة الإسرائيلية في قبول استعمال الضغط البدني والنفسي على المعتقلين الفلسطينيين باعتباره من الأسلحة الضرورية في كفاح إسرائيل ضد (الاعتداءات العنيفة) من المسلحين الفلسطينيين وقد جاء ذلك على أثر قضيتين أثارتا فضيحة في إسرائيل هما قضية الضابط الإسرائيلي نافسو• وقضية الباص رقم ٣٠٠•• واللتين قادتا حكومة إسرائيل إلى تشكيل لجنة تحقيق في الأساليب التي يستخدمها جهاز الأمن العام الإسرائيلي تجاه المعتقلين، وعرفت هذه

---

٩٦ "جمعية حقوق المواطن في إسرائيل وموضوع التعذيب"، القدس، ١٩٩٨/٢/٧، ص ١٢

٩٧ منظمة العفو الدولية، "تحت الإشراف الطبي المستمر التعذيب وسوء المعاملة والمهنيون الطبيون في إسرائيل والأراضي المحتلة"، لندن- المملكة المتحدة: آب ١٩٩٦، ص ١.

• قضية نافسو الضابط الشركسي في الجيش الإسرائيلي الذي اعتقل عام ١٩٨٠ وحكم عليه من قبل محكمة عسكرية عام ١٩٨٢ بالسجن الفعلي لمدة ١٨ عامًا وبالطرد من الجيش. ادعى نافسو أن اعترافاته أخذت بالقوة والتعذيب بينما أنكر رجال الشين بيت ذلك تحت القسم وبعد أن رفضت المحكمة العسكرية الخاصة بالاعتراضات التماسه توجّه إلى المحكمة العليا التي قررت في أيار ١٩٨٧ تخفيف الحكم عليه إلى السجن لمدة ٢٤ شهرًا حيث اتضح للمحكمة أن المحققين أدلوا بشهادات زور.

•• قضية الباص ٣٠٠:" بتاريخ ١٩٨٤/٤/١٢ اختطف فلسطينيان حافلة إسرائيليّة فداهمت قوة إسرائيلية الباص واعتقلت المختطفين وكانا سليمين، وقد تم الإعلان رسميًا عن مصرعهما أثناء عملية الاقتحام، وتبين بعد ذلك أنهما لم يتوفيا نتيجة إصابتهما أثناء مداهمة الباص وإنما تمت تصفيتهما. تشكلت لجنة خاصة للتحقيق في هذه القضية وتبين أن عدداً من قادة جهاز الشين بيت خططوا للتشويش على عمل اللجان التي حققت في هذه القضية.

اللجنة باسم (لجنة لانداو) التي رأسها موشيه لانداو رئيس محكمة العدل العليا السابق[٩٨]. وانتهت اللجنة إلى أن الضغط الجسدي على المعتقلين كان من الممارسات المقبولة لدى المحققين في جهاز الأمن العام الإسرائيلي وأن رجال الشين بيت قد أدلوا بشهادات زور أمام المحاكم العسكرية منذ عام ١٩٧١ بهدف إخفاء أساليب التحقيق التي اتبعوها، وقد أجاز تقرير اللجنة استخدام ضغوط جسدية ونفسية "معتدلة" أثناء التحقيق حيث يقول تقرير اللجنة[٩٩] "**بأن استخدام التعذيب هو أمر ربما يمكن تبريره من أجل كشف قنبلة على وشك الانفجار في بناية مكتظة بالسكان**"، وقال التقرير أيضاً "**إن التحقيق مع المشبوهين بالقيام بأعمال تخريبيّة لا يكون مفيدًا وناجحًا دونما استخدام وسائل ضغط من أجل التغلب على إرادة العناد عندهم ورفضهم الكشف عن معلومات...**" وأوصى التقرير بأن تتركّز وسائل الضغط على الجانب النفسي وليس على العنف الجسدي المتواصل ... إلا أنه إذا ما فشلت تلك الأساليب في تحقيق الهدف فلا مانع من استخدام درجة معتدلة من الضغط الجسدي[١٠٠].

وواضح من تقرير لجنة لانداو أنه وضع الأساس القانوني الفعلي للسماح باستخدام أساليب التعذيب حيث قررت الكنيست الإسرائيلي بتاريخ ١٩٨٧/١١/٨ قبول التوصيات والنتائج التي خلص إليها التقرير وطلبت من الحكومة الإسرائيلية العمل بمقتضاها[١٠١].

إن الدرجة "المعتدلة" من الضغط الجسدي والنفسي التي تحدّث عنها تقرير لانداو يعود تحديدها عمليًا لمزاج وقرار المحقق دون سواه، ولمّا كان الأمر الذي يهمّ المحقق بالدرجة الأولى هو الحصول على اعتراف فإنه والحالة هذه يجد نفسه مندفعًا نحو التمادي في ممارسة الضغط الجسدي والنفسي، وإذا كان الأمر كذلك فإن الحكومة الإسرائيلية تكون بتبنيها التوصيات الواردة

---

[٩٨] رزق شقير، هكذا تكلم المعذبون في الأرض. ١٣ رواية عن التعذيب أثناء التحقيق في المعتقلات الإسرائيلية كما وردت على ألسنة ضحاياه، رام الله: مؤسسة الحق، ١٩٩٢، ص ٦.

[٩٩] المصدر السابق، ص ٦.

[١٠٠] المصدر السابق، ص ٧.

[١٠١] المصدر السابق، ص ٧

في التقرير قد أضفت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة شرعية ممارسة التعذيب. وواضح أن التقرير نفسه هو اعتراف صريح بممارسة التعذيب منذ بداية الاحتلال وهذا يعني اعترافا بكل عمليات القتل التي جرت بسبب التعذيب ووضعها في إطار القانون وحماية مرتكبيها. وعلى ضوء ذلك يستطيع المرء أن يجد تفسيرا لشيوع ظاهرة التعذيب بعد تبني النتائج والتوصيات التي توصلت إليها لجنة لانداو حيث استشهد بسبب التعذيب والضغط النفسي والاعتداء ما بين أعوام ١٩٨٨-١٩٩٩ (٣٠)* معتقلا فلسطينيا [١٠٢] .

وتأتي خطورة فتح الباب من قبل لجنة لانداو أمام رجال الشاباك بممارسة التعذيب في التقرير الذي كشفته مريام بن بورات مراقبة الدولة في إسرائيل ونشر جزء منه في ٢٠٠٠/٢/١٠ [١٠٣] والذي بين تجاوزات الشاباك الإسرائيلي في الفترة التي أعقبت تشكيل لجنة لانداو حيث اعتبر التقرير أن هناك تجاوزات خطيرة من قبل رجال الشاباك نفذت عن سبق إصرار وبصورة دائمة وان المسؤولين في جهاز الشاباك فشلوا فشلا ذريعا بمهامهم الخاصة في إطار القانون، وجاء في التقرير أن رؤساء الشاباك كذبوا في قول الحقيقة وأن الشاباك تصرف وكأنه فوق القانون[١٠٤].

إضافة لذلك فقد كشفت الصحافة الإسرائيلية عن دور الأطباء العاملين في قسم التحقيقات في مساعدة رجال الشاباك في ممارسة التعذيب اتجاه المعتقل الفلسطيني وذلك من خلال قيامهم بتعبئة "استمارة الأهلية الطبية" والتي تلزم الأطباء بأن يشهدوا إذا ما كان المعتقل قادرا على تحمل الحبس الانفرادي وتقييد حركته وتغطية رأسه ووجهه والوقوف فترات طويلة، وهذه

---

* الأسرى الذين سقطوا بسبب التعذيب والضغط النفسي والاعتداء هم: خضر الياس ترزي، وإبراهيم الراعي، وعطا يوسف عياد، ونبيل إبداح، وبسام صمودي، وأسعد الشوا، وهاني الشامي، ومحمد موسى حماد، وإبراهيم المطور، وعبد الله أبو محروقة، ومحمد عليان المصري، ونضال ذيب، وجمال أبو شرخ، وخالد كمال الشيخ علي، وصبري عبد ربه، وحسام قرعان، وعطية الزعانين، ورائق حسين سليمان، وعلي حسن شاهد، ومصطفى العكاوي، وسمير حميس عمر، وحازم عيد، ومحمد بريعي، ومحمد بريص، ومصطفى بركات، وسمير سلامة، وعبد الصمد حريزات، وخالد أبو دية، ومروان معالي، ونضال أبو سرور.

[١٠٢] "في الفترة ١٩٨٨-١٩٩٩ استشهاد ٤٥ معتقلا"، مصدر سابق، ص ٣.

[١٠٣] "في أعقاب نشر أجزاء سرية من تقرير مراقبة الدولة عام ١٩٩٤ التعذيب والكذب على أعلى المستويات تهمتان موجهتان إلى الشاباك"، القدس، ٢٠٠٠/٢/١١، عدد ١٠٩٤، ص ١٠.

[١٠٤] المصدر السابق، ص ١٠.

الاستمارة تهدف إلى اختبار قدرة المعتقل على تحمل التعذيب[١٠٥]. وأوضحت رابطة أطباء من أجل حقوق الإنسان في المؤتمر الدولي حول التعذيب والذي عقد في إسرائيل في عام ١٩٩٧ أن تعبئة هذه الاستمارة من قبل الطبيب تعتبر مصادقة على التعذيب بالوسائل العنيفة خلافًا للأعراف والقواعد الطبية[١٠٦].

ومما يجدر ذكره أن الحكومة الإسرائيلية صادقت في شهر تشرين الأول ١٩٩١ على اتفاقية مناهضة التعذيب [١٠٧] والتي تنصّ على "**إلزام كل طرف باتخاذ الإجراءات التشريعية والإدارية والقضائية لمنع أعمال التعذيب في أي إقليم يخضع لاختصاصها القضائي**"[١٠٨]، ولكنها عمليًا لم تلتزم بتطبيق بنود هذه الاتفاقية الدولية.

تشريع التعذيب بعد اتفاقيات أوسلو

لم تردع حالات الموت التي حدثت في أقبية التحقيق لمعتقلين فلسطينيين ولا الاحتجاجات الدولية وانتقادات منظمات حقوق الإنسان حكومة إسرائيل عن الاستمرار في مواصلة تعذيب المعتقلين الفلسطينيين. وكان من المتوقع أن تضع اتفاقيات أوسلو حدًا نهائيًا لسياسة التعذيب التي مارستها حكومة إسرائيل منذ بداية الاحتلال، إلا أن ذلك لم يحدث إطلاقاً بل استمرت سياسة التعذيب بعد اتفاقيات أوسلو. ففي الوقت الذي لم تعترف فيه حكومة إسرائيل قبل اتفاقيات أوسلو بأنها تمارس التعذيب فإنها تجرّأت بعد ذلك وابتداءً من عام ١٩٩٦ بإصدار قرارات علنية ومن أعلى سلطة قضائية في إسرائيل وهي محكمة العدل العليا الإسرائيلية تدعو إلى السماح لرجال المخابرات (الشين بيت) باستخدام الضغط الجسدي وأساليب التعذيب العنيف اتجاه المعتقلين

---

١٠٥ نيري لينة، "أطباء إسرائيليون يشكلون غطاء التعذيب"، القدس، ١٩٩٩/١/٣٠، ص ١٢.

١٠٦ "مليون فلسطيني تعرضوا للاعتقال والعشرات استشهدوا داخل المعتقلات"، الحياة الجديدة، ١٩٩٧/١٠/٢١، عدد ٧٠٨٥، ص ٧.

١٠٧ منظمة العفو الدولية، "حقوق الإنسان: عام الآمال الضائعة"، لندن- المملكة المتحدة: الأمانة الدولية، أيار ١٩٩٥، ص ٤.

١٠٨ الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب...، مصدر سابق، ص ٦.

الفلسطينيين إضافة إلى قيام اللجنة الوزارية الإسرائيلية التي تراقب الشاباك بمنح السلطة للشاباك باستخدام ضغط جسدي زائد وأساليب تحقيق محرمة دوليًا لانتزاع اعترافات من المعتقلين الفلسطينيين•[١٠٩].

وقد أشار التقرير السنوي لجمعية حقوق المواطن الإسرائيلية بيتسيلم بتاريخ ١٩٩٨/٧/٢ أن الشاباك الإسرائيلي يحقق مع ١٠٠٠- ١٥٠٠ مواطن فلسطيني في السنة وأن ٨٥% من مجموع الأشخاص الذين تعرضوا للتحقيق خلال السنوات ١٩٩٦-١٩٩٧ قد تعرضوا للتعذيب دون أن تحرك المحكمة العليا ساكنًا لمنع ذلك؛ وأن التعذيب يستخدم بشكلٍ منهجي ضد الأسرى[١١٠].

وقد أشارت كافة التقارير السنوية لمنظمة العفو الدولية الصادرة ما بين ١٩٩٣-١٩٩٨ إلى استمرار حكومة إسرائيل باستخدام سياسة التعذيب وأن سوء معاملة الفلسطينيين ظلّ أمرًا معتادًا تجيزه المبادئ التوجيهية السرية التي تبيح لأفراد جهاز الأمن العام استخدام قدر "معتدل" من الضغط البدني والنفسي. وما برحت اللجنة الوزارية المكلفة بالإشراف على جهاز الأمن العام تصدر تراخيص استثنائية مدتها ثلاثة شهور تسمح باستخدام "قدر زائد من الضغط البدني"[١١١]. ودعت أمنستي بتاريخ ١٩٩٩/١/١٣ محكمة العدل العليا إلى إصدار قرار يحظر التعذيب وجاء في بيان لها أن إسرائيل هي البلد الوحيد في العالم الذي شرع بالفعل التعذيب من خلال السماح باستخدام وسائل التعذيب[١١٢]. وأبدت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قلقها العميق حيال لجوء

• ومن الأسرى الذين أجازت لها محكمة العدل العليا الإسرائيلية واللجنة الوزارية للشاباك ممارسة التعذيب معهم في الفترة الواقعة بين ١٩٩٦-١٩٩٩ :محمد عبد العزيز حمدان بتاريخ ١٩٩٦/١١/١٤، خضر ذيب مبارك بتاريخ ١٩٩٦/١١/١٨، عبد الحميد البلبيسي بتاريخ كانون الثاني ١٩٩٦، جمال أبو الجدايل بتاريخ ١٩٩٧/١٠/١٧، عبد الرحمن غنيمات بتاريخ ١٩٩٨/١/١٠، أيمن قفيشة بتاريخ ١٩٩٨/١/١٠، عبد الناصر عيسى بتاريخ ١٩٩٨، عيسى علي بطاط بتاريخ ١٩٩٩/٣/١

[١٠٩] Amnesty International Report 1998, Idem., p 206.

[١١٠] " ٨٥% من الأسرى الفلسطينيين يتعرضون للتعذيب"، الحياة الجديدة، ١٩٩٨/٧/٣، عدد ١٠٣٥، ص ٢.

[١١١] Amnesty International Report 1998, Idem, p.207.

[١١٢] "العفو الدولية تدعو العليا الإسرائيلية إلى حظر التعذيب"، الحياة الجديدة، ١٩٩٩/١/١٣، عدد ١٢٢٦، ص ١٩.

إسرائيل إلى الضغط الجسدي خلال استجواب (الإرهابيين) المفترضين للحصول على معلومات ودعت إسرائيل إلى وضع حد فوري للتعذيب[١١٣].

وقد اعترف عامي أيلون رئيس جهاز الشاباك الإسرائيلي في ردّه على طلب المحكمة العليا الإسرائيلية تبرير استخدام الهزّ العنيف للأسرى بأن التعذيب أنجع الوسائل لمكافحة ما أسماه "بالإرهاب"[١١٤].

وقد أوضحت الناشطة الإسرائيلية في حقوق الإنسان "دافنا غولان" دور محكمة العدل العليا الإسرائيلية في المساهمة في التغطية القانونية على ممارسة التعذيب بقولها "**جميعنا يعرف أن علينا أن نضع مرآةً أمام قضاة المحكمة العليا وأمام أعضاء الشاباك والنيابة العامة والشرطة والأطباء فهم جميعًا قد لعبوا دورًا في ستار التعذيبات ومعهم كل الذين قالوا أن التعذيب مسألة ضرورية**"[١١٥].

وتبين هذه الناشطة عدم التزام محكمة العدل العليا بالقانون الدولي الإنساني وبالمواثيق الدولية التي تحظر التعذيب "**فإسرائيل وقعت فعلًا على المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وقبلت القانون الدولي للحرب المفصل في معاهدة جنيف ولكن عندما يتعلق الأمر بحقوق الفلسطينيين تعرف إسرائيل كيف توضح بلغة قانونية حاذقة سبب عدم تطبيق القانون الدولي عليها والمحكمة العليا بجسارة الليبرالية والديمقراطية الإسرائيلية تصادق على ذلك وتقبله**"[١١٦].

إن السنوات التي تلت اتفاقية أوسلو شهدت اندفاعًا منقطع النظير من القادة الإسرائيليين لوضع قانون يجيز للشاباك الإسرائيلي استخدام التعذيب وأصبح عنوان "مكافحة الإرهاب" هو الغطاء الذي يبرر لحكومة إسرائيل ممارسة ذلك وبشكل علني وعلى مسمع من العالم. ووصل

---

[١١٣] "انتقاد دولي جديد للممارسات الإسرائيلية خلال استجواب المعتقلين الفلسطينيين"، الأيام، ١٩٩٨/٨/١، عدد ٩٣٧، ص ١٠.

[١١٤] نادي الأسير الفلسطيني، "تقرير بمناسبة يوم الأسير، مصدر سابق، ص ٦.

[١١٥] دافنا غولان، "أشخاص من كبريت"، ترجمة المصدر، مجلة بيتسيلم، العدد الرابع، ١٩٩٩/١٠/٢٦، ص ١٢.

[١١٦] المصدر السابق، ص ١٥.

الأمر أن صادق الكنيست الإسرائيلي بالقراءة الأولى على اقتراح "قانون الشاباك"الذي يتيح للمحقق أن يستخدم أساليب تحقيق جسدية في حالات معينة[١١٧] .

ووفقًا للفهم الإسرائيلي فإن أساليب الضغط الجسدي المعتدل وعمليات الهزّ العنيف لأجسام المعتقلين قيد التحقيق لا تعتبر بمثابة تعذيب، وقد رأى قادة المخابرات الإسرائيلية أن اتفاقيات أوسلو وما نتج عنها من إجراءات قد زادت من حالة الخطر الأمني على إسرائيل مبررين بذلك ضرورة سن قانون لاستخدام التعذيب حيث يقول كرمي غيلون الرئيس السابق لجهاز الشاباك. "**إن الواقع الجديد في المناطق الذي انفصلت فيه السلطة الإسرائيلية عن السكان الفلسطينيين يشكل مسًّا في القدرة الاستخبارية التقليدية للشاباك...**"[١١٨].

وبرغم تجميد مشروع هذا القانون من قبل وزير العدل الإسرائيلي يوسي بيلين فإن الساحة الإسرائيلية الرسمية قد شهدت عام ١٩٩٩ نقاشات وحوارات متواصلة على كل المستويات في محاولة لإيجاد مخرج قانوني لتبرير استخدام التعذيب ضد المعتقلين الفلسطينيين، وكانت محكمة العدل العليا الإسرائيلية ميدانًا للصراع بين منظمات حقوق الإنسان في إسرائيل التي تدعو إلى وقف التعذيب وبين مسؤولي الحكومة والشاباك الإسرائيلي الذين يدعون إلى تشريع قانون يسمح بالتعذيب لتحسم في النهاية محكمة العدل العليا هذا الجدل لصالح منظمات حقوق الإنسان في إسرائيل باتخاذها قرارًا يوم ١٩٩٩/٩/٦ يحظر بموجبه على محققي الشاباك ممارسة وسائل التعذيب الجسدية[١١٩]. وحددت المحكمة هذه الوسائل وهي الهزّ، الشبح، ووضع كيس خانق على رأس المعتقل، وتكبيله بصورة مؤلمة وإسماعه موسيقى صاخبة ومنعه من النوم. وقد وصفت الناشطة الإسرائيلية في مجال حقوق الإنسان "دافنا غولان" القرار بقولها "**هذا القرار الذي لا**

---

[١١٧] موشيه رينفيلد، "طريقة الهز تقدم للمحاكمة"، هآرتس، ترجمة المصدر، ١٩٩٩/١/١٣، ص ١٠.

[١١٨] "خلاف بين روبنشتاين وبيلين حول الردّ على قرار المحكمة العليا بشأن التعذيب"، صحيفة هآرتس، ترجمة المصدر، ١٩٩٩/٩/٧، ص ٢.

[١١٩] "قرار المحكمة العليا بشأن التعذيب"، يديعوت ، ترجمة المصدر، ١٩٩٩/٩/٧، ص ٢٣.

توجد له سابقة في العالم ليس لعدم وجود دول أخرى يوجد فيها تعذيب للمعتقلين وإنما لأن أية دولة من هذه الدول لم تشهد نقاشاً حول السماح به"[١٢٠].

ولأن المعتقل الفلسطيني في نظر الشاباك الإسرائيلي عبارة عن "**قنبلة موقوتة**"[١٢١] قد تنفجر في أية لحظة فإن قرار محكمة العدل العليا الإسرائيلية لم يجد قبولاً لديهم بل سيبتكرون الوسائل للالتفاف عليه أثناء استجوابهم للمعتقلين مثلما جرى الالتفاف على قرارات لجنة لانداو والتي تحولت توصياتها باستخدام الضغط المعتدل إلى ضغط قاتل في الممارسة العملية. وكما يقول الصحفي الإسرائيلي "يفتاح اليعزرا" "**في غمرة ردود الفعل الديماغوجية على قرار المحكمة العليا اختفت حقيقة هامة: ما زال يسمح بتعذيب المحقق معهم حيث القانون مثله مثل العقل السوي يعترف بضرورة تجاوز أدوات اللعبة أحياناً واستخدام القوة...**" [١٢٢].

ولقد بذلت محاولات حثيثة للالتفاف على قرار محكمة العدل العليا من أجل استمرار السماح لرجال الشاباك باستخدام التعذيب فتم تشكيل ما سمي (بلجنة سوفر-مازوز)• التي شكّلت من أجل إيجاد حلّ عملي ومخرج لتجاوز قرار محكمة العدل العليا الذي حظر التعذيب وذلك بطلب من رئيس الحكومة يهودا براك[١٢٣]. وقدمت اللجنة تقريرها الذي يوصي محققي الشاباك استخدام (وسائل خاصة فقط في حالات استثنائية) لممارسة الضغط الجسدي على المعتقلين المحقق معهم، وأن هذه التوصية لقيت استحساناً لدى براك الذي اعتبر أن جهاز الشاباك أصبح في وضعٍ لا يحتمل بسبب قرار المحكمة العليا وأنه سيدعم هذا الاقتراح لإقراره في المجلس الوزاري الأمني الإسرائيلي)[١٢٤].

---

[١٢٠] دافنا غولان، مصدر سابق، ص ١٥.

[١٢١] آريه ديان، "قنبلة موقوتة في الكنيست"، هآرتس، ترجمة المصدر، ١٩٩٩/١٠/٣١، ص ٣.

[١٢٢] يفتاح اليعزرا، "حقل الكلمات النظيفة"، كول هعير، ترجمة المصدر، ١٩٩٩/٩/١٢، ص ٢٣.

• هذه اللجنة برئاسة نائبة النائبة العامة في دولة إسرائيل "راحيل سوفر" ونائب المستشار القضائي للحكومة "ميني مازوز".

[١٢٣] جدعون ألون، "كرة التعذيب في الشاباك تعود ليد براك"، هآرتس، ترجمة المصدر، ١٩٩٩/١٢/١٢، ص ٢٨.

[١٢٤] المصدر السابق، ص ٢٩.

وبالفعل فقد أعطت الحكومة الإسرائيلية بتاريخ ٢٠٠٠/٢/٢٧[١٢٥] الضوء الأخضر لمحققي الأمن العام باستعمال وسائل التعذيب الجسدية بما في ذلك الهز العنيف في الحالات التي تنذر بوقوع هجمات وشيكة حسب ادعائها. وصرح المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية إلياكيم روبنشتاين أنه في هذه الحالات ستتوفر للمحققين الحماية القانونية اللازمة من حيث أنه لن يتم تقديم المحقق للمحاكمة[١٢٦].

واضحٌ أن حكومة إسرائيل قد لجأت إلى استخدام عبارات غير محددة مثل (وسائل خاصة واستثنائية) لتجيز بشكلٍ غير مباشر استخدام التعذيب مع المعتقلين الفلسطينيين. وستجد مبرراً لممارسة التعذيب في اعتبار أي معتقل فلسطيني هو حالة استثنائية. وبعيدًا عن الجدل الإسرائيلي الرسمي المتعطش لوضع تشريع للتعذيب، فإن التعذيب قائم ومستمر ومتواصل في أقبية التحقيق الإسرائيلية، وأن هذا الجدل ليس له أية علاقة بعملية السلام الجارية بين حكومة إسرائيل وم.ت.ف ولا بأي شكلٍ من أشكال احترام حقوق الإنسان بقدر ما هو تمرد إسرائيلي رسمي على كل الشرائع الدولية التي تحرم التعذيب وأن الهمّ الإسرائيلي على ما يبدو هو إيجاد مدخل قانوني داخلي يجيز لها تعذيب المعتقل الفلسطيني ودون الحاجة إلى إلغاء قرار محكمة العدل العليا والضحية في النهاية هو المعتقل الفلسطيني.

فلم يمضِ شهر على قرار محكمة العدل العليا الإسرائيلية القاضي بحظر ممارسة التعذيب حتى كشفت مؤسسة اللجنة الشعبية ضد التعذيب في إسرائيل عن حالة تعذيب تعرّض لها المعتقل الفلسطيني رائد أحمد الحمري من سكان بيت لحم في معتقل المسكوبية[١٢٧] في الفترة الواقعة بين ١٩٩٩/٨/٢٢ و ١٩٩٩/١٠/٢٦ وقد أفاد المعتقل المذكور انه تعرض خلال تلك الفترة لوسائل

---

[١٢٥] "المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية يبيح تعذيب المعتقلين الفلسطينيين"، الأيام، ٢٠٠٠/٢/٢٨، عدد ١٤٩٦، ص .ص ١ ، ١٧.

[١٢٦] المصدر السابق، ص.ص ١، ١٧.

[١٢٧] اللجنة الشعبية ضد التعذيب في إسرائيل، "إفادة المعتقل رائد أحمد الحمري"، ٢٥ /١/ ٢٠٠٠.

تعذيب قاسية مثل الشبح على كرسي صغير ووضع قيود مضغوطة في يديه وبشكلٍ مؤلم جدًا، ومنعه من النوم ووضعه في غرفة العملاء (العصافير) وتعرضه للضرب الشديد والتهديد [١٢٨].

واتضح من شهادات معتقلين فلسطينيين اعتقلوا ما بعد التوقيع على اتفاقيات أوسلو أن حكومة إسرائيل استخدمت طرق ووسائل التعذيب القديمة التي انتهجتها منذ بداية الاحتلال، وفي نفس الوقت ابتدعت أساليب جديدة أكثر خطورة على حياة المعتقل الفلسطيني، وكثيرًا ما كان يستخدم أكثر من أسلوب تعذيب مع المعتقل بهدف انتزاع اعترافات منه. وأهمّ هذه الأساليب: الهزّ العنيف• والشبح في أوضاع مختلفة، وضغط القيود بشدة على الأرجل والأيدي، وإسماع المعتقل الموسيقى الصاخبة، وتوجيه الشتائم البذيئة والتهديد له بالحرمان من النوم ومن قضاء الحاجة، ووضع المعتقل في غرف المتعاونين (العصافير) وغيرها... [١٢٩]

إن التعذيب لم يتوقف بعد اتفاقيات أوسلو بل أخذ غطاءً قانونياً وبأشكال مختلفة منتهكة حكومة إسرائيل بذلك كل القواعد والأعراف الدولية التي تحرم التعذيب، ولعلّ الضجّة التي أثيرت في السنوات التي تلت اتفاقيات أوسلو احتجاجًا على سياسة التعذيب جاءت نتيجة تصاعد هذه السياسة وبروز مخاطرها على المعتقلين المحقق معهم، ولم يضع قرار محكمة العدل العليا الإسرائيلية القاضي بمنع التعذيب حدًا حاسمًا لوقف ذلك، فالحقائق أشارت إلى مواصلة هذه السياسة التي يصرّ رجال الشاباك وصناع القرار في حكومة إسرائيل على التمسّك بها ووضع قانون داخلي يجيز للشاباك استمرار تعذيب المعتقلين تحت حجة الخطر الأمني، فمحكمة العدل العليا أغلقت باباً وحكومة إسرائيل فتحت نافذة أخرى لتواصل سياسة التعذيب.

---

[١٢٨] المصدر السابق.

• الهز العنيف: وهو أسلوب تعذيب يعتبر الأشد خطورة والهزّ يقصد به هزّ الجزء العلوي للمعتقل إلى الأمام وإلى الخلف عدة مرات وبشكلٍ عنيف وفي بعض الأحيان يتمّ الهز بصورة تؤدي إلى هزّ العنق والرأس بسرعة ومن شأن الهز أن يلحق ضرراً دماغيًا خطيرًا والمسّ بالعمود الفقري العنقي وفقدان الوعي والتقيؤ والتبوّل اللاإرادي وآلام شديدة في الرأس.

[١٢٩] اليغرا باتشيكو، "إفادات عدد من المعتقلين وهم مؤيد جميل ١٩٩٦/٦/٢٠، وعبد الرحمن الأحمر ١٩٩٦/٣/٨، وعبد الحسيب عبد ١٩٩٧/١١/٢٢، وعبد الرحمن غنيمات ١٩٩٧/١٢/٢٣، ومحمود مرعب ١٩٩٦/٥/١٤".

إجراءات مشددة على زيارة أهالي المعتقلين: رحلة العذاب:

أخذت حكومة إسرائيل بتطبيق سياسة جديدة حول زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون في الفترة التي أعقبت اتفاق أوسلو، وبالتحديد منذ عام ١٩٩٦، وهذه الإجراءات لم يشهد لها مثيل منذ الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عامًا ١٩٦٧ وتتمثّل بما يلي[١٣٠]:

١. يسمح بالزيارة لذوي الأسير من قرابة الدرجة الأولى فقط وتشمل الأب والأم والزوجة والأولاد، أما الأشقاء فيسمح فقط لمن تقلّ أعمارهم عن ١٦ عامًا بالزيارة، وهذا الإجراء أدّى إلى حرمان عددٍ من الأسرى من الزيارة ممن توفي والداهما أو أحدهما أو من الأسرى الذين لا يوجد لهم أشقاء، أو أن أعمار أشقائهم تزيد عن الـ ١٦ عاماً إضافة إلى حرمان أصدقاء وأقارب الأسير من زيارته. وكذلك أدّى هذا الإجراء إلى حرمان الأسرى من الدول العربية من الزيارة حيث كانت تتطوع بعض العائلات الفلسطينية بزيارتهم•.

٢. خضعت الفئة السابقة المسوح لها بالزيارة إلى مراقبة من قبل الشاباك الإسرائيلي، بحيث تمّ حرمان عددٍ كبيرٍ من هذه الفئة من الزيارة تحت حجة (أسباب أمنية)، حيث بلغ عدد هذه الحالات عام ١٩٩٨ مائتي حالة في الضفة الغربية وقطاع غزة••. ومعظم الممنوعين من فئة الأب والأم وهم في الغالب من كبار السن.

٣. تأخير تمديد تصاريح الزيارة التي تصل إلى شهرين أحياناً مما يحرم ذوي الأسير من الزيارة.

---

١٣٠ "حرب على أهالي المعتقلين"، صوت الأسير، ١٧ نيسان ١٩٩٧، مصدر سابق، ص ٣٧.

• بتاريخ ١٩٩٨/٢/٨ تم السماح بزيارة الأشخاص من الفئة العمرية (١٦-٢٧) عامًا بعد أن قدمت جمعية حقوق المواطن في إسرائيل التماسًا إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية مطالبة السماح لهذه الفئة العمرية بزيارة إخوانهم في السجون.

•• من الحالات التي منعت زيارتها والدا الأسير معاذ سعيد أحمد سعيد، ووالد الأسير عبد الناصر عيسى، ووالد الأسير زاهد خطاطبة، ووالدة الأسير ناصر أبو سرور، ووالد الأسير عبد الحكيم عزيز حنني...

٤. حددت السلطات الإسرائيلية طرقًا خاصة لمسلك الحافلات التي تقلّ أهالي المعتقلين إلى السجون حيث يتمّ نقلهم عبر حافلات عربية إلى داخل إسرائيل ومن هناك ينقلون عبر حافلات من قطاع غزة إلى السجون.

٥. يمنع أهالي الأسرى من مغادرة ساحة السجن إلى حين انتهاء الزيارة.

٦. يخضع أهالي الأسرى إلى تفتيشات مشددة ومذلّة أثناء الزيارة، وفي أواخر عام ١٩٩٩ بدأت سلطات السجون بتطبيق سياسة التفتيش العاري تجاه الأسرى وأهاليهم[١٣١].

٧. في عام ١٩٩٩ تمّ افتتاح سجنٍ جديد يسمى "هداريم" داخل إسرائيل في منطقة "هشارون" حيث لا يسمح بالزيارة في هذا السجن إلا عبر لوح زجاجي وبوساطة التلفون مما حدا بالأسرى إلى رفض ذلك والامتناع عن الزيارات[١٣٢].

إن هذه الإجراءات التعسفية سببت الكثير من المعاناة لأهالي الأسرى وأطفالهم أثناء الزيارات من حيث مشاقّ السفر إلى سجون بعيدة داخل إسرائيل أو من حيث مجموع التفتيشات التي يتعرضون لها أثناء الزيارة، إضافة إلى عدم وجود مرافق صحية واستراحة مناسبة للانتظار في بعض السجون تقيهم حرّ الصيف أو برد الشتاء. يقول الأسير إلياس جرايسة:

"يسافر ذوونا مسافة طويلة جدًا يغادرون في الصباح الباكر ليعودوا لبيوتهم ليلًا ويتكبدون المتاعب والمشقات ليقضوا معنا ٤٥ دقيقة يفصلنا عنهم حائط منخفض يعلوه حاجز حديدي مشبك وعدد كبير منا لا يملك ذووه تصريحًا لزيارته وهو شكل من أشكال العقوبات الجماعية.

---

١٣١ "أسرى عسقلان يناشدون المؤسسات الحقوقية التدخل لوقف سياسة التفتيش العاري"، الأيام، ١٩٩٩/١٢/٣، عدد ١٤٢١، ص ٣.

١٣٢ "أوضاع قاسية يعيشها الأسرى في عزل هداريم وتلموند"، القدس، ١٩٩٩/١٢/٨، عدد ١٠٨٨٢، ص ٦.

.... وإذا ما تفحصتم مكان انتظار الأهل فستجدون عدم تلبيته لأدنى الاحتياجات الإنسانية، ولن أنسى في إحدى الزيارات حين طلب مني ابني الصغير "باسل" ابن العامين ماءًا ليشربه فلذت بالصمت وشعرت بضغط السجن ومعناه الحقيقي"[١٣٣].

وبرغم إجراءات الفحص الإلكترونية التي تجريها شرطة السجون على أهالي الأسرى إلا أنها تلزمهم بخلع ملابسهم إمعاناً في إذلالهم وإهانتهم، وعبّرت عن ذلك والدة الأسير جبر وشاح• بقولها :

"زيارة الأهالي هي رحلة عذاب متواصلة من الاستيقاظ المبكر والإعداد والانتظار الطويل على الحواجز وإجراءات التفتيش المذلة، وإن الجنود أجبروا أشقاء ووالدة الأسير ناهض قديح•• في سجن نفحة على خلع جزءٍ كبيرٍ من ملابسهم بدعوى التفتيش رغم مرورهم من خلال أجهزة فحص حديثة ومتطورة وإن والدة أحد المعتقلين أغمي عليها من شدة الحرارة"[١٣٤].

وفي رسالة من الأسير كريم يونس••• ممثل الأسرى في سجن بئر السبع إلى مدير السجن قال فيها **"نتوجّه إليك بالاحتجاج على التفتيشات غير المحترمة والمذلة التي تجرونها على أجساد أبناء العائلات القادمة لزيارتنا. إن عملية تعرية أبناء العائلات من الملابس الداخلية تمسّ**

---

[١٣٣] إلياس جرايسة، مصدر سابق، ص ٢٧.

• الأسير جبر وشاح: من سكان البريج غزة، اعتقل بتاريخ ١٩٨٥/٦/٥ وحكم عليه بالسجن المؤبد، أفرج عنه في ١٩٩٩/١٠/١٥.

•• الأسير ناهض قديح: من سكان عبسان، غزة، اعتقل بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٣ وحكم بالسجن المؤبد، أفرج عنه في ١٩٩٩/١٠/١٥.

[١٣٤] "الدعوة لوضع حد للممارسات الإسرائيلية ضد الأهالي أثناء زيارة الأسرى"، القدس، ١٩٩٨/٧/٩، عدد ١٠٣٧٠، ص ٢.

••• الأسير كريم يونس، من سكان عارة، اعتقل بتاريخ ١٩٨٣/٣/٨، وحكم عليه بالسجن المؤبد.

باحترام وشرف الزائرين وتحديدًا النساء بالإضافة إلى التصرفات المذلة من طـــرف الشـــرطة للأهل"[١٣٥].

واستخدمت إدارة السجون موضوع الزيارة كوسيلة عقاب وردع للأسير وأهلـــه، وقـــد شـــهدت السنوات التي تلت اتفاقيات أوسلو تزايدًا في تطبيق هذه السياسة كما حدث مـــع ١٥ أســـيرًا مـــن سجن شطة عام ١٩٩٨ حين عوقبوا بالحرمان من زيارة ذويهم مدة ستة شهور على إثر اكتشـــاف محاولة للهرب من السجن[١٣٦].

إذا كان الأمل بتحسّن الأوضاع المعيشية داخل السجون بعد اتفاقيات أوسلو قد أصابـــه النكـــوص والإحباط فإن الإجراءات التعسفية التي تخطت حدود السجن لتصيب أهالي الأســـرى وأطفالـــهم وتمسّ إنسانيتهم وكرامتهم قد أفقدت ما تبقى من أملٍ يستمده الأسرى من ذويهم عـــبر الزيـــارات أمام حجم المعاناة التي يتعرضون لها على يد شرطة وجنود إدارة السجون، يقول الأسير المحـــرر زهير زيد• **"كان أملنا في عملية السلام كبيرًا خاصة بالنسبة لزيـــارات الأهـــل إلا أ ن الأمـــور جاءت على نقيض ما كنا نأمل وذلك بوضع المزيد من التعقيدات الجديدة وحصر زيارة الأهـــل على الأقرباء من الدرجة الأولى وبتصاريح خاصة"**[١٣٧].

الظروف المعيشية للأسرى داخل السجون (الانقضاض على مكتسبات الأسرى)

إن خير تعبيرٍ عن الأوضاع المعيشية والإنسانية التي سادت داخل السجون ما بعد فترة أوســـلو هي ما أطلق عليه الأسرى (حرب على مكتسباتهم الإنسانية)[١٣٨] وتتمثّل هذه الحرب فـــي فـــرض

---

[١٣٥] كريم يونس، "رسالة إلى مدير السجن شويدكي"، سجن بئر السبع: ١٩٩٩/٤/٢٥.

[١٣٦] "التوتر الشديد يسود سجني نفحة وشطة"، الأيام، ١٩٩٨/٨/١٧، عدد ٩٥٣، ص ٧.

• زهير زيد: من سكان رام الله، اعتقل بتاريخ ١٩٨٦/٣/١٩، وحكم عليه بالسجن المؤبد، أفرج عنه في ١٩٩٩/٩/٩.

[١٣٧] "الأسير المحرر زيد: الأسرى يعلنون الإضراب المفتوح عن الطعام"، الحياة الجديدة، ١٩٩٩/١٠/٩، عدد ١٤٩٠، ص ٨.

[١٣٨] "الأسرى يحذرون من تفجّر الأوضاع في سجون الاحتلال"، الحياة الجديدة، ١٩٩٨/٧/١٤، عدد ١٠٤٦، ص ٢.

قوانين قهرية هدفها سلب جميع الإنجازات التي حققتها الحركة الأسيرة. فلم تعكس نتائج اتفاقيات أوسلو أي تحسن يذكر على الواقع الداخلي للأسرى وعلى مستوى شروط حياتهم من كافة جوانبها بل شهدت تراجعا حادا عبرت عنها حالة التوتر الدائمة في السجون وعدم الاستقرار وحالة الاستياء المتواصلة من قبل الأسرى على ما يطبق عليهم من قوانين تعسفية لإنسانية. تقول الأسيرة آمنة الرياوي "**الكل يحتفل بالاتفاقية على طريقته، مثلا إدارة سجن هشارون (تلموند) تحتفل بزيادة معاناتنا وتكثيف عقابنا**"[١٣٩].

ويمكن إبراز أهم الإجراءات التعسفية التي تعرض لها الأسرى في السجون في الفترة التي أعقبت اتفاقيات أوسلو بما يلي:

- **الاعتداءات الوحشية:** حيث شهدت السجون تصعيد ا في استخدام العنف من قبل شرطة السجون اتجاه المعتقلين الفلسطينيين، سواء بالاعتداء عليهم برشهم بالغاز المسيل للدموع، وإطلاق قنابل الصوت نحوهم أو بالاعتداء بالضرب عليهم وهذا أدى إلى إصابة عدد من المعتقلين بجروح وبأمراض مختلفة، ويرى الأسرى أن إدارة السجون تستخدم العنف بديلا للحوار مع ممثلي الأسرى بما يتعلق بمطالبهم الإنسانية[١٤٠].

وفيما يلي بعض الحالات التي استخدم فيها العنف والاعتداء ضد الأسرى:

١. اعتداء على أسرى سجن مجدو يوم ١٩٩٧/٣/١٩ باقتحام السجن من قبل الجنود الإسرائيليين ورش الأسرى بخراطيم المياه، وإطلاق قنابل الصوت والغاز المسيل للدموع فأصيب ١٢ أسيرا بجراح نقلوا على إثرها للمستشفيات إضافة إلى اشتعال الحريق في خيام الأسرى وجاء ذلك بسبب احتجاج الأسرى على سياسة تجديد الاعتقال الإداري[١٤١].

---

[١٣٩] آمنة الرياوي الأسيرة المحررة...، مصدر سابق، ص ٨.

[١٤٠] نادي الأسير الفلسطيني، "تقرير بمناسبة يوم الأسير"، مصدر سابق، ص ١٧.

[١٤١] "تقرير مفصل عن أحداث سجن مجدو"، صوت الأسير، الضفة الغربية: عدد ٤، ١٧ نيسان ١٩٩٧، ص ٣٢.

٢. الاعتداء على أسرى سجن نفحة يوم ١٩٩٧/١١/١١ باستخدام أكثر من ٣٠٠ قنبلة غاز اتجاه الأسرى أدى إلى إحراق ملابسهم ومحتوياتهم وكذلك الاعتداء عليهم بالعصي والهراوات أدت إلى إصابة ١٢ أسيرًا بجراح، ورافق ذلك سلسلة من العقوبات على الأسرى تتمثّل بحرمانهم من الزيارة مدة شهر، وسحب الأجهزة الكهربائية، وعزل ٢٠ أسيرًا في زنازين سجني الرملة وبئر السبع، وجاء هذا الاعتداء بسبب قيام الأسرى بالاحتجاج على أساليب التفتيش الاستفزازية والليلية التي تقوم بها شرطة السجن[١٤٢].

٣. الاعتداء على أسرى نفحة يوم ١٩٩٨/٧/١٤ أدّى إلى إصابة العشرات منهم بجروح مختلفة وعزلت إدارة السجن ٦٠ أسيرًا منهم في أقسام الجنائيين اليهود وقامت برشّ السجن بالغاز ومنع زيارات الأهالي[١٤٣].

٤. الاعتداء على الأسرى في سجن شطة يوم ١٩٩٨/٧/١٩ بواسطة الضرب بقبضات الأيدي والبساطير والهراوات وإصابة عدد منهم بجراح، وقامت الإدارة بسحب أغراض المعتقلين مثل السخان الكهربائي، والكراسي، والطاولات، والكؤوس، والصحون، وتقليص مدة الخروج إلى ساحة النزهة، ونقل عدد من الأسرى إلى سجون مختلفة وجاء ذلك على إثر اكتشاف محاولة للهرب من السجن[١٤٤].

٥. الاعتداء على سجن نفحة يوم ١٩٩٩/٢/٣ وإصابة عدد من الأسرى بجراح بسبب الاعتداء عليهم بالعصي والهراوات رافقها حملة من التفتيشات لغرف الأسرى ومصادرة أغراضهم، وجاء هذا الاعتداء بسبب احتجاج الأسرى على سياسة التفتيشات الاستفزازية التي تقوم بها إدارة السجن[١٤٥].

---

[١٤٢] نادي الأسير الفلسطيني، "تقرير ،حول أوضاع الأسرى الفلسطينيين والعرب..."، مصدر سابق، ص ٤.

[١٤٣] نادي الأسير الفلسطيني: "تقرير، الأوضاع الإنسانية والمعيشية...، مصدر سابق، ص ١٠.

[١٤٤] "مناشدة الأمين العام للأمم المتحدة التدخل لوقف قمع الأسرى"، الحياة الجديدة، ١٩٩٨/٧/٢٢، عدد ١٠٥٤، ص ٣.

[١٤٥] "حملة مداهمة وتفتيش مفاجئة لمعتقل نفحة الصحراوي"، الأيام، ١٩٩٩/٢/٤، عدد ١١٢٢، ص ٢.

٦. تعرض سجن مجدو بتاريخ ١٩٩٩/٣/١ إلى عملية قمع واسعة بوساطة قنابل الغاز أدى إلى إصابة ٢٠ أسيرًا بالاختناق والتشنجات ونقل عدد منهم إلى المستشفيات على إثر احتجاج الأسرى على استمرار سياسة تجديد الاعتقال الإدراي لبعض الأسرى في آخر يوم من انتهاء فترة اعتقالهم[١٤٦] .

- **ثانياً: التفتيشات الاستفزازية:** تقوم إدارة السجون بحملات تفتيش واسعة ضد المعتقلين وخاصة الليلية منها وقد ازدادت حملات التفتيش بشكل كبير في النصف الثاني من عام ١٩٩٨ بحيث تجري عدة مرات في اليوم بما يسبب ذلك من إرهاق وتوتر وعدم استقرار عند الأسرى وتتمّ عملية التفتيش من خلال قوة مدججة من الجنود والشرطة ترافقهم أحيانًا مجموعة من الكلاب، ويتمّ إيقاظ الأسرى من نومهم وإخراجهم خارج غرفهم، وتؤدي عملية التفتيش إلى إتلاف الأغراض الشخصية للأسرى كما حدث في سجن عسقلان يوم ١٩٩٩/١/٢٦[١٤٧].

ويرى الأسرى أن سياسة التفتيشات المتكررة هدفها إذلال الأسرى وإثارة أجواء من الاستفزاز والإرهاب بين صفوفهم. وقد خاض أسرى الدامون إضرابًا استمرّ ثمانية أيام من يوم ١٩٩٨/٨/١٩ احتجاجًا على هذه السياسة حيث قامت الإدارة بتفتيش غرف المعتقلين من الثانية عشرة ليلًا حتى الساعة الرابعة صباحاً تحت حجج وذرائع أمنية واقتحمت غرف الأسرى وحطّمت محتوياتها[١٤٨].

---

[١٤٦] "اختناق عشرات المعتقلين في مجدو بمواجهات مع الإدارة"، القدس، ١٩٩٩/٣/٢، عدد ١٠٦٠٤، ص ١.

[١٤٧] "أسرى عسقلان يضربون عن الطعام احتجاجًا على ممارسات إدارة السجن ضدهم"، القدس، ١٩٩٩/١/٢٩، عدد ١٠٥٧٢، ص ١.

[١٤٨] "إعلان الإضراب المفتوح عن الطعام في شطة ومجدو والدامون"، القدس، ١٩٩٨/٨/٢٥، عدد ١٠٤١٧، ص ٤.

وجرت مواجهات بين الأسرى وإدارة السجن بسبب هذه التفتيشات الاستفزازية مثلما حدث في سجن نفحة يوم ١٩٩٧/٩/١٢ عندما اقتحمت شرطة السجن أحد أقسامه في ساعات الفجر لغرض التفتيش[١٤٩].

ولم تقتصر سياسة التفتيشات على غرف المعتقلين بل طبقت إدارة السجون سياسة التفتيش العاري للأسير داخل السجن وقد تمّ الاعتداء بالضرب على الأسرى الذين يرفضون خلع ملابسهم أثناء التفتيش؛ وعبّر أسرى سجن عسقلان عن ذلك بقولهم إن إدارة السجون تجبرهم على خلع ملابسهم بالكامل بما فيها الداخلية، في محاولة لإذلالهم وتعتدي عليهم بالضرب المبرح لدى خروجهم وعودتهم من المحاكم والعيادات والزيارات لأنه في كل مرة يخرج فيها الأسير من غرفته ويعود يتعرض لهذا التفتيش[١٥٠].

وقد بدأت إدارة السجون تطبق سياسة التفتيش الجسدي في النصف الثاني من عام ١٩٩٩، واعتبر الأسرى أن هذه السياسة هي محاولة لإعادة عقارب الساعة إلى الوراء بعد أن استطاعوا وخلال نضالات عديدة إيقاف هذه السياسة منذ أواخر الثمانينات[١٥١].

- **ثالثاً: غياب الشروط الإنسانية الملائمة:** يعاني المعتقلون بشكل مستمر من الاكتظاظ داخل السجون، فالغرف صغيرة جدًا وعدد المعتقلين كبير بالنسبة لمساحة الغرفة والسجن، فسجن نفحة يوجد فيه حوالي ٦٠٠ أسير فلسطيني وفي الغرفة الواحدة يوجد ٢٠ أسيرًا وشباك واحد. وتنعدم التهوية في الغرفة التي تبلغ مساحتها ٣,٥×٧ م ويوجد فيها حمام وعشرة أسرّة وست خزائن وطاولة وثلاثة كراسي. وتغطى شبابيك الغرف من الخارج

---

١٤٩ "أسرى نفحة يشتبكون مع أفراد الشرطة ويصيبون اثنين بجراح"، الحياة الجديدة، ١٩٩٧/٩/١٢، عدد ٧٤٦، ص ٥.

١٥٠ "أسرى عسقلان يناشدون المؤسسات الحقوقية التدخل لوقف سياسة التفتيش العاري"، مصدر سابق، ص ٣.

١٥١ المصدر السابق، ص ٣.

بألواح من الإسبست تحجب الرؤية ودخول الهواء وأشعة الشمس مما يزيد من الرطوبة وانعدام التهوية في داخلها[١٥٢].

ووصف أسرى سجن نفحة السجن بالمقبرة الجماعية المدفونة في الصحراء في أقاصي فلسطين ومؤلّف من عدة أقسام قديمة أسست عام ١٩٨٠ أضيفت إليها مع بداية عام ١٩٩٨ ثلاثة أقسام جديدة هي "الجحيم بعينه". وقدّم ٧٥ أسيرًا من سجن نفحة دعوى قضائية إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية مطالبين بإغلاقه[١٥٣].

وقال النائب العربي في الكنيست الإسرائيلي عبد المالك دهامشة الذي زار سجن الدامون بأنه غير صحيّ ولا يليق ببني البشر، فالغرف رطبة، ومليئة بالفئران والجرذان والبعوض والذباب[١٥٤]. ولا يختلف الوضع في السجون العسكرية عنها في السجون التابعة للشرطة

"ولو تفحصتم الخيام التي نحيا فيها فلا يمكن للعقل البشري أن يستوعب قضاء الأسرى لسنوات طويلة في تلك الخيام، وكذلك الاكتظاظ فيها وضعف الإنارة والأبراش الخشبية القديمة التي تتكاثر فيها الحشرات كالبق وتحديدًا في الصيف أما الفرشات والبطاطين الممزقة والقذرة والقديمة فإني واثق بأن لا أحد منكم يقبل استخدامها أو حتى النظر إليها...

... لا نرضى أن نعيش كالكلاب التي يدربونها لحراستنا..."[١٥٥].

ولا تخفي السلطات الإسرائيلية تدهور الوضع السكني والمعيشي في سجونها إذ يعترف "عاموس عزاني" مدير مصلحة السجون بأن السجون غير ملائمة لإيواء الإنسان وأن الأسرى يتمتعون بأمتار مربعة معدودة وهذه نسبة تقلّ كثيرًا عن المعتاد في سجون العالم [١٥٦].

---

[١٥٢] الضمير، "التقرير السنوي ١٩٩٨" ،مصدر سابق، ص ص ٢٦ – ٢٧.

[١٥٣] نادي الأسير الفلسطيني: "تقرير، الأسرى يطالبون بإعادة النظر في أحكامهم وإغلاق سجن نفحة"، مصدر سابق.

[١٥٤] "دهامشة: الدامون لا يليق ببني البشر"، الحياة الجديدة، ١٩٩٨/٧/٣، عدد ١٠٣٥، ص ٢.

[١٥٥] إلياس جرايسة، مصدر سابق، ص ٢٧.

[١٥٦] رؤبين شابيرا، "٤٠٠ مليون شيكل وسيكون كل شيء على ما يرام مقابلة مع عاموس عزاني مأمور مصلحة السجون"، معاريف، ترجمة المصدر، ١٩٩٩/١٢/٢٤، ص ٢٧.

إن أغلبية الأسرى يعيشون في سجون يتواجد فيها سجناء جنائيون من اليهود مما يسبب مضايقات يومية عليهم وخطرا يهدد حياتهم كما حدث يوم ١٩٩٨/٩/١٥ عندما اعتدت السجينات الجنائيات اليهوديات على الأسيرات السياسيات في سجن الرملة للنساء[١٥٧]. وهذا الإجراء تم بعد إعادة الانتشار في الضفة الغربية على إثر اتفاق طابا ونقل الأسرى إلى سجون وراء الخط الأخضر ويقوم السجناء الجنائيون بطهي الطعام للأسرى السياسيين حيث يمنع الأسرى السياسيون من العمل في المطابخ[١٥٨].

ولا يوجد في السجون غرفة للطعام ولا مكتبة للمطالعة، وترفض إدارة السجون انتساب الأسرى للجامعات الفلسطينية لاستكمال تحصيلهم العلمي ولا تسمح إلا بالانتساب للجامعة العبرية لمن أراد الدراسة[١٥٩].

واشتكى الأسرى من سوء التغذية وقلة الفواكه والخضار المقدمة لهم مما يضطرهم إلى شراء المواد الغذائية على حسابهم الخاص "**وجبات الغذاء المقدمة سيئة نوعا وكما بحيث تقسم الدجاجة الواحدة على ثمانية معتقلين ونصيب الواحد منهم ٨٠ غم**".[١٦٠] إضافة إلى تعرضهم لمماطلات مستمرة في إدخال الملابس والكتب الثقافية عبر زيارة الأهالي[١٦١].

في عام ١٩٩٩ حذر أحمد حبيب الله رئيس جمعية أصدقاء المعتقل والسجين بأن الأوضاع داخل السجون عام ١٩٩٩ تنذر بالخطر ووقوع كارثة وانفجار شامل تتحمل مسؤوليته إدارة السجون التي تحاول الانقضاض على حقوق ومكتسبات الأسرى...[١٦٢]. فالتغير السياسي الذي حدث بعد اتفاقيات أوسلو لم يغير من طريقة معاملة إدارة السجون للأسرى، يقول الأسير

---

[١٥٧] "عقوبات جماعية ضد الأسيرات في سجن نفي ترتسا"، القدس، ١٩٩٨/٩/٢٥، عدد ١٠٤٤٨، ص ٣.

[١٥٨] نادي الأسير الفلسطيني: "تقرير، الأوضاع في السجون على وشك الانفجار..."، مصدر سابق، ص ٣.

[١٥٩] المصدر السابق، ص ٤.

[١٦٠] المصدر السابق، ص ٤.

[١٦١] المصدر السابق، ص ٤.

[١٦٢] "أسرى تلموند يمهلون الإدارة حتى الثلاثاء المقبل لتحسين أوضاعهم الاعتقالية"، الأيام، ١٩٩٨/٨/٢٦، عدد ٩٦٢، ص ١.

المحرر زهير زيد "**على الرغم من الشعور بتغيّر الوضع السياسي إلا أن موقف إدارات السجون وعلاقتها بالأسرى ما زال عدائيًا دون تغير حيث أنهم ينظرون لنا بأننا مجرمون يستوجب بقاؤنا في السجن لذلك فإن الحياة الاعتقالية لم يطرأ عليها أي تطور نحو الأحسن وعلى العكس فقد تراجعت نحو الأسوأ في كافة مناحي الحياة الاعتقالية**"[١٦٣].

وأخيرًا فإننا فيما سبق استعرضنا جزءًا يسيرًا مما يعانيه الأسرى داخل السجون، ولكننا أعطينا صورة عامة حول طريقة المعاملة التي تنتهجها إدارة السجون نحو الأسرى في مرحلة السلام، فمفهوم الأسير لم يتغير في العقل الإسرائيلي، فالمضايقات على حياته المحاصرة بين الجدران ما زالت متواصلة، بل ازدادت تطرفًا، مما يوحي وكأن حكومة إسرائيل استغلّت عملية السلام لتنقضّ على كل المكتسبات الإنسانية التي حققتها الحركة الأسيرة عبر نضالاتها الطويلة لتعيدها إلى الوراء.

وفي النهاية هل نستطيع أن نقول إن الممارسات الإسرائيلية تجاه الأسرى الفلسطينيين هي حرب لا إنسانية وتعسفية؟ قد يكون ذلك منافيًا لمفهوم السلام العادل الذي أصبح عنوان المرحلة السياسية التي انطلقت بعد اتفاق إعلان المبادئ عام ١٩٩٣، ولكننا لا نجد تعبيرًا أكثر من الحرب التي تشنّ على حقوق الأسرى في مرحلة لم تصل بعد إلى مستوى المعاملة السليمة للأسرى القابعين داخل السجون، بل لم تخترق مفاهيم السلام جدران السجون وتعيد النظر بسياسات القمع المتعددة التي تمارس على الأسرى وهذه هي المفارقة التي تجري بالفعل في الواقع الفلسطيني.

لقد فاضت أوجاع الأسرى وتعالت أصواتهم واحتجاجاتهم الصاخبة المؤلمة في السنوات التي أعقبت اتفاقيات أوسلو بشكلٍ لم نسمعه ولم نقرأه في فتراتٍ سابقة.

---

[١٦٣] الأسير المحرر زيد، مصدر سابق، ص ٨.

ويبدو أن حكومة إسرائيل أخذت من هذا السلام فرصةً ذهبية لتضفي الشرعية على كل أعمالها المحرّمة دوليًا والمتنافية مع مبادئ حقوق الإنسان وتمعن أكثر في تنفيذها جهارةً وعلانيةً وعلى مسمع الجميع، وخاصة أن كافة الاتفاقيات التي تناولت موضوع الأسرى اهتمت بالجانب السياسي المتعلق بالإفراج عنهم ووفق شروط إسرائيلية محضّة ولم تتطرق إطلاقاً للممارسات اللاإنسانية واللاأخلاقية التي تنتهك حقوق الأسير داخل السجن على كل المستويات منذ لحظة اعتقاله وحتى وضعه في السجن. إن كل ذلك ترك آلامًا ومعاناةً عند الأسرى، فحملوا خلال سنوات السلام أسئلةً صعبة، وجراحًا لا زالت نازفة تلاحقهم أشكال التعذيب القاسية، والحرمان من زيارة أبنائهم، وسوء التغذية، وانتشار الأمراض والحشرات في غرفهم، وأكثر من كل هذا يلاحقهم السجان في زنازين العزل والاعتقال الإداري مغلقًا كل نوافذ الأمل على رياح السلام التي هبّت في كل مكان إلا السجون.

فلم تعد أية قيمة ولا أي معنى لما اتفق عليه في الاتفاقية الإسرائيلية – الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة (أوسلو ب) في ١٩٩٥/٩/٢٨ والتي نصّت على إلزام الطرفين بممارسة صلاحيتهما ومسؤولياتهما مع "**اعتبار لازم للمبادئ والمعايير المقبولة دوليًا ولمبادئ حقوق الإنسان وحكم القانون**"[١٦٤]، فقد غابت هذه الفقرة الهامّة في غمرة التعسف الإسرائيلي وتقصير المفاوض الفلسطيني، وليظلّ الأسير هو الضحية تحت يافطة السلام . ولعلّ ما قاله (آداما ديانغ) الأمين العام للجنة الحقوقيين الدولية بعد زيارته لفلسطين في شهر شباط ٢٠٠٠ ما يؤكّد هذه الحقيقة عندما قال إنه لا يجب أن يغلق المجتمع الدولي أعينه عن انتهاكات حقوق

---

١٦٤ "الاتفاقية الإسرائيلية – الفلسطينية المرحليّة حول الضفة الغربية وقطاع غزة، وثيقة إعلان المبادئ (أوسلو) حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية"، مركز القدس للإعلام والاتصال، نيسان ١٩٩٦، ص ٢٥.

الإنسان تحت اسم السلام داعيًا إلى معالجة قضية الأسرى التي وصفها بأنها متفجرة وبخاصة أنه لا توجد مساءلة للإسرائيليين الذين ارتكبوا جرائم خطيرة[١٦٥].

[١٦٥] "حقوقي دولي: وضع الأراضي الفلسطينية المحتلة يشبه وضع جنوب إفريقيا في العهد العنصري"، الحياة الجديدة، ٢٠٠٠/٢/٣، عدد ١٦٠٢، ص ١.

الفصل الخامس

الأسرى الفلسطينيون

في القانون الدولي الإنساني

شكّل موضوع معاملة أسرى الحرب في أوقات السلم والحرب أحد المواضيع الأساسية التي حظيت باهتمام فقهاء القانون الدولي الإنساني الذين لم يألوا جهدًا في سبيل بلورة نظام قانوني إنساني يلزم المجتمع الدولي العمل بمقتضاه.

ولأن مسألة معاملة أسرى الحرب أصبحت مسألة عالمية بسبب خصوصيتها الإنسانية فإنها قد احتلّت الجزء الأكبر من قوانين حقوق الإنسان الدولية، وهذا بدوره يدفعنا للبحث عن موقع الأسرى الفلسطينيين في القوانين والاتفاقيات التي تناولت موضوع أسرى الحرب وما تضمنت من أحكام وقواعد انسانية، في ظلّ ما يتعرّض له الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية من انتهاكات لا إنسانية على كل المستويات. وواحدٌ من الأسباب الرئيسة الكامنة وراء الاهتمام بهذا الموضوع هو عدم توفّر الحماية القانونية التي ضمنتها تلك القواعد الدولية لهم.

وجديرٌ بالذكر هنا أن الفقه الدولي كان قد استمدّ مجموعة القواعد الدولية المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب من مصادر متعددة والتي من ضمنها القوانين العرفية والشرائع الدينية والاتفاقيات الدولية ومن الصكوك والقرارات والإعلانات الصادرة عن المؤسسات الدولية والذي رمى إلى حلّ المشكلات الإنسانية الناشئة بصورة مباشرة من المنازعات المسلحة الدولية وغير الدولية التي تقيّد لأسباب إنسانية حقّ أطراف النزاع في استخدام طرق وأساليب الحرب التي تروق لها أو تحمي الأشخاص الذين تضرروا أو قد يتضررون بسبب المنازعات[١].

ولم تتبلور قواعد عالمية لمعاملة أسرى الحرب في العصر الحديث دفعةً واحدة بل سارت في تطورات عديدة كان أبرزها ما تضمنته لائحة الحرب البرية الملحقة* باتفاقيتي لاهاي الثانية الرابعة

---

[١] عمر سعد الله، تطور تدوين القانون الدولي الإنساني، بيروت: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٧، ص ص ٦-٧.

* لائحة الحرب البرية هي لائحة ملحقة إلى الاتفاقيات الثانية والرابعة التي تمخضت عن مؤتمرات لاهاي للسلام التي عقدت في مدينة لاهاي عام ١٨٩٩ و ١٩٠٧ المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية، وتكونت اللائحة من ٥٦ مادة تضمنت قواعد تتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية والأسرى والمرضى والجرحى والغرقى والمدنيين، واعتبرت ثورة في تطوير جوانب القانون الدولي الإنساني.

(١٨٩٩-١٩٠٧)[٢] التي أقرت الرأفة تجاه الأسير حيث نادت في المادة الرابعة منها بأن "**أسرى الحرب يكونون تحت سلطة الأفراد أو الوحدات التي أسرتهم ويجب معاملتهم بروحٍ إنسانية وكل ما يخصّهم شخصيًا يبقى ملكًا لهم ما عدا الأسلحة والخيول والأوراق العسكرية**"[٣] . وتعدّ لائحة الحرب البريّة تطورًا إيجابيًا كبيرًا فيما يتعلق بتحسين معاملة أسرى الحرب على وجه الخصوص وتنظيم ممارسة القتال على وجه العموم واعتبرت في ذلك الوقت ملزمة لكافة دول العالم سواء كانت تلك الدول طرفًا فيها أم لا[٤].

وعلى ضوء ثبوت عدم كفاية القواعد الموضوعة لتحسين معاملة ضحايا أسرى الحرب خلال الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨ بدأت المساعي بشكلٍ جادّ من أجل وضع اتفاقية بشأن معاملة الأسرى لدى المجتمع الدولي. وتمثّل ذلك بدعوة الصليب الأحمر الدولي إلى عقد مؤتمر جنيف في سويسرا عام ١٩٢٩ وبحضور ممثلي ٤٧ دولة[٥] بهدف إعادة النظر في القواعد القائمة بمعاملة ضحايا الحرب ولوضع مشروع اتفاقية خاصة لحماية أسرى الحرب. وقد أسفر المؤتمر عن وضع اتفاقية بشأن أسرى الحرب اشتملت على مجموعة متكاملة من الأحكام الموجبة لمعاملة أسرى الحرب معاملة إنسانية والتخفيف عنهم. وطرحت الاتفاقية مبادئ تقضي بحماية الأسرى من القتل وإصابتهم بالجراح ومعاملتهم معاملة سيئة وسرقتهم وإهانتهم وتعرضهم لتطفّل الجمهور[٦].

يضاف إلى ذلك أن الاتفاقية قضت بعدم التمييز بين الأسرى وبحقّهم في العمل والشكوى والالتماس[٧]. وثبتت الاتفاقية مبدأً أساسيًا يقضي بإلزام جميع الدول للتقيد بها حتى لو كانت بعض

---

[٢] عبد الكريم علوان خضير، الوسيط في القانون الدولي العام. الكتاب الثالث حقوق الإنسان، عمان: مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٩٧، ص ٢٢٩.

[٣] المصدر السابق، ص ٢٢٩.

[٤] عمر سعد الله، مصدر سابق، ص ٧٨.

[٥] عبد الواحد محمد يوسف الفار، أسرى الحرب دراسة فقهية وتطبيقية في نطاق القانون الدولي العام والشريعة الإسلامية، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٥، ص ٢٠٠.

[٦] www. Icrc.org/ihl.nsf/, Convention Relative to the Treatment of Prisoners of War. Geneva: 27 July 1929, Part I, Article 2, p.1

[٧] Ibid,Part III, Section III, Chapter 1-5, Articles 27-34, pp 6-7; Section V, Chapter 1, Article 42, p.9; Section V, 111. Judicial proceedings, Articles 64, p.12.

الدول غير مصدقة عليها[٨]. وعالجت الاتفاقية الوضع المعقّد الذي ينشأ في أعقاب احتجاز طرف في النزاع لأسرى من جنود الخصم، فأوضحت أن الأسرى يكونون تحت سلطة حكومة العدو وليس تحت سلطة الأفراد أو الوحدات التي أسرتهم[٩]. وبالتالي تحددت الجهة المسؤولة دوليًا عن احتجاز الأسرى وعن ضمان الحرية لهم.

وتعهدت الدول الأطراف في الاتفاقية لأول مرة بإنشاء مراكز استعلامات عن الأسرى وزيارة مندوبي الدول الحامية لمعسكراتهم[١٠].

وبرغم أن الالتزام بهذه الاتفاقية بقي محدوداً إلا انه يمكن القول أن المجتمع الدولي وضع أسسًا لنظام جديد حول حماية أسرى الحرب التي فرضت مجموعة من الالتزامات غير المسبوقة على أطراف النزاع وقننت حقوقًا حديثة تقي شرف الأسير وكرامته وتنظيم معاملته وحماية ظروف حياته من جميع جوانبها.

وعلى ضوء التجربة المريرة التي خاضتها الإنسانية في الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) وما نتج خلالها من سوء معاملة الأسرى بدرجة فاقت حد الوصف صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرّته الجمعية العاملة للأمم المتحدة في ١٠ كانون الأول عام ١٩٤٨[١١]. وبيّنت الجمعية أنها تنادي بهذا الإعلان لحقوق الإنسان على اعتبار أنه المثل الأعلى الذي ينبغي أن تصل إليه كافة الشعوب والأمم حتى يسعى كل فرد وهيئة في المجتمع إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات عن طريق التعليم والتربية[١٢]. وتؤكّد المادتان الأولى والثانية[١٣] في الإعلان على أن جميع الناس دونما تمييز من أي نوع يولدون أحراراً ومتساويين في الكرامة والحقوق.

---

[٨] Ibid, Part VIII, Section1, Article 82., p. 16

[٩] Ibid., Part I, Article 2, p. 1

[١٠] Ibid., Part VI, Article 77, p15

[١١] عبد الكريم علوان خضير، مصدر سابق، ص ٢٤.

[١٢] علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، الإسكندرية: منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٩٥، ص ٩٩٥.

[١٣] المصدر السابق، ص ٩٩٦.

وركّز الإعلان على الاعتراف بالشخصية الإنسانية كمبدأ قانوني لا يمكن تجاوزه (المادة ٦) [١٤]. وأن لا يعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة (المادة ٥)[١٥] . ودعا الإعلان إلى توفير الحماية القانونية للأسير والسماح له باللجوء إلى محكمة نزيهة ومستقلة ومحايدة (مواد ٨+١٠) [١٦]، وإلى عدم جواز القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفًا[١٧]. وتضمن الإعلان شروطًا ثابتة وحاسمة في الدفاع عن حقّ الإنسان المعتقل واعتبار أن كل متهم بجريمة يبقى بريئًا حتى تثبت إدانته قانونيا (المادة ١١)[١٨].

وبرغم أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ذو صفة عمومية وغير ملزمة إلا أنه اعتبر وثيقة هامة ذات تأثير خاص ومصدرًا للإلهام بالنسبة للتشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية[١٩].

ولأن معاملة الأسرى بقيت متدهورة وتزايدت الشكاوي حول عدم التزام الدول بنصوص الاتفاقيات الدولية حول معاملة الأسرى ولجوئها إلى تغليب قوانينها المحلية على القوانين الدولية دعا الصليب الأحمر إلى عقد مؤتمر دولي لهذا الغرض في سويسرا سنة ١٩٤٩[٢٠]، أسفر عن إبرام أربع اتفاقيات إنسانية من ضمنها اتفاقية معاملة أسرى الحرب. واعتبر النظام القانوني الذي وضعته اتفاقية أسرى الحرب نظامًا متكاملًا من الوجهة الإنسانية خاصة وأن المبادئ الإنسانية التي غلبت على مواد الاتفاقية تستهدف بالدرجة الأولى رغبة المجتمع الدولي في وضع حدٍ للمعاملة غير الإنسانية والقسوة المتناهية التي كان يلاقيها أسرى الحرب خلال الأجيال المتعاقبة.

---

[١٤] المصدر السابق، ص ٩٩٧

[١٥] المصدر السابق، ص ٩٩٧

[١٦] المصدر السابق، ص ٩٩٧

[١٧] المصدر السابق، ص ٩٩٧

[١٨] المصدر السابق، ص ٩٩٧

[١٩] روبير كولب، "العلاقة بين القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان لمحة عن تاريخ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقيات جنيف"، المجلة الدولية للصليب الأحمر، جنيف: العدد ٦١، أيلول ١٩٩٨، ص ٣٩٨.

[٢٠] اتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، جنيف: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ١٩٩٥، ص ٦.

لقد حددت الاتفاقية في المادة (١١) الفئات التي تعتبر من الوجهة القانونية أسرى حرب والتي تشمل على [٢١]:

أ. أفراد القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع، والميلشيات أو الوحدات المتطوعة (القوات الشعبية) التي تشكّل جزءًا من القوات المسلحة ثم أفراد حركات المقاومة المنظّمة الذين ينتمون إلى أحد أطراف النزاع ويعملون داخل أو خارج إقليمهم حتى ولو كان هذا الإقليم محتلًا وكانوا منتظمين تحت إمرة قائد مسؤول ويحملون السلاح بصورة ظاهرة ولهم شعار مميز ويتقيدون بقوانين وتقاليد الحرب وعاداتها.

ب. أفراد القوات المسلحة النظامية الذين يعلنون ولاءهم لحكومة لا تعترف بها الدولة الحاجزة وكذلك الأشخاص المدنيون المكلفون بمرافقة القوات المسلحة كالمراسلين الحربيين ومتعهدي التموين وأفراد وحدات العمال أو الخدمات المختصة بالترفيه عن العسكريين وللأشخاص الموجودين ضمن أطقم الطائرات الحربية.

ت. سكان الأراضي غير المحتلة الذين يحملون السلاح من تلقاء أنفسهم عند اقتراب العدو لمقاومة القوات الغازية أو ما يعرف بالمتطوعين في حالة الثورة الجماهيرية وأيضًا الأطقم الملاحية.

ث. الأشخاص الذين يتبعون أو كانوا تابعين للقوات المسلحة للبلد المحتلّ إذا رأت دولة الاحتلال ضرورة اعتقالهم بسبب الانتماء.

وضمت الاتفاقية جملة من الأحكام التي تتعلق بمعاملة أسرى الحرب منذ بدء الاعتقال حتى الإفراج على قاعدة إلزام جميع الأطراف باحترام الاتفاقية وتطبيقها في حالات الحرب المعلنة أو أي اشتباك مسلح ينشب بين طرفين أو أكثر وعدم التنازل عن الحقوق التي يعترف بها لكل أسير وحددت الدول الحامية وبدائلها وإجراءات التوفيق في حالة عدم تطبيق أطراف النزاع أو تفسير أحكام الاتفاقية، فضلًا عن توضيح دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر إزاء حماية وإغاثة أسرى الحرب

---

[٢١] المصدر السابق، ص ص ٩٥-٩٦

(المواد ١٢٢-١٤٧)[٢٢] . وأقرّت الاتفاقية مبدأ تجسيد المعاملة الإنسانية في جميع أوقات الأسر، ومبدأ احترام شرف الأسرى والتكفّل بإعاشتهم بدون مقابل والمساواة في المعاملة (المواد ١٢-١٤)[٢٣]. ولم تغفل الاتفاقية عن توضح الإجراءات الواجب اتباعها حين ابتداء الأسر وظروف اعتقال الأسرى من تقييد لحرية حركتهم والأماكن التي يجب اعتقالهم بها وهي مبانٍ فوق الأرض تتوفر فيها كل ضمانات الصحة والسلامة والأمن (المادة ٢٢)[٢٤]. وعلاوة على ذلك أكّدت الاتفاقية على توفير ما يحتاج إليه الأسرى من غذاء وملبس ومأوى وتكفل المحافظة على صحة الأسرى والسماح لهم بممارسة الشعائر الدينية (المواد ٢٥-٣٨)[٢٥]. وفيما يتصل بحالة انتهاء الأسر فقد ألزمت الاتفاقية أطراف النزاع بإعادة كافة الأسرى إلى الوطن مباشرة فور انتهاء العمليات العدائية (المادة ١١٨)[٢٦]. ونصّت الاتفاقية على إنشاء جهازين لضمان احترام التعهدات التي تقع على عاتق كل طرف في النزاع بشأن الأسرى وهي مكتب الاستعلامات والوكالة المركزية للاستعلامات[٢٧]. وعالجت مسألة تطبيق وتنفيذ أحكامها من خلال الرقابة على أماكن تواجد الأسرى ومبدأ العقوبات الجزائية في حالة اقتراف المخالفات الجسيمة[٢٨].

ونلاحظ أننا إزاء اتفاقية جسدت نظامًا قانونيًا مفصّلا بدرجة كبيرة حول الأسرى حيث اعتبرت من أكثر الوثائق شمولية في القانون الدولي الإنساني بما يتعلق بمعاملة أسرى الحرب.

ومن جانب آخر لعبت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورًا هامًا في التأكيد على مبدأ معاملة أسرى الحرب معاملة إنسانية لائقة واحترام الشخصية الإنسانية والقانونية لهم، وذلك من خلال اعتمادها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في كانون الأول عام ١٩٦٦[٢٩]، وباعتمادها "اتفاقية

---

[٢٢] المصدر السابق، ص ص ١٢٦-١٦١.

[٢٣] المصدر السابق، ص ص ١٠٠-١٠١.

[٢٤] المصدر السابق، ص ١٠٥

[٢٥] المصدر السابق، ص ص ١٠٦-١١٣.

[٢٦] المصدر السابق، ص ١٤٩.

[٢٧] المصدر السابق، ص ١٥٢.

[٢٨] المصدر السابق، ص ص ١٥٦-١٥٧.

[٢٩] عبد الكريم علوان، مصدر سابق، ص ٢٩.

مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسية

مناهضة التعذيب" في العاشر من كانون الأول عام ١٩٨٤[٣٠]. وقد نصّ العهد في أحكامه على عدم التعرض للقبض أو الاعتقال التعسفي، وإلى تزويد الشخص المقبوض عليه بمعلومات عن حقوقه وبتفسير هذه الحقوق وكيفية استعمالها (المادة ٩ فقرة ١+٢)[٣١].

إضافة إلى أن العهد أكّد على حق الأسير إبلاغه سبب القبض عليه وبالتهمة الموجّهة إليه، وعلى حقّه في توكيل محامٍ للدفاع عنه في جميع مراحل الإجراءات، وأكّد العهد أيضًا على حقّ المتهم بإبلاغ أسرته بنبأ القبض عليه وبحقّه في إعادة النظر في الاحتجاز وعلى وجه السرعة أمام أحد القضاة (المادة ٩ فقرة ٣+٤+٥)[٣٢].

أما اتفاقية مناهضة التعذيب فقد دعت إلى توفير حماية للأشخاص الذين يرتكبون أعمالًا حربية وإلى ضرورة اتخاذ كل دولة طرف إجراءات تشريعيّة أو إدارية أو قضائية فعّالة لمنع أعمال التعذيب (المادة ٢)[٣٣]. وطالبت الاتفاقية كل دولة أن تجعل جميع أعمال التعذيب جرائم بموجب قانونها الجنائي وأن تطبّق ذلك على أي شخص يقوم بأي محاولة لممارسة التعذيب وبأي عمل آخر يشكّل تواطؤًا ومشاركة في التعذيب (المادة ٤)[٣٤]. واعتبرت اتفاقية مناهضة التعذيب أول صكّ دولي يتطرق دون سواه إلى مسألة مناهضة أحد انتهاكات حقوق الإنسان الأكثر جسامة وشيوعًا في العالم.

ونلاحظ مما سبق أن معاملة أسرى الحرب لقيت اهتمامًا كبيرًا في الصكوك والاتفاقيات الدولية حيث سعت هذه الاتفاقيات إلى توفير أسس ومعايير قانونية وإنسانية دولية ملزمة توفّر الحقوق الأساسية للإنسان الأسير.

وهذا الحرص الدولي على صياغة اتفاقية دولية لحماية أسرى الحرب من الانتهاكات التعسفيّة يدفعنا إلى الوقوف أمام الحالة الفلسطينية التي يتعرض فيها الأسرى الفلسطينيون في السجون

---

[٣٠] والتر كيلين، "مناهضة التعذيب"، المجلة الدولية للصليب الأحمر، جنيف: العدد ٦١، أيلول ١٩٩٨، ص ٤١٩.

[٣١] "الحقوق المدنية والسياسية: اللجنة المعنية لحقوق الإنسان"، صحيفة وقائع رقم ١٥، جنيف: مركز حقوق الإنسان بمكتب الأمم المتحدة، ص ٣٦.

[٣٢] المصدر السابق، ص ص ٣٦-٣٧.

[٣٣] الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب، صوت الأسير، الضفة الغربية: عدد ٦، ١٧نيسان ١٩٩٧، ص ٦.

الإسرائيلية لشتى أنواع الأساليب اللاإنسانية المخالفة لإرادة المجتمع الدولي ولقوانينه الإنسانية على الرغم من مصادقة إسرائيل على اتفاقيات جنيف الثالثة وعلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وعلى اتفاقية مناهضة التعذيب[٣٥]. فإسرائيل لم تعترف بالأسرى الفلسطينيين كأسرى حرب سواء قبل توقيع اتفاقيات أوسلو أو بعد ذلك. وظلت معاملتها للأسرى الفلسطينيين تنطلق على أساس اعتبارهم "مجرمين" و "إرهابيين". وقد أوضحنا في الفصل الرابع العديد من الانتهاكات التعسفية لحقوق الأسرى في السجون الإسرائيلية المتنافية مع كل ما ورد في النصوص والشرائع الدولية.

وإذا كان ممكنا لإسرائيل كقوة محتلة أن تنكر الصفة القانونية للأسرى الفلسطينيين في سجونها قبل اتفاقيات أوسلو حيث كان الصراع والقتال وعدم الاعتراف هو السائد بينها وبين م.ت.ف، وإذا كان بمقدور إسرائيل أن تضرب بعرض الحائط كل المبادئ الدولية حول حقوق الأسرى في ظل عدم وجود آلية إلزامية من المجتمع الدولي للضغط عليها، فإنه لم يكن متخيلا أن تنكر إسرائيل المركز القانوني للأسرى الفلسطينيين والتعامل معهم كأسرى حرب بعد توقيع اتفاقيات أوسلو خاصة بعد أن تمت عملية الإعتراف المتبادل والمصادقة على انتهاء حالة الحرب والبدء بمصالحة تاريخية لتحقيق ما أطلق عليه عملية "سلام الشرق الأوسط" وطي عهود من الكراهية والعنف بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي[٣٦].

وجاء خلو الاتفاقيات من الإقرار بأن الأسرى الفلسطينيين هم أسرى حرب متساوقا مع وجهة النظر الاستعمارية التي عملت خاصة في النصف الأول من القرن العشرين على تضييق الخناق على حركات التحرر الوطني والثورات الشعبية المسلحة، لنزع البعد القانوني والشرعي عن كل فرد ينتمي إلى هذه الحركات سواء كان مقاتلا أم أسيرا .

---

[٣٤] نفس المصدر السابق، ص ٦.

[٣٥] بيتسيلم والمجموعة الفلسطينية لمراقبة حقوق الإنسان، "حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة منذ اتفاقيات أوسلو"، كانون الأول ١٩٩٦، ص ١٣.

وتجاهل اتفاقيات أوسلو للمركز القانوني للتأكيد على أن الأسرى الفلسطينيين هم أسرى حرب يتعارض كلية مع اتفاقية جنيف الثالثة التي تنطبق معاييرها وشروطها، خاصة في المادة الرابعة على الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

ووفق اتفاقية جنيف الثالثة فإن الأسرى الفلسطينيين هم مقاتلون قاوموا الاحتلال بعمليات مسلحة، فمنهم من تسلل عبر الحدود إلى داخل الأراضي المحتلة، ومنهم من كان يقاوم من داخل الأراضي المحتلة نفسها. ومنهم من قاتل من خلال جيش منظم كما كان الحال إبان وجود المقاومة الفلسطينية في الأردن ولبنان، ومنهم من شارك في حركة المقاومة الشعبية التي انطلقت من داخل الأراضي المحتلة كالانتفاضة الفلسطينية عام ١٩٨٧.

وأيضا تنطبق معايير اتفاقية جنيف الثالثة على الأسرى الفلسطينيين في وجود رئيس مسؤول عن أعمال المقاومة التي قام بها الأسير، وفي وجود جهة مسؤولة عنه هي م.ت.ف، ومن تقيد الأسير بقوانين وعادات الحرب عند ممارسته لأعمال القتال.

وما دامت المقاومة الفلسطينية في العديد من مراحلها أخذت شكل المقاومة المسلحة السرية بسبب ملاحقات الاحتلال المنتظمة لها، فإنه لا يمكن خلع الصفة القانونية عمن يعتقل من أفراد المقاومة بسبب عدم حمله السلاح جهرا وارتداء ملابس تميزه عن غيره من الناس.

وهنا يجدر التذكير بأن العديد من المراجعات الفقهية لقانونيين دوليين والتي دعمتها مبادرات من الصليب الأحمر الدولي ركزت على ضرورة تطبيق قانون الحرب على كل أعمال المقاومة والثورة الشعبية المسلحة التي يقوم بها سكان الأقاليم المحتلة ضد جيش الاحتلال باعتبارها نوعا من أنواع الدفاع عن النفس حيال عمل غير مشروع من دولة الاحتلال[٣٧]. ووفقا لمثل هذه التأكيدات، فإن

---

[٣٦] الاتفاقية الإسرائيلية-الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة وثيقة إعلان المبادئ (أوسلو) حول ترتيبات الحكومة الذاتية، مركز القدس للإعلام والاتصال، ط٢، نيسان ١٩٩٦، ص ٥.

[٣٧] عبد الواحد محمد يوسف الفار، أسرى الحرب، مصدر سابق، ص ٥١٥.

الأفراد القائمين بهذا العمل يعتبرون مقاتلين قانونيين في حالة وقوعهم في يد جيش الاحتلال ويقتضي معاملتهم كأسرى حرب[٣٨].

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار المبادئ التي أقرّتها الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي أوضحت أن كفاح الشعوب ضد السيطرة الاستعمارية والأجنبية والنظم العنصرية تعتبر منازعات مسلحة دولية بالمعنى الوارد في اتفاقيات جنيف ١٩٤٩، وإذا ما تمّ التذكير بأن الأمم المتحدة قد دعت إلى منح الذين يؤسرون من المقاتلين الذين يكافحون السيطرة الاستعمارية والأجنبية والنظم العنصرية مركز أسرى حرب حسب ما جاء في اتفاقية جنيف الثالثة[٣٩] فإنه لم يعد مجالًا للشكّ بالأحقية القانونية للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية وانطباق المعايير والمبادئ الدولية عليهم بصفتهم أسرى حرب، خاصة وأن أهدافهم هي أهداف وطنية وقومية تتعلق بحقّ تقرير المصير والاستقلال.

وعدم وجود نصٍّ حول المركز القانوني للأسرى الفلسطينيين في اتفاقيات أوسلو يفسّر أسباب استمرار تدهور وضعهم المعيشي والإنساني داخل السجون وتصاعد الممارسات التعسفية الإسرائيلية تجاه حقوقهم؛ إضافة إلى أنه يفسّر أسباب الأزمات التي واكبت التوقيع على اتفاقيات بشأن الأسرى وفرض إسرائيل لشروطها ومعاييرها الخاصة في ذلك.

وأدى عدم وجود إقرار صريح في اتفاقيات أوسلو حول الصفة القانونية للأسرى الفلسطينيين إلى مجموعة من النتائج أبرزها:

١. تعاملت إسرائيل مع الاتفاقيات الموقعة مع م.ت.ف باعتبارها اتفاقيات ثنائية أو محلية. وبالتالي همّشت إسرائيل النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي من كونه نزاعًا دوليًا إلى جعله نزاعًا محليًا، وذلك بإحالة كافة القضايا الخلافية في الاتفاقيات إلى لجانٍ ثنائية مشتركة لحلّها بدلًا من إحالتها إلى لجان تحكيمٍ دولية أو إلى مرجعيات الاتفاقيات الدولية، فالمادة (٢١) الفقرة الأولى من الاتفاقية الإسرائيلية-الفلسطينية المرحلية تنصّ على "أن النزاعات التي تنشأ من تطبيق أو تفسير

---

[٣٨] عامر صلاح الدين، المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٥، ص ١٧١.

[٣٩] علي صادق أبو هيف، مصدر سابق، ص ٩٢٥.

هذه الاتفاقية أو أية اتفاقات مرتبطة وتخصّ المرحلة الانتقالية يجب أن يتمّ تسويتها من خلال لجنة الارتباط"[٤٠]. وأدّى هذا إلى إسقاط الصفة القانونية عن كل ما ترتّب على هذه الاتفاقيات وإلى تحرر حكومة إسرائيل من الضغط القانوني والأخلاقي للمجتمع الدولي خاصة ما تعلّق منها بقضية الأسرى التي تعتبر من أكثر القضايا استقطابًا واستعطافًا في العالم وقد برزت عملية تهميش قضية الأسرى من خلال تشكيل لجانٍ ثنائية لبحث الخلافات الناشئة حول معايير الإفراج عن الأسرى في المفاوضات حيث كانت المحصلة هي فرض إسرائيل، الطرف الأقوى، تصوراتها على الجانب الفلسطيني.

٢. كان الإعلان عن انتهاء حالة العداء والبدء بمشروع سلام على أساس الاعتراف المتبادل ونبذ الإرهاب وتوقّف العمل المسلح بين الجانبين وفق ما حددته اتفاقيات أوسلو[٤١] من المفترض أن يؤدي إلى إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين فورًا من السجون الإسرائيلية حسب ما نصّت عليه اتفاقية جنيف الثالثة في المادة (١١٨)[٤٢] والتي اشترطت أن "**يفرج عن أسرى الحرب ويعادون إلى أوطانهم دون إبطاء بعد انتهاء الأعمال العدائية الفعلية**"، إلا أن حكومة إسرائيل بدّلا من إطلاق سراح الأسرى قامت بنقلهم إلى سجون داخل إسرائيل الأمر الذي تعارض مع المادة (١٣٤) من اتفاقية جنيف الثالثة التي دعت "**كل الأطراف السامية المتعاقدة أن تعمل عند انتهاء الأعمال العدائية أو الاحتلال على تأمين عودة جميع المعتقلين إلى آخر محل إقامة لهم أو تسهيل عودتهم إلى وطنهم**"[٤٣]. إضافة إلى ذلك فإن إسرائيل تنتهك نصوص اتفاقية فينا لقانون

---

[٤٠] الاتفاقية الإسرائيلية-الفلسطينية المرحلية، مصدر سابق، ص ٢٧.

[٤١] المصدر السابق، ص ٥.

[٤٢] اتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، مصدر سابق، ص ١٤٩.

[٤٣] المصدر السابق، ص ٢٤١.

المعاهدات* التي تقضي باكتساب الأسرى من الفريقين حقّهم بالحرية عند توقيع المعاهدة ويتعين على الدولة التي تحتفظ بهم إطلاق سراحهم في أقرب وقت[٤٤].

٣. إن غياب المركز القانوني للأسرى الفلسطينيين في اتفاقيات أوسلو دفع حكومة إسرائيل إلى اللجوء إلى تشريعاتها وقوانينها الداخلية على حساب القانون الدولي في التعامل مع قضية الأسرى، على الرغم من أن القانون الدولي يعتبر الجزء الأسمى من قانون الدولة ويعلو القانون الداخلي ويفضله ويدعو إلى تطبيق القواعد الدولية حتى لو تعارضت مع قواعد التشريع الداخلي للدولة[٤٥].إلا أن حكومة إسرائيل أخضعت معايير الإفراج عن الأسرى إلى موافقة الكنيست الإسرائيلي ومجلس الوزراء ورئيس الدولة والمؤسسات القضائية والأمنية في إسرائيل[٤٦] مما أدخل قضية الأسرى في متاهات القانون الداخلي الإسرائيلي. وهذا ما يفسّر بشكلٍ رئيس فرض شروط التجزئة والتصنيف والاستثناء على الأسرى في الاتفاقيات الموقّعة.

ولا شكّ أن هذه النتائج التي أفرزتها اتفاقيات أوسلو جاءت بسبب الموافقة الفلسطينية على مبادئ أوسلو وغير المستندة إلى مرجعيات القانون الدولي فيما يتعلق بحقوق الإنسان بشكلٍ عام والأسرى بشكلٍ خاص، بل إن الجانب الفلسطيني تعاطى مع المفردات والمصطلحات الإسرائيلية التي تصف الأسرى الفلسطينيين "بالإرهابيين" و "بأصحاب الأيادي الملطخة بالدم" حيث تجسّد ذلك فعليًا في الشروط التي وضعت على ما اتفق عليه حول الأسرى منذ عام ١٩٩٤[٤٧]. وقد يكون ذلك أحد أبرز الأسباب في دخول قضية الأسرى في منعطفات صعبة وتصاعد الانتقادات للأداء التفاوضي الفلسطيني المتزامن مع عمليات القمع للأسرى داخل السجون.

---

* اتفاقية فينا لقانون المعاهدات تمخض عن المؤتمر الدولي الذي عقد في مدينة فينا خلال دورتين ١٩٦٨ و ١٩٦٩ وانتهت أعماله بإقرار هذه الاتفاقية وقد أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة.

[٤٤] موسى الدويك، "الإفراج عن المعتقلين والقانون الدولي"، القدس، ١٩٩٥/١٠/٢٠، ص ١٤.

[٤٥] علي صادق أبو هيف، مصدر سابق، ص ٨٨.

[٤٦] مقابلة مع الأسيرة رولا سمعان أبو دحو أجراها الباحث، ١٩٩٨/١٠/١.

[٤٧] الاتفاقية الإسرائيلية-الفلسطينية المرحلية، مصدر سابق، ص ص ٥-٦.

وأخيرًا فإن اتفاقيات أوسلو لم تحدث نقلة نوعية تتمثّل بـــنزع الاعـــتراف الإســـرائيلي بالأســـرى الفلسطينيين كأسرى حرب، على غير المتوقع وعلى خلاف ما يجري فـــي العـــرف الدولـــي وفـــي الاتفاقيات الثنائية بين الدول المتنازعة. وهذا يعني أنها لم تعترف بـــأن الأســـرى الفلســـطينيين هـــم مقاتلون دافعوا عن وطنهم وهو حقّ شرعي أقرّته لهم المواثيق الدولية.

خـــــاتمة:

لقد تناولنا فصولًا من تجربة هي ملحمة إنسانية فريدة عاشتها الحركة الوطنية الأســـيرة فـــي السجون الإسرائيلية في مرحلة جديدة توجتها اتفاقيات أوسلو بين م.ت.ف وإسرائيل. وقد سـقطت كل التوقعات السياسية والفرضيات النظرية التي رأت أن اتفاق أوسلو هو نهاية لمعانـــاة الأســير الفلسطيني داخل السجون، وأن حرية الأسير هي الترجمة العملية والبدهية لاتفاق أقرّ فيـــه علـــى إنهاء حالة الحرب والعداء والبدء بمصالحة تاريخية واعتراف متبـــادل بيـــن الطرفيـــن، إذ بقـــي الأسرى رازحين في سجونهم وزنازينهم. وتحوّل اتفاق السلام بين طرفي الصراع إلى جلادٍ آخـو زاد من حجم معاناة الأسرى ومن أساليب قمعهم وتحطيمهم نفســيًا. وبعبـــارة أدقّ فقـــد ضـــاع الأسرى وأصبح بحثهم عن مكانٍ لهم في الخارطة السياسية الجديدة هو هاجســـهم الأوّل بعـــد أن زلزلت الأرض التي وقفوا عليها سنين طويلة واعتقدوا أنّ كفاحهم ونضالهم وصبرهم الطويل هـــو الرصيد الكافي الذي يعطيهم الحق بأن يكونوا في أولوية الاهتمامات والمفاوضـــات. فـــهم مـــن ضحى وناضل وقاتل لا لذاتهم بل من أجل القضية محور الصراع، ومحور الاتفاق فأصيبوا بعـــد أوسلو في وطنيتهم التي سلخها الاتفاق عن مفهومها النضالي وليتحولوا وفق الرؤية الإســـرائيلية إلى مجرمين أياديهم ملطخة بالدم تتجنب الاتفاقات الاقتراب منهم أو الحديث عنهم، فوجّهت بذلـــك ضربة قاتلة إلى مشاعرهم وكرامتهم ووحدتهم الوطنية والسياســـية. فالتصنيفـــات التـــي أقرّتـــها الاتفاقيات للأسرى الفلسطينيين ما بين قاتلٍ ليهودي أو غير قاتل، وما بيـــن معـــارضٍ للتســـوية السياسية وغير معارض، وما بين قاطنٍ في القدس أو قاطنٍ في الناصرة أو غير قاطن فيهما قـــد عملت عمل السكين في الجسم الواحد تنزع من أعماقه بكل القســـوة الداميـــة المبـــادئ الوطنيـــة والثورية التي تربّى وترعرع عليها والتي شكّلت الدافع المعنوي والقيمـــيّ لصمـــوده ومقاومتـــه. فاهتزّت القناعات وازدحمت الأسئلة في العيون الحائرة التي لم تصدق ما يجري ويخطط بحقّـــها. فإن كان الأسرى شهداء مع وقف التنفيذ في زمن الحرب حيث مورســـت بحقّـــهم كـــل أشـــكال

الإبادة والقتل داخل السجون فإنه لم يعد مستوعبًا أن يبقوا شهداءً في زمن السلم حيث أعلن وقف إطلاق النار وعهد الكراهية بين طرفي النزاع. ولم يصدق الأسرى أن تتخلى قيادتهم عنهم، وأن تلقيهم في نصوص اتفاقيات قابلة للاستغلال والمقايضة والابتزاز. ولم يصدق الأسرى حالة الإهمال والتجاهل لقضيتهم في وثيقة إعلان المبادئ، فأيّ قيادةٍ تترك جنودها وحيدين في أرض المعركة حيث السجن والجلاد والإجراءات القاهرة من عزلٍ، وتعذيبٍ، واعتقالاتٍ تعسفيّة وعقاباتٍ رادعة وتعلن في الملأ أن السلام قد حلّ على هذه الأرض؟ لتكون الصدمة التي انطلقت تداعياتها من قلب السجون في أقسى خطاب انتقادي مفعمٍ بالغضب والاستياء وفقدان الثقة يوجّهه الأسرى لقيادتهم المفاوضة. وليس أقسى من قولهم أنكم ذبحتمونا وتركتم لإسرائيل أن تطحن صمودنا وكبرياءنا الوطني تحت بساطيرها، لقد تعرّض الأسرى لهجمةٍ على انسانيتهم لم تشهدها التجربة الأسيرة قبل اتفاقيات أوسلو، إذ استمرّ سقوط الشهداء من المرض والتعذيب، واستمرّ احتجاز كبار السنّ واعتقال الأطفال، واستمرّ الاعتقال الإداري المحرّم دوليًا، وبقيت السجون تعيش في وضعها القديم المتردي من ازدحام ورطوبة وفقدان للتهوية واقتحامات ليليّةٍ لتنغّص أحلامهم وهدوءهم واستقرارهم. وإن كان الأسرى قد صدقوا أن حكومة إسرائيل مارست التضليل والخداع في اتفاقاتها الموقّعة مع م.ت.ف بما يتعلق بالأسرى من منطلق فرض القوة واختلال موازين القوى بين الطرفين فكيف لهم أن يصدقوا ألا تنعكس اتفاقيات السلام بحدّها الأدنى على طريقة معاملة إسرائيل لهم داخل السجون على المستوى الإنساني والمعيشي. فهي إذاً الإستمرار في الحرب على الفدائي الأسير وقناعاته وتحويله إلى "مجرم" منبوذ بكل ما يعني ذلك من تصفية روحية ونضالية.

ويبدو في إطار المقارنة قبل أوسلو وبعدها أن إسرائيل أبقت على ذات الإجراءات الأمنية والعسكرية المطبقّة على الأسرى دون تغيير أو تحسّن، وأن مفهومها للأسير الفلسطيني "كإرهابي" و"مجرم" بقي على حاله دون أن تحرك اتفاقات أوسلو فيه أي تطوّر أو تحوّل. وهنا

تساءل الأسرى ما جدوى السلام الذي لا يخفف المعاناة عن الأسرى ويضع حدًا للاعتداء على حقوقهم الإنسانية.

وأكثر من كل ذلك فإن قراءة التجربة بعد أوسلو أوضحت أن الاعتداء على حقوق الأسرى قد تصاعد وأخذ أشكالًا أكثر خطورة من الفترة التي سبقت أوسلو. فلم تتجرأ إسرائيل قبل الاتفاقيات على تشريع استخدام التعذيب بحقّ المعتقلين الفلسطينيين لتقوم ومن خلال أعلى سلطة قضائية فيها ممثلة بمحكمة العدل العليا بإصدار تصاريح لرجال المخابرات تبيح لهم استخدام وسائل الضغط والعنف الجسدي والنفسي تجاه المعتقلين. ولم يسبق أن جدد الاعتقال الإداري لأكثر من خمسة أعوام وبشكلٍ جماعي لأسرى فلسطينيين قبل أوسلو، ولم تشهد تجربة الأسرى قبل أوسلو عزلاً طويل المدى وغير محدد زمنيًا وفي أقسى الظروف المهددة بالمخاطر الجسدية والنفسية وفي زنازين لا تصلح لبني البشر.

لقد ألقت اتفاقيات أوسلو أوجاعًا شتى على الأسرى وعلى ذويهم خلال العقوبات الجماعية التي ميزت السبع سنوات من عمر الاتفاقيات وشملت الأسرى داخل السجون وأهاليهم خارجها بالحرمان من الزيارات ووضع قوانين جديدة لا تسمح بالزيارة إلا لذوي الأسير من قرابة الدرجة الأولى وضمن شروطٍ أمنية من قبل الشاباك الإسرائيلي في حين أن هذه الإجراءات لم تكن موجودة في السنوات التي سبقت أوسلو. وإن جاز لنا القول فإن سنوات أوسلو هي سنوات الانقضاض على كل ما حققه الأسرى من إنجازات على صعيدهم المعيشي والإنساني والعودة بهم إلى الوراء. وفي ذلك تكمن المفارقة المؤلمة التي فجّرت غضب الأسرى داخل السجون ليخوضوا معارك الإضراب المفتوح عن الطعام في سبيل أن يكون لهم موقعٌ في التسوية السياسية ولأجل أن يقتحموا من جديد ذاكرة الوعي لدى المفاوض الفلسطيني بعد أن ظنوا أنهم في المكان الأول في هذا الوعي.

وفي الوقت الذي انتابت الأسرى مشاعرٌ بأنهم منسيون في إطار الاتفاقيات وأنهم يتعرضون لنوعٍ آخر من العقاب يتمثّل بالمساومة والابتزاز وفرض شروطٍ تعسفية ولا إنسانية عليهم، فإنهم استطاعوا أن يحافظوا على تأثيرهم في المجتمع الفلسطيني، ليتفاعل صوتهم مع الجماهير الفلسطينية التي أشعلت الأرض انتفاضات عارمة مساندةٍ ومناصرةٍ لحقّ الأسرى في الحرية. وكان يفترض أن يجد الصوت الشعبي الذي هو بمثابة استفتاء جماهيري أعلن عن عدم رضاه عما جرى في الاتفاقيات حول الأسرى ودعا إلى ضرورة الإفراج عنهم كترجمة عملية ملموسة لاتفاقيات أوسلو، فإن هذا الاستفتاء وذلك الصوت الشعبي كان يفترض أن يجد له صدىً في دائرة القرار السياسي إلا أن الاتفاقيات جاءت بعيدة عن الأخذ بعين الاعتبار الرأي العام في المجتمع الفلسطيني، مما زاد من آلام المعتقلين وتواصل معاناتهم.

وصحيح أن اتفاقيات أوسلو قد أدّت إلى تقليص عدد المعتقلين من خلال عمليات الإفراج التي تمّت على إثرها، إلا أن المسألة ليست رقمية بقدر ما تتعلق بمعرفة مدى التحوّل الإيديولوجي للرؤية الإسرائيلية نحو الأسير الفلسطيني. هذه الرؤية التي حافظت على عنصريتها وعدائها ومنهجها بعد أوسلو دون أي تغيير. وهي قائمة على عدم الاعتراف بالمركز القانوني للأسرى الفلسطينيين كأسرى حرب وفق ما أقرّته اتفاقيات جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩ ومبادئ الأمم المتحدة. إضافة إلى تواصل إسرائيل في عدم التزامها بما أقرّته مبادئ حقوق الإنسان في معاملة الأسير في سجونها. فاتفاقيات أوسلو لم تتطرق من قريب أو بعيد للصفة القانونية للأسرى الفلسطينيين على الرغم من انطباق صفة أسرى الحرب عليهم وفق ما أقرّه القانون الدولي الإنساني. ووجدنا تجاهلًا مطلقًا لمسألة حقوق الإنسان في وثيقة إعلان المبادئ، وكل هذا أعطى مجالًا واسعًا لإسرائيل في استثمارها للاتفاقيات وفق قوانينها الخاصة وإجراءاتها العسكرية الصارمة واستمرار انتهاكاتها لحقوق الأسرى سواء في طريقة المعاملة داخل السجون أو بتحكمها من جانبٍ واحد ووفق مقاييسها بما وقّع عليه بشأن الأسرى.

إن تجاهل الصفة القانونية للأسرى الفلسطينيين في اتفاقيات أوسلو يعتبر المفصل الأساسي الذي خلق أزمة المعتقلين في بعديها السياسي والإنساني، وعليه جاءت الاتفاقيات بشأنهم مجزوءة ومرتبطة بشكل كليّ بالمفهوم الأمني الإسرائيلي بعيدًا عن التحولات التي قادت إليها عملية التسوية. ولا يمكن تجاهل الأثر الذي تركته هذه الاتفاقيات على الوضع الداخلي للأسرى في السجون وعلى مجتمع الاعتقال ووحدته. فقد أصاب الجسم الاعتقالي الذي ظلّ موحدًا ومتماسكًا حتى توقيع الاتفاقيات التشرذم والتمزّق ونكوص في الوضع النفسي للأسرى من إحباط ويأس وتراجع كبير في المستوى الثقافي والتنظيمي، وهو ما عبّر عنه الأسرى المحررون الذين عايشوا فترة ما بعد أوسلو خلال المقابلات التي أجراها معهم الباحث، حيث سادت الكثير من المظاهر السلبية في واقع الاعتقال وأبرزها شيوع مظاهر الفردية والاستقلالية الشخصية لدى الأسرى بما يمسّ الانضباط التنظيمي للجماعة وازدياد ملحوظ في مظاهر التكتل والشللية، وفتور العلاقات بين الهيئات المسؤولة والقاعدة الاعتقالية. يضاف إلى ذلك التراجع في الاهتمام الثقافي من خلال توقف الجلسات الثقافية والفكرية* لدى فصيل فتح في السجون، وتراجع عددها لدى فصائل اليسار، وعدم الإقبال على قراءة الكتب والتأليف الذي نشط في فترة السبعينات والثمانينات[1]. ولعلّ هذا البعد من آثار اتفاقيات أوسلو على الأسرى هو الأكثر خطورة كونه حمل بصمات عدم الثقة بالنضال والشعور بالخذلان والذي أفضى إلى تقويض الكثير من روحهم المعنوية.

صحيح أن الهجمة على الأسير وحقوقه امتازت بالشراسة والعدوانية قبل توقيع اتفاقيات أوسلو إلا أنها قوبلت بروحٍ نضالية عالية، وبصلابة تنظيمية راسخة من قبل الأسرى، فكان مجتمع الاعتقال أشبه بالمدرسة الثورية وبالخندق الدائم اليقظة والاستعدادية للمواجهة، ففشلت كافة المخططات الإسرائيلية الرامية إلى تفريغ الأسير وسلبه روحه المعنوية وعلى النقيض من

---

* الجلسة (راجع مفردات الحركة الأسيرة)

[1] مقابلة مع الأسير وسام الرفيدي أجراها الباحث، ١٩٩٨/١٠/١.

ذلك فإن واقع الأسرى بعد أوسلو دبت فيه روح التفكك والقنوط والتراجع واليأس، وكأنه لم يعد هناك أي معنىً للنضال والصمود "**لم يعد أحد يتفهم أو يستوعب معنى وجوده في السجن بعد توقيع الاتفاق**"[٢]، ووجد الأسرى أنفسهم في تناقض بين ما تعلموه وقرأوه في كراساتهم الثقافية والفكرية وبين ما يجري على أرض الواقع، ليكون المخرج الوحيد المعبر عن هذا التناقض هو إنهاء عقد الجلسات التنظيمية والثقافية والتراجع في الحياة الثقافية، ومن المؤكد أن يترك ذلك أثرًا سلبيًا على علاقات الأسرى مع إدارة السجون التي كانت تمتاز بالندية قبل الاتفاقيات وعلى مستوى تحسين أوضاعهم وشروط معيشتهم الإنسانية.

ولم يلمس الأسرى طيلة السبع سنوات من عمر الاتفاقيات دورًا سياديًا وفاعلًا للجانب الفلسطيني بل تحكمًا ومن جانب واحد من قبل إسرائيل ومؤسساتها الأمنية فيما وقّع عليه من اتفاقيات بشأنهم.

وأخيرًا فإن تجربة الأسرى بعد أوسلو أصابت الذات الأسيرة بالكثير من الجروح والأوجاع في حين أن هذه الذات بقيت صلبةً وقويةً في كل المراحل التي مرّت بها تجربة الاعتقال حتى توقيع اتفاقيات أوسلو، لتنهار بذلك الكثير من التوقعات والآمال وتتكسّر أحلام الحرية في دائرة اتفاقيات أنكرت على الأسرى حقّهم القانوني والإنساني والوطني.

---

[٢] مقابلة مع الأسير حلمي الأعرج أجراها الباحث، ١٥/١٠/١٩٩٨.

قائمة المراجع

مصادر باللغة العربية

أ- الكتب

١. "أبو فلسطين"، كلمات سجينة – مختارات من شعر جنود الثورة الفلسطينية في المعتقلات الإسرائيلية، القدس: تموز ١٩٧٧.

٢. أبو بكر، قدري، من القمع إلى السلطة الثورية، عمان: دار الجليل للنشر، ط١، ١٩٨٩.

٣. أبو هيف، علي صادق، القانون الدولي العام، الإسكندرية: منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٩٥.

٤. الحاج، فهد، انتفاضة الجوع من وراء القضبان، أيلول ١٩٩٣.

٥. الرجوب، جبريل، تجربة أسرى الثورة الفلسطينية بين نفحة وجنيد – الزنزانة رقم ٧٠٤، القدس: وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر، ١٩٨٤.

٦. السعدي، غازي، الأسرى اليهود وصفقات المبادلة، عمان: دار الجليل للنشر، ط١، ١٩٨٥.

٧. الطويل، ريموندا، سجينات الوطن السجين، عكا: دار الأسوار، ١٩٨٨.

٨. الفار، عبد الواحد محمد يوسف، أسرى الحرب دراسة فقهية وتطبيقية في نطاق القانون الدولي العام والشريعة الإسلامية، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٥.

٩. الفاهوم، وليد، فلسطينيات في سجن النساء الإسرائيلي-طيور نفي ترتسا، عمان: دار الجليل للنشر، ط١، ١٩٨٥.

١٠. القيمري، عطا، السجن ليس لنا، معتقل نفحة: آذار ١٩٨٥.

١١. بلايفير، إيما، الاعتقال الإداري في الضفة الغربية، ترجمة سمعان خوري، رام الله: القانون من أجل الإنسان (الحق)، كانون أول ١٩٨٦.

١٢. تسيمل، ليئا، المعتقلون العرب في السجون الإسرائيلية – النازيون الجدد، عمان: دار الصباح للصحافة والطباعة والنشر، ١٩٨٨.

١٣. خضير، عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، الكتاب الثالث، عمان: مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٧.

١٤. دمج، ناصر سليمان، معتقل أنصار شاهد على عصر الجريمة، فلسطين: الوكالة العربية للتوزيع، ١٩٩٣

١٥. سعد الله، عمر، تطور القانون الدولي الإنساني، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٧.

١٦. شقير، رزق، هكذا تكلم المعذبون الفلسطينيون ١٣ رواية عن التعذيب أثناء التحقيق في المعتقلات الإسرائيلية كما وردت على ألسن الضحايا، رام الله: الحق، ١٩٩٢.
١٧. صلاح الدين، عامر، المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٥.
١٨. عبد الله، حسن، النتاجات الأدبية الاعتقالية، القدس: مركز الزهراء للدراسات والأبحاث، ١٩٩٣.
١٩. عنقاوي، حلمي إبراهيم محمد، المراحل الأولى للمسيرة خلف القضبان، رام الله: مطبعة الغد، ١٩٩٥.
٢٠. عواد عبد الله، دولة مجدو-تجربة البناء التنظيمي والمواجهة في معتقل مجدو، عمان: دار الجليل للنشر، ط١، ١٩٩٢.
٢١. فارس، قدورة وعيسى قراقع وآخرون، هموم الحركة الأسيرة في ظل السلام، رام الله: منشورات وزارة الإعلام، ط١، كانون الثاني ١٩٩٥.
٢٢. قاسم ، عبد الستار وطلبته، مقدمة في التجربة الاعتقالية في المعتقلات الصهيونية، بيروت: منشورات دار الأمة، كانون الثاني ١٩٨٦.
٢٣. قراقع، عيسى وجميل المطور، اقتحام الوعي العالمي في انتفاضة أسرى فلسطين في سجون الاحتلال، رام الله: مركز المشرق للدراسات، ١٩٩٨.
٢٤. لانغر، فيليستيا، بأم عيني، القدس: منشورات صلاح الدين، تشرين الثاني ١٩٧٥.
٢٥. مؤلف مجهول، أوراق سجين من أنصار ٣، حزيران ١٩٨٩.

ب- الدوريات والصحف:

١. "١٥١ أسير يتنفسون نسيم الحرية"، الحياة الجديدة، ١٩٩٩/١٢/٣٠، عدد ١٥٧٢.
٢. "٤٠ أسيرًا في عزل الجلمة يهددون بإعلان الإضراب المفتوح عن الطعام"، الأيام، ١٩٩٨/٧/٢٦، عدد ٩٣١.
٣. "أبو مازن: إسرائيل تعاملت مع موضوع الأسرى بشكل لا أخلاقي ولاإنساني"، الأيام، ١٩٩٨/١٢/١٠، عدد ١٠٦٨.
٤. "إذا لم يفهم الفلسطينيون الاتفاق بشأن الأسرى فهذه مشكلتهم"، يديعوت، ترجمة المصدر، ١٩٩٩/١٢/٢٨.
٥. "إسرائيل ترفض الإفراج عن ١٥٠ معتقلًا سياسيًا "، الحياة الجديدة، ١٩٩٨/١١/٢٢، عدد ١١٧٧.
٦. "إسرائيل تفرج عن ٧ أسرى من القدس"، القدس، ١٩٩٩/١٢/٣٠، عدد ١٤٤٨.
٧. "إسرائيل تنقل معتقلين من الضفة إلى الداخل"، القدس، ١٩٩٥/١٠/١٩.

٨. "أسرى تلموند يمهلون الإدارة حتى الثلاثاء المقبل لتحسين أوضاعهم الاعتقالية"، الأيام، ١٩٩٨/٦/١٦، عدد ٩٦٢.

٩. "أسرى عسقلان يضربون عن الطعام احتجاجًا على ممارسات إدارة السجن ضدهم"، القدس، ١٩٩٩/١/٢٩، عدد ١٠٥٧٢.

١٠. "أسرى عسقلان يناشدون المؤسسات الحقوقية التدخل لوقف سياسة التفتيش العاري"، الأيام، ١٩٩٩/١٢/٣، عدد ١٤٢١.

١١. "أسرى نفحة يشتبكون مع أفراد الشرطة ويصيبون اثنين بجراح"، الحياة الجديدة، ١٩٩٧/٩/١٢، عدد ٧٤٦.

١٢. "أسرى نفحة: نتعرض لسياسة قمع دموية ولا بدّ من الإضراب عن الطعام"، الأيام، ١٩٩٨/٧/١٦، عدد ٩٢١.

١٣. "أسماء الأسرى المحررين"، القدس، ١٩٩٩/٩/١٠، عدد ١٠٧٩٣.

١٤. "إضراب تجاري شامل وتواصل الفعاليات التضامنية مع الأسرى"، الأيام، ١٩٩٨/١٢/١٠، عدد ١٠٦٨.

١٥. "إعلان الإضراب المفتوح عن الطعام في شطة ومجدو والدامون"، القدس، ١٩٩٨/٨/٢٥، عدد ١٠٤١٧.

١٦. "آلام من داخل المعتقلات"، صوت الأسير، الضفة الغربية: عدد ٥، ١٩٩٨/٤/١٧.

١٧. "آمنة الريماوي الأسيرة المحررة: تحررنا كان بمثابة الخروج في جنازة وليس فرحة العودة للبيت"، ١٧ نيسان، القدس، كانون الثاني ١٩٩٣.

١٨. "أوضاع صحية متدهورة وعشرات الأسرى بحاجة لعمليات جراحية عاجلة"، الأيام، ١٩٩٨/٩/٢٦، عدد ٩٩٣.

١٩. "أوضاع قاسية يعيشها الأسرى في عزل هداريم وتلموند"، القدس، ١٩٩٩/١٢/٨، عدد ١٠٨٨٢.

٢٠. "احتجاجًا على تجاهل قضيتهم-الأسرى في المعتقلات الإسرائيلية يبدأون اليوم إضرابًا مفتوحاً عن الطعام"، القدس، ١٩٩٤/٦/٢١.

٢١. "احتجاجًا على سوء الأوضاع داخل المعتقلات الإسرائيلية: اعتصامات تضامنية مع الأسرى أمام الفارعة وطولكرم ومجدو"، القدس، ١٩٩٥/٦/٨.

٢٢. "اختناق عشرات المعتقلين في مجدو بمواجهات مع الإدراة"، القدس، ١٩٩٩/٣/٢، عدد ١٠٦٠٤.

٢٣. "استغلال الأطباء في ممارسة التعذيب، استخدام ١٠٠٠ تجربة طبية خطيرة على المعتقلين الفلسطينيين"، حقوق الناس، عدد ١١، كانون ثانٍ ١٩٩٨.

٢٤. "استنكار واسع لقرار إسرائيل الإفراج عن عدد محدود من الأسرى"، الحياة الجديدة، ١٩٩٩/١٢/٢٨، عدد ١٥٧٠.

٢٥. "الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب"، صوت الأسير، الضفة الغربية: عدد ٤، ١٩٩٧/٤/١٧.

٢٦. "الأسرى في عزل بئر السبع يعانون ظروفًا اعتقالية قاسية"، الحياة الجديدة، ١٩٩٨/١/١١، عدد ١٠٥٣.

٢٧. "الأسير المحرر زيد: الأسرى سيعلنون الإضراب المفتوح عن الطعام"، الحياة الجديدة، ١٩٩٩/١٠/٩، عدد ١٤٩٠.

٢٨. "الإعلان عن خطة إسرائيلية لإطلاق سراح ١٥٠٠-٢٠٠٠ أسير فلسطيني على دفعتين"، القدس، ١٩٩٥/٧/٢٥.

٢٩. "الإفراج عن ٢٦ أسيراً من الضفة وغزة"، الحياة الجديدة، ١٩٩٩/١٢/٣٠، عدد ١٥٧٢.

٣٠. "الإفراج عن أقدم معتقل إداري، ١٥ مواطنًا في السجون الإسرائيلية يعانون من العقوبة ذاتها"، القدس، ٢٠٠٠/٢/١١، عدد ١٩٤٥.

٣١. "البرغوثي يعلن تعليق اسرى جنيد إضرابهم عن الطعام"، القدس، ١٩٩٥/٧/٦، عدد ٩٢٨٦.

٣٢. "التشريعي يعاهد الأسرى على مواصلة الجهود لتحريرهم"، الحياة الجديدة، ١٩٩٨/١٢/٩، عدد ١١٩٤.

٣٣. "التوتر الشديد يسود سجني نفحة وشطة"، الأيام، ١٩٩٨/٨/١٧، عدد ٩٥٣.

٣٤. "الجاسوس بولارد يسعى إلى تعطيل إطلاق سراح أسرى فلسطينيين"، القدس، ١٩٩٨/١١/١٧، عدد ١٠٥٠١.

٣٥. "الحسيني يلتقي الأسيرات في تلموند"، القدس، ١٩٩٤/٧/١٣.

٣٦. "الدعوة لوضع حدّ للممارسات الإسرائيلية ضد الأهالي أثناء زيارة الأسرى"، القدس، ١٩٩٨/٧/٩، عدد ١٠٣٧٠.

٣٧. "السلطة: إسرائيل نقضت الاتفاق بقرارها المنفرد الإفراج عن ٢٨ أسيرًا فقط"، الأيام، ١٩٩٩/٩/٢٧، عدد ١٤٤٥.

٣٨. "العفو الدولية تدعو العليا إلى حظر التعذيب"، الحياة الجديدة، ١٩٩٩/١/١٣، عدد ١٢٢٦.

٣٩. "القوات الإسرائيلية تستخدم القناصة والرصاص الحي والمطاطي"، القدس، ١٩٩٨/١٢/١٠، عدد ١٠٥٢٤.

٤٠. "المحررون: فرحتنا لن تكتمل إلا بالإفراج عن جميع المعتقلين"، الحياة الجديدة، ١٩٩٩/١٢/٣٠، عدد ١٥٧٢.

٤١. "المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية يبيح تعذيب المعتقلين الفلسطينيين"، الأيام، ٢٠٠٠/٢/٢٨، عدد ١٤٩٦.

٤٢. "انتقاد دولي جديد للممارسات الإسرائيلية خلال استجواب المعتقلين الفلسطينيين"، الأيام، ١٩٩٨/٨/١، عدد ٩٣٧.

٤٣. "انتقادات لمعايير الإفراج عن الدفعة الثانية من الأسرى"، القدس، ١٩٩٩/٩/١٧، عدد ١٠٨٣٠.

٤٤. "انقلاب في إجراءات الاعتقال الإداري في الشاباك"، يديعوت، ترجمة المصدر، ١٩٩٩/١٢/٤.

٤٥. "بادرة حسن نية بمناسبة رمضان"، هآرتس، ترجمة المصدر، ١٩٩٩/١٢/٢٧.

٤٦. "بدء عملية إطلاق سراح ٢٠٠ أسير"، الأيام، ١٩٩٩/٩/٩، عدد ١٣٣٦.

٤٧. "تجديد الإداري لأسيرين على بوابة السجن"، الحياة الجديدة، ١٩٩٨/٢/١٩، عدد ٩٠٤.

٤٨. "تدهور أوضاع الأسرى في مستشفى سجن الرملة"، الأيام، ١٩٩٨/٧/١٥، عدد ٩٢٠.

٤٩. "تقرير مفصل عن أحداث سجن مجدو"، صوت الأسير، الضفة الغربية: عدد ٤، ١٩٩٧/٤/١٧.

٥٠. "توقّع الإفراج عن ٤٠٠ معتقل تنفيذاً لاتفاق أوسلو بمناسبة عيد الأضحى"، القدس، ١٩٩٨/٥/٨.

٥١. "جماهير شعبنا تستقبل الأسيرات بفرحة عارمة"، الحياة الجديدة، ١٩٩٧/٢/١٣، عدد ٤٣٨.

٥٢. "جمعية حقوق المواطن في إسرائيل وموضوع التعذيب"، القدس، ١٩٩٨/٢/٧.

٥٣. "حرب على أهالي المعتقلين"، صوت الأسير، الضفة الغربية: عدد ٤، ١٩٩٧/٤/١٧.

٥٤. "حماس وفتح تتهمان إسرائيل بالتفرد في اختيار أسماء الأسرى"، الحياة الجديدة، ١٩٩٨/١١/١٧، عدد ١١٧٢.

٥٥. "حسب إحصائية لمؤسسة مانديلا: ٧١٧٠ معتقلًا فلسطينيًا في السجون الإسرائيلية بينهم ٣٥ معتقلة"، القدس، ١٩٩٤/٧/٢.

٥٦. "حقوقي دولي: وضع الأراضي الفلسطينية المحتلة يشبه وضع جنوب إفريقيا في العهد العنصري"، الحياة الجديدة، ٢٠٠٠/٢/٣، عدد ١٦٠٢.

٥٧. "حكومة إسرائيل تخرق إتفاقًا دوليًا برفضها الإفراج عن الأسيرات الفلسطينيات"، القدس، ١٩٩٥/١٠/١٨.

٥٨. "حملة التضامن مع الأسرى مستمرة"، القدس، ١٩٩٥/٦/٢٥، عدد ٩٢٧٥.

٥٩. "حملة مداهمة وتفتيش مفاجئة لمعتقل نفحة الصحراوي"، الأيام، ١٩٩٩/٢/٤، عدد ١١٢٢.

٦٠. "خلاف بين روبنشتاين وبيلين حول الرد على قرار محكمة العدل العليا بشأن التعذيب"، هآرتس، ترجمة المصدر، ١٩٩٩/٩/٧.

٦١. "خلافات بشأن الإفراج عن الأسرى"، القدس، ١٩٩٩/١٠/٧، عدد ١٠٨٢٠.

٦٢. "خلافات بشأن الإفراج عن الأسرى"، القدس، ١٩٩٩/١٠/٧، عدد ١٠٨٢٠.

٦٣. "دهامشة: الدامون لا يليق ببني البشر"، الحياة الجديدة، ١٩٩٨/٧/٣، عدد ١٠٣٥.

٦٤. "ذوو الأسرى يحذرون من استمرار عزل أبنائهم في سجون الاحتلال"، الحياة الجديدة، ١٩٩٨/٧/٢١، عدد ٩٣١.

٦٥. "رئيس المجلس الوطني: من بديهيات ترسيخ السلام وتعميقه الإفراج عن الأسرى"، الأيام، ١٩٩٨/١٢/١٥، عدد ١٠٧٣.

٦٦. "رسالة مفتوحة إلى السيد بيل كلينتون من الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في فلسطين"، الحياة الجديدة، ١٩٩٨/١٢/١٤، عدد ١١٩٩.

٦٧. "رسالة من الأسير العرعير قبل استشهاده: إنهم يماطلون في علاجي"، صوت الأسير، الضفة الغربية: عدد ٦، ١٩٩٩/٤/١٧.

٦٨. "روس: من صلاحيات إسرائيل اختيار السجناء المفرج عنهم"، القدس، ١٩٩٨/١٢/٩، عدد ١٠٥٢٣.

٦٩. "سخط واستنكار في أوساط الأسرى والمؤسسات الحقوقية والسلطة تطالب إسرائيل بالوفاء بالتزاماتها"، القدس، ١٩٩٨/١١/٢٢، عدد ١٠٥٠٦.

٧٠. "سلطات الاحتلال تمنع لجنة طبية من زيارة المعتقل نعيرات"، الأيام، ١٩٩٨/٢/٢٥، عدد ٧٨٣.

٧١. "عبد الرازق يحذر من خطر انفجار الأوضاع في سجون الاحتلال"، الأيام، ١٩٩٨/١١/٢٣، عدد ١٥٠١.

٧٢. "عبد الرازق: خرق فاضح للاتفاق ومحاولة لإحراج السلطة الوطنية"، الأيام، ١٩٩٨/١١/٢١، عدد ١٠٤٩.

٧٣. "عرفات والطراونة يدعوان الأسرى لفك الإضراب"، الحياة الجديدة، ١٩٩٨/١٢/١١، عدد ١١٩٨.

٧٤. "عرفات وباراك يوقعان على اتفاق شرم الشيخ"، الحياة الجديدة، ١٩٩٩/٩/٥، عدد ١٤٥٦.

٧٥. "عقوبات جماعية ضد الأسيرات في سجن نفي ترتسا"، القدس، ١٩٩٨/٩/٢٥، عدد ١٠٤٤٨.

٧٦. "غضب عام لعدم تقيد إسرائيل باتفاق أوسلو ب حول إطلاق سراح المعتقلين"، القدس، ١٩٩٥/١٠/١٢.

٧٧. "غضب واعتصامات في الضفة لاستثناء ٨ أسيرات"، الحياة الجديدة، ١٩٩٥/١٠/١٠.

٧٨. "فعاليات التضامن مع الأسرى- مسيرة في جنين وأخرى في طولكرم"، القدس، ١٩٩٨/١١/٢٦، عدد ١٠٥١٠.

٧٩. "في أعقاب نشر أجزاء سرية من تقرير مراقبة الدولة عام ١٩٩٢: التعذيب والكذب على أعلى المستويات تهمتان موجهتان إلى الشاباك"، القدس، ٢٠٠٠/٢/١١، عدد ١٠٩٤.

٨٠. "في الفترة ١٩٨٨-١٩٩٩ استشهاد ٤٥ معتقلًا في السجون الإسرائيلية"، صوت الأسير، الضفة الغربية: عدد ٦، ١٩٩٩/٤/١٧

٨١. "في تقرير للجنة الدولية للصليب الأحمر: ٤٠٠ معتقل فلسطيني في ١٥ سجنًا"، الحياة الجديدة، ١٩٩٧/٩/١٢، عدد ١٠٠٧٥.

٨٢. "في تقرير للخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في إسرائيل والأراضي الفلسطينية"، الحياة الجديدة، ١٩٩٨/٢/٧، عدد ٩٩٢.

٨٣. "قانون الموت في إسرائيل، الحكومة الإسرائيلية تشرع استخدام التعذيب بحق الأسرى"، صوت الأسير، الضفة الغربية: عدد ٤، ١٩٩٧/٤/١٧.

٨٤. "قرار المحكمة العليا بشأن التعذيب"، يديعوت، ترجمة المصدر، ١٩٩٩/٩/٧.

٨٥. "قضية الأسرى ضمن الاتفاق"، القدس، ١٩٩٥/٧/٥.

٨٦. "قطامش يقدم تجربته الشخصية مع الاعتقال الإداري أمام لجنة تقصي الحقائق"، الحياة الجديدة، ١٩٩٨/٨/٣، عدد ١٠٦٦.

٨٧. "كلينتون يعد أبناء الأسرى ببذل الجهود لإطلاق سراحهم"، الأيام، ١٩٩٨/١٢/١٥، عدد ١٠٧٣.

٨٨. "لجنة فلسطينية-أمريكية-إسرائيلية لمتابعة قضية الأسرى"، الأيام، ١٩٩٨/١٢/١١، عدد ١٠٦٩.

٨٩. "محافظات الوطن تستقبل بالزغاريد والفرح الدفعة الثانية من الأسرى المحررين"، الحياة الجديدة، ١٩٩٩/١٠/١٦، عدد ١٤٩٧.

٩٠. "مذكرة واي ريفر بشأن إعادة الانتشار الثانية للقوات الإسرائيلية في الضفة الغربية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد ٣٧، شتاء ١٩٩٩.

٩١. "مسيرة لأطفال الأسرى في بيت لحم تحمل رسالة للرئيس الأمريكي"، القدس، ١٩٩٨/١٢/١٥، عدد ١٠٥٢٩.

٩٢. "مظاهرة لنشطاء سلام إسرائيليين تطالب بإطلاق سراح الأسرى"، القدس، ١٩٩٨/١٢/١٠، عدد ١٠٥٢٤.

٩٣. "مليون فلسطيني تعرضوا للاعتقال والعشرات استشهدوا داخل المعتقلات"، الحياة الجديدة، ١٩٩٧/١٠/٢١، عدد ٧٠٨٥.

٩٤. "مناشدة الأمين العام للأمم المتحدة التدخل لوقف قمع الأسرى"، الحياة الجديدة، ١٩٩٨/٧/٢٢، عدد ١٠٥٤.

٩٥. "نادي الأسير يعلن برنامجاً للفعاليات التضامنية بالمحافظات"، الحياة الجديدة، ١٩٩٨/١١/٢٦، عدد ١١٨١.

٩٦. "نادي الأسير ينظم اليوم لقاء مع وزير الدولة لشؤون الأسرى"، الأيام، ١٩٩٨/١٠/٣١، عدد ١٠٢٨.

٩٧. "نتنياهو يتشدد ويرفض أي تنازل حول الانسحاب من الضفة والإفراج عن الأسرى"، الأيام، ١٩٩٨/١٢/١٦، عدد ١٠٧٤.

٩٨. "نص اتفاق تنفيذ مذكرة واي ريفر"، القدس، ١٩٩٩/٩/٦، عدد ١٠٧٨٩.

٩٩. "نص المؤتمر الصحفي الذي عقده زياد أبو زياد في مسرح الحكواتي ١٩٩٣/١١/٢٨"، ١٧ نيسان، عدد ٤+٥، كانون أول ١٩٩٣.

١٠٠. "هل نجا الأسير ياسر المؤذن من الموت"، الأيام، ١٩٩٩/١٠/١٦، عدد ١٣٧٣.

١٠١. "وفاة أسير فلسطيني بعد أيام من إطلاق سراحه"، الأيام، ١٩٩٨/٧/٢٨، عدد ٩٣٣.

١٠٢. أبو صالح، حسين، "إسرائيل تحيل المعتقلات إلى مختبرات"، صوت الأسير، الضفة الغربية: عدد ٥، ١٩٩٨/٤/١٧.

١٠٣. أفنيري، أوري، "أسرى بتعابيرنا"، معاريف، ترجمة المصدر، ١٩٩٩/٨/٣٠.

١٠٤. ألون، جدعون، "كرة التعذيب في الشاباك تعود ليد براك"، هآرتس، ترجمة المصدر، ١٩٩٩/١٢/١٢.

١٠٥. أوشبيز، عيدة، "كانون الأول الأسود"، هآرتس، ترجمة المصدر، ١٩٩٨/١٢/١١.

١٠٦. جرايسة، إلياس، "معتقل مجدو الحياة والاعتقال الإداري"، صوت الأسير، الضفة الغربية: عدد ٤، ١٧ نيسان ١٩٩٧.

١٠٧. الخليلي، علي، "ضحايا الحرب، ضحايا السلام"، القدس، ١٩٩٥/٦/٢٦.

١٠٨. الدويك، موسى، "الإفراج عن المعتقلين والقانون الدولي"، القدس، ١٩٩٥/١٠/٢٠.

١٠٩. ديان، آرييه، "قنبلة موقوتة في الكنيست"، هآرتس، ترجمة المصدر، ١٩٩٩/١٠/٣١.

١١٠. شابيرا، رؤبين، "٤٠٠ مليون شيكل وسيكون كل شيء على ما يرام، مقابلة مع عاموس عزاني مأمور مصلحة السجون"، معاريف، ترجمة المصدر، ١٩٩٩/١٢/٢٤.

١١١. شاحور، أورن، "آن الأوان لليونة"، يديعوت، ترجمة المصدر، ١٩٩٨/١٢/٣.

١١٢. شيف، زئيف، "لماذا صمتت الخليل"، هآرتس، ترجمة المصدر، ١٩٩٨/١٢/١٥.

١١٣. عوكل، طلال، "الأسرى يأخذون المبادرة الكبرى"، الأيام، ١٢/٨م١٩٩٨، عدد ١٠٦٦.

١١٤. الغرباوي، محمود، "قضية الأسرى من طاولة المفاوضات إلى أيدي الجماهير"، القدس، ١٩٩٤/٧/٢٠.

١١٥. غولان، دافنا، "أشخاص من كبريت"، مجلة بيتسيلم، العدد الرابع، ١٩٩٩/١٠/٢٦.

١١٦. غيلون، كرمي، "شروط الإفراج عن السجناء"، يديعوت، ترجمة المصدر، ١٩٩٨/١٢/٦.

١١٧. كولب، روبير، "العلاقة بين القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، لمحة عن تاريخ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقيات جنيف"، المجلة الدولية للصليب الأحمر، جنيف: العدد ٦١، أيلول ١٩٩٨.

١١٨. كيلين، والتر، "مناهضة التعذيب"، المجلة الدولية للصليب الأحمر، جنيف: العدد ٦١، ايلول ١٩٩٨.

١١٩. ليبنة، نيري، "أطباء إسرائيليون يشكلون غطاءً للتعذيب"، القدس، ١٩٩٩/١/٣٠.

١٢٠. ليفي، جدعون، "الاعتقال الإداري وصمة عار لإسرائيل فمتى نتخلّص منه"، صوت الأسير، الضفة الغربية: عدد ٤، ١٩٩٧/٤/١٧.

١٢١. مكوبسكي، دافيد وآخرون، "المصادقة على اتفاق واي في الكنيست"، هآرتس، ترجمة المصدر، ١٩٩٩/١١/١٨.

١٢٢. مكوبسكي، دافيد، "رسائل الضمانات الأمريكية لإسرائيل"، هآرتس، ترجمة المصدر، ١٩٩٨/١١/٤.

١٢٣. منصور، خيري، "إضراب عن السلام الزائف"، الحياة الجديدة، ١٩٩٨/١٢/١١، عدد ١١٩٦.

١٢٤. هارئيل، عاموس، "واحد اثنين ثلاثة انتفاضة"، هآرتس، ترجمة المصدر، ١٩٩٨/١٢/١٤.

١٢٥. هاس، عميرة، "عندما تقول إسرائيل لا"، هآرتس، ترجمة المصدر، ١٩٩٩/٩/١٥.

١٢٦. هاس، عميرة، "هل السجناء الفلسطينيون مجرد بحث ميداني"، الأيام، ١٩٩٧/١/١٧، عدد ٣٨٥.

١٢٧. اليعزرا، يفتاح، "حقل الكلمات النظيفة"، كول هعير، ترجمة المصدر، ١٩٩٩/١٩/١٢.

ت- وثائق:

١. "الاتفاقية الإسرائيلية – الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة/وثيقة إعلان المبادئ (أوسلو) حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية"، مركز القدس للإعلام والاتصال، ط٢، نيسان ١٩٩٦.

٢. أسرى الثورة الفلسطينية في السجن المركزي للضفةالغربية (جنيد)، "نداء ..نداء..نداء"، نابلس: سجن جنيد، ١٩٨٤/٩/٢٣.
٣. أسرى الثورة الفلسطينية في سجون الاحتلال، "بيان التفجير"، ١٩٩٢/٩/٢٧.
٤. أسرى الحرية في السجون الإسرائيلية عنهم أسرى عسقلان، "بيان جماهيري: لا انتخابات دون تحرير الأسرى"، سجن عسقلان: ١٩٩٥.
٥. أسرى الحرية: أسرى حركة فتح وحماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية وحزب الشعب، "بيان"، ١٩٩٨/١١/٢٥.
٦. أسرى الدامون، "بيان"، سجن الدامون: ١٩٩٨/١١/٣٠.
٧. أسرى الشعب الفلسطيني المضربين عن الطعام، "بيان"، سجن نفحة: ١٩٩٨/١٢/٥.
٨. الأسرى الفلسطينيون في المعتقل المركزي للضفة الغربية (جنيد)، "رسالةإلى وزير الشرطة حاييم برليف"، نابلس: ١٩٨٤/١٠/٢١.
٩. الأسرى الفلسطينيون والعرب في السجون الإسرائيلية، "رسالة مفتوحة إلى الرئيس الأمريكي بيل كلينتون"، ١٩٩٨/١٢/١٤.
١٠. الأسرى الفلسطينيون والعرب في السجون الإسرائيلية، "نداء من الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية"، ١٩٩٥/٦/١٧.
١١. الأسرى المعزولون في سجن نفحة، "بيان جماهيري"، سجن نفحة: ١٩٩٨/٨/١٨.
١٢. أسرى حركة فتح في السجون والمعتقلات الصهيونية عنهم أسرى جنيد، "بيان جماهيري"، نابلس: سجن جيند، ١٩٩٤/٥/٣١.
١٣. أسرى حركة فتح في السجون، عنهم اللجنة المركزية لفتح، "رسالة إلى أبي عمار"، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٣/١١/٥.
١٤. أسرى حركة فتح في سجون الاحتلال، "رسالة إلىأبي عمار"، نابلس، سجن جيند، ١٩٩٣/٩/٢٨.
١٥. أسرى حركة فتح في سجون الاحتلال-عنهم اللجنة المركزية، "رسالة إلىياسر عرفات"، سجن جنيد، ١٩٩٤/٦/٢٠.
١٦. أسرى حركة فتح، "رسالة إلى عيسى قراقع"، سجن عسقلان: ١٩٩٨/١١/٢٨.
١٧. أسرى فتح في السجون الإسرائيلية، "بيان جماهيري"، ١٩٩٤/٦/٢٠.
١٨. أسرى فتح في سجون الاحتلال عنهم اللجنة المركزية جنيد، "رسالة إلى الرئيس أبي عمار"، ١٩٩٥/٦/٤.
١٩. الأسرى في السجون الإسرائيلية، "رسالة إلى الأخوة المناضلين أعضاء نادي الأسير الفلسطيني في كافة المواقع"، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٤/٦/٢٠.

٢٠. أسرى م.ت.ف في السجون الإسرائيلية، "رسالة إلى الرئيس ياسر عرفات وأعضاء الوفد المفاوض"، ١٩٩٨/١١/٢١.

٢١. أسرى م.ت.ف في سجون الاحتلال عنهم أسرى م.ت.ف في سجن جنيد المركزي، "رسالة إلى أبي عمار وأعضاء الوفد الفلسطيني المفاوض"، نابلس: سجن جيند، ١٩٩٥/٧/١٦.

٢٢. أسرى م.ت.ف، "بيان"، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٥/٧/٦.

٢٣. أسيرات الثورة الفلسطينية، "نداء نداء"، سجن تلموند وكافة مراكز التوقيف: ١٩٩٤/٨/١٢.

٢٤. أسيرات تلموند، "نداء"، سجن تلموند للنساء: ١٩٩٦/١/١١.

٢٥. أسيرات وأسرى الثورة الفلسطينية، "بيان جماهيري"، سجن تلموند، ١٩٩٥/٧/٩.

٢٦. اتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢آب/ أغسطس ١٩٤٩، جنيف: اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي.

٢٧. باتشيكو، أليغرا، "إفادات عدد من المعتقلين حول تعرضهم للتعذيب وهم مؤيد جميل ١٩٩٦/٦/٢٠، عبد الرحمن الأحمر ١٩٩٦/٣/٨، وعبد الحسيب عبد ١٩٩٧/١١/٢٢، وعبد الرحمن غنيمات ١٩٩٧/١٢/٢٣، ومحمود مرعب ١٩٩٦/٥/١٤".

٢٨. باشتيكو، أليغرا، "تقرير إلى نادي الأسير الفلسطيني"، ٢٠٠٠/١/٢٠.

٢٩. "بروتوكول خاص بإعادة الانتشار في الخليل"، مركز القدس للإعلام والاتصال، كانون الثاني ١٩٩٧.

٣٠. بيتسيلم والمجموعة الفلسطينية لمراقبة حقوق الإنسان، "حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة منذ اتفاقيات أوسلو"، كانون الأول ١٩٩٦.

٣١. التقارير السنوية لمنظمة العفو لدولية، لندن–المملكة المتحدة: مطبوعات منظمة العفو الدولية، ١٩٨٦، ١٩٨٩، ١٩٩٢، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨.

٣٢. الحركة الأسيرة في سجون الاحتلال، "بيان"، ١٩٩٥/١٠/١٤.

٣٣. الحركة الأسيرة، "بيان جماهيري"، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٥/٦/١٧.

٣٤. حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، "رسالة إلى جمال الشوبكي وعيسى قراقع"، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٤/٤/٢٦.

٣٥. الحركة الفتحاوية الأسيرة، بركان أيلول خلف قضبان القهر، نابلس: سجن جيند، ١٩٩٢/١٠،٢١.

٣٦. الحركة الوطنية الأسيرة، "بيان"، ١٩٩٨/١٢/١.

٣٧. الحركة الوطنية الأسيرة، "بيان"، ١٩٩٨/١٢/١.

٣٨. الحقوق المدنية والسياسية – اللجنة المعنية لحقوق الإنسان، جنيف: مركز حقوق الإنسان بمكتب الولايات المتحدة.
٣٩. دوري، لطيف، "بيان إعلامي: ليطلق سراح سناء الحرية"، ١٩٩٥/٦/٢٦.
٤٠. زقوت، فتحي، "رسالة من معتقلي مستشفى سجن الرملة – قسم المعتقلين والأسرى الأمنيين المرضى"، سجن مستشفى الرملة: ١٩٧٠/٥/٣.
٤١. الضمير–مؤسسة لرعاية السجين، "التقرير السنوي ١٩٩٨"، رام الله.
٤٢. فارس، قدورة، "رسالة إلى جمال الشوبكي وعيسى قراقع"، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٤/٦/٢٨.
٤٣. لجنة التفاوض للإفراج عن المعتقلين–جمال الشوبكي وعيسى قراقع وإبراهيم شيخة، "تقرير إلى ياسر عرفات"، ١٩٩٤/٨/١٥.
٤٤. اللجنة الشعبية ضد التعذيب في إسرائيل، "إفادة المعتقل رائد الحمري"، ٢٠٠٠/١/٢٥.
٤٥. لجنة المتابعة والإعلام المنبثقة عن مؤسسات حقوق الإنسان، "بيان رقم ٤"، ١٩٩٥/٦/٢١.
٤٦. لجنة المتابعة والإعلام المنبثقة عن مؤسسات حقوق الإنسان، "بيان صحفي رقم ٣"، ١٩٩٥/٦/٢٠.
٤٧. لجنة المتابعة والإعلام المنبثقة عن مؤسسات حقوق الإنسان، "بيان صحفي"، ١٩٩٥/٦/٢٧.
٤٨. لجنة المتابعة والإعلام المنبثقة عن مؤسسات حقوق الإنسان، "بيان صحفي"، ١٩٩٥/٦/١٥.
٤٩. اللجنة المركزية لحركة فتح في سجن جنيد، "رسالة إلى أحمد الطيبي"، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٤/٥/٣١.
٥٠. اللجنة المركزية لفتح في سجن جنيد، "رسالة إلى عبد الوهاب دراوشة عضو البرلمان الإسرائيلي"، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٥/٤/٨.
٥١. اللجنة المركزية لفتح، "رسالة إلى أعضاء الطواقم التي فاوضت على قضية الأسرى"، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٤/٦/٢٦.
٥٢. اللجنة المركزية لفتح، "رسالة إلى أعضاء الهيئة التأسيسية لنادي الأسير الفلسطيني"، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٤/٨/١٥.
٥٣. اللجنة المركزية لفتح، "رسالة إلى الأخ عيسى قراقع والأخوة في الهيئة التأسيسية لنادي الأسير الفلسطيني"، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٤/٧/١٨.
٥٤. اللجنة المركزية لفتح، "رسالة إلى سليمان الزهيري ونادي الأسير الفلسطيني"، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٤/٥/٣١.

٥٥. اللجنة النضالية العامة في السجن المركزي للضفة الغربية (جيند)، "بيان داخلي حول نتائج المقابلة مع وزير الشرطة حاييم برليف"، نابلس: سجن جنيد، ١٩٨٤/١٠/١.
٥٦. اللجنة النضالية العامة في معتقل مجدو، "بيان"، ١٩٨٩/٢/٨.
٥٧. اللجنة النضالية العامة، "رسالة إلى العاملين في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان ورعاية شؤون الأسرى"، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٤/٨/١٠.
٥٨. اللجنة الوطنية العامة (ل.و.ع)، "رسالة إلى نادي الأسير الفلسطيني"، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٥/٦/١٠.
٥٩. اللجنة الوطنية الموحدة للتضامن مع الأسرى المضربين عن الطعام، "بيان صحفي رقم ٢"، ١٩٩٥/٦/٢٨.
٦٠. اللجنة الوطنية الموحدة للتضامن مع الأسرى المضربين، "بيان"، ١٩٩٥/٦/٢٥.
٦١. اللجنة الوطنية والإسلامية للتضامن مع الأسرى المضربين عن الطعام في السجون الإسرائيلية، "بيان رقم ٣"، فلسطين: ١٩٩٥/٧/٣.
٦٢. مؤسستا الحق ومانديلا، "تحذير من عواقب سوء العناية بالمعتقلين المضربين وتقييد زيارة المحامين لهم"، ١٩٩٥/٦/٣٠.
٦٣. مركز غزة للحقوق والقانون، "التقرير السنوي ١٩٩٨"، غزة.
٦٤. المطور، جميل، "كلمة بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني ١٧ نيسان"، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٥/٤/٨.
٦٥. المعتقلون الإداريون، "إلى السيد دافيد تسيمح مدير معتقل النقب كتسيعوت"، النقب: سجن أنصار ٣، ١٩٨٨/٨/١٥.
٦٦. المعتقلون الإدرايون، "رسالة إلى وزير العدل الفلسطيني واللجنة المفاوضة بشأن الأسرى والمعتقلين"، معتقل مجدو: ١٩٩٧/١/٢٩.
٦٧. منظمة التحرير الفلسطينية، وفا (وكالة الأنباء الفلسطينية)، "أمين عام الرئاسة في حوار مع المواطنين عبر صوت فلسطين"، ٢/١١م١٩٩٨، (نشرة لمرة واحدة).
٦٨. منظمة التحرير الفلسطينية–السلطة الفلسطينية، اتفاقية غزة ومنطقة أريحا، أيار ١٩٩٤.
٦٩. منظمة العفو الدولية، "الاعتقال الإداري: اليأس وانعدام اليقين وعدم مراعاة الإجراءات الواجبة"، لندن–المملكة المتحدة: الأمانة العامة الدولية، نيسان ١٩٩٧.
٧٠. منظمة العفو الدولية، "تحت الإشراف الطبي المستمر، التعذيب وسوء المعاملة والمهنيون الطبيون في إسرائيل والأراضي المحتلة"، لندن–المملكة المتحدة: الأمانة الدولية، آب ١٩٩٦.
٧١. منظمة العفو الدولية، "حقوق الإنسان: عام الآمال الضائعة"، لندن–المملكة المتحدة: الأمانة الدولية، أيار ١٩٩٥.

٧٢. منظمة العفو الدولية، "خمس سنوات بعد اتفاق أوسلو –التضحية بحقوق الإنسان من اجل اعتبارات الأمن"، لندن–المملكة المتحدة: الأمانة العامة الدولية، أيلول ١٩٩٨.
٧٣. نادي الأسير الفلسطيني، "٢٠ أسيرًا في عزل الرملة نيتسان، ظروف قاسية وانقطاع عن العالم"، الضفة الغربية: ١٣/١٢/١٩٩٧.
٧٤. نادي الأسير الفلسطيني، "أسماء الأسرى في السجون الإسرائيلية"، الضفة الغربية: ١٩٩٨.
٧٥. نادي الأسير الفلسطيني، "إعلان منطقة بيت لحم منطقة منكوبة جراء الاعتقالات"، الضفة الغربية: ١٩/٣/١٩٩٨.
٧٦. نادي الأسير الفلسطيني، "الأسرى في بئر السبع يبدأون خطوات احتجاجية السبت المقبل، إجراءات مشددة على الأسرى"، الضفة الغربية، ٣/٨/١٩٩٩.
٧٧. نادي الأسير الفلسطيني، "الأسرى يطالبون بإعادة النظر في أحكامهم وإغلاق سجن نفحة الصحراوي"، الضفة الغربية: ١٩/٣/١٩٩٨.
٧٨. نادي الأسير الفلسطيني، "المؤتمر الصحفي حول قضية الأسرى الفلسطينيين"، ٢٦/٨/١٩٩٤.
٧٩. نادي الأسير الفلسطيني، "بيان جماهيري"، الضفة الغربية: ١٧/٦/١٩٩٥.
٨٠. نادي الأسير الفلسطيني، "بيان صادر عن الأسرى المعزولين في بئر السبع: الحياة لا تطاق وتحتاج إلى تحرك عملي لإنقاذها"، الضفة الغربية: ١٠/٦/١٩٩٨.
٨١. نادي الأسير الفلسطيني، "بيان صحفي"، الضفة الغربية: ٢٢/١/١٩٩٨.
٨٢. نادي الأسير الفلسطيني، "بيان صحفي"، الضفة الغربية: ٩/١٢/١٩٩٥.
٨٣. نادي الأسير الفلسطيني، "بيان صحفي"، الضفة الغربية، ٥/١٠/١٩٩٥.
٨٤. نادي الأسير الفلسطيني، "بيان صحفي"، الضفة الغربية: ٧/١٠/١٩٩٥.
٨٥. نادي الأسير الفلسطيني، "بيان"، الضفة العربية: ١٢/١٠/١٩٩٥.
٨٦. نادي الأسير الفلسطيني، "بيان"، الضفة الغربية: ١/٧/١٩٩٥.
٨٧. نادي الأسير الفلسطيني، "بيان"، الضفة الغربية: ٢/٧/١٩٩٥.
٨٨. نادي الأسير الفلسطيني، "بيان: لا سلام دون إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين والعرب دون شرط أو تمييز"، ٢/١٢/١٩٩٨.
٨٩. نادي الأسير الفلسطيني، "بيان: ممارسات تعسفية يقوم بها الجيش الإسرائيلي ضد المسيرات التضامنية مع المعتقلين"، الضفة الغربية: ٢٨/٦/١٩٩٥.
٩٠. نادي الأسير الفلسطيني، "تدهور أوضاع الأسرى المعزولين ي بئر السبع، انتشار الأمراض في نفحة ومضايقات على زيارات المحامين"، الضفة الغربية، ١٩/٢/١٩٩٩.

٩١. نادي الأسير الفلسطيني، "تقرير حتى اليوم الخامس للإضراب"، الضفة الغربية: ١٩٩٥/٦/٢٦.
٩٢. نادي الأسير الفلسطيني، "تقرير حول أوضاع الأسرى الفلسطينيين والعرب في السجون الإسرائيلية"، الضفة الغربية: ١٩٩٨/٤/١٧.
٩٣. نادي الأسير الفلسطيني، "تقرير، استمرار التوتر في سجن نفحة، الأسرى يرفضون العيش في غرف مزدحمة"، الضفة الغربية: ١٩٩٨/٦/٢٤.
٩٤. نادي الأسير الفلسطيني، "تقرير، الأوضاع الإنسانية والمعيشية في السجون الإسرائيلية"، الضفة الغربية: ١٩٩٨/٨/٢٥.
٩٥. نادي الأسير الفلسطيني، "تقرير، الأوضاع في السجون على وشك الانفجار المطالبة بتحرك جماهيري واسع"، الضفة الغربية: ١٩٩٩/٦/٢.
٩٦. نادي الأسير الفلسطيني، "تقرير، العزل من أخطر القضايا التي تواجه الحركة الأسيرة ، تعرض الأسيرات للاعتداء والعقوبات القاسية"، الضفة الغربية: ١٩٩٨/٩/٢.
٩٧. نادي الأسير الفلسطيني، "تقرير، بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني ١٧ نيسان"، الضفة الغربية: ١٩٩٨.
٩٨. نادي الأسير الفلسطيني، "رفع التماس لمحكمة العدل العليا لوقف التعذيب والعزل، شهادات أسرى عن العزل والتعذيب"، الضفة الغربية: ١٩٩٩/٥/١٢.
٩٩. نادي الأسير الفلسطيني، "عقارب وأفاعي تلدغ الأسرى في سجن مجدو، أوضاع الأسرى تزداد تدهوراً "، الضفة الغربية: ١٩٩٧.
١٠٠. يونس، كريم، "رسالة إلى مدير السجن شويدكي"، سجن بئر السبع: ١٩٩٩/٤/٢٥.

ث- مقابلات:

١. الأسيرة المحررة رولا أبو دحو، ١٩٩٨/١٠/١.
٢. الأسير المحرر وسام الرفيدي، ١٩٩٨/١٠/١.
٣. الأسير المحرر خالد دلايشة، ١٩٩٨/١٠/١٥.
٤. الأسير المحرر حلمي الأعرج، ١٩٩٨/١٠/١٥.
٥. الأسير المحرر أحمد قطامش، ١٩٩٨/١٠/١٩.

مصادر باللغة الإنجليزية:

ا- الكتب:

1. 1987-1997 A decade of Human Rights Violations, B'ETSELEM (The Information Center for Human Rights in the Occupied Territories): January 1998.
2. Amnesty International Report 1998, Israel (State of) and the Occupied Territories, Amnesty International Publications, London -United Kingdom: 1998.
3. Oslo: Before and After The Status of Human Rights in the Occupied Territories, B'TSELEM (The Information Center for Human Rights in the Occupied Territories): 1996.
4. Prisoners of Peace Administrative Detention during the Oslo Process, B'TSELEM (The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories): Jerusalem, July 1997.

ب- مراجع الإنترنت:

1. http://www. Icrc.org/ihl.nsf/, Convention Relative to the Treatment of Prisoners of War. Geneva: 27 July 1929, Part I, Article 2.; Part III, Section III, Chapter 1-5, Articles 27-34; Section V, Chapter 1, Article 42; Section V, 111. Judicial proceedings, Articles 64; Part VIII, Section 1, Article 82; Part VI, Article 77.
2. http://www.nio.gov.uk/agreement.htm, The Agreement, Agreement Reached in the Multi-Party Negotiations.

الملاحق

١. اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩

٢. بيان صادر عن نادي الأسير الفلسطيني، ١٩٩٤/٨/١٣.

٣. بيان رقم "٣" صادر عن اللجنة الوطنية والإسلامية للتضامن مع الأسرى المضربين عن الطعام في السجون الإسرائيلية، ١٩٩٥/٧/٣.

٤. بيان صادر عن الحركة الأسيرة في سجن جنيد المركزي، ١٩٩٥/٦/١٧.

٥. بيان صحفي رقم "٤" صادر عن لجنة المتابعة والإعلام المنبثقة عن مؤسسات حقوق الإنسان، ١٩٩٥/٦/٢١.

٦. نادي الأسير الفلسطيني، برنامج الفعاليات التضامنية مع الأسرى المضربين عن الطعام في السجون الإسرائيلية، "لا سلام دون إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين دون شرط أو تمييز"، ١٩٩٨/١٢/٢.

٧. بيان صادر عن أسرى الشعب الفلسطيني المضربين عن الطعام في سجن نفحة، ١٩٩٨/١٢/٥.

٨. رسالة مفتوحة إلى الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، ١٩٩٨/١٢/١٤.

٩. إفادة الأسير رائد الحمري حول تعرضه للتعذيب، ٢٠٠٠/١/٢٥.

اتفاقية جنيف بشان معاملة أسرى الحرب

المؤرخة في 12آب / أغسطس 1949

المادة (4) :

ألف . أسرى الحرب بالمعنى المقصود في هذه الاتفاقية هم الاشخاص الذي ينتمون الى احدى الفئات التالية ، ويقعون في قبضة العدو :

1. افراد القوات المسلحة لاحد اطراف النزاع ، والمليشيات او الوحدات المتطوعة التي تشكل جزءاً من هذه القوات المسلحة .
2. افراد المليشيات الاخرى والوحدات المتطوعة الاخرى ، بمن فيهم اعضاء حركات المقاومة المنظمة ، الذين ينتمون الى احد اطراف النزاع ويعملون داخل او خارج اقليمهم ، حتى لو كان هذا الاقليم محتلا ، على ان تتوفر الشروط التالية في هذه المليشيات او الوحدات المتطوعة ، بما فيها حركات المقاومة المنظمة المذكورة :

أ – ان يقودها شخص مسؤول عن مرؤوسيه .

ب_ ان تكون لها شارة مميزة محددة يمكن تمييزها من بعد .

ج_ ان تحمل الاسلحة جهراً .

د_ ان تلتزم في عملياتها بقوانين الحرب وعاداتها .

3. افراد القوات المسلحة النظامية الذين يعلنون ولاءهم لحكومة او سلطة لا تعترف بها الدولة الحاجزة .
4. الاشخاص الذين يرافقون القوات المسلحة دون ان يكونوا في الواقع جزءاً منها ، كالاشخاص المدنيين الموجودين ضمن اطقم الطائرات الحربية ، والمراسلين الحربيين ، ومتعهدي التموين ، وافراد وحدات العمال او الخدمات المختصة بالترفيه عن العسكريين ، شريطة ان يكون لديهم تصريح من القوات المسلحة التي يرافقونها .

5. افراد الاطقم الملاحية بمن فيهم القادة والملاحون ومساعدوهم في السفن التجارية واطقم الطائرات المدنية التابعة لاطراف النزاع ، الذين لا ينتفعون بمعاملة افضل بمقتضى أي احكام اخرى من القانون الدولي .

6. سكان الاراضي غير المحتلة الذين يحملون السلاح من تلقاء انفسهم عند اقتراب العدو لمقاومة القوات الغازية دون ان يتوفر لهم الوقت لتشكيل وحدات مسلحة نظامية ، شريطة ان يحملوا السلاح جهرا وان يراعوا الحرب وعاداتها باء . يعامل الأشخاص المذكورون فيما يلي بالمثل كأسرى حرب بمقتضى هذه الاتفاقية .

1- الأشخاص الذين يتبعون او كانوا تابعين للقوات المسلحة للبلد المحتل اذا رأت دولة الاحتلال ضرورة اعتقالهم بسبب هذا الانتماء ،حتى لو كانت قد تركتهم احرارا في بادئ الامر اثناء سير الاعمال الحربية خارج الاراضي التي تحتلها ، وعلى الاخص في حالة قيام هؤلاء الاشخاص بمحاولة فاشلة للانضمام الى القوات المسلحة التي يتبعونها والمشتركة في القتال ، او في حالة عدم امتثالهم لانذار يوجه اليهم بقصد الاعتقال .

2- الاشخاص الذين ينتمون الى احدى الفئات المبينة في هذه المادة الذين تستقبلم دولة محايدة او غير محاربة في اقليمها وتلتزم باعتقالهم بمقتضى القانون الدولي ، مع مراعاة اية معاملة اكثر ملاءمة قد ترى هذه الدولة من المناسب منحها لهم وباستثناء احكام المواد 8 ، و1 ، و 15 ، والفقرة الخامسة من المادة 30 ، والمواد 58 –67 ، و 92 ، و 126 ، والأحكام المتعلقة بالدولة الحامية عندما تكون هناك علاقات سياسية بين أطراف النزاع والدولة المحايدة او غير المحاربة المعنية . اما في حالة وجود هذه العلاقات السياسية ، فانه يسمح لإطراف النزاع التي ينتمي اليها هؤلاء الأشخاص بممارسة المهام التي تقوم بها الدولة ا لحامية إزاءهم بمقتضى هذه الاتفاقية ، دون الاخلال بالواجبات طبقا للاعراف والمعاهدات السياسية والقنصلية .

جيم . لا تؤثر هذه المادة باي حال على وضع افراد الخدمات الطبية والدينية كما هو محدد في المادة 33 من هذه الاتفاقية .

بيـان

إلى جماهير شعبنا الفلسطيني العظيم ، الى قيادتنا الفلسطينية التاريخية وعلى رأسها الأخ الرئيس أبو عمار ، الى جميع مؤسسات حقوق الأنسان واصحاب الضمائر الحية ، الى الصليب الأحمر الدولي ، نوجة نداءنا لانقاذ ابنائنا الأسرى المحتجزين في سجون الاحتلال ، والوقوف بجدية ومسئولية من أجل اطلاق سراح جميع الأسرى دون استثناء لان اوضاع السجون الأن في خطورة بالغة حيث قررت الحركة الوطنية والأسلامية الأسيرة استئناف معركة الحرية تحت شعارها التاريخي (الحرية لأسرى الحرية دون شرط أو قيد أو إستثناء) وذلك ابتداء من يوم ١٥ / ٨ / ١٩٩٤ حيث سيشرع الأسرى في أضراب مفتوح عن زيارات الأهالي يرافقه اضرابات جزئية عن الطعام وذلك لفترة محددة تمهيدا للإضراب الشامل عن الطعام ، احتجاجا على استمرار حكومة اسرائيل في احتجاز الأسرى واخضاع قضيتهم إلى المساومة وتحويلها إلى سلعة والتلاعب بمشاعرهم ومشاعر أهاليهم .

ان نادي الأسير الفلسطيني وهو يوجه نداءه إلى كافة الجهات المسؤولة من أجل التحرك السريع لاغلاق ملف الأسرى كأحد الأسس العملية لترسيخ السلام الحقيقي والعادل ، فانه يضع المعالم التالية والتي تمثل رؤية ومطلب الأسرى أنفسهم حول مستقبل الأفراج عنهم وطبيعة منهجية التفاوض المتعلقة بمصيرهم

١- احتكام جدول زمني لأطلاق سراح الأسرى وفق مجموعة معايير هي :
* الإفراج يشمل الجميع بغض النظر عن الإنتماء ، التهمة ، الحكم ، المنطقة .
* الإفراجات عن الأسرى تتم مباشرة بالخروج من السجن إلى البيت في منطقة سكن الأسير المحرر سواء داخل مناطق الحكم الذاتي أو خارجها .

٢- او لويات الإفراج في الجدول الزمني تكون كما يلي :
* كافة الأسيرات المناضلات دون استثناء .
* الأسرى والمعتقلين المرض والمصابين اصابات بالغة .
* الأسرى كبار السن (فوق الخمسين سنة) .
* كافة الأسرى الذين امضوا فوق سبع سنوات في السجون دون استثناء
* اطلاق سراح بقية الأسرى دون استثناء في اطار الجدول الزمني مقيد المدى بين ٢-٣ شهور .
* تخيير المناضلين الأسرى من الدول العربية أو اعضاء الدوريات بحرية البقاء أو مغادرة الوطن وإلى حيث شاءوا دون قيود .

٣- اشتراط إشراف الصليب الأحمر على عملية الافراجات ولاسيما عند التنفيذ .
٤- الفصل التام بين قضية السجناء الجنائيين عن قضية الأسرى الأمنيين .
٥- السعي لإلغاء وثيقة التعهد المجحفة بحق بعض الفئات من الأسرى نهائيا .
٦- رفض منطق التجزئية والتصنيف الإسرائيلي بين الأسرى .
٧- الفصل التام بين قضية الأسرى وقضية العملاء والخونة .
٨- العمل على عودة الأسرى المحررين إلى بيوتهم من منطقة أريحا

يا جماهير شعبنا الفلسطيني البطل

إستجابة لنداء الحركة الأسيرة و تضامنا مع مطالبهم الإنسانية العادلة ، ومن أجل ترسيخ دعائم سلام حقيقي وعادل فاننا ندعو إلى الإلتزام ببرنامج الفعاليات التضامنية التالية :-

- ١٥ / ٨ / ١٩٩٤ أضراب تجاري عام تضامنا مع الأسرى والمعتقلين الفلسطينين .
- ١٦ / ٨ / ١٩٩٤ مؤتمر صحفي ينظمه نادي الأسير .
- ١٧ / ٨ / ١٩٩٤ يوم الإعتصامات والمسيرات التضامنية مع الأسرى أمام مقر الصليب الأحمر الدولي الساعة العاشرة صباحا .
- ١٩ / ٨ / ١٩٩٤ خطبة الأئمة المسلمين فى المساجد حول الأسرى .
- ٢٠ / ٨ / ١٩٩٤ توقيف حركة السيارات لمدة خمس دقائق واطلاق أبواقها الساعة العاشرة صباحا .
- ٢١ / ٨ / ١٩٩٤ إعتصام للأسرى المحررين فى أريحا امام الهلال الأحمر الساعة العاشرة صباحا وعقد مؤتمر صحفي حول قضية الأسرى .
- ٢٣ / ٨ / ١٩٩٤ إعتصامات جماهيرية وتضامنية أمام مقار الصليب الأحمر ووكالات القوى الدولية .
- ٢٥ / ٨ / ١٩٩٤ إعتصام جماهيري أمام المؤسسات الوطنية في القدس .
- ٢٧ / ٨ / ١٩٩٤ إضراب عن الطعام في الأراضي المحتلة لمدة يوم واحد .
- ٢٩ / ٨ / ١٩٩٤ الدعوة لتنظيم مسيرات شعبية فى مناطق الـ ٤٨ بحضور أعضاء الكنيست العرب وباشراف أنصار السجين وأصدقاء المعتقل .
- ٣٠ / ٨ / ١٩٩٤ إضراب شامل في الأراضي المحتلة ومناطق الحكم الذاتي .
- ١ / ٩ / ١٩٩٤ إعتصام للأسرى المحررين في أريحا والأضراب عن الطعام لمدة يوم واحد .
- ٢ / ٩ / ١٩٩٤ إعتصامات في مقار الصليب الأحمر الدولي الساعة العاشرة صباحا .
- ٤ / ٩ / ١٩٩٤ مهرجان جماهير مركزي في جامعة بير زيت حول قضية الأسرى الساعة الثالثة بعد الظهر .
- ٥ / ٩ / ١٩٩٤ يوم الحقوقيين والمحامين حول الأسرى (مؤتمر صحفي) .
- ٧ / ٩ / ١٩٩٤ دعوة لأعتصام رجال الكنيست العرب أمام مقر الحكومة الإسرائيلية .
- ٨ / ٩ / ١٩٩٤ اضراب العاملين فى كافة المؤسسات الوطنية عدا المؤسسات الصحيه عن العمل لمدة ساعة واحدة من ١٢-١ .
- ١٠ / ٩ / ١٩٩٤ اعتصام اطفال الأسرى والأسيرات امام مقار الصليب الأحمر الدولى الساعة العاشرة صباحا .
- ١١ / ٩ / ١٩٩٤ مسيرة للطلبة تضامنا مع الأسرى وذلك بعد انتهاء الدوام المدرسي .
- ١٢ / ٩ / ١٩٩٤ ندوات جماهرية حول الأسرى فى كافة المناطق .

الحرية كل الحرية للأسرى

المجد والخلود للشهداء

نادي الأسير الفلسطيني

١٣ / ٨ / ١٩٩٤

بسم الله الرحمن الرحيم

بيـــــــان رقـــــــم (٣)

صادر عن اللجنة الوطنية والاسلامية للتضامن مع الاسرى المضربين عن الطعام في السجون الاسرائيلية

الى جماهيرنا العظيمة في معركة الحرية والكرامة ، معركة تبييض السجون واطلاق سراح جميع الاسرى والاسيرات الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال ..

لقد اشتعلت الأرض تحت اقدام جنود الغزاة .. وتزلزلت ابواب السجون وتعالى صوت الحق ، صوت الحرية فوق اصوات الجلادين واقنال الزنازين.. الف طوبى لجماهيرنا بكافة قطاعاتها المؤسساتية والشعبية والمهنية والنسائية والطلابية التي التحمت في انبل واقدس معركة في العصر الحديث، معركة تحطيم القيود ورفع القهر والظلم عن ابطالنا ومناضلينا المعتقلين .

ان اللجنة الوطنية والاسلامية الموحدة تزف الى جماهيرنا المناضلة والى الحركة الوطنية الاسيرة بكل الفخر والاعتزاز سقوط البطل الشهيد الرابع في معركة التضامن مع الاسرى الشهيد البطل ابراهيم خضر دعيس الذي سقط برصاص المستوطنين في مدينة خليل الرحمن صباح ٩٥/٧/١ خلال مسيرة التضامن الشعبية مع الاسرى مؤكدين ان القتل والرصاص تزيدنا اصرارا على مواصلة فعالياتنا حتى تحرير سجناء الحرية واننا نحمل حكومة رابين المسؤولية الكاملة عن ارتكاب مجازر جديدة ضد جماهيرنا المتضامنة مع بناتها وابنائها المعتقلين مطالبين هيئة الامم المتحدة التدخل الفوري لوضع حد لتصرفات الجنود والمستوطنين .

تؤكد اللجنة الوطنية والاسلامية الموحدة وعلى طريق دعومة الفعل الشعبي المساند لمطالب اسرانا واسيراتنا الابطال في السجون على ما يلي:

١- رفضنا القاطع لقرار الحكومة الاسرائيلية بالافراج عن عدد من الاسرى من جانب واحد معتبرين هذا القرار التفافا على مطالب الحركة الاسيرة .. ومحاولة لاجهاض معركة الاضراب المجيدة وحركة التضامن الشعبية الواسعة في الشارع الفلسطيني واسلوبا لزرع الانقسام في الجسم الاعتقالي الواحد .

٢- نطالب بعدم التوقيع على أي اتفاق سياسي لا يشمل تحرير الاسرى دون استثناء وبلا تعهدات او شروط او تميز وعلى ارضية جدولة زمنية واضحة ومتفق عليها ومقبولة على الحركة الاسيرة وبعد الرجوع الى اللجان النضالية في السجون مؤكدين ان أي اتفاق يجب ان يوضح فيه مصير كافة الاسرى خاصة السجناء الفلسطينيون الذين نفذو عمليات عسكرية وقتل فيها اسرائيليون .. والاسرى العرب (الدوريات) واسرى ٤٨ .

٣- ان احد استحقاقات السلام الحقيقي هي الافراج عن اسرى ومعتقلي الحرية كافة وبدون ذلك سيبقى موضوع الاسرى خاضع للمساومة والابتزاز السياسي وهذا ما يتناقض مع مبادىء السلام العادل الحقيقي والعادل.

٤- ان اللجنة الوطنية والاسلامية الموحدة تثمن الدور البطولي لكافة القوى الوطنية والاسلامية داخل السجون ووحدتها الاعتقالية الصلبة في مواجهة اعداء الحرية لوحدة جميع القوى والقطاعات في الساحة الفلسطينية التي وقفت في خندق واحد خلف راية الحرية والكرامة .

٥- تحذر جماهيرنا من الاشاعات الاسرائيلية والتصريحات الاعلامية المخادعة التي تستهدف شن حرب تضليلية هدفها اثارة الارباك والانقسام بين صفوف الاسرى والجماهير المتضامنة وفي محاولة لأجهاض الهبة الشعبية المساندة لمطالب اسرانا واسيراتنا البواسل.

يا جماهيرنا المناضلة :

ونحن نطالب بالالتزام الكامل بالبرنامج التضامني الصادر عن اللجنة الوطنية والاسلامية الموحدة فاننا نحدد برنامج الفعاليات للاسبوع الثالث من الاضراب كما يلي:

١- ابتداء من يوم الاثنين ٩٥/٧/٣ تعتبر جميع الايام وبشكل مفتوح اياما للمسيرات الشعبية والاعتصامات في مقار الصليب الاحمر وللفعاليات الشعبية والمؤسساتية والميدانية في كافة انحاء الوطن ، ولتبقى متواصلة ومستمرة ما دام الاسرى في السجون مضربين عن الطعام وطالما لم تتحقق حقوقهم العادلة.

٢- يوم الاربعاء ٩٥/٧/٥ ، مسيرة مركزية تضامنا مع الاسرى تشارك فيها جميع المناطق تنطلق من الكنيسة الاهلية في رام الله الساعة الحادية عشرة ظهرا الى مقر الصليب الاحمر الدولي في المدينة.

الحرية كل الحرية للاسرى

عاشت معركة الحرية والكرامة داخل السجون

المجد والخلود لشهدائنا الابرار

اللجنة الوطنية والاسلامية الموحدة

للتضامن مع الاسرى المضربين

فلسطين ٩٥/٧/٣

بيان صادر عن الحركة الأسيرة
في سجن جنيد المركزي

إلى جماهير شعبنا المناضل ...
إلى كافة مؤسسات الحقوقية والإنسانية والشعبية ...
إلى الصليب الأحمر الدولي والهيئات الدولية التي تعنى بحقوق الأسرى ...

لقد حانت ساعة الصفر ، وقررنا ان نخوض معركة الكرامة والحرية ، ابتداءاً من صباح 95/6/18 بالإضراب السياسي المفتوح عن الطعام ومعنا كل المناضلين الأبطال في سجون الاحتلال في انتفاضة الحرية ، ومن اجل انتزاع حقنا الإنساني في التحرر من قيود الجلادين وقهر السجون ...

وجاء قرارنا أمام حالة الإهمال والتجاهل والتغييب الذي لحق بقضية الأسرى ورغم إعطاء الوفود المفاوضة في نطاق عملية السلام الفرصة الكافية لإغلاق هذا الملف ... وبعد استنفاذ الحركة الأسيرة لكافة الوسائل للوصول إلى حل لقضيتهم العادلة سواء عن طريق إرسال الوفود الناطقة او المذكرات او الحديث المباشر مع الوفود التي تزور السجون بين الفينة والأخرى من كلا الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي ورغم العديد من الرسائل والخطوات التكتيكية متعددة الأشكال والألوان أمام كل ذلك كان لا بد لنا كحركة أسيرة أن نأخذ زمام المبادرة بأيدينا بعد ان اتضح لنا ومنذ اتفاق إعلان المبادئ ان حكومة رابين تستخدم قضية الأسرى ورقة ضغط ومساومة وابتزاز على حساب كرامتنا الوطنية والنضالية وان حكومة إسرائيل تقيس حريتنا بمقاييسها الأمنية واعتباراتها التعسفية وتربط شروط تحقيق حريتنا بمعاييرها السياسية الضيقة دون أي اعتبار للمواثيق الدولية ولمبادئ حقوق الإنسان ولاسس بناء سلام عادل وشامل في المنطقة ...

ان شعار معركتنا الواحدة **(إطلاق سراح جميع الأسرى والأسيرات دون استثناء ووفق جدول زمني واضح ومتفق عيه ومقبول على الحركة الأسيرة)**

ومن قلب المعركة ، معركة التحرر الجماعي من الأسر نناشد جماهيرنا بمؤسساتها الوطنية ولجانها الشعبية ومؤسسات حقوق الإنسان واصحاب الضمائر الحية الوقوف الى جانب أبنائهم وبناتهم في ثورتهم الإنسانية المجيدة بتنظيم الاعتصامات والفعاليات الشعبية ومساندتنا بمختلف الوسائل الإعلامية والقانونية وممارسة الضغط على أصحاب القرار السياسي ، وتحريك الرأي العام الدولي والعربي من اجل تبيض السجون وإغلاق ملفات الحرب وإنهاء معاناة آلاف المؤلفة من أبنائكم وبناتكم في حجيرات الموت البطيء في سجون القمع ، والتصدي معنا للممارسات الإسرائيلية التعسفية التي تهدف إذلال إنسان الثورة الأسير وكسر إرادته وحقه في الحرية والعيش بكرامة .

ان وقوفكم معنا بوحدتكم وبصرخاتكم وبحجارتكم وبشموخكم سينقذ أبنائكم المعتقلين من حصار السجون والام السنين ومن الموت القاهر داخل أقبية السجون

يا جماهيرنا المناضلة ...

يا أصحاب الضمائر الشرفاء في كل مكان ...

إننا نعتقد ان كل التغيرات السياسية التي طرأت واحتمالات تطورها وما يمكن ان توفره من عناصر قوة تدعم مطلب الحركة الأسيرة العادل وهو ما يجب ان يترجم أثناء جولات التفاوض بالإصرار الجاد على ان هذا المطلب والتعبير عنه بقوة المنطلق والحق الإنساني القابل للتفهم من قبل كل القوى السياسية والحقوقية المحلية والدولية ويجب إظهاره بعناد على انه مطلب واحد وحيد وهو تحرير الأسرى قبل إجراء الانتخابات التشريعية بكل ما تستند إليه من مرتكزات إنسانية ووطنية وسياسية حقة .

ان الخطوة الاضرابية الجماعية المتزامنة مع قرب إجراء انتخابات هي الضربة الحاسمة والسلاح الأخير في نضالنا من اجل التحرر الجماعي .

ومن هذا المنطلق فإننا ندعو المفاوض الفلسطيني ان يشمل (اتفاق تموز) بندا صريحاً بإطلاق سراح جميع الأسرى قبل إجراء الانتخابات والتركيز على ضرورة إطلاق سراح فوري للأسيرات والمرضى بأمراض تحتاج إلى عمليات

جراحية عاجلة وأولئك الذين يحتاجون الى مرافق دائمة في حياتهم اليومية وكبار السن والأشبال .

يا جماهيرنا العظيمة ،،،

إن أهداف معركة الحرية والكرامة هي :

1. إطلاق سراح جميع الأسرى دون قيد او استثناء ووفق جدول زمني واضح ومتفق عليه ومقبول على الحركة الأسيرة وان تتم عملية الافراجات برعاية طرف ثالث دولي مقبول لدى جميع الأطراف .
2. ان يشمل الإفراج عن الأسرى المناضلين من مناطق ال 48 واسرى الدول العربية (الدوريات) واسرى مدينة القدس الشريف .
3. ان تشمل أولويات الإفراج في الجدول الزمني (كافة الأسيرات دون استثناء ، الأسرى المرضى والمعاقين والمصابين إصابات بالغة وكبار السن والأشبال ومن قضوا فترات طويلة في السجن .
4. كسر الموقف الإسرائيلي بعدم إطلاق سراح من قتلوا او جرحوا إسرائيليين وسياسة التمييز بين الأسرى .
5. تطبيق اتفاقيات جنيف الثالثة والرابعة الخاصة بمعاملة أسرى الحرب ومبادئ حقوق الإنسان .

وإننا ندعو الى ما يلي :

1) دعوة السلطة الوطنية إلى ربط إجراء الانتخابات بإطلاق سراح جميع الأسرى وإصرارها على ذلك ودعوة جميع المؤسسات المحلية والاتحادات والنقابات والأطر والجمعيات واللجان السياسية والجماهيرية وغير الحكومية والفصائل وجميع القوى الوطنية والإسلامية لتبني هذا الموقف والدعوة له على أوسع نطاق .
2) تحريض الأهالي والأصدقاء والشعب كله إلى رفض إجراء الانتخابات او الاشتراك بها طالما لم يطلق سراح الأسرى .

3) مناشدة كافة المنظمات والمؤسسات الحقوقية والقانونية والإنسانية في العالم لتبني مطلب إطلاق سراحنا كحق إنساني مشروع كي يتسنى لمن يريد الاشتراك في الانتخابات تصويتا او ترشيحا ان يمارس ابسط واهم حق إنساني له كمواطن في وطنه بشكل حر دون ضغوط .

4) ندعو إلى تشكيل لجنة وطنية إسلامية عليا لمتابعة وتوجيه فعاليات الدعم والإسناد الرسمي والجماهيري والإعلامي لمعركتنا الإنسانية العادلة .

5) بعد إعلان التوصل إلى اتفاق بشان الانتخابات وعادة الانتشار سنرفض المشاركة في الانتخابات داخل السجون وكذلك سنعلن رفضنا لأية إجراءات نقل إلى سجون الداخل واعلان الاعتصام داخل السجون .

6) ندعو إلى توقيف التصريحات السياسية المتناقضة حول الافراجات عن أسرى دون ان تستند إلى اتفاق رسمي واضح ومقبول علينا وكذلك عدم الانجرار وراء الأعلام الإسرائيلي ووعوداته التي تهدف الى خلق الإحباط والإرباك في صفوف الأسرى وأهاليهم .

7) نحذر من استغلال إضرابنا ومعركتنا الإنسانية لاهداف سياسية خاصة لما يسيء ذلك الى أهداف معركتنا ومطالبنا القائمة على أسس إنسانية عادلة ولا يجب بأي حال من الأحوال ان تستخدم معانيات الأسرى وتوظيفها في الخلافات السياسية على الساحة الفلسطينية داعين الفعاليات الجماهيرية والمؤسساتية في ساحة الوطن وخارجه ان تنصب جهودها كلها لخدمة الأسرى ومطلبهم العادل .

هامش معركة الحركة الأسيرة

في سبيل الكرامة والحرية

المجد والخلود للشهداء

الحركة الأسيرة

سجن جنيد المركزي

95/6/17

بيان صحفي رقم "٤"
صادر عن لجنة المتابعة والاعلام
المنبثقة عن مؤسسات حقوق الانسان

للنشر فورا

١٩٩٥/٦/٢١

لليوم الرابع على التوالي يواصل المعتقلون الفلسطينيون والعرب في السجون والمعتقلات الاسرائيلية اضرابهم المفتوح عن الطعام الذي يخوضونه تحت شعار"الحرية أو الشهادة".

يتضح من خلال الزيارات التي قام بها المحامون لبعض السجون والمعتقلات العسكرية أن ادارة السجون والسلطات الاسرائيلية لا زالت ماضية في تجاهلها لمطالب المعتقلين، هذا اضافة الى أنها لم تقدم الحليب للمضربين الامر الذي يعني انها لم تمارس واجبها بموجب القانون مما يدعو الى القلق جراء الخطر الذي يهدد حياة المعتقلين المضربين وتقوم الادارة بتقديم الماء فقط للمعتقلين.

ومما يزيد من قلق مؤسسات حقوق الانسان استمرار ادارة السجون بمنع المحامين من زيارة المعتقلين والاطلاع على اوضاعهم .بتاريخ ٩٥/٦/٢١ تم منع المحامين من زيارة سجني نفحة،وبئر السبع. وفيما يتعلق بزيارة المعتقلين دون سن ال١٨ "الاشبال" في سجن الدامون ،فقد تذرعت ادارة السجن بان الاشبال يرفضون زيارات المحامين لهم.

- أفاد المحامون الذين قاموا بزيارة سجن جنيد المركزي بتاريخ ٦/٢١ بان الادارة لجأت لاسلوب عزلهم عن العالم الخارجي من خلال مصادرة أجهزة الراديو والتلفاز من غرف المعتقلين وعلمنا لاحقا أنها أعادت الاجهزة صباح هذا اليوم، اضافة الى اسلوب عزل أقسام السجن عن بعضها البعض للحيلولة دون تمكن المعتقلون من الاتصال فيما بينهم.
- لجأ المعتقلون الى اتخاذ خطوات احتجاجية لمواجهة اجراءات الادارة بمنع المحامين من زيارتهم والتضييقات عليهم منها،الامتناع عن الوقوف عند العدد،اضافة الى الامتناع عن تسجيل الاوزان وقياس ضغط الدم .
- شارك في سجن جنيد "٣٠" معتقلا من ذوي الحالات المرضية في الاضراب عن الطعام على نحو يهدد حياتهم ويعرضها للخطر. ومن ضمن الحالات المرضية المشاركة في الاضراب في سجن جنيد سليمان الخطيب وهلال جرادات اللذين نقلا الى عيادة السجن حملا ،كما شارك "١٢"معتقلا اداريا من بينهم أحد المعتقلين المرضى وهو خالد دلايشه.
- اضراب ستقطع في سجن شطة من تاريخ ٩٥/٦/١٨ وسوف يخوضون الاضراب المفتوح عن الطعام في الايام القليلة القادمة .
- من خلال زيارة معتقل النقب أنصار "٣" بتاريخ ٩٥/٦/٢١ قال المحامون بان المعتقلين المحكومين والاداريين خاضوا الاضراب المفتوح عن الطعام في يوم الزيارة.

بسم الله الرحمن الرحيم

"فاصبر صبراً جميلاً إنهم يرونه بعيداً ونراه قريباً"

صدق الله العظيم

لا سلام دون إطلاق سراح الأسرى

الفلسطينيين والعرب دون شرط او تمييز

برنامج الفعاليات التضامنية مع أسرانا وأسيراتنا المضربين عن الطعام في السجون الإسرائيلية

يا جماهير شعبنا المناضل...

لأن الأسرى هو خيرة أبنائنا، وهم رموزنا، مناضلو الحريّة، ولأن هذا الشعب يرفض أن يسقط أبطاله وينساهم، ويرفض أن يتركهم وحيدين في معركة الدفاع عن كرامتنا وحقوقنا وشرفنا، يواجهون الموت وغطرسة الجلادين وسياسات القهر والإذلال... ولأن مسيرة السلام لم تنصفهم ولم تضع حداً لمعاناة أكثر من ثلاثة آلاف أسير فلسطيني... فقد تمرد الأسرى وأعلنوا صرخة غضبهم من كل سجن وزنزانة، لتحتدم الآن ملحمة الحرية ويلتحم اللحم والجوع الإنساني بالسلاسل والقضبان والحديد المغلق...

لقد أعلن الأسرى في كافة السجون البدء باضراب مفتوح عن الطعام من صباح ١٩٩٨/١٢/٥ وحتى إشعار آخر وتحت شعار "الحرية أو الشهادة" نرفض أن تستباح كرامتنا، ونرفض أن نحول عبيداً ومرتزقة ولصوصاً فإما سلام عادل وحقيقي وإما شهادة بكرامة وشرف.

إن نادي الأسير يدعو كافة قطاعات شعبنا الفلسطيني من مؤسسات وقوى وطنية وأطر جماهيرية طلابية ونسوية ومهنية إلى تحمّل مسؤولياتها التاريخية اتجاه أبطالنا الأسرى والمشاركة في معركة الأسرى بالإلتزام في فعاليات انتفاضة الحريّة مساندة ومناصرة لحقوق المعتقلين بالحرية والإفراج وذلك وفق البرنامج التالي:

السبت ١٩٩٨/١٢/٥

- إضراب مفتوح عن الطعام في كافة محافظات الوطن يستمر طالما استمر الإضراب داخل السجون، وندعو إلى التوجّه إلى خيمة الإضراب في الأماكن التالية ابتداءً من الساعة التاسعة صباحاً:

  محافظة جنين: الهلال الأحمر

  محافظة نابلس: وسط الدوار في المدينة

  محافظة قلقيلية: الهلال الأحمر

  محافظة طوباس: ساحة البلدية

  محافظة طولكرم: الصليب الأحمر

  محافظة رام الله: مركز بلدنا

  محافظة القدس: الصليب الأحمر

  محافظة بيت لحم: الصليب الأحمر

  محافظة الخليل: الصليب الأحمر

  محافظة أريحا: الصليب الأحمر

  محافظة سلفيت: منطقة الجبل

- مؤتمر صحفي الساعة الحادية عشرة قبل الظهر في خيمة الإضراب بمركز بلدنا في رام الله.

- مسيرة تضامنية مع الأسرى تنطلق من مقرّ الإضراب بمركز بلدنا في رام الله الساعة الثانية عشرة ظهراً.

الإثنين ١٩٩٨/١٢/٧

مسيرات شعبية تنطلق من خيمة الإضراب في جميع المحافظات إلى مركز كل محافظة الساعة الثانية عشرة ظهراً.

الأربعاء ١٩٩٨/١٢/٩

تزامن ذكرى الإنتفاضة المجيدة مع انتفاضة الحرية في السجون – إضراب تجاري شامل في كل فلسطين.

الجمعة ١٩٩٨/١٢/١١

دعوة وزارة الأوقاف الفلسطينية وأئمة المساجد في كل المحافظات إلى تخصيص خطبة الجمعة حول قضية الأسرى وانطلاق المسيرات من المساجد إلى مراكز المدن.

السبت ١٩٩٨/١٢/١٢

مسيرات أطفال المعتقلين الفلسطينيين تنطلق من مواقع الإضراب في المحافظات إلى مراكز المدن وندعو أطفالنا في المدارس إلى المشاركة.

الإثنين ١٩٩٨/١٢/١٤

إضراب تجاري شامل في كل فلسطين وتوجيه رسالة إلى الرئيس الأمريكي كلينتون الذي سيزور فلسطين نطالبه فيها التحرك للإفراج عن المعتقلين.

الثلاثاء ١٩٩٨/١٢/١٥

مسيرة أطفال في ساحة مهد المسيح في بيت لحم تنطلق من مقرّ الإضراب في الصليب الأحمر.

إن نادي الأسير الفلسطيني وهو يدعو إلى المشاركة في فعاليات التضامن مع الأسرى يطالب بما يلي:

١. ندعو الرئيس الأمريكي الذي سيزور فلسطين إلى ممارسة الضغط على حكومة نتنياهو من أجل إطلاق سراح المعتقلين كشرط أساسي للسلام والإستقرار في المنطقة.

٢. ندعو نقابة المحامين العرب إلى تشكيل لجنة من المحامين لمتابعة أوضاع الأسرى المضربين داخل السجون والدفاع عن حقوقهم الإنسانية قانونياً.

٣. ندعو أهالي الأسرى والمؤسسات في مناطق فلسطين الـ ١٩٤٨ إلى تنظيم الفعاليات الشعبية والتضامنية مع الأسرى في الداخل وتنظيم الإعتصامات أمام السجون الإسرائيلية.

٤. ندعو طلبة المدارس والجامعات إلى أخذ دورهم في مساندة نضالات الأسرى والمشاركة في فعاليات التضامن.

٥. ندعو وسائل الإعلام الفلسطينية الرسمية والخاصة إلى تخصيص برامج حول الأسرى ونضالهم المشروع وأخذ دورها في إيصال رسالة المعتقلين إلى كل مكان.

لا سلام دون إطلاق سراح الأسرى دون شرط أو تمييز

الحرية كل الحرية للأسرى

نادي الأسير الفلسطيني

١٩٩٨/١٢/٢

بيان صادر عن أسرى الشعب الفلسطيني
المضربين عن الطعام في سجن نفحة

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخوة القادة الأحرار.. رموز نضال الشعب الفلسطيني .. رئيس اللجنة التنفيذية .. رئيس أعضاء المجلس الوطني العتيد .. أعضاء المجلس المركزي الفلسطيني .. رئيس وأعضاء المجلس التشريعي .. قادة الهيئات القضائية والقوى الوطنية الفلسطينية والثورية، رؤساء وأعضاء النقابات والهيئات الشعبية والجماهيرية الفلسطينية.. سفراء دولة فلسطين.. أعضاء المجلس الوطني،

إننا أسرى الشعب الفلسطيني قد قمنا متوكلين على الله العزيز القدير بالإضراب المفتوح عن الطعام والذي يكون في يوم انعقاد مجلسكم المقّر هذا قد دخل لحظاته الحرجة جداً والتي تضعنا الآن على أبواب الشهادة الكريمة. فإننا نتوجّه إليكم بالمناشدة الحارّة والرجاء أن تقفوا بجانبنا وبجانب قضيتنا بكل الحسم والحزم لتصفية ملف الأسرى والمعتقلين الأمنيين "السياسيين" مرة وإلى الأبد وبحث هذا الملف بحثاً استراتيجياً ومعمّقاً فلا كرامة لشعب يرزح أبناؤه في أغلال الأسر والذلّ والقهر ويذوقون على يده أبشع صنوف التعذيب الجسدي والنفسي. زذ على ذلك منذ قدوم السلطة الوطنية ومؤسساتها إلى أرض الوطن فقد ازداد صلف الجلاد الصهيوني بل واستخدم هذه السلطة الوطنية لتكون أقصى أداة يجلدنا بها حيث أنه استخدمها لبثّ الإشاعات في صفوفنا لتفريقنا ولتجعلنا في حالة انتظار وترقب دائم لإطلاق سراحنا ثم تأخذ ضدنا كل الإجراءات التعسفية والعنصرية والتي أحالت زنازيننا الضيقة والعفنة إلى حفرٍ في الجحيم... والإعتداء الدائم علينا بالغاز المسيل للدموع والغاز الخانق المحرّم دولياً والعزل الإنفرادي .. وإذلال أهالينا في إجراءات زياراتهم لنا

وتعريضهم للسبّ والشتم والإعتقال، وإذلال أمهاتنا وأخواتنا وزوجاتنا بالتفتيش المذلّ والمهين .. هذا بجانب تعريضنا عمداً لإجراءات الإهمال الصحي المتعمد والذي يفقد الأسير كل الأمل في العلاج أو أدناه لحدّ تعريض حياتنا لخطر الموت كل لحظة.. وإن معظم هذه الإجراءات تتم تحت مرأى ومسمع سلطتنا الوطنية دون تحريك ساكن ودون العمل الجادّ لإطلاق سراحنا أو التخفيف من معاناتنا .. بل كانت السلطة الوطنية دائماً تصور لنا الأمور وكأن الأبواب انفتحت أمامنا ثمّ يسقطنا المفاوض الفلسطيني من الأعلى إلى الدرك الأسفل في كل إتفاقية تعقد مع الطرف الإسرائيلي، ويتم الإتفاق على بعض الأسرى الذين تفرج عنهم إسرائيل إما من الجنائيين وإما من العمال الذين يعتقلون على خلفية عدم وجود تصاريح عمل معهم أو أسرى أمنيين لم يتبقَ على إطلاق سراحهم قانوناً إلا أياماً معدودة والذين لا يكونوا قد قضوا في الأسر كلّه أكثر من عام أو بضعة أشهر. إن المفاوض الفلسطيني عمد إلى وضع معايير على أسرى فلسطينيين حين طلب الإتفاق على الأسرى الذين قضوا ثلثي المدة والمرضى وكبار السن (لا يتجاوز عددهم العشرين وصغار السن الذين لا يزيدون عن العشرين أيضاً) وهذا التصنيف بجانب التصنيف الأمني الإسرائيلي لنا فإن عدد أي من المفرج عنهم لا يمسّ ولا ينهي موضوع الأسرى والمعتقلين، ولا يقترب من حله أبداً. حيث أن إسرائيل هي صاحبة الحق في إطلاق سراح من تشاء. فالمعايير التي يضعها الجانب الفلسطيني في اتفاقياته مع الإسرائيليين تعطي شرعية كاملة لإسرائيل في استمرار اعتقالنا كون المفاوض الفلسطيني ومن خلال طرحه هذا قد أعطى شرعية للأحكام التي صدرت ضدنا من المحاكم الإسرائيلية العنصرية الحاقدة.. من ناحية أخرى فقد نزعت عنا كل صفة أسير حرب كما يعرفها القانون الدولي، وأصبح الأسرى والمعتقلون الفلسطينيون هم المادة السحرية التي تضاف على كل اتفاقية معقودة بين مفاوضنا الفلسطيني والطرف الإسرائيلي لكي تكون الإتفاقية مقبولة على الشعب الفلسطيني. ومن جانب آخر يتلاعب الجانب الإسرائيلي في نوعية وكم الأسرى المفرج عنهم حتى تكون

مقبولة على الرأي العام الإسرائيلي، بل وتهزأ بالجانب الفلسطيني أمامه. هذا في الوقت كله الذي يتعرض له الأسرى الفلسطينيون بمجملهم إلى شتى صنوف وألوان التعذيب والتضييق وإلى الآن كنا كالظمأى في صحراء حارة يشرفون على الهلاك والجلاد يصبّ أمامهم الماء على الرمال في صلف وتجبّر منقطع النظير. وجاءت اتفاقية واي ريفر التي ورد فيها إطلاق سراح ٧٥٠ أسيراً. هذا العدد ليس له تعريف وليس له أي لون أو طعم، ولم يكن له مضمون محدد حيث بقي الطرف الإسرائيلي صاحب الحق الوحيد في تحديد هوية المفرج عنهم، فكان المفرج عنهم في الدفعة الأولى ٩٤ أسيراً أمنياً معظمهم شارف على إنهاء مدة محكوميتهم، ومنهم من لم يتبق للإفراج عنه أكثر من خمسة أيام، بجانب ١٥٠ سجين مدني من الذين احترفوا اللصوصية أو تجار المخدرات أو العمال المساكين .. بعد الإتفاق الأخير في واي ريفر لم يبق مسؤول فلسطيني لم يتحدث عن الإنتصار العظيم في إطلاق سراح ٧٥٠ أسير. ملأت الأجواء تصريحاتهم بأن أهم ما في الإتفاق هو إطلاق سراح أبطالنا من السجون خاصة الذين ما قبل أوسلو والذين يعدون ٩٠٠ أسير. ولكن الدفعة الأولى التي تم استقبالها من طرف السلطة استقبال الأبطال التي فصلناها لكم أعلاه قد كانت الشعرة التي قصمت ظهر البعير. فهل هذا هو ثمننا عندكم، نحن أبناؤكم وإخوانكم الذين اتبعذكم في نضالكم بلا توان أو تباطؤ؟ وكنا الجنود الأوفياء عملنا تحت لوائكم وإمرتكم.. ولقد قدنا سابقا العمل المسلح وتنظيمه من داخل السجون، بل وكنا العمود الفقري للإنتفاضة ومفجريها من داخل زنازيننا، ولقد أيدنا حين اختارت قيادتنا النهج السياسي الإستراتيجي للسلام فقد أطعنا هذه الرغبة وأوقفنا كل نشاط لنا حول ذلك وتوقفنا طوعا عن استخدام الوسائل العنيفة في النضال.. بل وأصبحنا رغم أننا في ساحة حرب لا هوادة فيها ننتهج أسس وأدوات السلام العادل وحين دخول سلطتنا الفلسطينية الأراضي الفلسطينية لم نترك فرصة إلا ورحبنا بهم وكنا نحثهم على التعامل معنا بالشكل اللائق ولم نرغب أبداً وعلى مدار خمس سنوات من دخول السلطة في التوجّه إلى الشارع الفلسطيني

والعربي لحلّ قضيتنا وبكل السبل والوسائل لثقتنا بمفاوضنا وسلطتنا الفلسطينية... فما كان من السلطة إلا أن حرمتنا من كل حقّ، والمجلس التشريعي أصبح يستخدم كلمة الأسرى والمعتقلين لتجميل الخطابات، ونحن نرى الألم والمعاناة في عيون آبائنا وإخواننا وأمهاتنا وزوجاتنا وأبنائنا وبناتنا، ولكن كنا نحثهم على التجمل بالصبر حتى أصبحنا وتحولنا من مناضلين في نظر أهلنا وزوارنا إلى وسيلة لإذلالهم ومعاناتهم التي لا تنتهي في زيارتهم. وحولتنا السلطة الفلسطينية إلى مجرد أرقام في صندوق الشؤون الإجتماعية، وحتى لم ترغب السلطة بالإعتراف بنا كجنود، فكيف يعترف بنا الجانب الإسرائيلي كأسرى حرب؟ ويستمر مسلسل معاناتنا... أما في المعتقلات فإن الرافضين لعملية السلام أصبحوا ينظرون لنا وكأننا حقاً نستحقّ ما يحدث لنا نتيجة تأييدنا للسلام الذي لم يفرج عنا. وإدارات السجون تفرض علينا كل يوم إجراءات إذلالية جديدة ولا وصف لما نحن فيه. إننا أبداً لا نرى بخطابنا هذا لكم استدراراً للعواطف أو الدموع لأننا كنا وسنبقى رجالاً حتى نلاقي الله صادقين في عهدنا معه حتى النهاية. وإننا بهذا نضعكم أمام مسؤولياتكم التاريخية المقدسة. فإننا الأمانة التي سيسألكم الله عز وجل عنها. فنحن لا زلنا نجيد فنون الحرب وإن شعبنا الفلسطيني الباسل الذي وقف خلفنا دائماً لن يخذلنا أبداً بإذن الله... ولذا فقد قررنا التوجّه إلى شعبنا الجبار العظيم بتضحياته لا نحمل على أكتافنا إلا إرث الشهداء ونحن نخوض هذا الإضراب وفي أقسى الظروف في البرد الذي لا يرحم، وفي ظلّ معادلة نفسية صعبة وإحباط شديد. نخوض إضرابنا الإستشهادي هذا مؤكدين أن لا حياة إلا حياة تسرّ الصديق وإما ممات يغيظ العدى... ونطالبكم وبناءً على وثيقة الإعتراف المتبادل بين إسرائيل و م.ت.ف بأن يتمّ بحث وضعنا بشكل عام، ووضع الأسرى قبل إتفاقيات أوسلو بشكلٍ خاص:-

١. على أننا أسرى حرب لا كمصنفين على حسب نتائج أعمال المقاومة التي خضناها ضد الإحتلال ومطالبة إسرائيل بذلك.

٢. وقف التنسيق الأمني مع الجانب الإسرائيلي لحين تقيده بالمطلب أعلاه.

٣. إلتزام إسرائيل وإلزامها بتطبيق الإتفاقيات حول الأسرى والتي وردت في طابا وإتفاق واي ريفر وبمشاركة الجانب الفلسطيني.

٤. إطلاق سراح عدد ٦٥٠ أسير فلسطيني أمني سياسي من داخل السجون الإسرائيلية بأولوية الذين قضوا ما فوق العشر سنوات وخاصة من أمضوا ربع قرن في السجون مثل الأسير خليل الراعي "أبو الصاعد" الذي ينهي عامه الخامس والعشرين في الأسر في ١٩٩٩/٣/١. فهل هذا من المنطق في شيء؟ وكذلك أحمد جبارة "أبو السكر" وكريم يونس وعمه وإبن عمه وأبو علي يطا وماهر أبو العوف وسمير القنطار والمرضى المعرفون حسب اتفاقيات جنيف.

٥. إعتبار من يتبقى من الأسرى والمعتقلين أسرى حرب لحين الإنتهاء من مفاوضات المرحلة الإنتقالية والتي يجب أن تضمن إغلاق ملف الأسرى قبل بدء المفاوضات للمرحلة النهائية ووضع هذا الملف في سلم الأولويات.

٦. أن تصدر السلطة الفلسطينية مرسوماً بأسماء المعرفين كأسرى ومعتقلين فلسطينيين داخل السجون الإسرائيلية ومن ثمّ التفاوض عليه.

٧. أسرى القدس المحتلة والأسرى من الخط الأخضر عام ٤٨ والأسرى الدوريات القادمين من الدول العربية والتابعين لـ م.ت.ف والقوات المسلحة الفلسطينية أسرى فلسطينيون يجب إطلاق سراحهم وتنطبق عليهم مواصفات الإفراج عن الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين.

هذا ونطالبكم بعدم وضع البنود المنوي إلغاؤها من الميثاق موضع التنفيذ إلا حين تقيّد إسرائيل بما طالبنا به سابقاً، ووضعنا كأسرى حرب وتطبيق الإتفاقيات بما يضمن إنهاء ملف الأسرى والمعتقلين إنهاءً كاملاً وأن يعلّق تنفيذ إلغاء البنود في الميثاق على إلتزام إسرائيل بإنهاء ملف الأسرى والمعتقلين. هذا وإننا نضع فيكم ثقتنا ونأمل أن تكونوا دوماً كما عودتمونا حراس الوطن والحلم الفلسطيني المفدّى. ورسالتنا إلى الرئيس كلينتون وإلى كل أحرار العالم .. نحن الأمانة في أعناقكم

بآلامنا التي ندعو الله أن يحفظها عنا في هذا الوقت العصيب وقت الشهادة المتجلّي أمامنا الآن ... الآن...

وإنها لثورة حتى النصر

أسرى الشعب الفلسطيني المضربين عن الطعام

سجن نفحة الشهداء

١٩٩٨/١٢/٥

رسالة مفتوحة إلى الرئيس الأمريكي بيل كلينتون

السيد الرئيس،

نحن الأسرى الفلسطينيين والعرب في السجون الإسرائيلية، نرحب بك في فلسطين، وطننا الجميل، وعلى أرضنا، أرض الرسالات والحضارات، أرض السلام والمحبة، ومن ثلاثة آلاف معتقل فلسطيني خاضوا الصراع بشرف وكرامة لأجل أن يكون هذا الوطن هو وطن الحقّ والعدالة، وطن الحريّة لشعب تعرّض لظلمٍ تاريخي طويل وقدّم التضحيات الكبيرة من شهداء ومشردين وجرحى ولاجئين ومعتقلين ومفقودين مؤمناً كغيره من شعوب العالم أن من حقّه أن يحيا في دولةٍ مستقلة على تراب أرضه، وأن يبني هويته ويحقق مصيره الإنساني. فإننا نرى في زيارتك لبلدنا أن تقف أمام حقائق موجعة ما زلنا نتجرعها يوماً بعد يوم وسنة وراء سنة هنا في الزنازين وبين القضبان فالحرب أيها الرئيس ما زالت تجري ضد الإنسان الفلسطيني وضد حقوقه، وضد وجوده وضد معتقداته، ضد طموحه وأحلامه في كل السجون الإسرائيلية، ما زلنا نتعرض للقتل والتشطيب، نتعرض للإستلاب الإنساني على يد حكومة إسرائيل التي لم تعترف بمبادئ السلام، تريد منا أن نتحول إلى عبيد، وتريد منا أن نخلع إنسانيتنا ونصير أرقاماً جامدة ليس لها ماض ولا حاضر ولا مستقبل ... ونحن من يعي تماماً التحولات التي تجري في العالم، ونعي تماماً أنكم تقودون هذا العالم على أسس أعلنتم عنها تتمثّل ببناء السلم العالمي، والديمقراطية، وتطبيق مبادئ حقوق الإنسان، وربما نجحتم في ذلك في العديد من الدول التي شهدت حالات صراع، ولكنكم لم تستطيعوا أن تنجحوا حتى الآن في تغيير عقلية الحرب والعداء المسيطر في حكومات إسرائيل اتجاهنا كأسرى ... فمنذ اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣

تصاعدت الإنتهاكات الإسرائيلية بشكلٍ لا يصدّق ضدنا، من الحرمان من الدواء والغذاء إلى القمع بالغاز والإعتداءات بالضرب، إلى سنّ قوانين تجيز التعذيب والعزل الإنفرادي الطويل واستمرار الإعتقالات الإدارية غير القانونية وإلى حرمان أمهاتنا وأشقائنا من زيارتنا ... كل هذا في وقتٍ نفترض أن يكون انعكاس إيجابي للسلام على حياتنا ... أمام ذلك كيف سنقتنع ونقنع عائلاتنا وأولادنا بهذا السلام الذي لم نحصل منه إلا على مزيد من الإنتهاكات ومزيد من الحصار والقهر.

السيد الرئيس،

لقد مرت خمس سنوات على اتفاقيات السلام ونحن ما زلنا هنا في الزنازين الإسرائيلية لم تضع الإتفاقيات حداً لاستمرار وجودنا، لأنّ حكومة إسرائيل أرادت من هذه الإتفاقيات أن تفرض ما تشاء علينا من شروط أمنية وسياسية لنبقى رهائن في يدها وهذا ما يتعارض مع السلام العادل، ويتعارض مع مبادئكم التي رأينا تجسيدها العملي في إيرلندا، ورأيناكم تعانقون مانديلا وتزورون زنزانته إيماناً منكم بحرية الإنسان وفتح صفحة جديدة في العلاقات بين الشعوب، إلا أن حكومة إسرائيل لم تلتزم بما وقّعت عليه من اتفاقيات مع قيادة م.ت.ف بل أخذت توجّه الضربات لنا، وتحاول أن تمسّ بكرامتنا عندما أفرجت عن أسرى جنائيين، وأسرى بقي لهم أسابيع أو أيام، في حين ما زالت السجون ترزح بالمئات من الأسرى المرضى بأمراض صعبة، وأسرى يقضون أكثر من عشرين عاماً في السجون، وكنا نتوقع أن يثمر السلام عن عودتنا إلى أطفالنا وأهالينا لكي يكون حديثنا عن السلام حديثاً بلا آلام واضطهاد...

السيد الرئيس،

لم يعد مقبولاً أن نبقى (مجرمين وقتلة) في المفهوم الإسرائيلي وأنتم تعلمون أننا جنود دافعنا عن حقّنا وقضيتنا وأن ما ارتكبته حكومة إسرائيل وما زالت من جرائم بحقّ شعبنا يفوق التصور، فنحن نريد أن تطبّق التبادلية بشكل موضوعي وليس من

جانب واحد، ونريد أن تحترم إسرائيل كل المواثيق الدولية التي تقرّ بأننا أسرى حرب وخاصة أن الإعتراف المتبادل بين الجانبين قد وقّع عليها منذ بداية مسيرة السلام، فليس هناك أي منطق لتصنيفنا وتجزئتنا حسب الإعتقاد والتهمة ومكان السكن وحسب القضية التي اعتقلنا بسببها وغيرها من المعايير التي لا تعكس سوى مزيدا من التوتر والعداء... فالمفاهيم الإسرائيلية في التعامل مع قضيتنا هي مفاهيم تتعارض مع خلق واقعٍ جديد مبني على الإحترام والثقة بين الشعبين، ولم يعد مقبولاً أن يموت الإنسان في زنزانته ويدمره الزمن في وقتٍ يجري تطبيق إجراءات السلام على أرضه ووطنه...

السيد الرئيس،

أهلاً وسهلاً بك في فلسطين، آملين أن تتوج زيارتك بإغلاق ملف الأسرى، والإفراج عنهم من السجون الإسرائيلية ووضع حدٍ للسياسة الإسرائيلية العدائية اتجاه حقوقنا ومصيرنا لأنه ليس من مصلحة إسرائيل ولا عملية السلام إبقاءنا محتجزين في السجون، وأن تقوموا بدوركم التاريخي كراعٍ لعملية السلام بوقف أساليب الإبتزاز التي تجري بحقّنا.

الأسرى الفلسطينيون والعرب في السجون الإسرائيلية

١٩٩٨/١٢/١٤

إفادة الأسير رائد الحمري حول تعرضه للتعذيب

انا الموقع ادناه رائد احمد الحمري هوية 916742349 وبعد ان حذرت بان علـــي ان اقول الحقيقة والا سأتعرض للعقوبات التي يحددها القانون وبهذا أصرح بالتالي :

انا اعتقلت في يوم 99/8/22 – من بيتي الكائن في بيت لحم حيث كنت نائماً .

تم التحقيق معي في 99/8/22 حتى 99/10/26 تقريباً وعلى يد محققي الشـــاباك فـــي المسكوبية اجمالاً 60 – تحقيق .

تم التحقيق معي بقسوة واعاني من اثار التعذيب لغاية اليوم .

في العشرة ايام الاولى للتحقيق تعرضت للشبح وعلى كرسي صغير ، ووضعـــوا على يدي قيود مضغوطة وفي وضع جداً مؤلم ، وفي الايام الثلاثة الاولى منعوني من النوم وفي هذه الفترة والتي لم اكن فيها مشبوحاً كنت فـــي الزنزانـــة وهـــي صغيرة ووسخة ، والرائحة تسببت لي بمرض وذلك من قلة الهواء والاوساخ وهذا ما قادني في للبدء في اضراب عن الطعام استمر 6 ايام .

كنتيجة للظروف القاسية _ الشبح _ الاضراب _ والجفاف في المعـــدة وضعـــي ازداد سوءاً وتم اخذي للمستشفى (كوبات حوليم) وهناك قدموا لي العلاج وابـــوه وبقيت في المستشفى ليوم كامل والطبيب في المســـكوبية اوصـــى ببقـــائي فـــي المستشفى .

بعد المستشفى تم اعادتي الى الشبح وبعد عدة ايام تم ارسالي الى غرفة العصـــافير في المسكوبية وبقيت في غرفة العصافير لعشرة ايام .

العصافير استخدموا وسائل قاسية ضدي هددوني اجبروني على الركوع في زاوية الغرفة وهي زاوية مغلقة مليئة بالصراصير وبدون هواء ومنعوني من الذهاب الى المرحاض والاكل ورؤية الطبيب على الرغم من طلبي ووضعوا (سكين يابـــاني) على عنقي وهددوني بالقتل .

بعد عشرة ايام في الزاوية وفي يوم 99/9/12 قاموا ثلاثة عملاء بضربي وهم :

أ – رائد صالح (ابو مصعب) " اسماء مستعارة "

ب – محمد ابو سعدى (من كفر راعي جنين) .

ج- ابو عزيز .

محمد ابو سعدى خلع قميصي وشد ذراعي من الخلف وابو مصعب وابو عزيز قاموا بكي جسمي واحرقوني بالسجائر " عشرة مرات " في ذراعي والكتف الايسر وطلبوا مني الاعتراف بكل الشبهات الموجهة ضدي ، وصرخت من الالم وشعرت بانني في طريقي الى الموت ، وقالوا لي بانهم سيقطعون رقبتي غداً اذا لم اعترف واريد الاشارة الى ان ركوعي في الزاوية كان مذل جداً وتسبب في تدهور وضعي الصحي وعندما حرق هؤلاء جسمي شعرت بان حياتي في خطر وبعد قليل ساموت ومن اجواء التحقيق شعرت جداً بالخوف .

كنتيجة لذلك اعترفت بكل ما طلب مني " العصافير .

بعد ذلك تم اعادتي فورا الى غرف تحقيق " الشاباك " وتم التحقيق معي عشرين يوما تقريبا والمحققون تحديدا " عدنان " هددوني بالعودة الى العصافير وساتلقى نفس المعاملة القاسية على اياديهم ، هذا فيما اذ لم اعطي افادة للشرطة وايضا هددوني باعتقال افراد عائلتي وهددوني بالضرب ان لم اعترف .

بعد ذلك تمت اعادتي الى العزل .

بعد ان تمت اعادتي من تحقيق (العصافير) لم اطلب عرضي على طبيب لانني خفت من انتقام " الشاباك " بسبب الشكوى للطبيب .

ابو مصعب عمره 35 عاما وهو قصير القامة وشعره اشقر وعيناه خضراوان ولا يوجد له شنب او لحية ، ومحمد ابو سعدى يتحدث العربية بلهجة اهل جنين ، وهو طويل وقمحي وعمره 28 عاما تقريبا ، ابو عزيز 38 عاما تقريبا سمين وطويل وهو قمحي البشرة كان يلبس قميص اخضر وبنطلون ابيض ، وابو مصعب كان يلبس ملابس مديرية السجون وابو سعدى كان يلبس ملابس مدنية .

وانا جعلت المحامية اليجرا باتشيكو تشاهد علامات الحرق من السجائر على كتفي الايسر .

نتيجة التحقيق انا اعاني من اوجاع في الراس وفي الجسد وايضا اوجاع في اماكن الحروق على جلدي .

هذه الافادة ترجمت الى اللغة العبرية على يد المحامية اليجرا باتشيكو .

كل ما هو مكتوب صحيح وحقيقي وهذا امضائي .